بيع
من النسخة
التركية
مليون نسخة

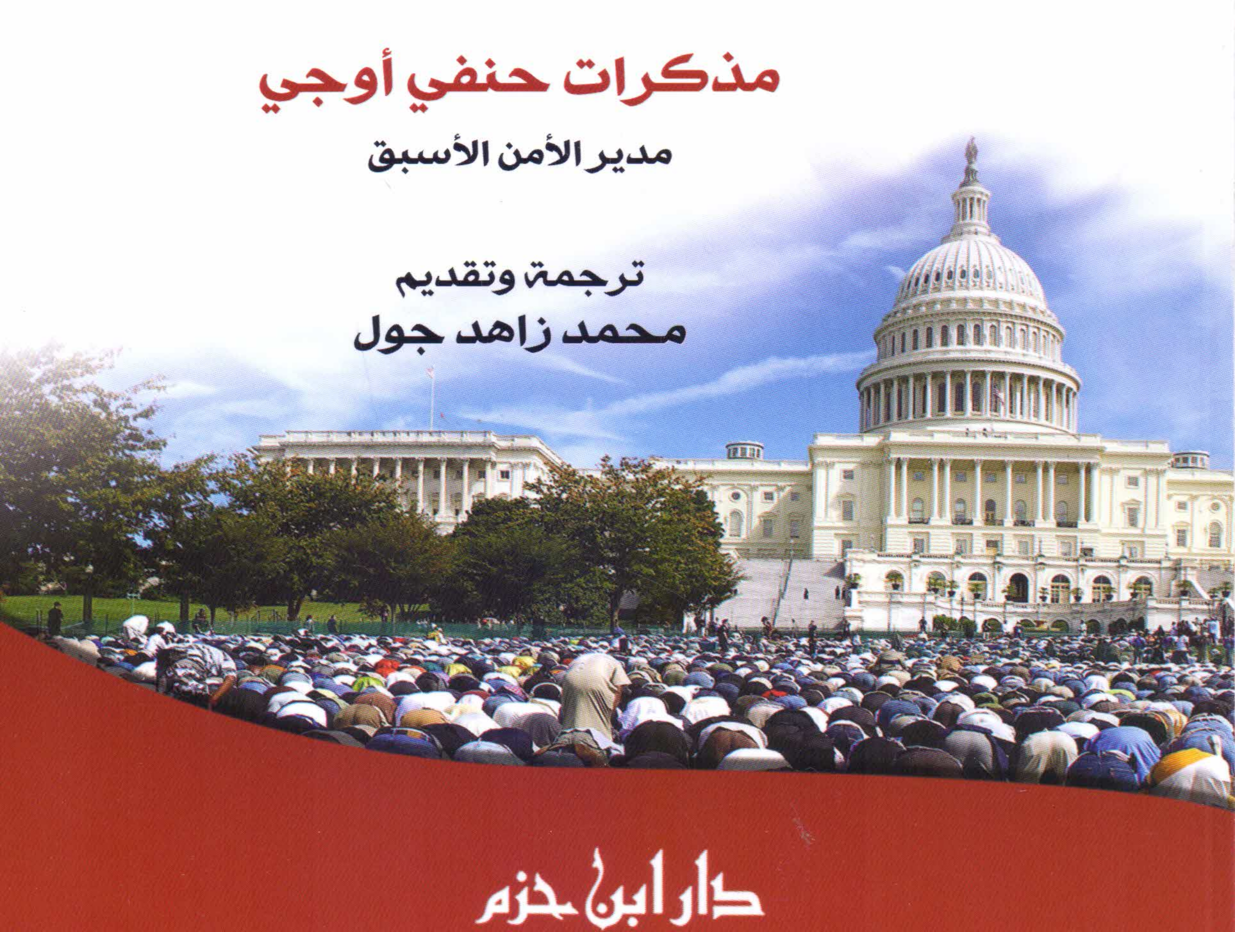
التنظيم السرِّي
لجماعة فتح الله غولن

ترجمة كتاب
السيمونيون الذين يعيشون
في القرن الذهبي بإسطنبول
دولة أمس وجماعة اليوم

مذكرات حنفي أوجي

مدير الأمن الأسبق

ترجمة وتقديم
محمد زاهد جول



دار ابن حزم

كلمة المترجم

لهذا الكتاب قصة هي قصة الدولة التركية نفسها مع الانقلاب الفاشل، ولكن بصورة مصغرة، فقد خاض المؤلف تجربة شخصية تشابه تجربة الدولة التركية مع التنظيم السري لفتح الله غولن، ومع فتح الله غولن شخصياً، قدّم له المساعدات وهو في مراكز قيادية أمنية واستخباراتية وهو يحسن الظن به وبجماعته، ولكنهم غدروا به؛ لأنه لم ينفّذ لهم كل أوامرهم.

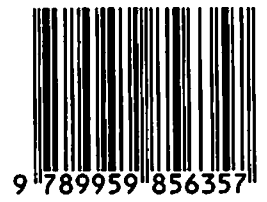
وقد أعددنا الترجمة قبل الانقلاب الفاشل 15 تموز/يوليو 2016 ولكن الكتاب أصبح ناطقاً بالحقائق التي تكشف حقيقة التنظيم السّري لفتح الله غولن، الذي انقلب على الدولة التي قدّمت له المساعدات وهي تحسن الظن به، ولكنه قابلها بالغدر والخيانة والارتباط مع أعداء تركيا، فالكتاب قصة واقعية لمعاناة مواطن تركي، لو اُستُمِعَ لنصائحه وتحذيراته عام 2010 لكان مجرد وقوع الانقلاب الدموي أمراً بعيداً.



التنظيم السرِّي

لجماعة فتح الله غولن

الطبعة الأولى
١٤٣٧هـ - ٢٠١٦م



ISBN 978-9959-856-35-7

دار ابن حزم
بيروت – لبنان – ص.ب : 14/6366
هاتف وفاكس : 701974 – 300227 (009611)
البريد الإلكتروني : ibnhazim@cyberia.net.lb
الموقع الإلكتروني : www.daribnhazm.com

التنظيم السرِّي
لجماعة فتح الله غولن

ترجمة كتاب

السيمونيون الذين يعيشون

في القرن الذهبي بإسطنبول

دولة أمس وجماعة اليوم

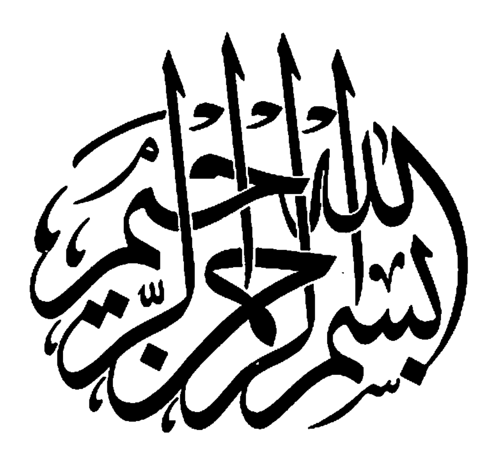
مذكرات حنفي أوجي

مدير الأمن الأسبق

ترجمة وتقديم

محمد زاهد جول

دار ابن حزم



هذا الكتاب

ترجمة كتاب

HALIÇTE YAŞYAN SIMONLAR

Dun devlet bugün cemaat

لمؤلفه

HANEFI AVCI

نشر الكتاب من ANGORA للنشر في عام ٢٠١٠م

وطبع عشرات المرات، وكان الاعتماد في الترجمة على الطبعة الحادية والعشرين

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع **الصفحة**

القسم الثاني
(الجماعة)

الموضوع	الصفحة

حنفي أوجي
HANEFY AVCI

ولد حنفي أوجي في ولاية ماراش، في قرية تسمى قره بيكلي عام ١٩٥٦م. بدأ حياته التعلّمية في المدرسة الابتدائية في مسقط رأسه. أنهى الإعدادية في مدرسة كارشي ياكا في مدينة غازي عينتاب، وأنهى الثانوية في كلية الشرطة في أنقرة. وتابع التعلّم بعدها في معهد أكاديمية الشرطة، وفي عام ١٩٧٦م. تخرَّج من أكاديمية الشرطة، ثم تخرَّج لاحقًا من كلية الحقوق في جامعة أنقرة عام ١٩٨٠م.

تولى العديد من الوظائف، فقد عمل قائدًا للشرطة في بلدتي غولنار وموت في مرسين، وعمل بعدها في شعبة مقاومة الإرهاب والجريمة المنظمة إلى عام ١٩٨٤م. عيّن في شعبة الاستخبارات في ديار بكر بعد ازدياد الأعمال الإرهابية. بعد ثماني سنوات عيّن رئيسًا لاستخبارات اسطنبول في عام ١٩٩٢م. وبعد ترفيعه في عام ١٩٩٦م عيّن مساعد رئيس دائرة الاستخبارات في اسطنبول. وبسبب تصريحه للإعلام بأن هنالك عصابات موجودة داخل قوى الجيش ـ وكان هذا بعد حادثة سوسورلوك ـ فُتحت قضايا ضده، وتعرض للتحقيق، وأُوقف عن العمل في وظيفته بسبب تصريحاته. حوكم في محكمة أمن الدولة في أنقرة بتهمة إفشاء أسرار الدولة، وسُجن لمدة عشرة أيام، وعاد إلى وظيفته بعد أن ثبتت براءته.

بعد عمله في الخدمات الخلفية حتى عام ٢٠٠٣م؛ عيّن في نفس العام رئيسًا لدائرة مكافحة التهريب والجريمة المنظمة في المديرية العامة للشرطة.

وبعد أن قام بعملية ضد الفساد لم تعجب الكثيرين؛ عيّن قائدًا للشرطة في ولاية أدرنة عام ٢٠٠٥م بشكل مؤقت. وثبت في موقعه بشكل تام عام ٢٠٠٦م. وأمّن محاكمة الموظفين والشرطة في باب أدرنة الحدودي بواسطة تصويرهم بالكاميرا السرية وهم يتقاضون الرشوة.

وفي الثامن عشر من حزيران عام ٢٠٠٩م عيّن رئيسًا لمديرية الشرطة في ولاية أسكي شهر، ونُشر قرار تعيينه في الصحف الرسمية. وما زال حنفي أوجي مستمرًا في وظيفته مديرَ شرطة من الدرجة الأولى في إسكشهير، إلى ما قبل صدور الكتاب.

اتهم بالعمل مع جماعة سرية وحكم على أساسها وهو الآن من الأبرياء الشرفاء القابعين في السجون حتى هذا التاريخ لفضحه جماعة فتح الله غولن.

كان قد حصل على جائزة تاسام TASAM التي تقدّم للبيروقراطيين الممتلكين لرؤية استراتيجية.

يُعرف أوجي بأنه منشئ الاستخبارات التقنية والإلكترونية في الشرطة.



مقدمة المترجم

«من شرطي إلى فيلسوف»

تأتي أهمية هذه المذكرات من هوية المؤلف المهنية أولًا، والظروف السياسية التي مرت بها تركيا ثانيًا، ومصداقية رؤيته المستقبلية والتحذيرية من خطورة جماعة الخدمة وتنظيمها السري داخل مؤسسات الدولة التركية، وبالأخص في الأجهزة الأمنية منذ عقود ونهايتها بالانقلاب الدموي بتاريخ ١٥ تموز/يوليو ٢٠١٦م، في ظل محاولات أو مؤامرات داخلية وخارجية تستهدف الدولة التركية عمومًا والحكومة التركية المكونة من حزب العدالة والتنمية وبرامجه النهضوية ورؤيته الحضارية حاليًا، والرابط بين الأمرين أن الكاتب «حنفي أوجي» هو مدير أمن عام سابق عايش الأحداث التي يكتب عنها ولا يتخيلها من ذهنه ولا يفترضها من تفكيره، والأهمية الأكبر في الكتاب أن المؤلف بدأ حياته شرطيًا بسيطًا وانتهى من خدمته، وقد أصبح مفكرًا سياسيًا ورجل دولة وفيلسوفًا، وهذه العقلية العلمية والسياسية والفلسفية من أهم دواعي ترجمة الكتاب، وبالأخص أن تحذيراته قد صدقت في انقلاب تموز/يوليو ٢٠١٦م.

فالمؤلف ابن المؤسسة الأمنية لعقود طويلة، وتقلد مناصب قيادية ومسؤوليات كبيرة، وما يذكره من أحداث كان طرفًا مباشرًا ومشاركًا فيها، فهو شاهد على الأحداث والفترة الزمنية التي وقعت فيها، وهو ـ أي المؤلف ـ وإذ يعترف بنوعية أسلوبه الخاص في الكتابة بحكم أنه ليس كاتبًا روائيًا، فإنه يسرد الأحداث ويذكر أسماء المشاركين فيها وأسماء المدن والبلدات التي وقعت

فيها وتاريخها، ليؤكد أنه يهدف إلى تحقيق ما لم يستطع تحقيقه وهو في مواقعه الرسمية، وهو أن تكون الجمهورية التركية وأمنها الوطني والقومي وشعبها في حالة أفضل وأقوى من ناحية، وأكثر قدرة على مواجهة التحديات التي تعترض طريقها بأساليب علمية، ووسائل تكنولوجية حديثة، وثقافة عصرية بأفكار الأحزاب والجماعات التي تحارب تركيا، فالمؤلف يأسف كثيرًا أن لا يكون رجل الأمن التركي على معرفة كافية بالجهات والتنظيمات التي يواجهها، ويرى أنه لا بد من معالجة هذا الخلل، وقد حاول ذلك وهو في مرحلة الخدمة الرسمية، ولكنه يواصل ذلك من خلال هذا الكتاب، وهذه أهمية إضافية لوظيفة هذا الكتاب وأهدافه.

جعل المؤلف كتابه في قسمين أحدهما خصه بعنوان الدولة، وأورد فيه عددًا من الفصول التي تبين حال الدولة ومدى الفساد الذي كانت تعاني منه، بل وكانت الفصول في القسم الأول تحاول أن تثبت بأن أجهزة الدولة نفسها وكبار المسؤولين فيها هم من رعاة الفساد، وبتعبير آخر هم شركاء فيه، بينما اهتم القسم الثاني من الكتاب في الحديث عن التنظيم السري الذي يمارس دور الوصاية على الدولة والحكومات المنتخبة، أي أن الفساد الذي تعاني منه الدولة التركية كان يرعاه تنظيم الدولة الموازية، والتي سوف يأتي الحديث عنها بعد استعراض أهم فصول القسم الأول.

يقول المؤلف في مقدمة كتابه: «إنني في مركز لا يمكن للكثيرين الوصول إليه بسهولة، وقد تدخّلت في أحداث مهمة كثيرة لا أعرف عددها وفعلت الكثير من الأمور المهمة، ولكني قمت بهدم بعض ما بنيت؛ لأنني اعتقدت بأنه كان يجب أن يُهدم، وإنني سأحاول هدم قسم جديد منه ـ أيضًا ـ في هذا الكتاب، لقد كبرت حاملًا قيمًا في النهج اليميني، وهو نهج أخلاق ووطن وشعب وبلد محدد.. كبرت وأنا أنظر للأعلى.. ولكني مع الزمن بدأت أتساءل عن هذه القيم المثلى العليا، كانت إحداها، أو قسمًا منها، سببًا كافيًا لكتابة هذا الكتاب».

أي أن هذا الكتاب هو رسالة هدم وبناء معًا، هدم لما يجب هدمه وبناء لما يجب بناءه، البناء للقيم العليا، وهي التي فرضت تأليف هذا الكتاب ليواصل مهمة المؤلف التي لم ينته منها وهو على رأس عمله في الوظيفة الرسمية في مناصب قيادية عديدة، ولعل مواجهة المؤلف للصعاب وهو في المنصب الرسمي جعله لا يستطيع أن يكمل مشواره في الهدم والبناء إلا وهو خارج مناصبه الرسمية، وبعد أن أحيل إلى التقاعد، أو أخرج من العمل جبرًا، فكانت حياته في المراكز الأمنية والاستخباراتية مهمة صعبة، لأنه كان عرضة للقتل والتصفية من التنظيمات السرية التي تغلغلت في أجهزة الدولة، أو من التنظيمات الإرهابية السياسية، أو من خلال التنظيمات والعصابات التي تمارس التهريب والإرهاب لأسباب عديدة.

في عام ١٩٨٤م كان المؤلف على موعد مع حدثين كبيرين، الأول: بدأ حزب العمال الكردستاني (PKK) أعماله العسكرية الإرهابية ضد الدولة التركية، وفي نفس العام تم تولية الضابط «حنفي أوجي» منصبًا في شعبة الاستخبارات في ديار بكر بعد زيادة الأعمال الإرهابية، حيث توجد الأغلبية الكردية الداعمة لحزب العمال الكردستاني (PKK).

إن المؤلف إنسان إيجابي بفطرته ووعيه، فهو يحترم الصدق والصادقين، ولو كانوا من المخالفين له، وهو يدرك بأن الإنسان الذي يضحي من أجل الفكرة والمبدأ هو إنسان يستحق الاحترام، ويقول: «فكما يقوم من يدعون حبهم للوطن من الموظفين والمسؤولين في محيطي ببيع الكثير من أجل دريهمات بسيطة، وكما يقومون بالتواصل والعمل مع شبكات الجريمة والمافيا المنظمة بالقتل والسرقة من أجل غايات مادية، كان منتسبو المنظمات غير القانونية التي كنت أراها عدوة لي ولدولتي يقدمون حياتهم من أجل عقائدهم، إن مثل هذه المقارنات كانت تجعلني أحترم المنتسبين لهذه التنظيمات من غير أن أتبنى عقائدهم وأفكارهم».

إن المؤلف يتمنى أن يكون أصدقاءه من هذا النوع من البشر، ويتمنى أن

يكون رجال الشرطة والأمن يحترمون هذا النوع من البشر، وأن يحاولوا أن يفهموا أفكارهم ومواقفهم قبل أن يدخلوا معهم في صراع سياسي أو دموي، ويرى المؤلف أن هذا النوع من الناس يمكن أن يكون التفاهم معهم قابلًا للتجاوب والتعاون؛ لأنهم أناس صادقون في كلامهم ومواقفهم، وهو يقصد المناصرين الأيديولوجيين لحزب العمال الكردستاني.

وفي نظره أن من أخطاء الشرطة التركية في ذلك الوقت ـ التي يتحدث عنها المؤلف ـ أنها لم تعط أهمية لمعرفة أفكار هؤلاء الناس المعارضين للدولة، أو الذين يقومون بأعمال إرهابية في نظر رجال الأمن والدولة، ولكنها في نظرهم تمارس على أنها أعمال نضالية، بينما يكتشف المؤلف بعد التحقيق مع تلك العناصر الإرهابية أنها لا تدرك البعد النضالي والأخلاقي في تلك العمليات، وإنما تركز على طاعة قادة الحزب فقط، والذين بدورهم يسلبون منهم إرادتهم وتفكيرهم وعقلهم.

إن احترام التضحيات التي يقدمها هؤلاء الناس يَضعُف أمام محو شخصياتهم الذاتية أمام أوامر الحزب والقادة، فيصبح العنصر لا كيان له، وإنما الكيان والوجود للتنظيم فقط، ولعل اسم الكتاب مستمد من أحد أنواع هذه الشخصيات، التي توصف بالسيمونية، نسبة إلى شخص اسمه «سيمون» له قصة عجيبة، تكاد أن تكون قضية الكتاب تدور حولها، لتفَهُّمها أولًا، ورفضها ثانيًا.

عنوان الكتاب:

يستمد عنوان الكتاب اسمه من أحد فصول الكتاب «سيمون»، والمقصود به شخص كان قاضيًا في الثورة الكردية، في معسكر البقاع لحزب العمال الكردستاني (PKK)، كان سيمون يبدو بأنه مدافع قوي عن الحقوق بوصفه قاضيًا، ولكنه عندما عرضت عليه قضية امرأة يعلم يقينًا أنها مظلومة، لم يستطع أو لم يقم بالدفاع عنها، لأن التنظيم الذي يخضع له يريد منه أن

يحاكمها ويحكم عليها بالإعدام، وقد فعل وهو يعلم أنها مظلومة، أي أنه خان ضميره طاعة للحزب، ولولا أن رئيس الحزب أوجلان أصدر عفوه عنها لأعدمت، فكيف يكون هذا القاضي سيمون قاضيا قويًا وعادلًا وهو لا يدافع عن امرأة مظلومة، والمدهش في الأمر أن تكون تلك المرأة المظلومة والتي يحكم عليها بالإعدام بنفسه هي أخته، أي أن سيمون كان يضحي بأخته المظلومة طاعة لأوامر التنظيم، فكيف يؤتمن من هو كذلك على غيرها من الناس.

إن «سيمون» شخص ضعيف في مظهر قوة، وشخص ظالم في مظهر عدل، فهو كالذي يبيع نفسه لصالح غيره. ومصداقية المؤلف وفكره تجعل منه إنسانًا رافضًا للشخصية السيمونية، حتى لو كانت من أبناء الشعب التركي، وحتى لو كانت من أبناء جهاز الشرطة والاستخبارات أو الأجهزة الحكومية، الشخصية السيمونية شخصية منبوذة ولا بد من رفضها في أي مجتمع، لذلك يقول المؤلف: «لقد قطعت عهدًا على نفسي: أنا لن أصبح سيمونيا، سأواجه كل من يقوم بالخطأ ولو كان من أعز أقاربي وأصحابي، إن السيمونيين في الأصل موجودون في كل تنظيم وكل مكان، السيمون موجود في مكان لا أهمية للإنسان فيه، وفي كل مكان تسري فيه ثقافة الطاعة من أجل مصلحة الجماعة».

فحيثما يقال إن مصلحة الجماعة مقدمةٌ على الحق والعدل والإنصاف فذلك دليل على وجود شخصية سيمونية، ومهمة هذا الكتاب أن يكشف ضعف هذه الشخصية وأنها لا تستحق الاحترام ولا التقدير، بل من واجب كل مجتمع أو مؤسسة مدنية أو عسكرية، رسمية أو خاصة، أن تتخلص من السيمونيين الذين يعملون فيها.

وبنظرة فلسفية يرى المؤلف بأن الناس يتعودون على الفساد والرشاوى والمساوئ الاجتماعية، مثل تعود الناس على رائحة معينة ولو كانت كريهة، لأنها تصبح جزءًا من حياتهم، حتى لا يكادون يشعرون بها، فكيف سيعملون على تغييرها؟

وبهذه العقلية الفلسفية يشعر المؤلف بصعوبة الموقف الذي يود معالجته، فكيف يمكن نقل الناس إلى الحالة الصحية وقد تعودوا الحياة على ما فيها من فساد وكذب ورشوة وسرقة، والمؤلف يشعر بالحرج الشديد من ذكر الأحداث التي يسردها، والأسماء التي يذكرها، والقسوة التي لا يقصدها كغاية، وإنما هو مضطر إليها كوسيلة تعالج مشكلة كبرى يعيشها المجتمع التركي بكافة مجالاته، إلا أن حب الوطن والإخلاص له والعمل في سبيل إصلاحه وتغييره كفيل أن يكون مبررًا لتأليف هذا الكتاب على ما فيه من كشف للأسرار، ونقد ذاتي لما يعشيه الناس من فساد ومساوئ.

هذه العقلية السيمونية تجسدت في انقلاب ١٥تموز/يوليو ٢٠١٦م، فقد يمكن لضابط وطني أن يقلع بطائرته الحربية أو المروحية لقصف مبنى البرلمان التركي، المفترض أن يكون مكانًا وطنيًا مقدسًا، فيقصفه سبع مرات متوالية وليس فيه إلا نواب الوطن وموظفيه، أو كيف يقصف بطائرته الحربية مقر إخوة له في ثكنات القوات الخاصة، أو مباني مديريات الأمن العام، أو القصر الجمهوري الذي يمثل شرف الجمهورية التركية أمام الداخل والخارج، فهل الضابط الذي قام بذلك يملك ذرة من المسؤولية والشرف والوطنية، أم كان مسلوب العقل ومغلق القلب، ولا يفعل إلا ما يؤمر به، طاعة لزعيم أعمى الله بصره وبصيرته، وأعمى الطمع شهواته لسرقة الإرادة الشعبية، وأخذ الدولة التركية بالقوة العسكرية رغمًا عن الشعب، فقتل وجرح ودمر وهو مكبل العقل، طليق اليدين على الزناد لقتل أهله.

منذ أن تولى «حنفي أوجي» المناصب الإدارية في مراكز الأمن في البلدات الصغيرة أدرك مدى الفساد المتفشي في القرى والبلدات والمدن التركية، وما كان غريبًا أن تكون نفس مراكز الأمن الشرطية متعاونة مع بعض المتنفذين في نشر الفساد أو الرذيلة، بل والغريب أيضًا أن تكون الأحزاب السياسية تستغل مكانتها في الحكومة للاستفادة بتعيين عناصرها في المناصب الحكومية والبلدات ومؤسسات الدولة.

كان المؤلف يظن قبل الانقلاب الدموي ١٥ تموز/يوليو ٢٠١٦م، أن أخطر أنواع الفساد هي أفعال التنظيمات الإرهابية، التي كانت تقوم بأعمال إجرامية وعمليات تهريب وقتل لأسباب سياسية، فقد كانت الشرطة خط المواجهة الأول مع هذه التنظيمات الإرهابية، وما أدرك حنفي نقصه في هذا المجال هو أن رجال الشرطة المسؤولون عن مواجهة التنظيمات الإرهابية لا يعرفون شيئًا عن هذه التنظيمات من الناحية الفكرية والسياسية، فقال: «كنا فريقًا لمقاومة الإرهاب، ولكن لم نكن نعرف من هي التنظيمات التي سنعمل لإيقافها، لقد قامت الدولة بتعليمنا لكل هذه السنوات وأنفقت علينا المصاريف الكبيرة، ولكن كيف لم تقم بتزويدنا بالمعلومات الكافية، إن العنصر الذي يجعل الدولة قوية هو استخدامها للقدرات الموجودة عندها بشكل مناسب، إن المهم بالنسبة لي أولًا: ليس الحصول على الأسلحة والموارد الجديدة والتكنولوجيا، إن الأمر الأهم هو تنشئتها لأفرادها بشكل صحيح، ومن ثَم بناء النظام الصحيح، وتنظيم كل وحداتها ضمن بنية مؤسساتية، إن الدول التي لم تفهم هذا كما نحن، تبحث عن السبب في أماكن غير صحيحة دائمًا».

ويكشف المؤلف ظلم المافيا في تركيا وكيف يستطيع أي عنصر منها أن يقلب الحقائق ويجعل الحق باطلًا، والباطل حقًا، فعصابات المافيا لها اليد الطولى في القيام بالجريمة التي تريدها، وإذا ما وقعت في خطأ في التنفيذ وتم الإمساك بأحد عناصرها، فإنها تستخدم نفوذها في الشرطة والمحاكم وتجعل المتهم بريئًا والبريء متهمًا، إما بالتهديد أو الشراء، ويذكر المؤلف بعض القصص عن قدرة المافيا على القضاة في تركيا، وأن القضاة أكثر طاعة لهم من رجال الأمن أنفسهم، كما جاء في قصة «خلاص الضابط نامق».

وقد شهد المؤلف وهو على رأس عمله عن علاقة الحكومة التركية مع جماعة الإخوان المسلمين في سوريا عام ١٩٨٢م، وتلك الشهادة شهادةٌ تاريخية على أحداث مؤلمة وقعت في سوريا ضد الإخوان المسلمين، ومنها مجزرة حماة التي قتل فيها أكثر من ثلاثين ألف سوري، بتهمة انتمائهم لجماعة

الإخوان المسلمين، وكانت التهمة السورية الرسمية في ذلك الوقت أن الحكومة التركية تدعم الإخوان المسلمين، وأنها وراء تحركاتهم واعتراضاتهم أو احتجاجاتهم على نظام حكم حافظ الأسد، وكان الدليل في ذلك الوقت أن سوريا تدعم حزب العمال الكردستاني (PKK)، وبالتالي تدعم الحكومة التركية الإخوان المسلمين السوريين ضد النظام السوري، ولكن شهادة المؤلف تقول خلاف ذلك، وهو أن الحكومة التركية وأجهزتها الأمنية لم تكن تسمح لعناصر الإخوان المسلمين الفارين من سوريا بالإقامة في تركيا، وتطلب منهم المغادرة، باستثناء السوريين المتزوجين من نساء تركيات، وهؤلاء كانت إقامتهم في تركيا بحكم القانون التركي.

من قضايا الفساد التي يوليها المؤلف أهمية قضية تهريب الذهب إلى خارج تركيا في عمليات ملتوية تقوم على الاحتيال على الدولة بعلمها، ولكن لا يتوجه أحد إلى تصحيح أوضاع التهريب، حتى أن المؤلف يرى أن أحد رؤساء الوزراء كان يعرف عن عمليات تهريب الذهب التركي إلى الخارج ولكنه يصمت رغبة منه في إدخال العملات الصعبة إلى الاقتصاد التركي، وفي ذلك إشارة إلى الوضع الصعب للاقتصاد التركي الذي كان غارقًا آنذاك في التهريب والرشوة والاحتيال.

يتألم المؤلف حنفي من بعض المشاهد المعيبة التي يستخدمها حزب العمال الكردستاني (PKK)، ومنها تجنيد أطفال في صفوف الحزب الإرهابية، أي في الخلايا التي تقوم بأعمال قتل وتفجيرات داخل المدن التركية، وبالأخص في ديار بكر، وهؤلاء الأطفال هم من أبناء القومية الكردية، ولكنهم في نفس الوقت مواطنون أتراك، أي أنهم من مسؤولية الدولة التركية، فالعشرات من الأطفال الأكراد في سن الخامسة عشر عامًا تم تنظيمهم في الحزب، وتدريبهم وتعليمهم على أفكار الحزب ومبادئه، والاستعداد للقيام بأعمال تخدم أهداف الحزب، وبسبب صعوبة الأعمال التي يكلف بها هؤلاء الأطفال فقد كان عدد منهم يفرون من الحزب ويسلمون أنفسهم إلى الشرطة،

ولا يستطيعون العودة إلى منازلهم خشية أن يتم قتلهم من قبل الحزب، ولا شك أن هذه الصورة مؤلمة جدًا حيث يتم دفع الأطفال إلى ممارسة أعمال إرهابية لا يدركون أبعادها ولا حقيقة أسبابها.

ومن مشاهد الألم التي يكررها المؤلف كثيرًا جهل عناصر الشرطة والاستخبارات التركية بمعرفة خصمها الداخلي الأكبر، أي فهم أفكار حزب العمال الكردستاني (PKK)، وهذه نقطة ضعف تجعل الشرطة التركية تعجز عن مواجهة خصمها بصورة صحيحة، فكيف يمكن للشرطة التركية مكافحة تنظيم لا تعرف عنه إلا القليل، ولا تعرف عن أفكاره وأهدافه ومناهجه إلا القليل، فالصورة العامة أن هذا التنظيم هو تنظيم إرهابي، ويتم مكافحته على أنه تنظيم إرهابي، وهذا في نظر حنفي لا يكفي لمواجهة هذا التنظيم بصورة صحيحة.

إن من الأمور المؤلمة مثلًا أن تكون الحكومة الألمانية والأجهزة الأمنية الألمانية أكثر معرفة عن تنظيم إرهابي تركي، فيقول وهو يتألم في التعقيب على زيارة له إلى ألمانيا: «رأيت في الاجتماعات أن الألمان تمكنوا من معرفة PKK أكثر منا أضعاف المرات، لأننا لم نأخذ الأمر على محمل الجد، ونقول دائمًا بأنهم ثلة من المتمردين لا غير، قال مسؤول ألماني في آخر الاجتماعات: «إن PKK تنظيم خطير جدًا، وأنه يستطيع أن يسيّر حرب عصابات ضد تركيا ويخلق مشاكل كبيرة في ألمانيا، يجب أن يحسب له ألف حساب في المستقبل»، نعم لقد لخص الموضوع بشكل رائع».

ويعزو المؤلف النجاح الألماني في جمع المعلومات الكثيرة عن حزب العمال الكردستاني وغيره إلى أن الدولة الألمانية دولة ديمقراطية، ودولة مؤسسات تعمل بواجبها دون تقصير ولا تساهل، بينما أجهزة الاستخبارات التركية كانت تقع أحيانًا ضحية قلة المعلومات، وقلة المخبرين الذين ينبغي أن يوفروا المعلومات الصحيحة، وقصة «برهان نارت»، كانت أحد الشواهد التي يشتكي المؤلف من خلالها عن أوضاع ضعف جهاز الأمن ودائرة مكافحة الإرهاب.

إن القضية الأساسية التي شغلت المؤلف وهو في مناصبه العديدة هي مكافحة التهريب والإرهاب، والتنظيم الإرهابي الذي كانَ يواجه الدولة التركية هو تنظيم حزب العمال الكردستاني (PKK)، وقد اشتكى المؤلف من قلة المعلومات لدى رجال الأمن بل وعناصر مكافحة الإرهاب عن أفكار هذا الحزب وأهدافه والأيديولوجية التي يثقف عناصره بها، ونحّى باللائمة على السياسة الأمنية التي لا تزود العاملين في مكافحة التنظيم بالمعلومات الكافية لمواجهة مخاطر هذا التنظيم الإرهابي، وكانت الشكوى الأخرى عدم وجود أعين أمنية تتجسس على عمليات عناصر هذا الحزب وتحركاته في تهريب الأسلحة ومخططاته لمهاجمة الدولة التركية، وكانت الشكوى أكثر على جهل عناصر الأمن باستخدام الأجهزة الإلكترونية الحديثة في التنصت وتسجيل المكالمات الهاتفية، بالرغم من توفرها بكثرة في مخازن أجهزة الأمن، ولكن دون فائدة.

وأخطر ما يشخصّه المؤلف من ضعف في أجهزة الأمن ومكافحة الإرهاب هو ادعاء الأجهزة الأمنية البطولات الكبيرة وهي في الواقع نجاحات صغيرة، بينما يتم تبرير العجز عن مواجهة عناصر تنظيم (PKK) بأنها مدعومة من الخارج ومن أوروبا وأمريكا، فيقول في هذا الصدد: «إننا نبدأ بسرد حكايا البطولات عند نصر صغير على هذا التنظيم، لأننا نعتقد بأن العالم كله يدعمه، ولكن عندما نهزم نبدأ باختراع المبررات لهزيمتنا، إننا نرى هذا في حرب قبرص أيضًا، فعلى الرغم من أننا حاربنا مجموعة متمردة صغيرة وأغرقنا سفينتنا عن طريق الخطأ إلا أننا نصور الأمر على أنه نصر ضد دولة كبيرة، وأن الفهم ذاته موجود في كثير من الأحداث في التاريخ القريب. إن تقبل الحقيقة وتقييم الحياة في ضوء العقل والعلم أمرٌ صعب بالنسبة لكثير من الدول، إن الدول التي تقوم بهذا التقييم وتقوم بالنقد الذاتي تصل إلى النجاح دائمًا، ولكن الدول التي تفعل عكس هذا وتظن بأنها محقة دائمًا محكومةٌ بالفشل».

وهكذا يُظهر المؤلف اهتمامه بالعلم والتقنيات التكنولوجية الحديثة كوسيلة مهمة في التنصت وجمع المعلومات وتخزينها في الحواسيب الكمبيوترية، ولذلك عندما عُيّن في اسطنبول كان من أولى مهماته إنشائه لثلاث مراكز استخباراتية، وظيفتها جمع المعلومات والتنصت على المكالمات الهاتفية للجماعات والتنظيمات الإرهابية وتخزينها، وجعلها في متناول أيدي رجال الأمن والشرطة التي تقوم بمكافحة الإرهاب والتهريب والجريمة المنظمة. يتحدث المؤلف عن مصاعب تلك المرحلة فيقول بعد تعينه في اسطنبول: «كنت قد بدأت في التفكير فيما يجب أن نفعله في اسطنبول، فقد كان هناك عددٌ كبيرٌ من المنتسبين إلى (PKK)، قررت بأن أعمل على إنشاء نظام تنصت ومخزن للمعلومات وكمبيوتر دراسة، كان بإمكاني جمع المعلومات حول التنظيم عبر هذا النظام، وكان إنشاء هذا النظام من الحاجات الأساسية، بالإضافة إلى أن اسطنبول مدينة كبيرة جدًا، لذلك قررت إنشاء ثلاث مراكز استخباراتية، مزودة بتقنيات المراقبة والتنصت، وعملت على بحث دؤوب من أجل إنشاء هذا النظام، وكانت الشعبة التي أعمل فيها في وضع سيئ من كل النواحي.

إن مدراء الشعب الذين كانوا متواجدين قبلي في اسطنبول، أُحبطوا وأنهكوا من التعقيد والفوضى الموجودة وطلبوا تعيينهم في أماكن أخرى، ولم يكن قد بقي فيها إلا القليل من الموظفين القدامى، قبل أن آتي إلى اسطنبول، كانت الإدارة قد طلبت من ستين استخباراتيًا القدوم الى اسطنبول، بسبب الضعف الموجود، ولكن الأشخاص الذين أتوا بموجب هذا الطلب كانوا شبه مشردين لعدم وجود أماكن تؤويهم، وكلٌ ترك عائلته في مدينته، وظن الذين طلبوا هؤلاء العناصر بأن العناصر سيوقفون الإرهاب فورًا، في حين كان يوجد نقص كبير في البنية التحتية والمعدات، فضلًا عن حاجة العنصر إلى فترة ما من أجل التأقلم لبدء جمع المعلومات».

أي أن المشاكل التي تواجه أجهزة الأمن هي من صنع الأجهزة الأمنية

نفسها، فهي غير مهيأة ولا مدربة حسب الأصول للقيام بالواجبات المناطة بها، وهذه صعاب يأسف لها أوجي كثيرًا فيقول: «لم يكن لدى استخبارات وطننا المليء بالإرهابيين، والذي يعاني من الإرهاب منذ زمن؛ أيّ جهاز إلكتروني، ولا كمبيوترات، ولا أنظمة تنصّت في بادئ الأمر، لقد كانت الأمور متروكة سائبة، لم يكن هنالك أي تنظيم ولا أي فكر ولا أي عقلانية في العمل، وبالتالي لم تكن هنالك حاجة لمؤامرات دولية ضدّنا، ولا لدعم دول خارجية لخصومنا، لقد كانت كل الظروف الداخلية مناسبة للإرهاب لكي يصول ويجول، ومع كل هذا فلم يكن الإرهاب يزداد في تركيا».

ومن أجل التغلب على هذه الصعاب سافر المؤلف إلى اليابان وأحضر الأجهزة اللازمة وأدخلها في مجال الخدمة الشرطية التركية، يقول أوجي عن ذلك: «ذهبت إلى اليابان بالاتفاق مع ممثل شركة لاسلكي، وقد جلبت مئة جهاز لاسلكي مع معداتها، والمعلومات الكافية من أجل إنشاء نظام الاتصال والمخابرة السرية، واشتريت الكاميرات المتميزة، وكنت التقيت مع عدد من المختصّين زوّدوني بالمعلومات الكافية عن الأجهزة.

نقلنا أجهزة اللاسلكي إلى تركيا، وقمنا بتشغيلها على وجه السرعة لتأمين اتصال عناصرنا بعضهم ببعض، وجهّزنا كاميراتنا السرية، وكنت قد طلبت من شرطي تقني في مجال اللاسلكي أن يأتي إلى اسطنبول، وبدأنا نعمل في غرفة صغيرة نجهز أشرطة تسجيل المكالمات والكاميرات واللاسلكي، وكان كل هذا يتم بتكاليف بسيطة جدًّا، وقد كان إنشاء هذا النظام في اسطنبول يمكن أن يكلف مليون دولار، إلا أننا أنشأنا هذا النظام باثنين وأربعين ألف دولار».

وبعد امتلاك أجهزة الأمن وبالأخص مراكز مكافحة التهريب والإرهاب للأجهزة الحديثة، وتمكنها من إضعاف التنظيمات الإرهابية وبالأخص تنظيم «اليسار العظيم» بين عامي ١٩٩١ و١٩٩٢م حيث تم إلقاء القبض على الكثير من عناصر التنظيم قبل قيامهم بعملياتهم الإرهابية، إلا أن المؤلف لم يكن

يؤمن بأن الحل ينبغي أن يكون أمنيًا وسريًا فقط، بل كان لا بد من الانفتاح على أفكار هذه التنظيمات ومعرفة أيديولوجيتها وأهدافها لتكون مقاومتها عن وعي ومعرفة، ولا بد من محاصرتها ثقافيًا قبل محاربتها عسكريًا، فيقول أوجي في هذا الصدد: «كان القبض على عناصر التنظيمات الإرهابية وإلقاؤهم في السجون يجعلهم أكثر راديكالية، ويجعل أفراد عائلاتهم ينضمّون إلى تلك التنظيمات، وقتلهم لم يُجدِ نفعًا؛ فهم أيديولوجيون ليسوا بمنتفعين، وقتلُهم كان كذلك داعيًا لأفراد عائلاتهم للانضمام إلى التنظيمات، بل كان يتمّ تشكيل مجموعات مسلحة تحمل أسماء القتلى من هذا التنظيم أو ذاك! باختصار كان العنف تجاه هذه التنظيمات لا يُجدي نفعًا، وكان يجب أن نجد أساليب جديدة ناجعة في إنهائها. ولم يكن التغلغل في بنية تنظيم «اليسار العظيم» لإضعافه أمرًا صعبًا كما كان يبدو لنا، كانت هنالك فقط حاجة كبيرة للمعلومات؛ فإن هذه التنظيمات كانت ذات بنية هرمية كبيرة وسرية للغاية، لكن كان يمكننا الحصول على هذه المعلومات بفضل النظام الذي أنشأناه. وكنا قد وصلنا إلى المسؤولين الكبار في التنظيم، وكشفنا اتصالاتهم بالخارج، وكنا نوقف عملهم قبل أن يبدؤوا به. بعد هذه النظرة أصبح هدفنا تثبيط عمل تنظيم «اليسار العظيم» وليس قتل أو أسر أعضائه؛ فقد كنا متأكّدين من إصابتهم بالملل والإحباط بعد فترة إن لم تكن هناك إمكانية لتنفيذ عملياتهم. بدأنا نعيق أي عمل سيقوم به التنظيم مهما كان».

كان رأي بعض الضباط المتخصصين في مكافحة التنظيمات الإرهابية أن يتم إعدام كل القادة الكبار من تنظيم (PKK) عندما يتم اعتقالهم، وأن ذلك أفضل السبل للقضاء على تنظيم حزب العمال الكردستاني، وكان في مقدمة هؤلاء الضباط «جم»، وهو صديق لحنفي أوجي في مكافحة الإرهاب، وقد صرّح برأيه لحنفي علانية، ولكن رأي حنفي كان مخالفًا لذلك، لأنه يرى أن الإعدام لقادة تنظيم «PKK» لن ينهي المشكلة ولن يقضي على التنظيم بل سيزيد المسألة اشتعالًا وتضامنًا شعبيًا، يقول المؤلف في ذلك: «كان يرى

«جم» بأن إيقاف PKK لا يمكن أن يتم ضمن القوانين، وإنه يجب استخدام كل السبل من أجل إنهائه، وأنه يجب إعدام كل المسؤولين الذين يتم اعتقالهم، لكنني قلت له: «إن هذا العمل غير صحيح.. إن هناك سبلًا يجب إيجادها للنفوذ إلى داخل التنظيم».

من المذنب هنا؟ هل هم القرويون الذين يدعمون PKK ويساعدونهم؟ أم هم الذين يطبّقون الإجراءات التي ترمي بهؤلاء القرويين بين أيدي PKK عبر تشغيل آلية الرشوة؟

قال لي جم: «إنك على حق، ولكنني غرقت في هذا الأمر، هل ستكون معي أم لا؟».

قلت له: «لا»، وأصررت على رأيي أن هذه الأساليب خاطئة وغير مجدية، لكنه كان مصرًّا أيضًا على الأساليب غير القانونية».

ويذكر المؤلف قصة اختفاء الضابط «جم» ويعتبرها من أخطر القضايا التي لم تحقق الدولة فيها، بالرغم من أن جم كان أحد أهم ضباط الأمن، ولكن وبعد متابعة حثيثة من حنفي أوجي تبين له بأن الضابط جم قد قتل، وأن الدولة كان تكذب حول مقتله أو اختفائه حتى لا تفتح تحقيقًا، والمقصود بالدولة هنا العناصر المتنفذة في أجهزة الدولة وبالأخص الأمنية منها، وبذلك يشير المؤلف إلى أن هناك تنظيمًا سريًا في داخل أجهزة الدولة هو من يمسك بزمام الأمور، فيحقق فيما يريد، ويدفن ويخفي من القضايا ما يريد، بل ويجعل الدولة تكذب على المواطنين لتحقيق أهدافه.

وفي عام ١٩٩٣م سافر المؤلف إلى إسرائيل في مهمة شراء أجهزة كومبيوتر حديثة، ولكنه لم يجد طلبه هناك، وذلك أن أجهزة الكومبيوتر الإسرائيلية تعمل بالنظام البرمجي الأمريكي بينما تعمل أنظمة الكومبيوتر في تركيا بالنظام البرمجي الأوروبي، وبالرغم من ذلك فإن أوجي استفاد من هذه الزيارة جدًا، فقد وجد أن الإسرائيليين يتعاونون مع كل إسرائيلي يعمل في

مجال الكومبيوتر والبرمجة حتى لو كان خارج الدولة الإسرائيلية، بينما كانت تركيا آنذاك لا تهتم بمتابعة العلماء الأتراك الذين يعملون في هذا المجال داخل تركيا ولا في خارجها، أي أن الدولة التركية لا تستثمر خبراءها على الوجه الصحيح.

يتألم المؤلف على هذه المواقف ويتحسر على أن تكون الاستخبارات التركية بحاجة إلى الاستخبارات الألمانية في طلب معلومة بسيطة كان يمكن أن تحصّلها بنفسها لو اعتمدت على أجهزتها وأحسنت التفكير والتصرف، فيقول: «عندها فكّرت في الشبكة التي يبنيها هؤلاء [الإسرائيليون] مع أمثالهم في العالم كله، وكيف يضعونهم في مراكز تمكّنهم من معرفة كل شيء، أمّا نحن فلا نستطيع الاستفادة من ملايين الأتراك الذين يعيشون في أوروبا، كان المئات من الأتراك يرغبون في تزويد الشرطة والمخابرات بمعلومات عن التنظيمات الإرهابية في أوروبا التي تعمل ضدّ تركيا وعن الأشخاص المنتسبين إليها، لكنّهم لم يكونوا يجدون أي مكان أو عنوان يقدّمون له هذه المعلومات؛ لأننا لم نكن نرغب في ذلك، في حين أن إنشاء نظام كهذا كان أمرًا سهلًا للغاية.. كان بإمكاننا إيجاد الآلاف من المتطوّعين من بين أكثر من أربعة ملايين تركي يعيشون في أوروبا، بدل أن ننتظر المعلومات التي تجمعها أوروبا.

إن الأمر كان مثيرًا للتشاؤم، لقد طلبنا في أحد الاجتماعات مع الجهات الألمانية أن يأتوا لنا بمجلة من المجلات التي يوزّعها تنظيم PKK! وقد أُحرجت إحراجًا كبيرًا حينها؛ فكيف لم يكن بإمكاننا أن نأتي بمجلة بسيطة! كان بالإمكان أن نجند أحد الأتراك من بين الملايين، لكي يشتري المجلة بشكل شهري! ولا أظن بأن الوضع تغيّر الآن ولا أظن بأنه سيتغير مستقبلًا.

كانوا دائمًا يردّون انتقادي لهم بقولهم: «إنك لا تعلم ما الذي تفعله الدولة، إنك تستصغرها دائمًا»، لكنني الآن أسألهم: إن التنظيمات الإرهابية التي تعمل ضدّ تركيا تجري اجتماعاتها بشكل علني ضد تركيا، عدا عن

الفعاليات السرية، ما الذي يمكن أن نجده في أرشيف الدولة الآن من صور المسؤولين أو غيرهم أو مواضيع الاجتماعات؟ هل تمّ تدوين شيء؟».

وبخصوص تأثير القوى الخارجية على التنظيمات الإرهابية داخل تركيا يعتقد المؤلف بأنه لا تستطيع أي دولة معادية لتركيا أن تنشأ تنظيمًا داخل تركيا ليقوم بأعمال إرهابية إطلاقًا، ما لم توجد أرضية وعناصر تطلب هذه المساعدة من الخارج، ويذكر في هذا السياق أن العديد من العروض الأمريكية تم توجيهها إلى قيادة الأمن والاستخبارات التركية بين الأعوام ١٩٩٣ ـ ١٩٩٥م للتعاون معها ضد أهداف إيرانية، بما فيها استخدام طائرات أواكس التجسسية، لكن الأجهزة الأمنية رفضت هذه العروض الأمريكية.

موقف المؤلف من المشكلة الكردية:

بالرغم من أن المؤلف رجل أمنٍ تولى عدّة مناصب في مكافحة الإرهاب والتهريب والجريمة المنظمة، وعمل بشكل دؤوب على تطوير أجهزة الأمن لمكافحة الإرهاب وأنشطة الإجرام التي كان يقوم بها تنظيم (PKK) إلا أنه كان يرى بأن العنف ليس حلًا للمشكلة الكردية، وبأن عناصر حزب العمال الكردستاني لها قوة نفوذ في الأوساط الكردية الشعبية، وطالما أن العنف يزيد عناصر تنظيم (PKK) قوة وإصرارًا على محاربة الدولة التركية، فإن المؤلف كان يقف ضد حادثة «السوسورلوك» والتي كانت دليلًا واضحًا على عمل الحكومة مع المافيا لإسكات العناصر المعارضة للنظام بشكل غير قانوني.

إن حنفي أوجي وهو في مناصبه القيادية الأمنية كان ضد هذه الفكرة، أي ضد إسكات عناصر المعارضة بطرق غير قانونية، بل يرى أن مقاومة أحزاب المعارضة بطرق غير قانونية هو الذي يجعلها تخرج عن ساحة العمل السياسي الديمقراطي وتضطر إلى القيام بالأعمال الإرهابية، وبالتالي فإن الخطوة الصحيحة لمواجهة أعمال العنف والإرهاب هي فهم مطالب أحزاب المعارضة وفتح الأبواب القانونية لنشاطاتها السياسية السلمية، بينما كانت

الدولة التركية تواجه أعمال أحزاب المعارضة عن طريق إسكاتها بالقوة والإعدامات، وإن لم تكن الدولة تعترف بذلك، لأسباب تعود لمشاريع انضمامها للاتحاد الأوروبي وتحقيق شروطه الحقوقية والسياسية.

ويحمِّل المؤلف أصحاب السوسورلوك مسؤولية ما وصلت إليه الأحداث في تلك المرحلة، ويقول: «لو دخلت أنا وفريقي في هذه الأحداث لكانت تركيا اليوم مختلفة تمامًا، ربما يرى البعض هذه الجملة مبالغًا فيها، لكنني كنت موجودًا في مركز الاستخبارات والشرطة في ديار بكر، وكنت أدافع دائمًا عن الأساليب القانونية والفكرية لمقاومة هذه التنظيمات، رغم أن الجميع كان يقول: يجب عدم التواني عن استخدام كل الأساليب في مقاومة وإنهاء هذه التنظيمات. ولكن مع ازدياد فعاليات (PKK) وأعمالها الإرهابية في المنطقة كانت نظرتي تميل إلى أنها ليست على حقّ. لقد عملت بكل وسعي على إبقاء عناصري بعيدين عن هذه الأحداث، وعملت على نفس الأمر عندما أتيت إلى اسطنبول في عام ١٩٩٢م. إن كوني رئيسًا لشعبة اسطنبول وقدرتي على الضبط والحزم في العمليات التي سيتم تنفيذها أعطاني قوة كبيرة. لقد كانت شعبتي في اسطنبول تهتم بالكثير من الأحداث، ولم تكن بحاجة إلى الأساليب غير القانونية؛ لأنني كنت قد أتممت إنشاء النظام الإلكتروني، وكان يفي بالغرض على أتمّ وجه، وعلى الرغم من هذا فقد كنّا نعاني من متاعب في متابعة الأحداث لكثرتها واختلافها، وكانت الأفكار التي تؤيد العمل بأساليب غير قانونية تجد مؤيدين بسرعة».

كانت عملية شراء طائرات تجسس تحمل كاميرات حرارية، والتي لم يوافق الجيش التركي على استعمالها في عمليات التجسس لأسباب فنية، من أولى القضايا التي سلطت الأضواء على اسم المؤلف، فبعض الصحف آنذاك أخذت بتوجيه التهم للضابط حنفي أوجي بأنه كان وراء هذا الهدر في المال العام التركي، حيث تم شراء الطائرات ووضعت في المخازن ولم تستعمل، إلا أن المؤلف رفع قضية على الصحيفتين اللتين ذكرتا اسمه بالسوء وكسب

القضية في المحاكم، وحكم له بتعويضات مقابل ما لحقه من إساءة.

أنهى حنفي أوجي عمله في الاستخبارات في شهر تموز من عام ١٩٩٧م، بعد ظهوره في برنامج تلفزيوني معرفًا بنفسه بأنه رجل استخبارات، فكان ذلك سببًا وجيهًا لتقديم استقالته من العمل الاستخباراتي بعد كشف شخصيته للعلن، وقد تزامن ذلك مع ورود معلومات عن عملية إرهابية لحزب العمال الكردستاني (PKK) في منطقة جنوبية لا يوجد فيها كثافة كردية هي منطقة أنطاليا، فواصل عمله في هذه العملية، بطريقة شكلية دون أن يكون صاحب سلطة وقرار، وهو ما تسبب في فشل العملية مما عاد على الدولة ومنطقة أنطاليا السياحية بالأضرار الكبيرة.

وفي موضوع الميزانية يرى حنفي أن الميزانية الأمنية تأخذ قدرًا كبيرًا من الميزانية العامة، على حساب حصص التعليم والصحة وغيرها، ومع ذلك فإن الأجهزة الأمنية تفشل في القيام بمهماتها لعدم وجود التنسيق بينها، وهو ما كان يدعو له المؤلف، حتى تكون ميزانيتها مجتمعة وغير مشتتة، والأهم من ذلك حتى يتم التنسيق بين الأجهزة الأمنية والجندرما والجيش في عمليات مكافحة الإرهاب وحماية المواطنين.

في عام ٢٠٠٣م عُيّن المؤلف مديرًا لدائرة مقاومة التهريب والجريمة المنظمة، وبهذا المنصب دخل إلى عالم الفساد المالي الذي كان يضرب تركيا، فاكتشف أن الكثير من الفساد المالي تقوم به عائلات معروفة من أهمها عائلة «أوزان» التي تدخل المناقصات وتفوز فيها بالرشوة والتنصت والتجسس، ومن كثرة فضائحها المالية في تركيا هرب معظم مدرائها إلى أمريكا وبريطانيا والأردن، وقد تمكنت أجهزة الأمن التركية من الوصول إلى المقيمين في أمريكا وبريطانيا، بينما بقي من كانوا يقيمون في الأردن بعيدين عن يد الأمن التركي بسبب الحماية العشائرية لهم ونفوذهم السياسي في الأردن، وقد شارك المؤلف في عمليات تحقيق تتعلق بعائلة أوزان في سويسرا، وتمكن من تحقيق بعض النجاح فيها.

بعد أن دخل حنفي أوجي عالم مكافحة التهريب والمخدرات حقّق نجاحات كبيرة كانت موضع فخر ودروسًا عمليةً في مكافحة المخدرات، ومنها عملية «كايسري» التي تم فيها إلقاء القبض على عصابة تركية تقوم بتصنيع المخدرات وتهريبها إلى هولندا، فكان نجاح العملية مصدر فخر لدائرة مكافحة المخدرات في تركيا، وكذلك نجاح عملية «لودور»، وهي الشاحنة الكبيرة التي كانت تنقل المخدرات بين إيران وأفغانستان وتركيا، ويذكر المؤلف العديد من القضايا التي تولى فيها مكافحة التهريب ومكافحة الفساد منها تحقيقات «كابي كولة» ومكافحة الفساد في بلدية «أدرنه» ومهمات أخرى، أغلبها كانت بحدود عام ٢٠٠٥م إلى عام ٢٠٠٨م، وهذا بالطبع ما جعل أعداءه يزيدون.

يخلص المؤلف بعد ذكره لعدد من الأمثلة في مكافحة الفساد على أن الاقتصاد التركي لا يستطيع أن يتخلص من الفساد المالي والرشاوى دفعةً واحدةً، بل لو فعل ذلك فإنه سوف يتوقف عن النشاط، لأن كل قائم على عمل ما ينتظر نوعًا من الفائدة غير القانونية، وهذه الفائدة سواء كانت رشوة أو غيرها هي الدافع على تنشيط العمل وتسريعه وإلا فإن الحافز سوف يضعف.

أما فيما يخص الاستقرار السياسي فإن المؤلف يدعو إلى الديمقراطية كعاملٍ أساسي للاستقرار، وبالرغم مما بُذل وأُنفق على محاربة الإرهاب إلا أن الدولة لم تستطع التغلب على مشكلة الإرهاب، وبقيت هي المشكلة الكبرى التي تواجه الدولة لمدة خمسين عامًا، والسبب أن الإرهاب لم يعالج بشكل عقلاني، وفي هذا الصدد يقول المؤلف: «إن أهم المشاكل التي تعاني منها تركيا منذ خمسين عامًا هي مشكلة الإرهاب، وقد أدّى هذا إلى إنفاق أموال طائلة في مواجهة الإرهاب، واعتُبر الإرهاب من جهة أخرى أنه عائق أمام التحوّلات الديمقراطية في تركيا، وبرغم كل الإجراءات الوقائية التي اتُّخذت إلا أنه لم يتم الوصول إلى الاستقرار السياسي في تركيا. لم يعالج الإرهاب في تركيا بشكل عقلاني على الإطلاق، وعلى الرغم من كثرة

الأبحاث التي كانت تتم في البلد عن المشاكل المختلفة، من قبل الجامعات والأكاديميين، إلا أنه لم يتم إجراء أيّة بحوث عن أهم المسائل المصيرية في تركيا، ألا وهي الإرهاب، لقد تم تجاهل أو استصغار الإرهاب ومكافحته، واعتُبر كأنه غير موجود، في حين كنّا بحاجة إلى تأسيس معاهد وغرف دراسة لهذه المشكلة عبر خبراء في المجالات المختصة. اعتبرت المشكلة على أنها مشكلة أمن لا غير، وحاولوا حلّها بمنطق عسكري بحت، ولم تعتبر الحكومات حلّ هذه المشكلة من ضمن اختصاصاتها، وتركتها للحكم العرفي والعسكر، وبالطبع اعتبر الجيش هذا الأمر مشكلته الخاصة، وبدأ يبحث عن الحلول، وأدّى موقف الحكومات المدنية وموقف الجيش إلى إبعاد وإعاقة تدخل المدنيين في هذه المسألة، في حين أنه كان من الواجب حلّها عبر حلول سلمية وأفكار عقلانية».

ويقول: «من الواجب تأسيس مراكز أبحاث أكاديمية من اليمين المتطرف واليسار المتطرف والإسلام الراديكالي والفكر الانفصالي، ويجب أن تدْرس هذه الميول والمناهج جيّدًا، وأن نوجد الحلول المناسبة والعقلانية، للحيلولة دون انجراف الناس وراء الأفكار المتطرفة الراديكالية، مثلًا يوجد في فرنسا معهد دراسة كردي، في حين أن هذا المعهد غير موجود في تركيا التي تعاني من المسألة الكردية. يُقال دائمًا بأن الدولة بُنيت على أساس العلم أو فلسفة العلم، وبالمقابل تتم محاولة حلّ هذه المشكلة بشكل عسكري وغير عقلاني، إلى درجة عدم السماح لرجال العلم بمحاولة حلّها، ولم يبق لرجال العلم والأكاديميين إلا تأييد ما تفعله الدولة ووصفه بالعلمي العقلاني، في حين أنه كان أبعد ما يكون عن ذلك».

وفي نفس السياق يضع المؤلف يده على أكبر داء تعاني منه الحلول التي تقدمها الدولة لكل الأمراض، وهو استخدامها لدواء لا تعرف ماهيته، ويصرف لكل الأمراض، فكيف يكون علاجًا وهو غير واضح المعالم ولا الأفكار، ويستطيع كل مسؤول أن يؤوّله على هواه، وبجرأة عالية يصرح

المؤلف إن هذا الدواء أو الداء هو الأتاتوركية، فيقول: «إن أهم أخطائنا التي نقوم بها هو مفهوم الأتاتوركية (من أتاتورك) الذي نعتبره دواءً لكل داء، فيما هو مفهوم غير معروف في ماهيته، ولا على أي الأفكار يحتوي، فتقوم الدولة بملئه كيفما تريد بما يتناسب مع مصالحها، في حين أنه لا مكان للعقائد في المكان الذي يحكمه العقل والعلم، ولا يوجد فكر معفي من النقاش، ولا يمكن أن يبقى أبديًا دون تغيّر أو تغيير، وإن اعتبار وجود أفكار مطلقة لا يمكن تغييرها مناقض لماهية العلمانية ذاتها، إن المخالف للعقل مخالف للعلم أيضًا».

في هذه الفقرة من فصل أهمية البحث العلمي والأكاديمي في مسألة الإرهاب، تتضح أكبر معالم شخصية حنفي أوجي، فلا تكفي عنده الشعارات ولا الأكاذيب ولا خلط الأمور بطريقة خاطئة، فلا مكانة للأيديولوجيا في المكان الذي يحكمه العقل والعلم أولًا، ولا يوجد فكر معفيّ من النقاش والنقد ثانيًا، وبالتّالي لا يمكن أن يبقى هناك فكر دون تغيير ثالثًا، بل إن اعتبار وجود أفكار مطلقة لا يمكن تغييرها مناقض لماهية العلمانية ذاتها رابعًا، فالعلمانية لا تعني الثبات على فكر واحد إطلاقًا، بل البحث عن التغيير الذي يوافق العقل.

ويطرح المؤلف أوجي قضية خطيرة في طبيعة الدولة ووظيفتها وطريقة تعاملها مع التيارات المختلفة داخلها، فيرى حنفي أن من الخطورة أن تقوم الدولة بصناعة العداء بين الأطراف المختلفة داخل الشعب الواحد، أي أن تجعل اليساريين ضد اليمنيين أو الإسلاميين الراديكاليين أو العكس، ويرى أن من أخطاء الدولة أن تقوم بتوجيه الشعب باستخدام العملية النفسية، فيقول: «العملية النفسية هي العمل على جعل الكتلة المستهدفة تعمل بشكل يتوافق مع ما تريده الدولة، وذلك عبر تحريف الأحداث وإخفاء الحقيقة؛ لكي تصل الدولة إلى هدفها، وإن هذا التوجيه الكاذب يخلّ بأهم وأكثر الحقوق الدستورية للمواطنين. إن وصول الشعب إلى الحقائق حقٌّ من حقوقه من أجل

أن يفكر فيها بشكل صحيح، وهذا المفهوم الذي تقوم به الدولة لا يوجد إلا عند الحكومات الفاشية والشيوعية، فضلًا عن أنه من المعروف أن استخدام الدولة أو توجيهها لأفكار شعبها يخل بالحقوق الديمقراطية أيضًا. إذ توجد وحدات العمليات النفسية في مجلس الأمن القومي وفي الاستخبارات وحتى في الشرطة لكن تحت مسميات أخرى، ومهمة هذه الوحدات: القيام بالعمل مع الحركات النفسية التي تقوم بها مؤسسات الدولة. ولا يبدو بأن هذه الأعمال سوف تنتهي في فترة قصيرة؛ لأنها أصبحت من تقاليد الدولة، ستستمرّ بتسميات مختلفة. الدولة ما زالت تحمل الفكر الذي يقول: «إن لم نَزْع الشعب فسيضلّ طريقه». كنت أحمل نفس الأفكار أيضًا عندما كنت داخل البنية هذه، لم يكن بإمكان أحد أن يقنعني بأن هذا أمر خاطئ، ولا أظن بأنني أستطيع أن أقنع الآخرين بأن هذا أمر خاطئ».

ويأتي المؤلف في كتابه على قضية كبرى شغلت الرأي العام التركي ولا تزال تشغله حتى اليوم وهي قضية «أرغنكون»، وتعريفها كما يبينه المؤلف: «بحسب ما قيل فإنه قد تم تشكيل تنظيم يعمل على إعاقة وصول من يحملون أفكارًا غير مرغوب فيها إلى السلطة، واللجوء إلى أساليب غير قانونية وغير ديمقراطية لتنحيتهم إن وصلوا إليها. لقد وجدت مذكّرة مكتوبة تفيد بأن هناك تنظيمًا يسمى أرغنكون، يعمل بشكل فعلي، وكان مكتوبًا في المذكرة أن مدير التنظيم كتب تقريرًا حول إعادة بنيوية التنظيم. هذا التقرير أُرسل من المدعو «دوغو بيرنجك» إلى «ولي كوجوك»، عبر المراسل «تونجاي كوناي»، لكن تونجاي أخذ نسخة عن التقرير واحتفظ بها، وقيل بأن هذه الوثيقة أو التقرير وُجد في بيته أثناء تفتيشه من أجل أمر آخر، بالإضافة إلى وجود بعض الوثائق العسكرية التي تؤيد هذه الوثيقة». وهكذا يبدو بأن حنفي يذكر معلومات من خارج التنظيم وبحسب ما قيل له، وبهذا يشير بأنه لا علاقة له بهذا التنظيم، وأن معلوماته عنه منقولة وغير ثابتة عنده، ولكن أدلتها وثائق وتقارير مكتوبة وجدت عند «تونجاي كوناي».

إن كشف هذا التنظيم كان في عام ٢٠٠٢م وهو العام الذي وصل فيه حزب العدالة والتنمية إلى السلطة عن طريق الفوز في الانتخابات البرلمانية ثم تشكيل حكومته بحسب العرف السياسي التركي والعالمي، وبذلك فإن الجهات التي يعمل تنظيم «أرغنكون» لإعاقة وصولها إلى السلطة هي عناصر حزب العدالة والتنمية الذي تم تأسيسه عام ٢٠٠١م.

إن الوثيقة التي وجدت كانت الدليل الأكبر على وجود هذا التنظيم وهذه الوثيقة مكتوب فيها اسم هذا التنظيم والمهمة التي يعمل من أجلها يقول المؤلف: «إن الوثيقة التي وجدت مع تونجاي كوناي، التي تحمل عنوان إعادة تنظيم أرغنكون، والتي يذكر فيها بأنه تنظيم يهدف إلى حماية النظام، وأنه مدعوم من قبل شخصيات مدنية في الجيش، وأنه يستطيع استخدام الوسائل غير القانونية؛ لم تكن وثيقة لا معنى لها، بل كان احتمال وجود هذا التنظيم كبيرًا جدًّا».

بدأت مشاكل حنفي أوجي مع المتورطين بتنظيم «أرغنكون» عندما وجه انتقاداته بشكل صريح ضد الجيش والجندرما ويقول عن ذلك: «في الأيام اللاحقة وعلى إثر تصريحي بأن للجيش والجاندرما علاقة بحادثة سوسورلوك، بدأت مجلة «أيدينليك» وعلى رأسها دوغو بيرنجك، بهجوم شرس ضدي، واستخدموا ألفاظًا مسيئة ومستحقرة ضدي. رفعت دعوى ضدهم بعد هذا، وربحتها، وأجبرت دوغو بيرنجك بدفع تعويضات لي، أما بقية عناصر المجلة فلم يدفعوا شيئًا، لم تكن عناوينهم واضحة ولم تكن حقيقية، لكن بعد جهد كبير استطعت أن أحصل على عناوينهم، وحصلت على تعويضات منهم».

وهكذا يظهر بأن حنفي في صفٍّ مقابل لتنظيم «أرغنكون» من خلال صراعه مع «دوغو بيرنجك» الذي له يد في إعادة تشكيل تنظيم أرغنكون، وينتهي المؤلف بخلاصة: «بعد التحقيقات بحق تنظيم «أرغنكون» تبين أنه تنظيم موجود بالفعل. الأمر الأكثر أهمية من وجود هذا التنظيم، هو قبوله بل ودعمه من قبل مؤسسات الأمن في الدولة، التي كانت مهمتها منع أصحاب

الأفكار السياسية المناقضة للنظام من الوصول إلى الحكم، والعمل على إزاحتها بأي شكل إن وصلت!

لقد خبرت تركيا الانقلابات، حتى أصبح المدنيون يخبرون بالانقلاب قبل وقوعه لمعرفتهم بوقوعه؛ لذا لا نستغرب لظهور هكذا تنظيم، أنا ما كنت أرى أية غرابة أثناء عملي؛ إذ كنت أعمل أنا أيضًا على حماية النظام، ووقفت مؤيِّدًا لانقلاب الثاني عشر من أيلول ١٩٨٠م، لكي تنتهي أعمال الإرهاب التي زادت قبل الانقلاب».

وبعد الحديث عن تنظيم أرغنكون يعود المؤلف إلى الفكرة الأساسية التي يتمحور حولها كتابه وهي مفهوم الدولة والتي جعل القسم الأول من الكتاب باسمها، فيرى حنفي: «إن أكبر المشاكل في تركيا وفي دول العالم المتخلّفة، هو موقع الدولة وصلاحياتها.. ما هي الدولة؟ وكيف يجب أن تكون؟ ما هو سبب وجودها؟ ستساعدنا أجوبة هذه الأسئلة وغيرها على فهمنا لمشاكل علاقتنا بالدولة، ظهرت الدولة في التاريخ على شكل سيطرة قوة ما على مناطق ومساحات معينة، واعتبار أن لها سلطانًا على الناس الذين يعيشون في تلك المنطقة، وتحولت هذه الدول إما إلى دول دينية تحكم باسم الدين، وإما إلى دول تحكم عبر أيديولوجياتها، أما الدولة اليوم فهي دولة متحضرة منفصلة عن فكر الدولة القديم.

والدولة بالمعنى المتحضر: هي تنظيم يقوم بتأمين الحياة السعيدة والاحتياجات لأفرادها الذين يسمَّون بالمواطنين، وهم الذين يعيشون ضمن حدود الدولة. إذًا كيف تؤمّن الحياة السعيدة للمواطنين؟ هذا السؤال يجب أن يجيب عليه المواطنون أنفسهم، إذ سيتم وصول أحد التنظيمات التي يتجمع حولها الأفراد، إلى الحُكم، عبر مطالب المواطنين، أي أن الدولة الديمقراطية هي من تقوم بتأمين كافة احتياجات الأفراد.

لكن مع الأسف لا يحدث هذا في بلدنا، فإن الدولة تقرّر عن الشعب

ماذا يريد، وماذا يجب أن يفعل، حتى إن دولتنا تقول بأن الشعب لا يعرف ماذا يريد بشكل يحقق مصلحته، فتفكر هي عنه بما يجب أن يكون وما يجب أن يُفعل، فهي توكّل نفسها عنهم، وهذا هو الحكم الأيديولوجي».

هكذا يقدم المؤلف رؤية فلسفية واجتماعية وسياسية عن مفهوم الدولة المتحضرة، وأنها ليس الدولة بالمفهوم القديم، وعليه فينبغي أن تكون تركيا دولة متحضرة وظيفتها الأساسية تلبية احتياجات المجتمع وتأمين كافة احتياجات أفراده، دون أن يكون لها كدولة متحضرة أيديولوجيا خاصة، وإنما أيديولوجيتها وأفكارها مستقاة من أفكار مجتمعها، فالدولة أداة بيد المجتمع وأفراده، وليس العكس، والدول الفاشية والشمولية والديكتاتورية هي التي تجعل المجتمع خادمًا لرجال السلطة والحكم في الدولة، ويقول: «إننا نحتاج إلى الدولة إن كنا نعيش في مجتمع، ومهمة الدولة الأولى هي إنشاء أسس يُعمل عليها على تنظيم خدمة المجتمع بشكل مشترك؛ أما مهمتها الثانية فهي تأمين مهام الأفراد الذين يشكّلون المجتمع.

وبما أنه لا يمكن أن يكون الجميع عسكريين أو شرطة، فإن حماية أمن المجتمع هي من وظيفة الدولة، وفي الأصل مسؤولية الدولة في تأمين الأمن كمسؤوليتها في تأمين المياه والكهرباء وغيرهما.

إن مهام الدولة محدودة في تأمين عيش المواطنين بسلام وراحة، ويجب أن يكون تدخّل الدولة لحلّ مشاكل المواطنين تابعًا للتوجّهات العامة للمجتمع، ويجب حماية حقوق الأقليات دون نقصان».

ومرة أخرى ومرات عديدة يدعو حنفي أوجي إلى التمسك بالعقل والعلم وفتح باب التغيير بما يطلبه الشعب والمجتمع لصناعة الدولة التي يريد، فالدولة أداة في المجتمع وليس العكس، ويقول: «يجب على كل مجتمع البحث عن حلول لمشاكله في ضوء العلم والعقل. لا يمكن إيجاد حُجّة مشروعة لجعل الناس يقبلون الأفكار العقيمة والبعيدة عن العلم، ولا يمكن

فرض آراء وأفكار شخص واحد على المجتمع، وبقاء هذه الأفكار المحدّد لنمط حياتهم وتفكيرهم، بل يجب أن يقرر الأفراد ذلك، وهذا لا يمكن أن يكون إلا عبر وصولهم إلى الحكم بطريقة مشروعة، والجميع مجبورون على احترام ما يختاره الشعب.

إن كل نظام وكل دولة تحمل موقفًا معارضًا للتغيير بلا شك؛ فالملكيات - مثلًا - تقوم بوضع قوانين تمنع تنحية الملوك، ويتخذون تدابير رادعة ضد خصومهم، وكذلك تقوم الدول الدينية، ولكنها زالت على الرغم مما فعلوا، وكانت النتيجة نشوء الدولة المتحضّرة، وإن الأنظمة في يومنا هذا مجبورة على التغير بما تتطلبه الديمقراطية.. إن كل الأنظمة الموجودة ستتغير، وتغيّرها ليس نهاية العالم.

بعض الأمور في الدستور التركي لا يمكن إيضاحها عبر العقل؛ فإن وجود مادة تقول: «إن الدستور لا يتغير ولا يمكن تغييره» هي مادة منافية للعقل تمامًا. إن المشكلة هنا ليست الدستور بما يحتويه، وربما لن يقوم الشعب بتغييره أبدًا، لكن المشكلة تكمن في العقلية التي وضعت هذا القانون الذي لا يتغير! ولا يمكن القول بأن ما تقوم به مؤسسات الدولة من توجيهات صحيح، وأنه يجب على المواطنين اتباعها، وإن كان في تركيا رجال عِلم يؤيدون ذلك.. إن هؤلاء يحملون اسم رجال العلم، لكن ليس لهم علاقة بالعلم».

إن المؤلف يرى بأن الحرية هي أساس البناء في الإنسان، وأن الإنسان الذي يعيش في أجواء الضغوط الحكومية أو الإرهابية لا يمكن أن يكون حرًا في تكوين عقله ولا حرًا في اتخاذ قراراته، ويقول: «تتطور الشخصية لدى الإنسان الحر، فيما يتصرف الإنسان الذي يعيش تحت الضغط كما يُطلب منه، كيف يمكن للناس الذين يعيشون تحت ضغط الحكومة في النهار وضغط تنظيم PKK من أن يبنوا شخصياتهم الحرة في الجنوب الشرقي؟ هل يمكن أن تنشأ الشخصية الحرّة في ظل حكم الضغط؟ هل يمكن تنشئتها في مكان لا توجد

فيه حرية اقتصادية ولا ضمانة اجتماعية ولا حتى عمل كريم؟ وهل يمكننا الحديث عن التطور في هكذا وضع؟!

يمكن القول بأن تنظيم PKK لا يطبّق العنف على الجميع، ولا تقوم الدولة بالتعامل خارج القوانين مع الجميع، لكن عندما نأخذ الحياة اليومية في المنطقة بعين الاعتبار، سنعرف كيف تؤثر الأحداث على الإنسان».

تتجلى عقلية الفيلسوف حنفي أوجي في تصوير حياة العبودية المعاصرة من خلال صورة الدولة التي تفرّق بين أنواع المواطنين فتصنفهم إما سادة أو عبيدًا؛ فالمواطنون الذين دورهم طاعة أوامر الدولة وقراراتها دون أن يكون لهم شأن في بحثها أو الموافقة عليها هم عبيد هذا العصر، والسادة في مؤسسات الدولة العسكرية والمدنية والذين يقررون كل شيء بأنفسهم ولمصالحهم هم سادة العصر. والدول التي تقوم على مفهوم السادة والعبيد عمليًا، أي من الناحية الواقعية المخالفة لتنظير الدولة وادعائها الحرية هي الدول الفاشلة والعاجزة عن التقدم والنهضة، ولذلك فإن الدول العاجزة عن النهضة هي الدول التي يقوم نظامها السياسي على مفهوم السادة والعبيد.

يقول أوجي: «إن في وضعنا اليوم شيئًا من نظام العبودية، نحن نشبه العبيد في القرون الوسطى، نقبل النظام الذي نوجد فيه كما هو، إن أرواحنا وعقولنا مأسورة تمامًا، ولأننا لا نعرف الصحيح فإننا نقبل الوضع الموجود على أنه صحيح. هل نستطيع إيجاد نظام غير الذي نعيش فيه ونحن لم نر غيره؟ هل نحن عبيد هذا الزمان أم نحن بالفعل أحرار؟ هل اخترنا هذه الحياة من بين خيارات مختلفة؟ أم أننا تعوّدنا عليها ولا نستطيع الخروج منها؟ أنا لست متأكّدًا من هذا.

إن الكثيرين يغصبون حقوق غيرهم في مجتمعنا، ويتعاملون معهم معاملة مزاجية، وإن المسؤولين رفيعي المستوى يقومون بالتعيينات كما يشاؤون، ويقومون بتوزيع الخيرات على من يساعدهم ويضرون من لا يطيعهم! الجميع

ألف هذا الوضع وتعوّد عليه.. إن الكل يركض وراء الفائدة التي يجنيها لنفسه!

لا يقوم الفرد بأي رد فعل إن لم يكن الخطأ موجهًا ضدّه، أو يضره، ويبدأ بالاعتراض عندما يتأثر هو بالأخطاء أو بالمظالم. إن الأسياد في القطاع العام بصلاحياتهم، هم الأسياد في هذا العصر، وإن من يتبعهم ويرجو رضاهم هم العبيد».

ينتقد المؤلف النفاق السياسي والتملق والمديح الفاضح الذي يحقر الناس بدل أن يرفعهم، ويقول: «كان الموظفون في المرتبة الأدنى يعظمون المسؤول عنهم إلى حدّ التقديس، ويمدحونه بكافة الوسائل، حتى عندما تقوم مؤسسة بفعل حسن ما، يتم توجيه المدح والفضل كلّه للمسؤولين. إن وضعًا مشابهًا كان يحدث في الأعياد والمراسم التي يتم فيها مديح وتعظيم أتاتورك، حيث كان يتم رفعه إلى أعالي السماء، ويتم تهميش وتحقير قيم الشعب، مع أن الحقيقة أن الذين يفعلون هذا يحتقرون أتاتورك ويحتقرون أنفسهم في نفس الوقت. إن لدى الغرب أبطاله ورموزه أيضًا، وكانوا يمدحونهم، لكنهم لم يؤلّهوهم، لقد سافرت في عملي إلى دول كثيرة نسيت عددها، فلم أر في الدول الغربية أي تعظيم لرفيعي المستوى لكن رأيت تقديسًا للقيم».

وأوجي لا ينتقد ذلك لمجرد الانتقاد ولو كان عملًا غير صحيح، ولكنه ينتقده لأنه يحد من تكوين الأفكار الأخرى، ويحد من تشكيل الأحزاب المعارضة بعقلية جديدة وقوية، فأوجي يريد حرية الأفراد واستقلاليتها حتى تصنع أفكارًا جديدة في كل مجال، وتساهم في بناء الدولة ولا تكون مطيعة للأسياد ومادحة لهم فقط، يقول في ذلك: «إن الفرد الذي يعيش في بلد ما، عليه أن يقدّم أفكارًا وآراء من أجل تطوير وتحسين الحال فيه؛ لذلك يجب تشكيل مجموعات وتأسيس أحزاب، ويجب أن يتم استخدام الإعلام من أجل نشر الأفكار. إن وجود المعارضة أو الأفكار المعارضة المختلفة عن فكر الحاكم أمر ضروري، ولكن عندنا يتم توجيه كل العداوة إلى الشخص

المعارض، ويتغيّر هذا الشخص المحارَب بتغيّر الحاكم. لقد كنّا في قوى الأمن نعتبر كل من ينتقد النظام خائنًا وذا نية سيّئة، ونفعل كل شيء من أجل إسكاته». .

وينتقد حنفي أوجي وبالرغم من كونه مديرًا وصاحب مناصب عالية في الأمن العام والاستخبارات دور الجيش والقوات المسلحة في قيادة البلاد من غير دراسات علمية ولا اعتماد على الجامعات ومراكز الأبحاث والدراسات، ويرى بأن العجز عن مكافحة أكبر مشكلة تهدد البلاد منذ عام ١٩٦٨م ـ ألا وهي الإرهاب ـ هو حصر معالجة هذه المشكلة بالقوات المسلحة والجيش، ويقول: «إن المسؤول عن مقاومة الإرهاب عندنا هي القوات المسلحة، والمساعد الأول لها هي الاستخبارات، ويوجد بعدهم طواقم الإدارة والبيروقراطيين الذين يدعمونهم في كل ما يفعلونه، ويؤيدونهم بشكل أعمى، وكان يلعب المفكّرون العميان الذين حبسوا أنفسهم داخل أفكار محددة دورًا في هذا.

إن أصحاب هذا الفكر العسكري يرون بأنه لا داعي للإصلاحات ولا للتغييرات. . يجب كبت كل معارضة، واعتبار كل معارض ومنتقد لمؤسسات الدولة خائنًا.

الحلّ أن تحلّ جميع المشاكل بشكل عقلاني، وأن تتم دراستها جيدًا. إن مشكلة الإرهاب تحلّ عن طريق العقل والعلم، يجب أن يُدرّس حلّ مشكلة الإرهاب في الجامعات من قبل العلماء، وأن تُطوَّر حلول علمية للتخلص منه، هل يمكن أن نحل هذه المشكلة بدون الاستناد إلى العلم؟ إن المشاكل البسيطة جدًا تحلّ عبر الاستناد إلى العلم في الدول المتقدمة، فما بالك بهذه المشاكل الكبيرة عندنا؟».

ولا يتوقف حنفي أوجي على تشخيص مشكلات الدولة، ولا عند نقد أفعالها الخاطئة والمدمرة، وإنما يقدم رؤيته في الحل الذي يقوم على دعامتان

أساسيتان هما: «الحرية والديمقراطية»، فيقول: «عندما يقتنع الذين يحكمون تركيا بأن المشاكل لا يمكن أن تحل عن طريق الأساليب القديمة المعتادة والتي تفاقم الأمور بدلًا من أن تحلها، وعندما يؤمنون بأن جميع المشاكل الاجتماعية والسياسية يمكن أن تحلّ عبر فكر مدني، عندها سنجد الحلول التي ستنقذنا من الكثير من المشاكل بكل سهولة».

«**الحرية والديمقراطية**، هاتان القيمتان المهمتان والمقدستان، مفتاحا السعادة والاستقرار في جميع المجتمعات. إن البلد الذي يقوم بتحكيم هاتين القيمتين لا يتعرض للانقسام ولا للإرهاب ولا للمشاكل الأخرى، بشرط أن يحكمها بعدل وحق».

ويرى المؤلف أن مفتاح الحل الديمقراطية للمجتمع التركي هو في حل المشكلة الكردية، والتي تتجسد في إخراج «عبد الله أوجلان» رئيس تنظيم «PKK» من السجن، فهو وحده الذي ينهي العمل المسلح ويوقف التفجيرات، بل ويخرج المقاتلين من أعلى الجبال، وهذا الحل لا يقترحه المؤلف على الحكومة التركية فقط، وإنما على تنظيم PKK أيضًا، ففكرة الدولة المستقلة والانفصالية أصبحت من أفكار الماضي كما قال ذلك أوجلان نفسه: «أنهم لا يريدون دولة مستقلة، حتى ولا فدرالية، ولا مطالب سياسية، وأنه يمكن أن تكون لهم مطالب ثقافية لا غير».

ويرى حنفي أن الفرصة المتاحة اليوم لحل المشكلة الكردية كبيرة جدًا، بل هي نعمة يجب أن تستثمرها الحكومة التركية، بتقليل الإنفاق العسكري في منطقة الجنوب الشرقي، وإقامة مشاريع استثمارية وتجمعات صناعية فيها لتكسب ود الشعب وانتمائه إلى الدولة التركية، فالحزب اليساري الماركسي حزب العمال الكردستاني قد غير من أيديولوجيته ومشاريعه السياسية التي كان ينادي بها في الماضي، والمؤلف من أنصار هذا الحل السياسي السلمي بالحوار والانفتاح الديمقراطي وضد الحل العسكري الذي بذل فيه الكثير من الدماء والقدرات العسكرية دون فائدة بل بخسارة كبيرة للأتراك والأكراد معًا،

ولذلك يقترح أن تبذل الحلول الصحيحة مع أوجلان نفسه ومباشرة، وليس من خلال وسائط أمريكية ولا أوروبية، لأن المشكلة هي مشكلة تركية قبل كل شيء.

لم يترك المؤلف فرصة إلا وشرح وجهة نظره في حل المشكلة الكردية وكيفية معالجتها، وعندما تم تشكيل الحكومة الأولى لحزب العدالة والتنمية عام ٢٠٠٣م طلب أوجي مقابلة وزير الداخلية التركي «عبد القادر أكسو»، ليشرح له وجهة نظره ورده على ما نشر حول القانون الذي سيصدر حول كيفية معالجة عناصر تنظيم (PKK)، ولكن الوزير لم يستمع إليه، فخرجت قوانين لا تساعد على حل المشكلة، وكانت ردود أفعالها سلبية.

إن المؤلف جعل كتابه رسالة في الدعوة إلى الانفتاح الديمقراطي الذي يجعل كافة فئات الشعب تشارك في بناء الدولة وتشكيل البرلمان والحكومة ديمقراطيًا، وبكافة الحقوق المدنية والقومية والثقافية للجميع، وكون هذه المطالب هي من شروط الاتحاد الأوروبي لانضمام تركيا إليها، فهذا دليل على صحة هذه الشروط والمطالب؛ لأن مبادئ الاتحاد الأوروبي عقلية وعلمية وناضجة وتعتبر نتاج تجارب إنسانية وعالمية ومجربة في المجتمعات المختلفة، ولذلك فإن أوجي من المناصرين لدخول تركيا الاتحاد الأوروبي والموافقة على شروطه كاملة.

ينتقد المؤلف شكلين من أشكال الإحباط الذي يعاني منه المجتمع التركي، الشكل الأول هو أن الدولة تعادي كل من يحمل فكرًا تغييريًا، دون أن تفكر في جدواه، لأنه فكر يؤدي إلى كشفها أو تخطيئها أو تشكيل معارضة لها، وهي لا تريد أن تفتح الفرصة لكل من يحمل فكرًا مثاليًا، وينتقد أيضًا «نظرية المؤامرة» التي تفسر كل فشل تقع فيه الدولة أو الحكومة بوجود قوى خارجية وراءه، وأنهم هم الذين يحركون التنظيمات الإرهابية أو غيرها، ويرى أوجي أن التفكير العقلي والعلمي السليم يحتم أن تتم دراسة المشاكل دراسة عقلية وعلمية ومنطقية، ومعرفة الأسباب الحقيقة للمشاكل وليس الاختفاء وراء «نظرية المؤامرة».

«الجماعة»: التنظيم السري لفتح الله غولن

ثم ينتقل المؤلف إلى القسم الثاني من الكتاب وهو «الجماعة»، وهو يصف ما كتبه قبل الوصول إلى هذه النقطة من الحديث عن الجماعة بأنه ضوء من أجل المستقبل، بينما الحديث عن الجماعة السرية أمر آخر، إنها معالجة واقع وكشف معلومات عن أساليب عمل هذه الجماعة، التي يعايشها الناس ولا يعرفون أهدافها، وهذه القراءة للمؤلف لجماعة فتح غولن لم يستمع إليها الشعب التركي كثيرًا، ولو فعل لما وصل إلى الانقلاب ١٥ تموز/يوليو ٢٠١٦م، ولما عرض الدولة التركية لهذا الخطر الكبير، الذي أدى إلى مقتل ٢٤٢ شهيد وآلاف الجرحى والمتضررين، فضلًا عن الإساءة إلى هيبة المؤسسة العسكرية التركية، فما قام به التنظيم السري لفتح الله غولن بدأ تمردًا داخل الجيش التركي مخالفًا للقانون العسكري، ومنتهكًا للأمانة الوطنية التي يتحملها كل عسكري داخل الجيش، وفشل هذه التمرد أدى إلى فشل مشروع الانقلاب، الذي انخرطت فيه جماعة غولن بتشجيع أجنبي وخارجي، وقى الله خطره وشره.

يقول المؤلف في مقدمة هذا القسم: «حاولت في هذا الكتاب ألّا أتطرّق إلى الحديث في حياتي الخاصة، والأحداث التي بيّنتها هنا ماضٍ، أردت أن أجعل منه ضوءًا من أجل المستقبل. إنني من القلة التي تعرف القدرات التي تمتلكها القوة التي سأشرح فعالياتها السرية، ومع أن الكثيرين يعلمون ما يفعله هؤلاء «أصحاب القوّة» إلا أنهم لا يعرفون الأعمال التي يقومون بها، وأساليب عملهم بشكل جيّد وصحيح، وأنا أمتلك معلومات جزئية وسأقوم بشرحها؛ إذ لا يمكن أن نفهم ما يحصل في بلدنا في المراحل الأخيرة، إلا عبر معرفة هؤلاء الناس ومعرفة أساليب عملهم. ويمكن التأكيد على كل ما أشرحه عبر الأدلة المادية الموجودة، لكن أكثر الناس الواجدين لهذه الأدلة هم معهم، لكنني مع ذلك سأوضح أين وكيف يمكن إيجاد هذه الأدلة. أنا

لست عدوًّا ولا خصمًا لهؤلاء الناس، إنّ لدي العديد من الأصدقاء منهم، وحتى أنني أتوافق مع نظراتهم عدا التي ظهرت منهم في الفترة الأخيرة، ولكي يُفهم ما أكتب جيدًا سأبدأ بالتكلّم عني.. عن عالمي الخاص».

من المهم أن نعلم موقف المؤلف من هذه الجماعة من لسانه بأنه ليس عدو هذه الجماعة ولا خصمًا لها من الناحية الفكرية أو الأعمال الخيرية التي كانوا يقومون فيها، بل كان لديه العديد من الأصدقاء من هذه الجماعة يتوافق معهم في أشياء ولكنه يختلف في أشياء أخرى، وهذا هو الموقف الذي دافع عنه في القسم الأول، من حق الإنسان أن يكون شخصيته المثالية بنفسه، ودون أن يكون عبدًا لأحد، لا للدولة ولا للجماعة ولا زعيمها ولا لأوامر الجماعة التي تتعارض مع قناعاته ولا لغيرهم.

إن الجماعة التي يقصدها المؤلف ليست الجماعة النورسية بعمومها، بل جماعة «فتح الله غولن» على وجه الخصوص، وهي التي تزعمت المحاولة الانقلابية الأخيرة في تركيا، والتي كانت تخطط لهذا الانقلاب منذ تلك السنوات التي يتحدث عنها حنفي أوجي، وهو في وظائفه الأمنية وبعدها.

كانت البداية في تعرفه على جماعة النور وهو في معهد الشرطة، فقد تعرف عليهم من خلال المسجد الذي يصلي فيه، وتابع معرفته بالجماعة من خلال الدروس التي كان يحضرها في بيوت الجماعة، وسكن في أحد المرات في بيوت جماعة النور لمدة ستة أشهر، وفي تلك الفترة التقى المؤلف حنفي مع الشيخ «فتح الله غولن» في أحد بيوت الجماعة، وحنفي يصفه بأنه شيخ الجماعة، مما يعني أن حنفي يقصد بالجماعة جماعة «الخدمة» التي هي أحد فروع جماعة النور وليس كلها، فالشيخ «فتح الله غولن» ليس شيخ جماعة النور بكاملها، وإنما هو أحد الشيوخ فيها، ويختلفون معه في أمور كثيرة، وغولن هو شيخ جماعة الخدمة خاصة، والأرجح أن لقاءه بفتح الله غولن كان عام ١٩٨٠م، أي قبل سبعة وثلاثين عامًا من انقلاب ١٥ تموز/يوليو ٢٠١٦م الذي تزعمه فتح الله غولن وهو مقيم في أمريكا.

شغلت حنفي في تلك الفترة بعض الأفكار وهو يتحدث عنها بنفسه فيقول: «لم أفرّق بين الناس بحسب إيمانهم أبدًا، كنت محافظًا، وكنت أرغب في تعلّم كل ما يخص أموري الدينية، وما زلت، كنت أبحث عن جواب للسؤال: كيف يريدنا الخالق أن نعيش؟ هل السبب الأساسي في خلقنا هو العبادة أم أن نعيش في نمط معين؟ وكنت أتساءل: هل وُضعت القوانين الدينية من أجل توفير حياة اجتماعية لا يتضرّر فيها أحد، ويعيش فيها الكل بسعادة؟ كنت أعلم أن حرية الإنسان المطلقة هي التي تكمن في أساس الإيمان، وأن إيمانًا لا يحتوي على الحرية يبقى ناقصًا».

كان حنفي حرًا في فكره ومستقلًا في تصرفاته ولكنه منضبط ويحترم الآخرين، ويضيف عن نفسه: «لم أدخل في التنظيمات الدينية أبدًا، كما لم أشارك في العمليات المعادية للدين، لقد كنت بعيدًا عن الأشخاص الذين يعيّنون تبعًا لتغيّر الحكومات. كنت أعارض عدم قبول بعض الشباب في الاستخبارات، بحجّة أنهم إسلاميون، وكنت أقول بأن العقائد الدينية لا تهمّنا. لم أكن أتوقع أن يقوم أحد باستغلال وظيفته للقيام بأمور أخرى».

وهذه شهادة من حنفي أوجي عن طبيعة القوانين التي كانت الدولة تعمل بها في إبعاد العناصر الإسلامية أو المتدينين من الخدمة في القطاعات العسكرية والأمنية والمراكز الحكومية الحساسة، ولكن غولن كان يخترقها بدعوة أتباعه إلى إخفاء هويتهم الدينية، واتباع التقية، بإظهار هوية علمانية تبعد التهمة عنهم أن يكونوا من أتباعه، وفي نفس الوقت بقائهم مرتبطين بطريقة سرية مع الجماعة وتلقي أوامره.

ويتحدث حنفي عن دوره في إدخال بعض العناصر المتدينة في جهاز الاستخبارات بالرغم من رفض المسؤولين تعينهم، ولم يكن يفعل ذلك إلا لقناعته بأنه يفعل الصحيح، يقول: «كنت أقدّم مجموعات خماسية وسداسية لقبولها في المركز، إلا أنه كان يتم رفضهم بحجّة أنهم كانوا متديّنين، أو كانوا على علاقة مع أناس متدينين، إلا أنني ضغطت عليهم بحكم موقعي

المحترم في الاستخبارات، وكنت أقول بأنه لا يجب أن نعامل الناس بحسب انتمائهم الديني، وبالفعل كنت أنجح في تعيين أكثرهم»، دون أن يعلم غولن في ذلك مخططات زعيمهم، بالسعي إلى الهيمنة على الدولة بالكامل.

ويقول حنفي: «وربما كان الكثير من المدراء الذين لا أرتاح لهم وأشتكي منهم اليوم، من الذين ساعدتهم في أن يُقبلوا في العمل، مع أنني أحمل نفس القناعة في عدم الحكم على الناس بحسب معتقداتهم الدينية. لم يكن العناصر الذين عملت على قبولهم في الاستخبارات برغم المركز يعرفون ذلك ولم أردهم أن يعرفوا؛ لكي لا يظهر لهم أن الدولة تنظر إلى الأمور بهذه الطريقة، وبالطبع كان هؤلاء من ضمن المجموعات التي حقّقت نتائج رائعة باسطنبول».

وبذلك كان حنفي من الذي ساعدوا على دخول جماعة فتح الله غولن في مؤسسات الدولة الأمنية منذ وقت مبكر، دون أن يعلم أنه يقدم العون إلى تشكيل تنظيم سري في أجهزة الدولة، أو أنهم كانوا يستغلون تعينهم في هذه الأجهزة لكي يوظفوا وجودهم فيها لصالح الجماعة وشيخها فتح الله غولن، والأكثر بُعدًا أن يكون حنفي كان يعلم أنهم يستهدفون الدولة التركية بالعداء الداخلي، أو أنه كان يتوقع أنهم يتآمرون مع أعداء تركيا في الخارج لتدمير مسار النهضة التركية المعاصرة.

وبسبب ما نتج عن هذه التعيينات في الأجهزة الأمنية من محاولات مهاجمة الدولة والحكومة معًا نذكر شهادة حنفي أوجي في هذه المقدمة وهو يؤكد فيها ذلك فيقول: «عندما عُيّنت رئيسًا لدائرة الاستخبارات في المديرية العامة للأمن بأنقرة، حاولت أن أحمي العناصر الذين يتعرّضون لمحاولات إنهاء مهامهم بسبب عقائدهم الدينية، أو بسبب وضعهم الديني، كنت أعمل على تنظيم الأمور الداخلية في مديرية الأمن، وكان مدير الأمن العام يقوم فقط بالعلاقات الخارجية لكثرتها، وسمعت في التسعينات بأن أشخاصًا متشدّدين دينيًّا وصلوا إلى الإدارة في دائرة الاستخبارات، وأصبح وزير الداخلية واحدًا من الذين ساهموا في تعيينه، وبعد ذلك عُيّن «أونال أركان»

مدير الأمن العام، وعيّن «تونجر مريتش» رئيسًا لدائرة الاستخبارات.

لقد قاموا بإبعاد كل من لا يرغبون به بسبب الدِّين، وعَيّنوا كل من يرونه مناسبًا لأفكارهم بمراكز مهمة. قبل هذه المرحلة كان يتمّ تعيين العناصر من المثاليين القوميين، أي أن اليساريين والإسلاميين وغيرهم من العناصر الراديكالية يُبعَدون عن المواقع المهمة، إلا أنني لم أوافق أبدًا على التعيينات المتحيزة، وحاولت قدر الإمكان أن أعيق هذه التصرفات».

وهكذا يدخل حنفي أوجي في قلب الأحداث الجارية الآن في تركيا، من تهم بالفساد لعدد من وزراء حزب العدالة والتنمية، والتهم المقابلة لها من الحكومة بأن وراء هذه التهم محاولة إنقلابية خطط لها تنظيم الدولة الموازية الذي يقوده فتح الله غولن عام ٢٠١٣م، والخطر من ذلك انقلاب ١٥ تموز/ يوليو ٢٠١٦م، الذي أصبح دليلًا ماديًا وقطعيًا في إدانة التنظيم السري لفتح الله غولن، لقد كان حديث حنفي عن السنوات التي عاصرها في الثمانينات من القرن الماضي، والتي كان حنفي من تلك السنوات يتحدث عنها متوقعًا المواجهة مع حكومة حزب العدالة والتنمية، أن غولن كان يستغل عناصر الدولة الموازية في أجهزة الدولة الأمنية والاستخباراتية لمشروع الانقلاب الذي كان يخطط له، فكان أول ما أشار إليه المؤلف هي البدايات الأولى لظهور حزب الرفاه الذي كان امتدادًا لحزب السلامة الوطني، الذي أسسه المرحوم نجم الدين أربكان، وبعد حل حزب الرفاه تم تشكيل حزب الفضيلة وبعد حله تم تشكيل حزب العدالة والتنمية من قبل أردوغان وحزب السعادة الذي بقي تابعًا لنجم الدين أربكان رَحِمَهُ اللَّهُ.

يذكر المؤلف عدد المرات التي اعتقل فيها وتم التحقيق معه بسببها، وكان من بينها حادثة «سوسورلوك»، أي وجود عمليات غير قانونية في مكافحة عناصر إرهابية، ولكن وبعد التحقيق أفرج عنه، واعتقل مرة أخرى بتهمة إفشاء أرقام هواتف سرية، وحقق معه، ولو ثبتت عليه التهمة لسجن ستة عشر عامًا، ولكن تم إخلاء سبيله بعد أحد عشر يومًا من الاعتقال.

وذكر أوجي أنه التقى الشيخ فتح الله غولن مرة أخرى فيقول عنها: «طلب الشيخ «فتح الله غولن» لقائي بعد الدعاوى التي رفعت ضدّ المضايقات والضغوطات التي حصلت في مرحلة الثامن والعشرين من شباط [١٩٩٧م]، فالتقيت به لفترة قصيرة.

قلت له: «إنكم تقومون بفتح المدارس، وإنكم بذلك تنفعون البلد، فاستمروا في هذا الطريق، وإن الشيء الصحيح سوف يفوز في النهاية». كان هدفي من لقائي به تقديم بعض الدعم لمن تعرّض للظلم في تلك المرحلة».

ومع ذلك تبين للمؤلف لاحقًا أن عناصر جماعة فتح الله غولن قد وقفوا في طريق تعينه رئيسًا لدائرة مكافحة التهريب والجريمة المنظمة، وإنهم وقفوا ضده مع أنه كان يظن بهم خيرًا، وبعد أن ذكر عددًا من عمليات التنصت غير القانونية والتي كان لا يوافق عليها، عرف السبب في إبعاده ومن قام به وهم جماعة فتح الله غولن، فيقول: «كان السبب الرئيس لإبعادي عن رئاسة دائرة مكافحة التهريب والجريمة المنظمة، هو أنني ما كنت لأسمح بأي عمل غير قانوني، وهذا ما لم يُعجب البعض فقاموا بهذه المؤامرات ضدّي».

ولكن وبعد مدة يقول المؤلف: «تم تعييني من قِبَل حزب العدالة والتنمية، رئيسًا لدائرة مكافحة التهريب والجريمة المنظمة، وتم تعيين «صبري أوزون» رئيسًا لدائرة الاستخبارات. لقد ساعدني في كثير من الأحداث بشكل جدّي، كان يقدم لي في أثناء لقاءاتنا تقارير، ويقول بأن هناك أمورًا غريبة تحدث، وأنه يتوقّع تدخّلًا في الحياة الديمقراطية قريبًا»، أي كأنه يتوقع انقلابًا على الشرعية الانتخابية الديمقراطية والحكومة المنتخبة.

ولكن جماعة فتح الله غولن لم يرُق لها تعيين «صبري أوزون» في منصب رئيس دائرة الاستخبارات، فعملت المكائد لعزله عن المنصب، وعندها تبين للمؤلف قدرة جماعة فتح الله غولن على التأثير داخل الحكومة، ويقول: «لقد كان تأثير «الجماعة» على أفرادها كبيرًا جدًا، كانت تسيطر على حرياتهم

وشخصياتهم بشكل تام، وأكبر دليل على ذلك خيانة هؤلاء لـ«صبري أوزون» الذي كان بمثابة الأخ الأكبر لهم. كانت «الجماعة» تسلب الأفراد المنتسبين لها حق الاعتراض، وتطلب منهم تنفيذ كل ما يؤمرون به بلا أيّ اعتراض أو استفسار عن سبب قيامهم بهذا أو ذاك! إن هكذا تنظيم يُعتبر خطرًا على الإنسانية! هذا ما عرفناه عنهم، والذي لا نعرفه أعظم بلا شك.

كان السبب الذي يقف وراء هذه الحادثة، هو أن هؤلاء العناصر كانوا من أعضاء الجماعة، ولم يذهبوا في مهام في الجنوب الشرقي كما هي العادة أبدًا، قبل أن يأتي صبري أوزون عُيّن من كان قبله في الجنوب الشرقي، على الرغم من الجهود الكبيرة لمنع ذلك؛ لذا قرّرت الجماعة فعل هذا الأمر؛ لكي تبقي على عناصرها في الأماكن المهمة مهما يكن الثمن»، ويرى المؤلف أنهم كانوا وراء مؤامرات كثيرة منها تنحية «أحمد ألهان كولر» من شعبة الاستخبارات في اسطنبول، والتآمر على «أمين أصلان» والافتراء عليه، بسبب وجود ملف في حوزته عن تنظيم «فتح الله غولن».

ولكن السؤال الذي أثاره المؤلف يستحق التفكير والإجابة وهو لماذا: «ولأي الأهداف يراد السيطرة على دائرة مكافحة التهريب والجريمة المنظمة والاستخبارات؟» والجواب من المؤلف: «إن الوسيلة الأولى والأهم في جمع المعلومات في كافة أنحاء البلد، والقيام بمتابعة مجريات الأحداث عن قرب، هي السيطرة على الاستخبارات، ولا يمكن القيام بهذا في الاستخبارات الوطنية MIT؛ فيقومون به عبر الاستخبارات التابعة لقوى الأمن، وكان من الضروري امتلاك تأثير في دائرة مكافحة التهريب والجريمة المنظّمة؛ لكي يعرفوا إن كانت هنالك معلومات أو عمليات أو متابعات ضدّهم، بالإضافة إلى أن هنالك مؤسسات عدّة يجب أن يُعرف ما تُخطط له، والسبيل الأيسر لذلك هو استخدام التقنيات الموجودة في دائرة الاستخبارات، وبذلك يكون الطرف المسيطر على هذه التقنيات مسيطرًا على جميع الأحداث التي تتمّ، وجميع ما يراد أن يُفعل.

إن لشُعَب الاستخبارات في كل مكان ـ حتى في البلدات ـ صلاحية في المتابعة والتنصّت على من يريدون، وكل المعلومات تُجمع في أبنيتهم، ولا يمكن لأحد أن يسائلهم أو أن يحقق معهم غير الداخلية ومدير الشرطة العام.

إن دائرة مكافحة التهريب والجريمة المنظمة، تقوم بمتابعة الجرائم المنظمة في البلد، وهي من أكثر الأماكن صلاحية في التنصّت بإذن عدليّ.

هناك أيضًا مركز النائب العام ذي الصلاحيات الخاصة، حيث يمكن لمن يتولَّون هذا المركز من النوّاب أن يقوموا بفتح تحقيق بحقّ من يشاؤون، ويستطيعون أن يُصدروا أمر اعتقال بحق من يريدون.

هذا ما يتم فعلُه في تركيا! إن استطعتم السيطرة على الاستخبارات الوطنية MIT، فلا يمكنكم سوى الحصول على المعلومات، ولكن إن كنتم تريدون القيام بأمور أكثر عملية وحركية، فإنها لن تكفيكم. نرى اليوم بأن رئاسة الاستخبارات، ورئاسة دائرة مكافحة التهريب والجريمة المنظمة، ومديرية الاستخبارات في أنقرة واسطنبول، والنائب العام هم بيد فئة معينة معروفة».

لقد تمكنت جماعة فتح الله غولن من التغلغل داخل مديريات الشرطة والاستخبارات التابعة لها ومن مناصب النائب العام، الذي يملك صلاحية الإذن بالتنصت على الهواتف، وكانت الجماعة بذلك تعرف من هو معها أو ضدها، وكان عدد من ضباط الأمن العام ومديري الدوائر الأمنية والاستخباراتية ضد وجود التنظيم السري للجماعة في هذه المؤسسات بعد أن يتأكدوا من وجوده، ولذلك كانت جماعة فتح الله غولن تتقصد بالتنصت والتجسس وحبك المؤامرات ضدهم واعتقالهم وإدخالهم السجن، وإخراجهم من الخدمة الرسمية، وهذا يكشف أن جماعة فتح الله غولن دخلت في صراع مع مدراء الأمن العام ومساعديهم ومدراء شعب الاستخبارات في حرب متواصلة، كانت الجماعة تنتصر فيها لما لها من نفوذ في أجهزة الأمن

والاستخبارات والمدعين العامين، وإن تلك الحرب سبقت حربها مع حكومة العدالة والتنمية التي انفجرت بتاريخ ١٧ ديسمبر عام ٢٠١٣م، والتي انتهت بتدبيرهم للانقلاب الفاشل ١٥ تموز/يوليو ٢٠١٦م.

لذلك كانت جماعة فتح الله غولن لا تسمح بفقدان عدد من المناصب الأمنية الهامة من يدها، ومنها مديرية دائرة مكافحة التهريب والجريمة المنظمة، لأنها من خلالها تستطيع أن تطلع على كافة المعلومات التي تمكنها من إحكام سيطرتها على الحكومة والدولة، فيقول أوجي: «إن «الجماعة» لم تكن ترغب في أن تضيّع عليها رئاسة دائرة مكافحة الجريمة المنظمة والتهريب؛ لأنها ستستخدمها في أعمال كثيرة، كما حدث مع أمين وجلال كولجي وأونسال وغيرهم، فحاولت إبعاد كل من يذكر اسمه لإشغال هذا المركز.

لقد أصبح هذا التنظيم قويًّا، وله أهداف كثيرة، وليس من السهل إيقافه، وإن وجود هذه القوّة التنظيمية في داخل الشرطة، أدّى إلى تشويش أفكار من فيها، ولم يعرفوا إلى أيّ الأطراف يميلون».

وفي نهاية المطاف يتحدث المؤلف وهو على رأس عمله في ذلك الوقت، عن وصول سيف جماعة فتح الله غولن إلى الطعن به نفسه دون معرفته عن السبب بعد أن قدم لهم المساعدات وكان يظن بأنه صديق لهم، فقد عرف وتأكد بأن هناك من يتنصت عليه، وأن كل هواتفه مراقبة، مما جعله يقدم شكاوى شخصية ومكتوبة إلى جهات عديدة من وزارة الداخلية والعدلية ومدراء الأمن العام وغيرها، وقد وجدت في البداية تجاوبًا وتعاطفًا من المسؤولين والوزراء الذين قابلهم، ولكنه وبعد أن كتب كل شكاواه من أجل التحقيق فيها ومعرفة الجهات التي تقف وراء التنصت عليه، وجد تراجعًا رسميًا في متابعة شكواه.

والغريب أن المؤلف حنفي أوجي يرى بأن رئيس الوزراء «رجب طيب

أردوغان» كان وراء هذا القرار، بسبب أجواء محاكمة تنظيم «أرغنكون»، بحسب ظن حنفي، ويرى حنفي بأن ذلك القرار من رئيس الوزراء كان خاطئًا، وأنه لو تم أخذه على محمل الجد والخطورة اللازمة، لكان ذلك أفضل للحكومة من أن تواجه ذلك في التسجيلات التي تم تسريبها لعدد كبير من المسؤولين الكبار في تركيا بما فيهم رئيس الوزراء رجب طيب أردوغان.

يقول حنفي: «كان الوزير ومدير الشرطة العام متحمسَيْن للأمر، لكن ما الذي جعلهما يستغنيان عنه؟ من يمكن أن يكون غير رئيس الوزراء؟ ربما اعتقد رئيس الوزراء بأن تقدّمي بهذا الطلب سيؤدّي إلى المزيد من التعقيدات، خصوصًا في ظلّ العمليات التي تُجرى ضدّ تنظيم «أرغنكون». وأظن أنه لم يكن يعرف جدية الأمر، فلو كان يعرف أصل الأمر لما كان استهان ببداية سيطرة «الجماعة» على الدولة، ولذا قرّرت أن أشرح له الأمر. إن جميع عمليات التنصّت تمت في وحدات الشرطة، أي في المكان الأقوى للجماعة».

بل إن جماعة فتح الله غولن استطاعت السيطرة على المحاكم الخاصة، وفي ذلك يقول: «ومنذ خمس أو ست سنوات بدأت المحاكم ذات الصلاحيات الخاصة تنتقل إلى يد الجماعة بشكل مبرمج ومنظّم، وبدأت الجماعة بالضغط على من عاداها سابقًا بشكل مبالغ فيه بشكل كبير».

وعن تغلغل جماعة فتح الله غولن يتساءل المؤلف: «لماذا تذهب جميع قضايا الأشخاص الذين لديهم مشاكل مع الجماعة إلى النواب التابعين للجماعة؟ كيف يتم تدبير ذلك؟ ومن ناحية أخرى لا يعاقب أحد على فعله، فلا يتم التأكد من المخبرين الذين يأتون يقدّمون أقوالهم بالشكل المطلوب منهم.

إن هناك أمرًا واضحًا وصريحًا؛ وهو أن تنظيم «جماعة الخدمة» تخلل في العدالة وتسرّب فيها، وهو يقوم بتنفيذ عملياته من تلقاء نفسه، ولا يوجد أي نوع من الحقوق على الساحة! لا داعي للإخفاء، إن تعيين النائب العام يتم

بقرار منها، الكل يعرف هذا، لكن الجميع ما زالوا يقولون بأن ثياب الملك جميلة! والملك عارٍ!!

إن الحقوقيين المحايدين يتصرفون بحسب القوانين، بينما الحقوقيون التابعون للجماعة يتصرفون بحسب الإملاءات التي تأتيهم من الجماعة، أي من رأس التنظيم، وعندما يتم إخلاء سبيل أي شخص ممن تعاديهم الجماعة، يتم التأثير والضغط على الإعلام لكي يوجّه هجومًا على القاضي والنائب العام اللذين أصدرا أمر إخلاء السبيل.

يمكن أن نصلح كل شيء، لكن كيف يمكننا أن نصلح العدالة إن فسدت؟! إن العدالة في تركيا بدأت بالتعفّن، وهي في الأصل كانت متعفنة، لكنّها اليوم تُزال نهائيًا، وسيتضرّر المسبّبون لهذا، الذين يفسحون المجال لزوالها بشكل أكبر، وسيبدأ الناس باستعمال السلاح! لقد اقتربنا من هذا الوضع كثيرًا»، وهنا المؤلف يظن أن الشعب سوف يرفض ذلك التعفن في القضاء والمحاكم ويحتج على ذلك بالقوة، ولكنه ربما لم يتوقع أن تنقلب جماعة غولن على الدولة؛ لأن الحكومة التركية وبعد أحداث الفساد التي أثارتها جماعة غولن عام ٢٠١٣م، بدأت الحكومة تطهير القضاء منها بهدوء، ولكنها أصبحت بعد انقلاب ١٥ تموز/يوليو ٢٠١٦م في مواجهة كاملة معها، وقد تثبت تورط جماعة غولن بعمل انقلابي دموي غاشم.

أخيرًا يسأل المؤلف نفسه سؤال مهمًا لماذا يضع نفسه في الخطر، فالكتابة عن «جماعة فتح الله غولن» هو خطر كبير بعد أن أصبح للجماعة نفوذ في كل مؤسسات الدولة، في الجيش وفي الشرطة والاستخبارات بل وفي المخابرات الوطنية، ويقول: «إن عددًا قليلًا من الناس يعلم من الذي أعنيه في القسم الثاني من الكتاب، إنني أعرف بأن هؤلاء سيجعلون حياتي جحيمًا بعد اليوم، لقد كنت هدفًا للكثير من التنظيمات من قبل، لكنني أعرف أن هؤلاء شيء آخر.

يمكنني أن أعيش بسكوت دون أن أتدخّل في شيء، ويمكنني أن أتابع عملي في هذه المدينة الجميلة الهادئة، مع هذا المحيط الرائع، وفي منزلي الكبير وحديقته الواسعة، لكن هذا لا يتماشى مع مبادئي وعقائدي، لا يمكنني أن أخادع نفسي، إنني أخاف أن أكون إنسانًا بلا حراك تجاه خطر يكبر يومًا بعد يوم.

إن الكثير من أصدقائي القدامى سينزعجون من هذا الكتاب، لكنهم وبعد فترة سيرون أنني على حق، ولو قمتم بتحليل ما أقول جيدًا سترون أنني على حق.

إن هدفي من هذا الكتاب، هو جعل الناس الذين أعرف بأنهم صادقون، أن يتساءلوا: ما الذي نفعله؟ ما الذي يجري؟ إن أكثر ما يزعجني هنا، هو تحويل هؤلاء الأشخاص إلى أناس بلا ضمير وبلا وفاء.

الكل يعرف، لكن لا أحد يستمع، إنني أقول بصراحة بأن «الجماعة» هي من يقوم بكل هذا، يجب على الجميع أن يعرف، إن كل المعلومات التي تطرح على الأجندة في الأيام الأخيرة هي من «الجماعة»، وإنهم من يجلب المعلومات، وهم من يتكلّم عنها، يجب ألا يُخدع أحد بكلمات شرطي الدولة، ونائب الدولة والإعلام الحيادي، إن كل هذه الأمور تتم بتعليمات «الجماعة»، والأشخاص الذين يقومون بتسريب المعلومات يقومون بخدمة «الجماعة» برأيهم، إنهم يقومون بالدعاية الممنهجة لا غير.

إن أهم ما يمتلكه الإنسان هو حريته، يجب أن يفكر بحرية ويقرر بحرية، ومن يعمل بأمر الآخرين لن يذوق طعم هذه الحياة».

إن ما يشكو منه المؤلف هو مدى الإيذاء الذي ألحقته جماعة فتح الله غولن بالناس الأبرياء، وأن ذلك يخالف ما قامت الجماعة من أجله من نشر الفضيلة ومساعدة الناس، فلماذا أصبحت الجماعة تعمل ضد الناس وتخرب الدولة فوق خرابها، يقول حنفي: «إن الأشخاص الذين قمتم بإيذائهم والافتراء عليهم لم يضرّوكم في الماضي أبدًا، أين ذهب الفكر الذي يقول:

كن كالليل في التستّر على العيوب؟ إنني أعلم بأنكم لن تستطيعوا إيقاف هذا الوضع، إن ما تقومون به ربما لا يستخدم ضدّكم هنا، لكنه أمر مناف للأحكام والقوانين الإلهية.

يقول أحد العلماء: يمكن أن تحكم بالكفر (أي وأنت كافر) ولكن لا حكم مع الظلم. إنني كالكثير من الأجيال القديمة كنّا نظن أنكم قد بدأتم «حركة» تصب في مصلحة وسعادة الأمة الإسلامية بأسرها، لكننا أنفسنا نرى بأنكم اليوم تذهبون بالبلد إلى الهاوية.

إنني لا أعارض قيام «الجماعة» بفعالياتها في مجراها الخاص، حتى إنني أرى بأن فعالياتهم في التعليم المرتكز على العلم وعلى الإيمان في تركيا وفي العالم أمر رائع، وأن الاستمرار فيها والعمل على زيادتها أمر رائع، لكن التجسّس والتنظيم داخل الدولة يقلب كل شيء.

إنني لا أعارض فتح قضايا مثل «أرغنكون» و«المطرقة»، لكنّني أعارض أن تستخدم الحرية بغير حدود، إنني أرى بأن التطوّر الاقتصادي والتقني لا يمكن أن يتم بدون نهضة اجتماعية وسياسية، إن الوسيلة الوحيدة للتطوّر هي تأسيس وسط الحرية والديمقراطية».

وبالنظر إلى الخطر الذي تمثله جماعة فتح الله غولن على الدولة يخلص المؤلف إلى أن ما يجب فعله هو: «يجب تنحية كل الأسماء المعروفة بانتمائها إلى «الجماعة»»، والمقصود بالتنحية الذين لهم وجود في مؤسسات الدولة المسؤولة عن تنفيذ القانون وتطبيقه بعدل.

إن الكتاب الذي نقدمه لقراء العربية تشخيص مؤلم لما ألمَّ بتركيا من أمراض، كانت من صنع المفسدين والإرهابيين والمتآمرين، ولكن وجود المحبين لتركيا من أبنائها المخلصين هم الأمل في دوائها وعلاجها مهما كلفتهم من متاعب ومعتقلات وتضحيات.

محمد زاهد جول
اسطنبول في ٢٠١٦/٨/٤م

القسم الأول

(الدولة)

لماذا أكتب؟

لماذا أكتب؟ لا يجب أن يكون لدى أي كاتب سبب للكتابة. عجيب أن يَسأل مَن لا يقرأون في وطني عن سبب الكتابة، ويَغفُلون أن القراءة أمرٌ واجب وضروري. ومع ذلك فما يزال الكاتب يسأل نفسه: لماذا أكتب؟ لماذا يجب أن أكتب؟

إنني في مركز لا يمكن للكثير الوصول إليه بسهولة، وقد تدخّلت في أحداث مهمة كثيرة لا أعرف عددها وفعلت الكثير من الأمور المهمة، ولكني قمت بهدم بعض ما بنيت؛ لأنني اعتقدت بأنه كان يجب أن يُهدم. وإنني سأحاول هدم قسم جديد منه ـ أيضًا ـ في هذا الكتاب. لقد كبرت حاملًا قيمًا في النهج اليميني، وهو نهج أخلاق ووطن وشعب وبلد محدد.. كبرت وأنا أنظر للأعلى.. ولكني مع الزمن بدأت أتساءل عن هذه القيم المثلى العليا. كانت إحداها، أو قسمًا منها، سببًا كافيًا لكتابة هذا الكتاب.

كم عمري؟! ما المقصود بالعمر؟ إن كان المقصود ما عشته منذ ولدت؛ فعمري أربعة وخمسون عامًا، أمّا ما أحسّه بيولوجيًّا وصحيًّا عُمرًا فهو خمسة وثلاثون! أمّا بالنظر إلى الأحداث التي رأيتها والدروس التي تلقيتها والآلام التي عشتها في هذا العالم؛ فأنا أحسّ بأنني في المئة أو المئة والخمسين!

لم يعش أي شرطي حوادث متنوعة مثلي، لقد عملت في جنوب البلاد وشرقها وأقصى غربها. أخذت مكاني في صراع اليمين واليسار قبل مرحلة الثاني عشر من أيلول[1]، التي كادت تودي بالبلاد إلى حرب أهلية، المرحلة

---

(١) هذا التاريخ يرمز إلى الانقلاب العسكري الذي وقع في تركيا في الثاني عشر من أيلول عام ١٩٨٠م. «المترجم»

التي كان سمتها المجازر التي ارتكبها حزب العمال الكردستاني PKK بعد عام ١٩٨٤م، والاغتيالات التي تكاثرت في بداية التسعينات في المدن الكبيرة، والكثير من الأحداث السياسية والإرهاب، والصراعات الأيديولوجية.

عملت في طيف واسع من الملاحقات والتحقيقات في قضايا الصادرات الخيالية، والتحايل على البنوك، وشبكات المخدرات العالمية، والفساد في المناقصات، وقمت بملاحقة المتّهمين حتى في الشوارع أثناء ذلك. وبصفتي رئيس دائرة قمت بالتخطيط للعمل المشترك مع باقي تشكيلات الشرطة في البلد وحتى على المستوى العالمي. كنت داخل عملية موش.. كنت داخل كافة ومختلف أنواع الحوادث البوليسية، من التدخل الفيزيائي إلى استخدام التكنولوجيا المتطورة...

ومن ثَم، تحوّلت إلى صيد وهدف للدولة والنظام، وإلى شخص غير مرغوب فيه في الشرطة وقوة الأمن، بعد أن كنت صيادًا!

هذه الأمور جعلتني أشعر بأنني في المئة أو المئة والخمسين.

وبسبب ما مررت به من أمور وحوادث صرت أرى نفسي كأنني أراقب العالم كلَّه من قمة مرتفعة وأنا في ساحتي الخاصة. كنت أحسّ بأنني شخص مرّ منذ زمن بعيد بالطرق التي يمر بها الكثيرون الآن. ها أنا أرى أشخاصًا موجودين خلف تلك التلة نصبوا كمينًا للآتين من بعدهم، يا ويلاه سيسفكون الدماء! لو أن أحدًا ينبّههم... أنا أريد أن أقول لهم: أيها الكامنون، توقّفوا.. لا شيء يستحق، إن العداوة خطأ كبير، لا تقعوا أنتم في هذا الكمين!

كيف وصلت إلى ما أنا فيه؟ ما أوصلني شيء غير عاديّ.. ليس معجزة، ولا عملًا قمت به بجهودي الخاصة، وليس كوني عاقلًا أو جريئًا. إنني إذا فكّرت بشكل صوفيّ، أقول: إن هناك إرادة فوق ذلك كلّه أتت بي إلى هنا.

لو أن وصولي إلى ما أنا فيه كان سعيًا جسديًا، إذًا كان يجب أن أقطع الوديان العميقة وأتخطى المستحيلات وأصارع المخاطر التي لم يعرفها أحد. إن هذا أمر صعب لكنه ممكن التحقق. لكن الصراع في العالم الروحي داخل الإنسان، بين الإنسان وروحه أمر أصعب بكثير، يتطلّب سعيًا وجهدًا أكبر بكثير. الأهم أنه لم يكن بالإمكان تخطي بعض المصاعب بالعقل والذهن والشخصية فقط، بل كان يجب أن تكون جميع المتعلّقات في الداخل والخارج واتت بشكل منظم ودقيق، وأثّرت في روحي وشخصيتي لتأتي بي إلى هنا.

بما أنني وصلت إلى هذا المحلّ الذي لا يمكن لأي أحد الوصول إليه، بشكل يفوق العادة؛ فقد كنت أعرف خلفية الكثير من الأحداث ولو بشكل غير عميق. في هذه الحالة كان يجب أن يكون لديّ ما أقوله للذين يأتون من بعدي.. كان يجب أن أطلعهم على ما أعرف، وعلى ما ينتظرهم من كمائن ومصائب، وأنبّههم على سعيي ومقاومتي.

لقد هدمتُ فكرة أن كل ما قمت به في سبيل الوظيفة والمهمة صحيح. إنني أرى بشكل أوضح التفاف أعدائي ـ الذين كنت أريد القضاء عليهم بكل قواي ـ حول السلاح. ورأيت أن ما يدفعهم إلى حمل السلاح والعنف هو القيم التي كنت أظنها صحيحة. إن هذا شيء ثقيل، لا تدانيه الجبال. هل يمكن مقاومة كل هذا التغير في العالم الروحي؟ إنه مثل التحوّل من الظلمات إلى النور، ومن الإلحاد إلى الإيمان. إن اتخاذ طريق معاكس ومناقض تمامًا لما كان في الماضي أمر صعب جدًّا.. لا يمكن تعريفه بالكلمات.. ولا يمكن فهمه إلا بمعايشته.

حاولت القيام بما يتطلبه عملي ومركزي طوال حياتي. لم تؤثر الأموال ولا النقود ولا المكانة في عملي. كانت أهمية ما أفعله تأتي من أنه كان يجب أن يُفعل. كنت أركّز على عملي بكل طاقتي وعقلي. لم يكن لي حياة خاصة ولا راحة ولا تمتع ولا هوس. أبدأ بالعمل عندما أستيقظ صباحًا، وأنام

عندما أتعب، وأتجه لهدفي مرة أخرى عند استيقاظي. كنت أمتلك حبًّا وشغفًا بالعمل، وأداء «درويش» له.. مع أن كل عملي كان خطرًا ومجازفة.

إن هذه اسطنبول التي يفتن بها الكل، والتي كتب الشعراء أشعارهم في كل تلة من تلالها، عملت فيها أربع سنوات طويلة.



السيمونيون الذين يعيشون في الخليج

برغم أنني كنت ذا مركز يمكّنني من الترفّه التام، إلا أنني لم أتمش ولو لمرة في شارع بغداد ولا في شارع الاستقلال.. لم أذهب لتناول الطعام حتى ولو في المطاعم البسيطة، إلا في أحوال العمل وضروراته.. لم أدعُ أحدًا من رفاقي إلى وجبة طعام.. وهل يمكن الذهاب إلى تناول الطعام في المطاعم والعمل متوافر والبلد في خطر؟ لم أستخدم الإذن الشهري لعشرين يومًا في حياتي كلها.. لم أذهب إلى مكان ما من أجل السياحة والاستجمام، وكنت أتّهم مَن يفعل ذلك بالتخاذل عن العمل. كانت كبرى رفاهياتي طلب الأطعمة الحارّة المليئة بالبهارات وأكلها في غرفتي مع أصدقائي في العمل. كان يصفني أصدقائي بأنني لا أمتلك الوقت إلا لأكل «التوست» السريع. كيف كنت أعيش هذا النهج والعمل والفكر؟ ولكن فعلًا كانت هذه حقيقتي؟ إن حبّي للعمل والسعي كان أبعد من هذا.

وبعد هذا الكمّ من العمل والسعي والتجارب التي حصلت عليها، ظهرت لي حقائق؛ فإنه كان يجب أن أفعل دومًا الأفضل والأجود والأكثر سحرًا، وإن المعلومات التي حصلت عليها في السابق تجعلني أرفع في اللاحق، ولكنني حقًّا لم أكن أرى ما فعلناه كافيًا.. كنت أنظر إلى الفرص التي كنّا نضيّعها وإلى الوقت الذاهب سدًى، وأرى أي تقدُّم بسيط يقوم به أعدائنا كبيرًا، وصِغَر ما نقوم به وعدم كفايته. كان يجب أن نعمل بجهد أشدّ ونسعى لوقت أطول.

بدأت الوسائل الإلكترونية والتقنية بالظهور، وكان الجميع معجبين بها.. جعلتْنا نحسّ أننا قد وَصلْنا في النهاية إلى حالة نستطيع فيها معرفة معنى ما حققناه. لقد كانت هذه التكنولوجيا والحلول السحرية التي أتت بها أمرًا

رائعًا.. إننا نحن فقط مَن يستطيع فهمها. إن هذا الوضع وصل إلى حدّ مخيف من «العبودية» للتكنولوجيا.. لقد كانت هذه الأنظمة الجديدة التي صمّمناها تجد المتّهمين.. إنها قيّمة جدًّا ويجب فعل كل شيء من أجلها. لقد تحقّق طلبي منذ البداية وتحقّقت المعجزة! وكنت قد تعرّفت على الشخص الذي يمكنه أن يفهمني، ويقدّم التكنولوجيا التي تساعدني في إنشاء النظام الذي بنيته في رأسي. النظام كان قد بُني، وكان جاهزًا لمقاومة جميع التشكيلات غير القانونية، عبر القليل من العناصر والتجهيزات. صارت المستحيلات تحصل الآن، وكل شيء يتمّ بالتكنولوجيا والعلم والعقل. إنها معجزة بالنسبة إلى ما كان في الماضي.

وكانت المنظمات غير القانونية تستخدم أساليب سرّية تتفوّق على شبكات التجسّس، لكن عملهم كان يَفشل دائمًا. كانوا يُرسِلون عناصرهم المجهولة إلى المهمات، ونحن كنا نقوم بتبيّنهم وكشفهم بأسرع وقت. وبدأنا باعتقال الأشخاص السريّين للغاية المرسَلين من قِبَل زعيم منظمة «اليسار العظيم» المسمى دورسون كارات آش، بسرعة فائقة، حتى أن ذلك الزعيم قال مندهشًا لأتباعه: «لو أننا كتبنا على جبينكم «اليسار العظيم» وأرسلناكم إلى تركيا لَمَا تمّ اعتقالكم بهذه السرعة! كيف تمّ اعتقالكم بهذه السرعة؟!»، نعم كانت هذه الحقيقة. إن الساحة الآن لم تعدْ خالية كما كانت ليعمل فيها الجميع بحرّية.

لقد قاومنا جميع المنظّمات غير القانونية سنين طويلة، وقمنا باعتقالهم في جحورهم قبل قيامهم بعمليّاتهم. لم يكن المهمّ فقط اعتقال وكشف المتّهمين بالتفوّق التكنولوجي والتقني، بل كان المهمّ ـ أيضًا ـ الوصول إلى جذور الأمر؛ لماذا يدخل هؤلاء الناس في هذا العمل ويعرّضون أنفسهم لهذا الخطر الكبير؟ ما هو هدفهم؟ هل هم مجانين؟! ما هي دوافعهم؟

لاحقتِ الأحداث بعضها البعض لسنوات طويلة، وقد تبيّن لي خلالها أن هذه المجموعات والتنظيمات غير القانونية والأفكار التي عاديتها سنين طويلة، هي في الأصل من ضرورات الديمقراطية السليمة، وأن الخطر

الأساسي لمجتمع ديمقراطي متحضّر هو إنهاء كل أنواع المعارضة. لقد كان دافعي لعدائها قيمي التي دافعت عنها طويلًا.. لقد شعرت بمرارة هذا بعمق.. إن الرفض التامّ لما كنتَ تدافع عنه من قيم سابقًا شعور صعب.

كنت أرى سابقًا أنه يجب أن أبنيَ النظام الذي ينهي المعارضة الراديكالية من جذورها، وكنت حين عملي في مرسين أعتبر المعارض للنظام والدولة وكل مَن ينتقد الشرطة والجيش أنه ذو نوايا سيّئة وشرّيرة، وأنه خائن وعميل.. كان كل اليساريّين يُعتبرون خونة وعملاء للروس، وكان يجب معاقبتهم بأشدّ الوسائل. ولكن بعد التغيّر الكبير في عالم مشاعري، بدأت أرى المعارضة الديمقراطية أمرًا جيدًا، وخاصة بعد ما رأيت من كفاح هؤلاء وسعيهم. ولكن ما زلت أرى بأن كل المعارضات الراديكالية التي تتمسّك بالسلاح والعنف يجب أن تنتهي وتزول.

في النهاية عملت من أجل هدم قيمي التي كنت أعيش من أجلها وكنت مستعدًّا للموت في سبيلها! هل كان هذا القَدْر من التغيّر والتحوّل ممكنًا؟ ألم تكن غاية الحياة الشعب والوطن والعلم والله والدين والأخلاق والقوانين؟ لقد كانت غايات مهمة جدًّا؛ فقد مات من أجلها كثيرون. لم يكن لأحد التعدّي على تلك القيم أو الإخلال بها. وكنت أختلف عن الذين يدافعون عن تلك القيم في ذلك الوقت في شيء واحد؛ إذ كنت أرى أن كل شيء يجب أن يكون علنيًّا وظاهرًا للجميع.. كيف كان يمكن لأجاويد اليساري أن ينتقد الدولة؟! وكيف يمكن له أن يدافع عن نهج سياسي يشبه النهج السوفييتي الاشتراكي؟! لمَ كان يتمّ التغاضي عن هذا؟!

هذه نتيجة وصلت إليها بعد سنين طويلة: إن كان الناس يقومون بما يقومون به انطلاقًا من أفكارهم، وأفكارُهم نابعة من أنظمة الفكر والعقيدة؛ فإن ما يوجّههم هو القيم التي اعتبروها عقائدية منذ الولادة، والتي يطلبون الموت من أجلها. إنْ كان في هذا الوطن سلبيات مستمرّة منذ زمن بعيد، بل إن كان كل شيء سيّئًا وخاطئًا، فلا نجوّز أن يكون سببها الأخطاء الصغيرة من

قِبَل الأشخاص. . إن الخطأ موجود في عقائدنا ومنطلقاتنا التي هي منبع أنظمة الفكر والنهج التي تُوجّه أعمالنا. نعم إن المشكلة في قيمنا التي نحبّها ونقدّسها والتي اعتبرناها سبب وجودنا. . وإلا لِمَ حدثت كل هذه الأخطاء والسلبيات؟

نعم لم يكن انتقاد هذه القيم التي قدّسناها أمرًا سهلًا. . لقد كانت مثل أن نكون أناسًا من دون روح، أو أن نكون آلات ميكانيكية. إن الفكر الأخلاقي والتقليدي للقومية التركية، وقوانينا، وطريقة فهم الدِّين في بلدنا أمور كانت خاطئة، على الأقل كل هذا لم يكن ملائمًا للظروف والزمان. لولا هذا هل كان لوطننا أن يبقى متخلّفًا عن الدول المتقدمة؟ وهل كان للإرهاب أن يستمر أربعين عامًا؟ وهل كان لكل هذا الفساد أن يكون؟ وهل كان للشعب أن يتلقّاه بهذه الأريحيّة؟

ورغم أنني لم ألاحظ ذلك في البداية، إلا أنني رأيت بعد اثنين وثلاثين عامًا من العمل ومن أخذ أمارة من كل حادثة؛ أن القيم التي عملتُ من أجلها وكنت على استعداد لتقديم روحي لها وأن أعمل دون مقابل في سبيلها؛ قيمٌ خاطئة، وأنها لا تستطيع الاستجابة لاحتياجاتنا، بل وأنها السبب الرئيس لمشاكلنا. ولقد عشت التأثير القاتل لعدم استطاعة تقبّل هذه الحقائق.

إنني أريد التخلّص من الأمور الخاطئة وإيجاد الأمور الصحيحة. أريد أن أجد الصحيح عبر النظر إلى الخاطئ، لكن دون أن أحمل أيّ حُكم مسبق، وقبل التكلّم عن الخاطئ والصحيح. إنني أريد أن أوجد المقاييس والأفكار والقيم التي تكون بمثابة ميزان للصواب والخطأ.

إن كل حادثة مرّت في حياتي العملية لمدة اثنين وثلاثين عامًا، تصلح لأن تكون موضوعًا لكتاب أو لفيلم؛ لذلك لا يمكن أن أجمع حياتي في كتاب واحد. لذلك ومن أجل تقريب قناعاتي التي توصّلت إليها للآخرين، وتقديم أفكاري المجرّدة في قوالب يمكن تقبّلها؛ سأقوم بتلخيص الأفكار والأحداث التي غيّرت من عالمي الفكري.

سيمون

كنت دائمًا أحترم الذين يعملون من أجل عقائدهم ومبادئهم، ويضحّون في هذا السبيل بكل غالٍ ونفيس من أجل الانتساب إلى التنظيمات غير القانونية. ولكني في نفس الوقت كنت أقاومهم وأعمل على إنهائهم. كم كنت أتمنّى العمل مع زملاء كهؤلاء؛ يقدّمون كل شيء من أجل معتقداتهم ويضحّون في سبيلها.. ولكنني في الواقع كلما ظننت أنني حصلت على زملاء عمل ذوي وفاء وإخلاص، ولو بنسبة قليلة؛ أكتشف بعد انتهاء العمل كم يجرحون قلوب بعضهم في سبيل مصالح ومراكز بسيطة! يبدو أنه لا وجود لهؤلاء المتمنِّين في عالمي.

كم أحبّ الصدق والإخلاص في سبيل هدف سامٍ وترك الدنيا لأجله. إن الإنسان يعيش من أجل أفكاره ومبادئه.. هذا هو معنى الحياة الحقيقي، وإن الذي يموت في سبيل أفكاره ومبادئه هو من أسعد الناس، وهو حيّ ما يزال.

فبالقَدْر من النشاط الذي يقوم به من يدّعون حبَّهم للوطن من الموظفين والمسؤولين في محيطي العمليّ ببيع الكثير من أجل دُريهمات، وبالتواصل والعمل مع شبكات الجريمة والمافيا المنظّمة بالقتل والسرقة من أجل غايات مادية؛ كان منتسبو المنظّمات غير القانونية التي كنت أراها عدوّة لي ولدولتي، يقدّمون حياتهم من أجل عقائدهم. إن هذه المقارنة كانت كافية أن تجعلني أحترم المنتسبين لهذه التنظيمات، ولكن من غير أن أتبنّى عقائدهم وأفكارهم.

حصلتْ حادثة جعلتني أرى أن هذا العالم ليس كما يظهر أبدًا؛ إنه ليس مثاليًا كما يبدو، فإن الناس فيه لا يعرفون سوى عدوّ واحد يُبيَّن لهم، ولا

يرون عدوًّا آخر من الأخطاء وغيرها.. إنهم ليسوا أحرار الإرادة. لقد رأيت أن هؤلاء الناس ينجرّون وراء تلك التنظيمات التي تستغلّ معتقداتهم من أجل الترويج لنفسها، ورأيتهم يضحّون في سبيل ما لا يعرفون ماهيّته. لقد رأيت خطأ اعتبار هؤلاء الناس مثاليّين، وربما أدّى ذلك إلى إضعاف احترامي لهم.

عندما كنت أعمل في ديار بكر، كان حزب العمال الكردستاني PKK قد بدأ بفعالياته داخل المدن من أجل تخفيف ضغط الدولة على مركزه في الريف. وهكذا بدأت فعالياتنا في كشف ميليشيات حزب PKK وإلقاء القبض عليهم في المدينة.

في مرحلة ما كان قد تأكّد لنا أن امرأة تُدعى خالدة، قد كُلّفت بمهمة تنظيم وتسيير أمور PKK في المدينة. وبعد فترة قصيرة قمنا بكشف هوية هذه المرأة؛ لقد كانت من عائلة تعمل لحساب PKK منذ عام ١٩٧٥م، هي وكافة أفراد عائلتها. وكان اسمها: كولر شليك. كانت شليك من الأزيغ، وكان أربعة أفراد من عائلتها من المسؤولين الكبار في PKK. وهي كانت قد دخلت السجن سابقًا، وبعد إخلاء سبيلها ذهبت إلى منطقة البقاع حيث أحد المعسكرات الإرهابية لحزب PKK، وبعد تلقّيها للتدريبات عادت إلى تركيا، وتمّ إرسالها لتقوم بتنظيم الخلايا والمجموعات. كنا نعلم ما تفعل ونراقبها دائمًا، ولكن كنا ننتظر من أجل أن نصل إلى المسؤولين الكبار.

في هذه الأثناء حدث تطوّر مهم؛ لقد علمْنا بشكل مفاجئ بوجود حقيبة في منطقة ريفية، ووجدنا فيها رسائل كان سيتمّ إرسالها إلى معسكرات PKK في لبنان، وتأكّد لنا أن مجموعة إرهابية دخلت إلى تركيا وفيها طواقم قيادية، إلا أنها حُجزت في ماردين ولم تستطع العبور إلى منطقة بول في ديار بكر إثر اشتباك دار في ماردين وأدّى إلى انقسام المجموعة إلى قسمين. كانوا يريدون نظامَ دليل يساعدهم في الوصول إلى المناطق التي يريدونها، عبر إرسال الأخبار بواسطة مراسلين.

لقد حصلنا على الحقيبة التي أرسلت إلى ديار بكر من أجل هذه الغاية. وفهمنا من خلال الرموز الموجودة عليها بأن هنالك اثنين من الميليشيات تفرّقا عن مجموعتهما ولم يستطيعا العودة إلى الجبل، وأنهما الآن في مركز المدينة في ديار بكر. وبعد أن تبيّن لنا بأن هذين الشخصين مهمّان جدًّا؛ ألقينا القبض عليهما في مركز المدينة.

أثناء التحقيقات معهما ظهر شيء غريب؛ لقد رأينا من خلال اعترافاتهما وما أدلى به أحدهما أنه قائد وضابط في معسكر البقاع اللبناني، وأنه قاضي في محكمة هذا المعسكر التي يسمّيها محكمة الثورة، حيث يُحاكم فيها مَن يقترف جُرمًا داخل المعسكر، وأن اسمه المستعار سيمون، واسمه الحقيقي يلماز شليك! أي إنه أخ كولر شليك التي استلمتْ مهامَّ تنظيم المجموعات في المدينة في ديار بكر. لقد عاش هذا الشخص فترة طويلة في أوروبا، وقام بنشاطات هناك، حتى أنه أُرسل من قِبَل التنظيم إلى إفريقيا الجنوبية. وكان قد أتى إلى معسكر البقاع من أوروبا، وتواجد فيه لمدة طويلة، وعمل رئيسًا لمحكمة الثورة في تلك المرحلة.

إن تتبّع حياة الأفراد في معسكرات PKK، ونمط العلاقة بينهم، والأمور التي تعتبر جُرمًا عندهم، ونمط تربيتهم وتنشئتهم تحتاج كتابًا مستقلًا، بل كتبًا عديدة، وإن كتب أحد ما في ما يدور في تلك المعسكرات من كل النواحي، فلن يصدّقه إلا من كان له معرفة مسبقة بها، من أمثالي. من غير الممكن أن تعرف حقيقة هذه المعسكرات، ومن المستحيل التصديق بأنها موجودة، وأن الذين يعيشون في داخلها يعيشون بالفعل!

إن حقيقة PKK هي ما هو هنا في الأصل، وإن ما نراه من الميليشيات التي تنصب الكمائن وغير ذلك ليس إلا انعكاسًا لهذه الحقيقة علينا. إن الحقيقة الفعلية لهم والتي يجب أن تُكشف هو ذلك المعسكر بحدّ ذاته. ذلك المكان يفوق بعشرة أضعاف ما ذُكر في الكتاب المسمى الدكتور مورا، إنه مختبر نفسي تمامًا، والناس فيه خاضعون له.. إنه مكان مذهل لا يمكن فهمه بسهولة.

تخضع الميليشيات الموجودة في تلك المعسكرات لتوجيه صارم ولشدّة تنظيمية عقائدية لا تصدق، بحيث إن أي نشاط خارج عن إرادة PKK يُعتبر جُرمًا كبيرًا. مثلًا إن تكلّم أحد العناصر وقال: «لقد أتيت من اسطنبول قبل عام، وكنت مع صديقتي، وتمشّيت معها على شط البحر...» إلخ؛ فإن عقوبته الإعدام دون نقاش! نعم كان يُتّهم ويحاكم بتهمة تشويش عقول الميليشيات وإبعادهم عن الثورة. ومن يتفوّه بمثل هذه الكلمات يُهمّش ويعتبر حقيرًا من قبل الموجودين هناك! أحد قادة PKK كان يصف هذه الجرائم بالتجسّس أو العمالة المركّزة، أي إن هذا الشخص الذي يشوّش أفكار الميليشيات ـ بنظرهم ـ يساوي ناقل الأخبار إلى الجمهورية التركية، فهو قائم بدور العميل، وإن لم يكن عميلًا وجاسوسًا بالفعل!

لقد أُعدم المئات بسبب مثل هذه الاتهامات. يقيني أنه لو تمّ في يوم من الأيام حفر هذا المعسكر المسمّى بالبقاع، أو كما سُمّي «غريلا» لاحقًا؛ فإن الآلاف من الجثث المعدمة ستظهر هناك.

إنني أعلم بأن الألمان في الفترة بين عامي ١٩٨٤ و١٩٨٦م، في العمليات والتحقيقات التي قاموا بها بحق PKK ومعسكراته، وصلوا إلى معلومات مقزّزة حول ما يجري في تلك المعسكرات، فقد أتى في بعض الاعترافات بأن العناصر التي تُعتبر مُذنبة في المعسكر تُعدم بشكل مرعب بالرصاص، في حين أن باقي العناصر من الميليشيات في المعسكر يطلقون الأهازيج ويقومون بالرقصات المتنوعة أثناء الإعدام.

كان الشخص المتّهم يوضع على المنصّة في المعسكر وتبدأ محاكمته من قِبل القاضي أمام جميع الميليشيات، وتُسرد التّهم الموجهة إليه، ويُطلب ممن يريد اتهامه والادّعاء ضدّه بالقيام وبيان ذلك، فيبدأ من يريد ذلك بكيل الاتهامات، حيث إنه يظن أن إكثاره منها على زميله يرفع من مكانته هو في المعسكر. هذا الشخص الذي كان يتولى مهمة القضاء في ذلك المعسكر «محكمة الثورة»، هو صاحب الاسم المستعار سيمون، الذي كشفنا اسمه الحقيقي: يلماز شليك.

لقد سمعت عن هذه المحاكمات من الكثير ممن كانوا في تلك المعسكرات واستسلموا لاحقًا للحكومة التركية، إضافة إلى أننا حصلنا على معلومات كثيرة من الذين قمنا باعتقالهم حيث كانوا يحملون وثائق تُثبت هذه المحاكمات.

في الفترة التي كان فيها يلماز شليك ضابطًا في المعسكر، كانت أخته كولر شليك موجودة في المعسكر، وقد تعرّضت للمحاكمة فيه، وكانت التهمة التي وجّهت ضدّها «أنها تنظر بشكل جذاب ومغرٍ إلى الرجال، بحيث تجعلهم يحيدون عن فكر الثورة»! وبسبب هذه التهمة حُكم على كولر شليك بالإعدام،! ولكن العفو الذي أصدره أوجلان شملها، وأُعيدت إلى مهامّها.

كنا على علم بتفاصيل الأحداث، وأن الشبكة التي كانت عائلة شليك على اتصال بها، تكبر كل يوم، فقرّرنا أن ننفّذ عملية بوليسية حاسمة قبل أن تكبر الشبكة أكبر ممّا هي عليه.

حققنا مع المعتقلَين الاثنين كل على حدة، وحققنا معهما كليهما في آن واحد عدة مرات.. وحينها كان سؤال يدور في رأسي، حيث إن شليك كان قد انفصل عن التنظيم في أول اشتباك مسلح، ولكنه أراد أن يعود إلى التنظيم بحكم عقيدته؛ فقلت له: «لو أنني لم أعتقلك كنت ستعود إلى الجبل مرة أخرى، وتحارب من جديد، لكي تدافع عن الأفكار والمعتقدات التي تراها صحيحة، وتدافع عن الشعب في هذه المنطقة الذي ترى بأن حقوقه قد سُلبت. وأنت ستحارب هناك بإخلاص لا أشك في صدقه. إنك تقوم بهذا لاعتقادك بأن هذا أمر صواب وحق. لقد كنتَ ضابطًا في المعسكر عندما حوكمتْ أختك كولر، وهي بالإضافة إلى ذلك رفيقة لك في الثورية التي تدّعونها، وتعرف أنت صدقها من كذبها، فهل قامت كولر بتلك التهمة التي وُجّهت إليها بالفعل؟».

قال: «لا لم تقم بهذا أبدًا، أنا لا أقول هذا لأنها أختي، بل لأنني

أعرف مدى صدقها في الثورة، إن التنظيمات غير القانونية لا يمكن أن تحتوي على علاقات قرابة أو أي نوع آخر من العلاقات بين عناصرها.. لا مكان في هذه التنظيمات إلا لرفقة العقيدة والأفكار والأهداف، وهذه التنظيمات تقوم بتغيير هويات وشخصيات المنتسبين إليها دائمًا؛ لكي توجههم للعمل في سبيل الأهداف الموضوعة».

قلت: «حسنٌ، إنك ترى بأن أختك كولر رفيقة لك في الثورة، وإذا لم تكن مقتنعًا بأنها قامت بذلك الفعل فلمَ لم تدافع عنها؟! في حين أنك تدافع عن حقوق الناس الذين لا تعرفهم، بل وأنت مستعد لكي تضحي بحياتك من أجلهم، وتشتبك مع قوى الأمن والجيش في سبيل ذلك! ألم يكن يجب عليك أن تدافع عن حقوق أختك؟ إذًا فأنت لا تبدي نفس الموقف المدافع عن الحقوق في كل حادثة ومكان.. إنك تدافع وتحارب من أجل الحقوق التي يفرضها عليك التنظيم فيما لا تدافع عما تراه أنت بنفسك ظلمًا!».. لقد أجابني عن سؤالي واعتراضي بما لم أطمئنّ إليه.

حينها هُدم الاحترام الذي تشكّل في نفسي نحو هؤلاء الأشخاص؛ إذ قد تبيّن لي أن هؤلاء لا يدافعون عن معتقداتهم وأفكارهم فعلًا، بل كانوا يقومون بما يفرض عليهم ويُحفر في أذهانهم من قبل التنظيم فقط.

لكن نحن ألسنا كذلك؟ إننا كنا نقف في مواجهة كل فكر لا يماثلنا، ونرفض جميع المعتقدات التي لا نراها صحيحة، ونرى أننا نحن من يمثّل الحق والطرف الآخر خاطئ بالكامل.

نحن أيضًا كنا كذلك.. كنا نتغاضى عن الأخطاء التي يقوم بها رفاقنا في الشرطة ونغطّيها، ونواجه أخطاء المواطنين بكل صرامة وحزم.. ماذا فعلنا في مراقبة وكشف من يستغلون وظائفهم ويقبضون الرشوة من رفاقنا في العمل؟!

ألم تكن حادثة سوسورلوك ظاهرة ممثّلة لهذا الفهم بشكل أوسع؟ فقد

كان المقياس إلقاء القبض على كل من يخلّ بالقانون ومحاكمته بحسبه، إلا أن هذا القانون يسري على الناس العاديين فقط، أمّا عناصر الدولة فكان يتم التغاضي عن مذنبيهم ولا يتمّ محاكمتهم.

لقد كنا نرى أخطاء خصومنا جرائم تستأهل المتابعة والملاحقة، أمّا أخطاء من كان في طرفنا فلم نكن نراها جرائم.

لقد سمّيت هذه المواقف والتصرفات: السيمونية. وبعد طول تفكير في هذا الوضع قطعت عهدًا على نفسي أنني لن أصبح سيمونيًّا، وسأواجه كل من يقوم بالخطأ ولو كان من أعزّ أقاربي وأصحابي.

إن السيمونيين في الأصل موجودون في كل تنظيم في كل مكان. تجد السيمونيين في كل مكان لا أهمية للإنسان فيه.. في كل مكان تسري فيه ثقافة: الطاعة من أجل الجماعة.



السيمونيون يعيشون في خليج اسطنبول

كان مكان عملي في أثناء تواجدي على رأس مهامّي في اسطنبول ما بين أعوام ١٩٩٢ ـ ١٩٩٦م، في حي «غيرت تبة». أما بيتنا فكان في أتاكوي. كنت أمرّ كل يوم أثناء عودتي إلى بيتي في الساعة الحادية عشرة ليلًا بالخليج، وكانت تفوح منه روائح كريهة آنذاك لم أكن أطيقها أبدًا.. لقد كنت أغلق نوافذ السيارة لكيلا أشمّ تلك الروائح، بينما كان سكان منطقة خليج اسطنبول لا يأبهون بتلك الروائح، بل ويقومون بالتنزه حتى على أطرافه! إن هذا الوضع أدهشني بالفعل. إن هؤلاء الناس قد اعتادوا على تلك الروائح ولم يعد يهمّهم أمرها أبدًا! إن بنية الشخص تتأقلم مع محيطه مهما كان سيّئًا ومضرًّا، ويصبح لا يشعر بسوئه أصلًا!

فكرت للحظة: هل هذا التأقلم موجود فقط في الأمور الفيزيائية المادية أم إن هذا الأمر سائر في العناصر المؤثرة في الحياة الاجتماعية أيضًا؟ لقد قمنا بتطبيق هذا الوضع على حياتنا الاجتماعية وبتنا لا نرى كل المساوئ الموجودة، بل لقد بدأنا نعتبرها أمورًا طبيعية.

إن الوضع ذاته موجود في تركيا؛ فبعد الفترة الطويلة التي عشناها في هذا النظام التركي المليء بالمساوئ؛ حيث كَبْت الحرّيات، والضغط الزائد، والحال العامّ الملوث، والفساد الذي وقع فيه المجتمع التركي؛ لم يعد يظهر لنا أن كل هذه الأحوال وأمثالها أمور ضارّة وسيّئة، لقد تعوّدنا عليها كما تعوّد سكان خليج اسطنبول على الروائح الكريهة، بينما كان الوضع للناظر إليه من الخارج غير محتمل.

إن الكل يعرف بأن هنالك فسادًا كبيرًا يجري في البلد، وأن

المحسوبيات والرِّشى منتشرة، وأن أغلب المجتمع يرى أن نسبة العدالة في المجتمع قليلة، لكنه لم يكن يبدي أية ردود فعل تجاه هذا الأمر. لقد كان الشخص المعروف بأنه من أكثر المشتركين بالفساد وتلقي الرشى يلقى أكبر الاحترام في المجتمع! وكم هي الأمثلة كثيرة المشيرة إلى أن أغلب المجتمع ملوث وفاسد، وأن الكل اعتاد على ذلك. يجب الخروج من دائرة النظام لمعرفة هذا الوضع وفهمه، كأن نعيش في بلد آخر مثلًا، حينها سنرى بعد أن نعود إلى خليج اسطنبول بأن الوضع غير صحيح.. وإلا فستبقى نظرتنا للنظام في تركيا كما هي.

يقيني بأن أكبر العوائق التي تقف في وجه خلاصنا هو هذا الاعتياد على الخطأ.

بعد أن وصلت إلى هذا الوعي، قررت أن أضع دستورًا لنفسي أواجه فيه كل ما أراه فاسدًا وكذبًا وسرقة ورشوة، ولو كنت قد اعتدت عليه سابقًا.. لن أرى السوء أمرًا عاديًا بعد الآن.



القسوة في لغة الكتاب

لم أرغب في إيذاء أي شخص، هذا طبعي، ومن حولي يعرفون هذا عني.

إنْ رفع أحدٌ ما صوته في وجهي قليلًا وتكلّم معي بشكل قاسٍ؛ كنت أنزعج لأسبوع كامل؛ لهذا أنا لا أزعج أحدًا.

لكن أصدقائي الذين قرأوا الكتاب قالوا لي بأنه يحمل لغة قاسية، وأنه في بعض الأحيان يحتوي على عبارات تودي إلى المحاكم. وأنا أؤكّد أن غايتي ليست إيذاء مشاعر الآخرين.. إنني أقوم بمسائلة النظام وبيان أخطائه ومساوئه، ولهذه الغاية خاطبت المعنيّين بالاسم؛ لكي أسهّل من فهم الأمور.

أنا لست كاتبًا، وليس عندي قدرات تعبيرية كبيرة، لكنني ذو نَفْس حساسة، وربّما كانت القساوة في لغة الكتاب ناتجة عن هذا.

إن المسائل التي أريد أن أشرحها هي مسائل متعلقة بوطني، وبالحريات الموجودة فيه، فلْتكن هي محطّ الاهتمام وليس نوع الكتابة.

لقد كنت نويت تدوين هذا الكتاب بعد التقاعد، ولكنني رأيت أن الصواب فعل كل شيء في وقته الصحيح. لكل هذه الأمور أتمنى أن لا يُعتبَر أسلوبي التعبيريّ قاسيًا.



طرق المدرسة في قريتي

نشأت في قرية قرة بيكلي، في ماراش، وبينما كان الأطفال في المدن يهربون من المدرسة، كنا نحن نلجأ إلى المدرسة للتخلّص من أعمال القرية الزراعية المتعبة. كانت المدرسة صغيرة؛ فكان خمسة صفوف يتلقَّون التعليم في قاعة واحدة بالتناوب. وكان ثمّة معلّم يضربنا على أيدينا، لكنه غادرنا لمّا كنت في الصف الثاني وأتانا معلم شاب يدعى حسين كوزال. وفي أحد الأيام شرح لنا المعلم حسين حياة أتاتورك لمدة ساعة، وقال: هل هناك من يستطيع تكرار ما قلت؟ فقمت أنا، وبعد عدة أيام التقى المعلم بأبي وقال له: إن ابنك ذكي ويجب أن تعلّمه مهما كلّف الأمر. وبعد هذه الحادثة اعتُبرت من أكثر الطلاب نشاطًا، مما اضطرّني إلى الاجتهاد، وقمت بتمثيل مدرستي في مسابقات الذكاء. لقد كنت مجبرًا على أن أكون ضمن الأوائل الخمس في حياتي الدراسية، وبالفعل كنت كذلك طوال حياتي الدراسية.

بعد أن انتهت المرحلة الابتدائية أخذني أبي أنا وأحد أقاربنا ـ واسمه علي ـ إلى مدرسة في مدينة غازي عينتاب، وقام بتسجيلنا فيها. حتى هذا الوقت كنت ألبس لباسًا ريفيًا تقليديًا، ومن حينه بدأت ألبس الألبسة الرسمية مع ربطة العنق والقبعة.

استأجر أبي لنا غرفة بابها على الشارع، وسكن معنا أحد الأشخاص من قريتنا، وكان أكبر منا بعامين. كنا نقوم بتلبية حاجاتنا بأنفسنا، ونغسل ثيابنا عند الذهاب إلى القرية كل أسبوع.

كان كل شيء جاهزًا من أجل البدء بالدراسة، وبدأ أول أسبوع في المدرسة، وقد أحسست بوحدة قاتلة، حيث إنني لم أتعرّف على أحد بعد،

وكنت أتذكّر أصدقائي في القرية. وما إن أتى آخر الأسبوع حتى أسرعت الذهاب إلى القرية، وسررت كثيرًا فيها، وجاء يوم الأحد مسرعًا.. إنه وقت التوجّه إلى المدرسة، إلى غازي عينتاب، ولكني رفضت الذهاب إليها، وقلت: إنني سأعمل مثل أخي أتعلّم إحدى المهن، فردّ عليّ أبي قائلًا: لقد أنفقنا الكثير لأجلك.. يجب أن تذهب. ولكني أصررت على عدم الذهاب. حينها تدخّل كبار السن، وقالوا لي: اذهب هذا الأسبوع وإن لم تستطع أن تدرس سنأتي لنعيدك إلى القرية لتعمل هنا. فقبلت هذا العرض وذهبت.

تعرّفت على زميلي رجب في هذا الأسبوع الثاني، وما زلت ألتقي به إلى يومنا هذا، كذلك تعرّفت على العديد من الطلبة الجدد في المدرسة.. ومع مرور الوقت تعوّدت على مدرستي.. وهكذا الإنسان يألف الجديد في حياته بتوالي الزمن ويعتاده.

بعد وقت انتقلت إلى مدرسة كارشياكا الإعدادية. كانت مدرسة رائعة كآلة موسيقية جميلة، كان يدرس ويلعب فيها الجميع بسلام دون أن يؤذي أحد أحدًا. وبعد نهاية الإعدادية امتُحنّا في كافة امتحانات المدارس الداخلية؛ لأنه لم يكن بإمكاننا البقاء إلا في سكن الدولة.

نجحت في كافة الامتحانات، وكان من أهمها امتحان كلية الشرطة، التي كانت تتطلّب امتحانًا موازيًا آخر. وقد نجحت أنا وثلاثة طلاب آخرين في هذا الامتحان، وكان علينا الذهاب إلى أنقرة لأداء الامتحان الموازي، ولم يكن أحد منا يعرف أنقرة أو حتى ما هو خارج غازي عينتاب. ولم يكن أي شخص من أقاربنا على استعداد للذهاب معنا إلى أنقرة. وذهبت أنا ورفيقي رجب إلى أنقرة ونحن في سنّ الرابعة عشرة دون أن نعرف في أي مدرسة سيتم الامتحان. وكانت أمي خبّأت نقودي في جيوب سرّية خاطتها بنفسها في ثيابي، وكان معي خمسون ليرة.

علمْنا أن الامتحان يمتدّ لفترة خمسة أيام، وأنه يحتوي على أسئلة

صعبة، وأنه بعد نهاية الامتحان سيتمّ إقامة حفل يُعلن فيه أسماء الناجحين. لم نكن نعلم أنا ورجب هذا سابقًا، ولم نستطع إخبار أهلنا؛ لعدم وجود وسائل للاتصال. وبعد خمسة أيام من الامتحان قضيناها في الأوتيلات المتواضعة، ولم يكن معنا إلا لباس واحد لا بديل له؛ بدأ اجتماع حضره الكثير من أهالي الطلاب، وقُرئتْ أسماء ثلاثة وستين طالبًا هم الناجحون في الامتحان، وكنا من بينهم.

تعلّمت درسًا مما حدث معي؛ فبعد مرور سنين طويلة لم أرسل أولادي إلى الجامعات في المدن الأخرى وحيدين.. فيكفي أن هذا حصل مع أبيهم وهو ابن أربعة عشر عامًا.



مرسين
قائد شرطة بلدة غولنار

كانت المدارس قد انتهت في شهر تموز عام ١٩٧٦م. . انتهت ست سنوات من الراحة، بالنسبة لما سيأتي بعدها، وسُحبت القرعة لكي يذهب كلّ من المتخرّجين إلى مكان عمله. وكان للعشرة الأوائل حق اختيار مكان العمل الذي يريدونه، وكنت أنا من بينهم.

اخترت الذهاب إلى مرسين حيث ثمّة شاغر في إحدى بلداتها. لم أكن أعرف أي شيء عنها، لكني اخترتها؛ لقربها من قريتي. وبدأت العمل في مرسين. وقد طُلب مني أن أكون قائد شرطة في بلدة غولنار في مرسين، فوافقت دون تردّد، وأصبحت المسؤول المستقلّ عن البلدة.

طلب والي مرسين نجم الدين قرة دومان مقابلتي، وقد أوصلني إليه قائد شرطة آخر اسمه علي تمل، سألته أثناء ذهابنا عن غولنار، فقال لي: هي بلدة جميلة على سفوح جبال طوروس. دخلت على الوالي لوحدي، استقبلني وقال لي: ماذا ستفعل في هذه البلدة؟! ابقَ في المدينة عندنا، إن العمل في تلك البلدة صعب. قلت له: إني أريد العمل هناك، وليكن ما يكون.

لم تكن هذه المقابلة عادية، ولكني لم أنتبه لذلك حينها. كان علي الذهاب إلى بلدة غولنار فورًا، لكن الوالي أمر بإبقائي في المدينة لمدة خمسة عشر يومًا من أجل أن أكتسب المعلومات الكافية؛ فقد رأى بأنني صغير السن! وعليه فقد بدأت بتلقّي المعلومات من كافة فروع الشرطة في المدينة.

مما تلقّيته من معلومات عن بلدة غولنار: أنها أصغر بلدات مرسين، وأن

كل قائد يذهب إلى هناك يحاول الهرب.. إنها مكان لا يريد أحد الذهاب إليه. بشكل عام كان الكل يريدون البقاء في المدن من أجل مدارس أولادهم وعمل زوجاتهم.

لقد مللت في البداية؛ فلم يكن هنا في مركز المدينة أية حركة نشطة ولم يوجد أية حوادث، لكنني اكتسبت ثقة بالنفس بصفتي المسؤول الوحيد عن البلدة.

مما وقفت عليه أثناء وجودي في مرسين أن الوالي نجم الدين قرة دومان، كان قد قام بأول مهمة له في ماراش مدينتي، وقد أحبَّ أهلَ ماراش وأحبّوه هم كثيرًا؛ وأن سكان بلدة غولنار متحزّبون تمامًا ومشتغلون بالسياسة إلى حدّ كبير، وأن الوالي قد سعى لعدم ذهابي إلى هناك لهذا السبب؛ لأنه لا يريد لشخص من ماراش أن يتقلّد مهمة صعبة كهذه.

مرّ أسبوع من فترة تلقّيَّ للمعلومات في مركز المدينة قبل ذهابي إلى غولنار، وحدث مصادفة أن الوالي كان سيذهب إلى غولنار؛ فكان يجب على المكلّف الجديد بمنصب قائد الشرطة الذهاب إلى هناك فورًا. ولمّا أردت الذهاب إلى غولنار لم أجد واسطة نقل تقلّني إلى هناك؛ وقد علمت لاحقًا أن البلدة لم يكن فيها سوى عربتين لنقل الركاب! فكان يجب علي أن أذهب إلى بلدة قريبة من غولنار لكي أصل منها إليها بواسطة تكسي أجرة. المهم أنني وصلت إلى البلدة بعد أربع ساعات من السير في طريق متعرّج صعب. ثم توجّهت إلى مكان عملي، وكان بناءً من دورَيْن، مكتبي كان في الدور الثاني، وكان الدور الأول مكان عمل تُباع فيه أشياء مختلفة! وبعد تفقّد الوالي للقرى المحيطة طلبني وأوصى بي رئيس البلدية قائلًا: اعتنوا بقائد الشرطة.

في يوم العمل الأول وبينما أنا جالس مع عناصر الشرطة جرت أُولى الحوادث؛ حيث جرى نزاع وشتم متبادل بين مدير العقارات في البلدة ومعلّم متقاعد سكران. جلب عناصرُ الشرطة المتنازعَيْن، وأمرت بوضعهما في غرفة

التوقيف. وقد نبّهني أحد عناصر الشرطة قائلًا: هذا مدير العقارات!! ولكني لم أُولِ تنبيهه اهتمامًا، وتركته في النَّظَارة؛ فقد كنت جديدًا لا أعلم بأنه لا يحق لي اعتقاله، وأنه ذو منصب أعلى من منصبي.. كان هذا نتيجة عدم تدريسنا للمقامات في الدولة.

وعلى الرغم من أن قيادة الشرطة في البلدة هي من أهم الوظائف التي تؤمّن أمن البلدة وسلامتها، لم يكن هنالك معيار محدد لتوظيف الشرطة هناك. كان لديّ سبعة موظفين ستة منهم جيء بهم إلى غولنار عقوبة لذنب ما اقترفوه، وكانوا يرون أنهم مظلومون. علمت أن من كان قبلي قائدًا للشرطة هنا، كان مسيطرًا على الأمور تمامًا حازمًا ذا خبرة. ولكنني تعاملت مع الجميع على أنني أحد أصدقائهم لا آمرهم، وبهذا هيّأت جوًّا ملائمًا هناك، وارتاح الجميع لي، وأحبّوني، إلا عنصرًا كان يعمل في المراسلات قبل أن آتي، كان غير مرتاح لمجيئي، وكان يُظهر أنه مهمّ وذو شأن.

نعود إلى قصة المتنازعَيْن: أثبتّ أقوالهما، وأضفت آخرها العبارة التقليدية التي توضح قراءة المتهم لأقواله وعدم وجود أي إضافة عليها. إن ما حدث معي في أول حادثة تصل إلى مقر الشرطة، أزعجني كثيرًا؛ حيث تبيّن لي أن كليّة الشرطة لم تعلّمنا إلا القليل، بحيث إن المتخرّج منها يكتشف أن شرطيًّا بسيطًا يعرف أكثر منه بالواقع. إن ست سنوات من الدراسة لم تعطني ما يكفي من المعلومات الكافية من أجل عمل الشرطة.. إنني لم أعرف كيف آخذ أقوال متّهم، وقد احتجتُ لموظفين سابقين ليُعلّموني!! إن النادل الذي كان يعمل في حديقة كنشليك كان أعلم مني في المواضيع الأيديولوجية!!

لم يكن بإمكان المتخرّجين من كلية الشرطة الالتحاق بالجامعة، ولكنْ قُدّر لي أن أشترك بامتحان القبول الجامعي بعد إنهائي دراستي في المعهد العالي للشرطة. كان يجب اختيار الكلية التي تريد الالتحاق بها عند تقديم طلب الامتحان، وقد علّمتُ على خيارين فقط من عشرين خيار مستحقّات، كان اختياري الأول: كلية الحقوق في أنقرة، والثاني: كلية الحقوق في

اسطنبول، وبالفعل نجحت في امتحان القبول الجامعي، وتمّ تنسيبي إلى كلية الحقوق في أنقرة، فقمت بالتسجيل فيها، وتابعت مهامّي في غولنار إلى أن حان موعد امتحان القبول في الجامعة، فتوجّهت إلى أنقرة، وكان الوضع صعبًا عليّ؛ فلم تكن هنالك مساكن للشرطة آنذاك؛ فكنت مضطرًّا للإقامة في الفنادق ودور الضيافة بمشقّة.

وفي أحد أيام السنة الدراسية الثانية كنت أدرس في إحدى حدائق الشاي، وكان ذلك في شهر حزيران عام ١٩٧٧م، فسمعت نادلًا يقول لرفيقه في العمل: «يا صاحبي! ما ماهية حركة الطريق الكبير التي تنتسب إليها؟ أعطني منشورًا.. مجلة.. كتيّبًا؛ لكي أعرف، ولعلّني أنضمّ إليها»، فأجابه صاحبه: «إن حركتي كبيرة جدًّا، لا يمكن أن تفهمها بكتيّب أو مجلة!». تعليقي هنا: لقد تخرّجت من كلية الشرطة ومن أكاديميتها، والآن أدرس في فرع الحقوق في أنقرة، وكنت عاجزًا عن فهم ما يدور بين هذين النادلَيْن؛ فلم أكن أعرف أي شيء عن التنظيمات الموجودة في واقعنا.. بل لم أكن حتى سمعت بأسمائها.. لكن نادلًا سَمع وعرف وفهم!!

كان يُنتظر منا أن نحارب ونقاوم هذه التنظيمات دون أن نعلم ما هي حقيقتها، ولم أكن أفهم كيف سيتحقق هذا. في هذه الأيام يتم نقاش مسائل مهمة سياسيًّا؛ كالانفتاح الديمقراطي، وحلّ مسألة الجنوب الشرقي الكردية.. لكن إلى هذه اللحظة لم يتم تقديم كتيّبات تعريف وتنظيم لقوى الأمن التي ستقوم بعمليات جديدة تتطلّبها سياسات جديدة؛ لتوعيتها وإكسابها المعلومات الكافية. هذا يعني أن هذا النظام لم يتجدّد منذ عشرات السنين! مع الأسف الشديد.



قيادتي لمقرّ الشرطة في بلدة موت

كان ذلك قبل الانقلاب العسكري عام ١٩٨٠م. كنا قد شكلنا فريقًا رائعًا في بلدة غولنار، ولكن الأمور لم تكن على ما يرام في بلدة موت المجاورة لنا. كانت موت بلدة صغيرة، لكنها مليئة بالمشاكل؛ حيث كان فيها ملهيان ليليّان، وكان هذان الملهيان قد أربكا الجوّ العامّ في البلدة؛ إذ كان الناس من فلاحين وغيرهم يرتادونهما وينفقون أموالهم فيهما. وكان منهم مَن يثمل ويفقد عقله وصوابه؛ فيستدين من القائمين على الملهيَيْن؛ ليُكمل لهوه، فيُنفق وينفق.. وبعد أن تفنى نقوده، كان يوقّع على سندات تُغرقه بالديون. وكان أصحاب الملهيَيْن يُجبرون مَن كان هذا حاله على رهن بيته من أجل سداد الدَّين، مما يؤدي في النهاية إلى بيعها لهم.

كان هذان الملهيان سببًا في تخريب الكثير من البيوت والعائلات. وبالطبع كان رجال الشرطة من روّاد هذين الملهيين، وكانت لهم علاقات ببعض النساء هناك.. وهذا كان حال باقي المسؤولين في البلدة.. وكانت النساء الموجودة هناك تغيّر حياتهم تمامًا.

أذكر أنه بدأ تحقيق حول أخذ بعض العناصر لبعض تلك النسوة إلى خارج الملهى، وقد عُيّن مشرف عامّ على التحقيق، فقام عناصر الشرطة بأخذه إلى الملهى؛ لتصويره فيه يُعاقر الخمر؛ لمساومته، ولكنه عرف بكيدهم، فحجز على آلة التصوير، واستطاع أن يمرّر الحادثة. وبذا احتاجت القضيّة إلى محقق آخر، وقد تم إعفاء عدد من العناصر إلى خارج الخدمة.

في قلب هذه المعمعة تم ـ أيضًا ـ إيقاف عدد من قادة الشرطة في البلدات. وبسبب صعوبة تعيين قائد من المدينة لبلدة موت؛ عيّنتني القيادة

العامة قائدًا للشرطة فيها؛ نظرًا لسمعتي، حيث كنت معروفًا بالتزامي بالصلوات الخمس، وأنني لست ذا عادات سيئة. وخلال أربع وعشرين ساعة بدأت العمل في موت.. لكن عُيّنت فيها موظفًا مؤقتًا. كنت قد اعتدت على الحياة في أنأى بلدات مرسين: غولنار، وقد هيّأتُ هناك جوَّ عمل رائع مع أصحابي، وكم صعب عليّ مغادرتها، لكن الواجب فرض عليّ ذلك. لقد كنت اتصلت بمدير الشرطة في مرسين أحمد قرة قورت، وأوضحت له بأنني لا أريد الذهاب إلى موت، لكنه أصرّ، وقال: إن الواليَ هو من أمر بذلك.

بعد فترة قضيتها في موت جمعتُ معلومات عن الملهيين هذين، وقد بدا الوضع سيئًا جدًّا؛ كان أصحاب هذين الملهيين من ذوي السوابق! وكانت معاملات النساء اللواتي يأتين للعمل في الملهى تتم بسرعة هائلة في مقرّ الشرطة، فجعلتها تسير ببطء وفق القانون، وبذا تعسّرت أمورهن، وتأخّرت إجازاتهن. وكنت أطالب مدير البلدة بإغلاق الملهيين على أثر كل حادثة تحصل هناك، إلا أنه كان يرفض مطالبتي دائمًا؛ لقربه من أصحابهما. ثم بدأت بعد فترة بإجراءات تتعلق بتراخيص الملهيين، ما سيؤدّي إلى إغلاقهما مدى الحياة. وبعد أن أتى وكيل جديد للمنطقة أمّنت إغلاق الملهيين بحجّة إرسال نساء فاحشات للعمل خارجهما، وبحجّة السوابق التي ارتكبها أصحابهما.

ورغم محاولات أصحاب الملهيين التوسّط لدى كبار المسؤولين من أجل إعادة فتحهما، إلا أنهم لم ينجحوا في ذلك. وانتهت مشكلة ذانك الملهيَيْن في موت بعد أن عانى أهلها منهما الكثير.

في هذه الأثناء كنت قد وصلت إلى السنة الأخيرة في كلية الحقوق.



شكاوى أصحاب الملاهي

بعد أن تغيّرت الحكومة في وقت لاحق، بدأت الشكاوى تنهال ضدي لأسباب تافهة جدًا. طلب مركز قيادة الشرطة في مرسين توضيحات مني بحقّ الشكاوى هذه، ثم أُرسل محقق للتحرّي عما جرى، ثم محققان، وبعد أن أنهيا عملهما أتى إلى موت قائد شرطة يسمة علي تمل، ولم يمرّ عليَّ، ولكنه اتصل بي وسألني: من تظنه يريد الإضرار بك فيشتكي عليك في هذه البلدة؟ فذكرت له اسم شخص تضرّر من إغلاق الملهيين؛ إذ كان له مطعم يأكل فيه كل من يرتاد الملهيين. ذهب علي تمل إلى ذلك المطعم وعرّف نفسه بأنه المحامي الذي يعمل لصالح المكتب الذي كان يرسل النساء إلى هذين الملهيين، وطلب مقابلة صاحب المطعم. ولكنه لم يكن موجودًا؛ فقابل ابنه، وشربا معًا كأسين من الخمر.

وبحسب ما أخبرني علي بعدُ فقد جرى بينهما الحديث التالي:

ـ إننا نقوم بإرسال النساء إلى الملهيين ولكنهن لا يستطعن العمل لفترة طويلة، وقد تم إغلاق الملهيين، ما سبب هذا؟

ـ نعم صحيح، إن قائد الشرطة في بلدتنا هو من يعيق أمورنا.

ـ الأمر سهل؛ فلْنعطِه شيئًا من النقود ويتركنا نعمل.

ـ لا إنه ليس كما تظنون، إنه لا يقبل الرشوة أبدًا.

ـ إذًا فلنرسل إليه نساءً، لقد سمعت بأنه أعزب.

ـ لا، هذا أيضًا لا ينفع، إنه ملتزم تمامًا.

بعد انتهاء اللقاء أتى عليٌّ إلى مركزنا، وشرح لي ما حدث معه.

وبعد أن قدّم علي تقريره إلى المركز في مرسين توقفت الشكاوى، ولكنها عادت من جديد بعد فترة. وقد زارنا في أحد الأيام معاون مدير الشرطة في مرسين، وبدأ يحقق مع عدد من الأشخاص، وأذكر أنني سمعت أحد الأشخاص يقول: أيها المدير، إنّ حزبنا في الحُكم، ولكنني لا أستطيع أن أفعل شيئًا في هذه البلدة! ولمّا أنهى المبعوث تحقيقاته عاد إلى مرسين. ثم بعد مدة حضر الوالي ورئيس الجاندارما ومدير الشرطة في مرسين إلى موت، وطلبوني عندهم.

قال الوالي: إننا نُرسل في العادة محققًا لقائد الشرطة في بلدة ما، وإن لم ينجح نرسل قائد شرطة أعلى منه رتبة، ولكنْ بما أنه فشل أيضًا فقد جئت أنا بنفسي إلى هنا، فليأت كل منكم بدليله أنت وخصومك؛ لكي ننهي هذه المسألة اليوم هنا.

طلب الوالي إحضار أشخاص معيّنين، فأمر رئيس البلدية بإحضارهم، وبعد قليل أتى سائق تكسي أجرة أعرفه؛ كنت قد حققت معه سابقًا، سأله الوالي: ما الذي حدث معك؟ أجاب: هربتْ فتاة مع عشيقها وكنت أنا من أقلّهما، فحقّق معي قائد الشرطة؛ لكي أبوح بمكانهما، وضربني من أجل ذلك! فسأله الوالي: هل سألك إلى أي الأحزاب تنتمي؟ قال: لا، بل لم يذكر حتى كلمة سياسة. فالتفت الوالي إلى رئيس البلدية، وقال: إذًا ما الذي كتبتَه أنت في تقريرك الذي بعثته إلينا؟! إن الرجل لا يعرف شيئًا عمّا أخبرتنا به!! وتدخّلت أنا هنا وبيّنت أن هذا السائق أقلَّ الفتاة لتتزوج من شخص متزوج، أي أنها ستكون زوجة ثانية، وقد عرف ذلك، وأبى الإفصاح عن مكانها؛ لهذا قمت بضربه.

ثم طلب الوالي من رئيس البلدية أن يأتي بشاهد آخر، فأتى شخص كنت - أيضًا - حققت معه سابقًا. قال: لقد أتى بي قائد الشرطة وحقق معي بشأن العراك الذي جرى في الملهى والذي أدى إلى جرح عدد من الأشخاص، وقد ضربني لكي أخبره بمكان الأشخاص الذين هربوا. وشهد - أيضًا - بأنني لم

أسأله عن انتمائه السياسي، وتدخّلت هنا أيضًا مدافعًا عن نفسي، وبيّنت سبب ضربي له.

لقد كانت القضية هنا تحقيقًا حول قيامي بالتفرقة بين من أحقق معهم بحسب انتمائهم السياسي، وليس ممارستي للعنف ضدهم.

رأيت ضمن الاتهامات الموجهة إلي اتهامات خطيرة جدًّا، كانت تحمل تواقيع الكثير من الأشخاص في البلدة، وكان من أبشعها: أنني أقوم برسم هلال باللون الأحمر، وأنني أضرب الناس تبعًا لتحزّباتهم السياسية.

وعلى أثر هذه التحقيقات قام الوالي نعيم جومرت أوغلو بالتأكيد على عدم صحة الاتهامات الموجّهة إليّ، وقال لرئيس البلدية: إنك تتهم قائد الشرطة باتهامات خطيرة باطلة! إنك معلم متقاعد، فهل يليق هذا بك؟! فطأطأ رئيس البلدية رأسه وقال: إنني أعتذر، لقد قمت بتوقيع الشكوى دون أن أتبيّن محتواها.

وبحسب ما رأيت فإن علي تمل اقتنع من خلال ما رآه هو وما توصل إليه مَن أتى قبله من المحققين، أنني على حق، وأن أصحاب الملهيَيْن ومَن لهم علاقة بهما من المنتفعِين هم خصوم متذمّرون من تصرفاتي، ورأى أن قُوّاد الشرطة قبلي في هذا المكان كانوا ليّنين جدًا وتميّزت أنا عنهم بصرامتي وحزمي، ولكن وجود توقيعَيْ رئيس البلدية ومدير البلدة على الشكاوى المرفوعة ضدّي جعل الوالي يقدم بنفسه إلى البلدة ويتولّى التحقيق.

بعد ذهاب الوالي إلى مرسين، دعاني رئيس البلدية إلى شرب الشاي في مكتبه، وقبلت دعوته، ومن الغريب أنني لم أحمل أي حقد أو كره له على الرغم من ادعاءاته عليّ، فلو شهد أحد الشهود أنني اعتديت عليه بسبب انتمائه الحزبي؛ لكانت حياتي المهنية انتهت. بل إني قد أشفقت على رئيس البلدية؛ لأنه وضع نفسه في هذا الموقف المحرج.

عملي مع طبيب الحكومة في البلدة

كان الموظفون يتغيّرون بتغير الحكومات. وفي تلك المرحلة كان تغير الحكومات يتمّ خلال أشهر، ولم يكن هنالك أي استقرار، وخصوصًا في الائتلافات الحكومية.

وفي بلدة موت كان ثمّة توتّر دائم بين اليساريّين واليمينيّين، وكانت تحدث اشتباكات فيما بينهم في بعض الأحيان.

ومن أهل البلدة اليساريّين كان الدكتور الطبيب نهاد الذي عُيّن فيها من قِبَل حزب الشعب الجمهوري قبل مجيئي إليها، وبعد تغيّر الحكومة ووصول الائتلاف اليميني المحافظ للحُكم المسمى بالجبهة القومية، وبضغط من أعضاء الأحزاب المشاركة في الائتلاف؛ تمّ تنحية الدكتور نهاد وتعيين طبيب آخر بدلًا منه.

وعلى أثر هذا قام الدكتور نهاد بإقامة دعوى قضائية ضد هذا القرار، وحُكم له، وتمّت إعادته إلى وظيفته. لكن لم تكن قرارات الحكومة متناسقة؛ نعم لقد أُعيد الطبيب نهاد إلى وظيفته، ولكن الطبيب الذي عيِّن بدلًا منه ما زال في مكانه!

وعليه فقد استجدّ وضع في البلدة لم يحدث فيها من قبل؛ إذ أصبح فيها طبيبان حكوميّان! وهذا الوضع سبب لنا الكثير من المشاكل؛ فقد كان الطبيب الحكومي مسؤولًا عن تقديم تقرير بحالة الإصابة التي نتجت عن عراكٍ ما حدث بين اليمينيين واليساريين، فإن كانت الإصابة خفيفة؛ لا يتم إيقاف المعتدين، وأما إن كانت الإصابة تمنع المصاب من مزاولة عمله لفترة عشرة

أيام فأكثر؛ تصبح مسألة حق عام، وكنا نضطرّ للتحقيق، وكان هذا التقرير سيُطّلع عليه من قِبَل المراكز المختصّة؛ ولذا كان يتم إيقاف المعتدين، كل هذا كان بناءً على ما يقرّره الطبيب، وهذا ما كان يجهله عامّة الناس، ويظنون أن الشرطة هم من يقرّرون إيقاف المتهمين أو عدم إيقافهم.

كانت الاشتباكات تحدث بكثرة بين اليمينيين واليساريين، وخاصّة في صفوف الطلاب، فكان من أُصيب إذا كان يمينيًا يُرسله أصحابه إلى الطبيب الحكومي اليميني، يُداوونه عنده ويأخذون تقريره منه، ومثلهم يفعل اليساريّون، فيتوجّهون للطبيب اليساريّ! وإذا قمنا نحن بتوجيه مصاب ما إلى أحد الطبيبَيْن بلا تعيين؛ يحرّر الطبيب اليساري تقريرًا بحق المصاب اليميني يفيد بأنه لا توجد به أية إصابة جدّيَّة وأنه قادر على العمل، بينما يحرّر تقريرًا آخر بحق المصاب اليساري يفيد بأنه محتاج للراحة لعشرين يومًا أو أكثر، مع أنه يكون لا يعاني من أية إصابة حقيقية! وكذلك يقوم الطبيب الآخر اليميني بنفس التصرف مع ذوي توجّهاته السياسية.

إن هذا التلاعب كان يؤدي إلى تغيير شكل القضايا، وإلى صدور أحكام مُجحفة بحق البعض، لكن ـ كما قلت سابقًا ـ لا أحد كان يعلم بأن هذا كان جرّاء عمل الطبيبين، وليس الشرطة.. لقد كان الكلّ يتهمنا بعدم الحيادية وعدم الكفاءة.. حتى إن بعض هذه الاتهامات صرّح بها ضدّنا بعض الموظفين لدينا! لقد كان وضعًا سيئًا، ولم نكن نستطيع التخلّص منه.

كان للطبيب الحكومي ختم خاصّ يوثّق به ما يصدر من جهته من أوراق رسمية، وكأي دائرة أو مركز حكومي، أو حتى غير حكومي؛ فإن مثل هذا الختم يبقى مع الموظف المسؤول، ما أريد الحديث عنه أن الطبيب اليساري نهاد قام في يوم من الأيام بالاستيلاء على الختم، ووضعه في جيبه، وأعاق بذلك الطبيب اليميني عن كتابة تقاريره. وبهذا أصبح الطبيب اليساري مسؤولًا عن الأمور العدلية، وأما أمور المعاينة العادية فكان الطبيبان يمتلكان الصلاحيات فيها سواءً.

وفي هذه الحالة اضطررنا إلى إرسال كل من يأتينا إلى الطبيب اليساري في المسائل العدلية، وكان هو بدوره يتحيّز بشكلٍ تام إلى اليساريين. وقد أظهر هذا الوضع في المحاكم خاصة بأن اليساريين على حق دائمًا، وأن اليمينيين هم المخطئون دائمًا. ولكن الناس على الرغم من هذا كانوا يرون بأن المذنب هم الشرطة وليس الطبيب. إنها مفارقة عجيبة: إسناد مهامّ تتعلّق بمنظومة العدالة والقضاء إلى شخصين، وتحمّل الشرطة المسؤولية التامة عن آثارها؛ إذ هي مَن يطبّق الأمور العدلية بأخذ المتهمين إلى المحكمة وغير ذلك!! إنه وضع استمرّ متجدّدًا معي بصور أخرى في حياتي العملية كلّها.

إصابة طالبين بالرصاص:

إن الفترة التي عشتها في غولنار كانت غريبة جدًّا؛ لقد كان عدد سكانها ثلاثة آلاف نسمة، وكان يصبح ستة آلاف في الصيف حين يعود إليها من أهلها من كان خارجها في العطلة. ولم يكن هنالك أية وسيلة اتصال سوى هاتف قديم، ولم نكن نمتلك حتى جهاز لاسلكي. لقد كانت البلدة هادئة ومنقطعة عما يجري في العالم الخارجي بشكل شبه تام.

لكن في بلدة موت، كان الوضع مختلفًا؛ كان ثمّة أمور تحدث في البلدة هي ضمن الأحداث العامة التي كانت تجري في مختلف أنحاء البلاد؛ كانت تحدث عراكات دائمة بين طلاب الثانوية، وكان هناك نشاط للمنظمات القانونية وغير القانونية ولو بشكل ضيّق.. كان هناك من يكتب على الجدران بشكل دائم، وكنا نقوم باعتقالهم ومحو ما قد كتبوه. وبسبب أن اليساريين هم من يقومون بالكتابات الجدارية أكثر بكثير من اليمينيّين؛ فقد ظهرت صورة لدى اليساريين بأنني أدافع عن اليمينيين دائمًا.

في إحدى المرّات كان رئيس أحد المجموعات القومية التركية عائدًا من جلسة في المحكمة عُقدت على خلفية حادثةٍ جُرح فيها أحد اليساريين مع صديقه، وأثناء مروره بجانب إحدى الثانويات قام الطلاب اليساريين برميه

بالحجارة، فقام هذا الشخص بإشهار سلاحه وإطلاق النار، مما أدى إلى إصابة طالبين. وعلى الفور أتيت إلى موقع الحدث، وعلمت بأن الرجل هرب إلى إحدى القرى المجاورة، فسارعت باللحاق به مع اثنين من عناصري، وطلبت من كل تشكيلات الجندرما توخّيَ الحذر والبحث عن هذا الشخص ومنع فراره. ولكن لم أستطع أن ألقي القبض عليه، وعدت إلى البلدة منتصفَ الليل.

وقبل أن أعود للبلدة وبينما كنت خارجها؛ كان السكان قد ألّفوا الإشاعات الكثيرة حول أنني أنا من أرسل القوميين من أجل أن يتحرّشوا باليساريين! وقد ضخّموا الأمر وجعلوه مشكلة كبيرة، وقدّموا شكوى ضدّي لمركز الولاية في مرسين، فتمّ إرسال قائد شرطة جديد ليحلّ مكاني، وانتظرتْني السيارة التي أوصلتْه؛ لأخذي إلى مرسين. وقد شرح القائد الجديد الذي عُيِّن مكاني الوضعَ وكأنه لو بقيتُ أنا في قيادة الشرطة لكان الشعب هاجم مركز الشرطة؛ ولذا فإنه يجب نقلي من هناك فورًا! وشرحُه هذا لم يكن صحيحًا، ولكنه ومن أرسلوه كانوا ممّن استفادوا من تغيُّر الحكومة في تلك الأيام.

بعد خمسة أيام من تلك الحادثة، وبينما كنت أتنقّل بسيارة قديمة تابعة للشرطة، رأيت رئيس المجموعة القومية الذي كان قد أطلق النار على بعض الطلاب اليساريّين، فطلبت منه الاقتراب مني، وحذّرته بأنه لن يكون على ما يرام إن لم يضبط تصرّفاته، وقد استُخدم هذا اللقاء ضدي، فأُشيع أنني طلبتُ من الرجل أن يفتعل المشاكل في المدينة! وأنني لا أصلّح عادمَ السيارة القديمة إلا من أجل أن يكون صوتها قويًّا يؤذِن المذنبين بالفرار!!

لم أغادر بلدة موت، بل بقيتُ فيها ثلاثة أشهر بتصريح من مدير المنطقة آنذاك، اسمه أصلان يلديريم، وبدأت بالتجوال في كل أنحاء البلدة؛ لأرى هل حقًّا هناك من يريد أن يؤذيني.

وقد عُيّن مكاني قائد شرطة من حزب الشعب، وكان غاضبًا جدًّا من وضعه الجديد؛ كان يشتكي ويقول لي: لقد عُيّنت في أماكن صعبة وتافهة طوال فترة عملي؛ لأنني يساري، والآن وبعد أن شُكّلت حكومة يسارية تمّ تعييني بفضلكم هنا في هذه البلدة!!

بقيتُ في البلدة الأشهرَ الثلاثة، ولم يحصل لي أيّ مكروه، ولم يفعل أحد شيئًا ضدّي؛ فقلت: لقد حان الوقت لأن أتوجّه إلى مكان عملي الجديد في مرسين.

عملي في مدينة مرسين:

بدأت عملي في شعبة مقاومة الإرهاب، كانت هذه الشُّعَب تقوم في الماضي بملاحقة الأجانب، وخاصة من الروس الذين ينزلون في ميناء مرسين، والأشخاص الذين كانت لهم سوابق في أعمال شغب سياسية. ولكن في الفترة الحاليّة ظهرتْ تنظيمات أيديولوجية مختلفة، وبدأت فعالياتها في المدن الكبيرة. وفي مرسين كان يتم كتابة الشعارات على الجدران ورفع اللافتات، وغير ذلك من الاحتجاجات. ولكن لم يكن لدينا معلومات عن الأشخاص الذين يقومون بهذه النشاطات، والتنظيماتِ التي يرتبطون بها.

كنا نحاول أنا والعناصر الأقدم مني في الشعبة، أن نحصل على معلومات من خلال ما يُذكر في مجلة أيدينليك.. وكانت هي موردنا الأول.

أمّا موردنا الثاني للمعلومات فكان مؤيّدي أو منتسبي تلك التنظيمات، الذين كنا قد اعتقلناهم.. كنا نبحث عن المعلومات أثناء التحقيق معهم. لقد كانت الأحداث السياسية في البلد مزعزعة للاستقرار، وكنا نحن فريقًا لمقاومة الإرهاب، ولكننا لم نكن نعرف من هي التنظيمات التي نعمل أو سنعمل لإيقافها! لقد قامت الدولة بتعليمنا كلَّ هذه السنوات، وأنفقت علينا الأموال الكثيرة، ولكنها أثناء ذلك لم تقم بتزويدنا بالمعلومات الواقعية الكافية عمّن سنتعامل معه!!

إن الركن الأساس الذي يجعل الدولة قوية هو استخدامها للقدرات الموجودة لديها بشكل مناسب. ليس المهم أولًا لتقوية الدولة الحصولَ على الأسلحة والموارد الجديدة العسكرية والتكنولوجيا، بل إن الأهمّ في هذا المجال هو تنشئتها لأفرادها بشكل صحيح، ومن ثَمّ بناء النظام الصحيح، وتنظيم كل وحداتها ضمن بنية مؤسّساتية. والدولة التي لم تفهم هذا ـ مثلنا ـ تبقى تبحث عن أسباب ضعفها في المكان الخطأ دائمًا.

قوة المافيا:

في الفترة التي كنت أعمل فيها بمرسين، عام ١٩٨٠م، عشت حادثة جعلتني أرى قوة المافيا، وتأثيرها على نظام القضاء والمحاكمة. وقد تركت في نفسي آثارًا عميقة.

كانت الأحداث السياسية كثيفة في مرسين كما في سائر البلد، وكان هناك المئات من الجمعيات اليمينية واليسارية والتنظيمات القانونية وغير القانونية. وبسبب كثرة هذه الحوادث لم يكن يبقى لدينا مجال كاف للنظر في مسائل السرقة وغيرها. أذكر أنه كان في تلك الفترة شخص من المعتدّين بأنفسهم، كان يعمل على إخافة الناس وإيذائهم، أذكر أنه أطلق النار على مكان عمل أحد البارزين في مرسين، ممّا أغضب مدير شرطة مدينة مرسين وجعله يصرخ بجهاز اللاسلكي، ويأمر باعتقال ذلك الشخص.

بعد هذه الحادثة بحوالي شهر، خرجنا في مهمة أمنية، وكانت الشمس على وشك الغروب. تكلّمت لمدة خمس دقائق مع رئيس مركز الشرطة حسين، وهو أعلى مني رتبة، قبل أن أذهب إلى المهمة مع أحد زملائي، وأثناء هذه اللحظات هُرع شابٌ إلى المركز راكضًا والخوف يعلو وجهه، وهو يصيح: لقد قتلوا رفيقي! لقد أطلق أحدهم النار عليه!! أسرعنا إلى المكان الذي دلّنا عليه الشاب اليافع، وعلى بُعد مئة متر من المركز، رأيت شخصًا مختبئًا تحت شجرة تين، وبيده مسدس فردي كبير الحجم، فوجّهنا أسلحتنا

تجاهه وأجبرناه على الاستسلام واعتقلناه، وأتينا به إلى المركز. . لقد كان مرتعبًا جدًّا. وقد عرف سائقنا هذا الشخص من حادثة سابقة؛ لقد كان هو الشخص الذي أطلق النار قبل شهر عشوائيًّا لإخافة الناس وإظهار نفسه على أنه من المافيا!

وقد جرت الحادثة كما سمعت على النحو التالي: كان هذا الشخص يرتاد منزل امرأة أرملة، وكان هؤلاء الشباب اليافعون يلاحظون بقاءه فترة طويلة داخل المنزل، فقاموا في أحد الأيام بقطع الطريق عليه واتهامه بالتعدّي على شرف الحيّ، وبدأوا بضربه، فقام هذا الشخص بإشهار سلاحه وإطلاق النار عليهم، فجَرح اثنين وهرب ثالثٌ وبلّغنا بما حصل.

بعد أن أكملنا إجراءاتنا خرجنا في مهمّتنا التي كنّا نستعد قبلُ للخروج إليها. لقد كان يُطلب بعد كل حادثة من منظِّم الضبط شهادة في الأحداث الجارية، وكان استدعاؤنا إلى المحكمة بعد كل حادثة يُعيق مهامّنا، وقد مَلِلنا هذا الروتين.

بعد فترة تقارب التسعة أشهر طُلبت إلى المحكمة من أجل حادثة أخرى، وفي المحكمة قام شخص كان موجودًا في إحدى زوايا المحكمة بإشارات احترام تجاهي. بدأ الكاتب بالاستماع إلى أقوالي، وفي هذه الأثناء بدأ يظهر على ذلك الشخص الذي حيّاني ارتباك شديد، وبعد قليل اقترب مني وقال: يبدو أنك لم تعرفني؟ فقلت له: لا، لم أعرفك، قال: أنا الذي اعتقلتني في ذلك المساء. فقلت: لقد تغيّرتَ كثيرًا، كيف حدث هذا؟ وكيف خرجتَ بهذه السرعة؟! قال: لقد خرجت من السجن بسبب تلك الحادثة منذ زمن بعيد، وهذه هي المرة الثانية التي أدخل فيها السجن؛ فقد سُجنت سابقًا بسبب حادثة أخرى. كرّرت سؤاله عن كيفية خروجه بهذه السرعة، فقال: لقد نجوت بفضل اعتراف أحد الشابين اللذين أطلقت عليهما النار بأنه كان بحوزتي عقد وسوار ذهبيّان، وهذا ما صرّحت به في الضبط، واعترف أنهما أشهرا عليّ سلاحًا كانا قد اشترياه لغاية سَلْب العقد والسوار مني، وقد شعر

الشاب المصاب بتأنيب الضمير، واعترف للقاضي بما حدث بصدق، وقال للقاضي: لكنّنا عندما أشهرنا السلاح في وجهه، قام بخطف السلاح، وتعاركنا، فخرجتْ طلقات من السلاح أصابتني أنا ورفيقي. وقد أُطلق سراحي على أثر اعترافه، وحوكم الشبان الثلاثة، وقد كان نصيب المعترِف مدّةَ حُكم أقل.

لقد دُهشت عندما سمعت هذه القصة؛ كان من الواضح أن هذا الرجل مذنب، وهو من المافيا! وقد تُرِك على أثر أقوالٍ لم يتمّ التأكد من صحتها.. لم يكن بإمكان أولئك الطلاب إيجاد مسدسًا من نوع باريتا ١٦! إن المافيا هي فقط من يمكنه الحصول على مثل هذا السلاح، بالإضافة إلى أن السلب لا يمكن أن يتم في النهار!! لقد أُهملتْ كل هذه الأمور والحقائق، وتم إطلاق سراح الرجل بعد أن أدلى ذلك الطالب المسكين بأقواله تلك!

إن الكل بمن فيهم ذلك القاضي والمحامون والموظفون في الشرطة والمحكمة كانوا يعلمون الحقيقة! لقد كانت حادثة مرعبة، ليس المرعب تدبير المافيا لأمورها، بل القدرة على سجن طلاب أبرياء بدون وجه حق. لقد سكت الكلُّ عن هذا الأمر برغم الكذب والظلم الموجودَيْن فيه. لقد كان بإمكان المحكمة أن ترفض هذا بحجّة أن ما جاء في أقوال الطالب غير واقعيّ، ولكن المحكمة أصدرت ذلك الحُكم الصادم!

هذه الحادثة أظهرتْ بأن في قدرة بعض الناس تغيير الحقائق وقلبها رأسًا على عقب، على الرغم من وضوح الحقيقة! كان هذا هو نمط عمل العدالة في تركيا. إن هذه الحادثة مثال نموذجيّ على وضع المافيا في تركيا وقوتها وقدراتها.

إن هؤلاء الأشخاص سيقومون بنفس التصرف في قضايا أخرى، وسيستمرّون في ذلك، وهذا هو الخطر الحقيقي، فيما كانوا يُظهرون أنفسهم للعالم الخارجي على أنهم المدافعون عن الحقوق. لقد كان يزداد هؤلاء

الناس في البلد مع الزمن.. كانوا من الجيش والشرطة وغيرهم.. كيف كان بإمكاننا أن نتخلّص منهم؟! لقد كان لهم قوة لا يُستهان بها داخل نظام العدالة في تركيا.

خلاص الضابط نامق:

أثناء قيامنا بالعمل في شعبة مقاومة الإرهاب والتنظيمات الأيديولوجية، كنا نطّلع على القضايا الأخرى في أوقات الفراغ، وكنا نرى أن هناك قضايا فساد كبيرة جدًّا تجري في البلد.

مرّ عامان على حالة الطوارئ، وفي أحد الأيام عرفت أن بيت أحد الضباط في مرسين تعرّض للتفتيش، ثم اعتُقل الضابط مع مساعد له بتهمة الرشوة والتهريب، كان اسمه نامق، كنت أعرفه وكنا نتبادل الحديث أحيانًا، وقد عُيّن ضابط آخر مكانه. لبّيتُ في أحد الأيام دعوة غداء أقامها مدير الشرطة في مرسين، وقد جلست مقابل الضابط الجديد وزوجته، ودار بيننا حديث سألته أثناءه عن صديقي الضابط نامق، الذي عُيّن في سيواس خارج مرسين، فقال: لقد أرسلتُ اليوم ملفّ التحقيقات المنظّم بحقه إلى سيواس، ويجب أن يُعتقل اليوم.

قلت: كيف أمكنكم فعل ذلك؟ لقد كان من أشدّ الداعمين لي في مهامّي، وكان يدعمني في أصعب الظروف التي مررت بها. وقد سمع شهادتي هذه واعتراضي العقيد جنكيز، فقال: لم أكن أعرف أنه كذلك، كلّمه ليحميَ نفسه. وقد اتصلت به بعد أن خرجت على الفور، وطلبت منه المجيء بسرعة إلى مرسين.

جاء نامق في الصباح التالي، ولو أنه لم يأتِ لاعتُقل وجُلب إلى مرسين، ولوقع في وضع صعب للغاية. كان يجب أن نجد حلًا يحول دون دخول نامق السجن، بدأنا بالتفكير والبحث مع عدد من العناصر في المركز، وقد قال المحامون بأن قرار الاعتقال صدر بحقه، وأنه يجب أن يَمثل أمام

المحكمة، وهناك يُقرّر أيُسجن أو يُترك. لم يكن من اللائق سجن شخص قدّم خدمات كبيرة للعدالة. لقد كان أمامَنا خيار الاعتراض على القرار قبل المثول أمام المحكمة، ولمعرفة جدوى هذا الاعتراض قرّرنا أن نلتقي بالقاضي الذي سيحاكمه.

لكن القاضي لم يوافق على لقائنا، قال: لا أستطيع أن أُطلق شخصًا قبل أن يمثل أمام المحكمة، وإنني سآمر بسجنه. أثناء بحثنا علمْنا بأن هناك شخصًا يمكنه أن يؤثر على ذلك القاضي، وقد كان هذا الشخص رجلًا معروفًا بأنه من المافيا، وهو شخص مؤثّر في غرب مرسين حيث المطاعم والفنادق منتشرة بكثرة، وثَم فندق راقٍ جدًّا ينزل فيه الفنانون دائمًا، وكان هذا القاضي يذهب إلى هناك دائمًا، وكان لصاحب الفندق دالّة عليه، وكان لرجل المافيا تأثير على صاحب الفندق، وقد قيل لنا أننا إذا وجدنا هذا الرجل فإن الأمر سيحلّ.

إننا لم نكن نعلم من هي المافيا، ومن هم قادتها. لقد كنا نعمل في شعبة الإرهاب، وكان المافيا يعلمون قدراتنا وقوتنا في حالة الطوارئ، وكثير منهم كانوا ذوي توجّه يمينيّ وقوميّ؛ لذا كانوا يحترمون شرطة الإرهاب كثيرًا.

كان يجب أن نجد هذا الشخص بكل تأكيد، ومن حظّنا الجيد أن شرطيًّا عندنا اسمه حسن عمل في مختلف شُعَب الشرطة كان يَعرف هذا الرجل، وقد حصلنا على رقم هاتفه منه، واتصلنا به، وطلب منه رئيس المركز مقابلتنا، وقَبِل الرجل طلبنا وأتى إلى المركز، وأولَ لقائه بنا قال: لقد أُحرجت من إرسالكم سيارة شرطة لنقلي، كان بإمكاني المجيء لوحدي!

شرحنا له القضية، فهوّن الأمر وقال: لا عليكم، الحلّ سهل للغاية! وبعد يوم اتصل بنا وقال: إن الأمر قد حُلّ. واتصلنا بالمحامِين، فأعلمونا بأنه تم إلغاء أمر القبض على الضابط نامق؟

يعني ذلك أن القاضي رفض طلبات موظفي الحكومة من محامين وغيرهم، وقَبِل طلب رجل من المافيا. لقد حملتْ هذه الحادثة بالنسبة لي عبرًا كثيرة ودروسًا في معرفة هذا النظام والأشخاص الذين يعملون فيه.

إن كان تأثير المافيا بهذه الصورة في مرسين المدينة الصغيرة، فما بالك بالمدن الكبرى: اسطنبول وأنقرة وأزمير...؟!

السطو على بنك من قِبَل PKK:

كنت أعمل في صيف عام ١٩٨٠م في شعبة مقاومة الإرهاب في مرسين، وكنت رئيس مكتب عمليات التحقيق. كان ثَمّة قائد شرطة متخرج حديثًا اسمه آدم، أخذته معي في جولة في المدينة؛ لأعرّفه عليها.

لم تمضِ دقائق على خروجنا من المركز حتى علمنا بأن بنكًا في حيٍّ في مرسين تعرّض للسطو، وقد هربت السيارة المستخدَمة في السطو نحو طرسوس، ومن ثَم غيّروا طريقهم إلى القرى الجبلية في طرسوس، وفي نهاية الطريق ترجّل اللصوص وبدأوا بالهرب مشيًا على الأقدام في الجبال، فقمنا بملاحقتهم.

هرب اللصوص باتجاه الغابة مباشرة، فلحق بهم الشرطة ومعهم وسيلة اتصال واحدة، وهي اللاسلكي، وساعدتهم الجاندرما. وبعد ساعات من الملاحقة اختفى اللصوص في الغابة؛ فطلبنا طائرة مروحية من إدارة حالة الطوارئ، وجاءت الطائرة بعد ساعتين، وبدأتْ بالبحث في الأراضي المحيطة. وقد أُلقي القبض على أحد اللصوص؛ حيث إنه لم يستطع مواصلة الهرب، لكن لم يُقبض على أيّ أحد من البقيّة. أخذنا الشخص الذي اعتقلناه إلى مديرية الشرطة في مرسين، وبدأت أنا بالتحقيق معه، وأمّا عناصر الشرطة المنهكون من المطاردة فإنهم لم يعودوا إلى منازلهم، بل بقُوا في المركز.

كان سؤالي الأول للمتهم: إلى أي الأحزاب السياسية تنتمي؟ ومع أي المنظمات تعمل؟ فأجاب الرجل: أنا أعمل لصالح تنظيم PKK. كان اسم

هذا التنظيم غير منتشر بعدُ؛ فلم يصدّق أحد من الموجودين ما قاله الرجل. وقد عرّفنا من خلال اعترافاته بأن التنظيم شُكِّل قبل ثلاث سنوات، وأنه ومن معه من بقية اللصوص قد أتوا من حيّ داغال أوغلو المشهور في أضنة، والذي من الصعب أن تدخله دورية للشرطة.

إن تصريحات المعتقل بيّنت أن أغلبنا ـ نحن الشرطة، برغم أن أغلبنا من المتخرجين من المدارس والمعاهد العالية، وأننا كنا على علم بمختلف أمور الدولة ـ لم يكن قد سمع بهذا التنظيم أبدًا، ولم نكن نفهم سبب سطوهم على البنك.

إن هذا الشخص الذي يستصعب القراءة والكتابة ينتسب إلى تنظيم أيديولوجي ويفهمه، ويقرّر أن يقوم بالسطو على بنك من أجل تنظيمه ومعتقداته. لقد رأيت بأن أكبر مشكلة لدى قوات الأمن كانت عدم معرفتهم لمن هم في مواجهته، وليس ثَمة تغيّر كبير للأحسن في هذا الموضوع، وهذا أمر حاصل منذ سنوات طويلة.

عملية الأجيلجيلار:

عُيّنت في مكتب السرقة في شعبة الأعمال الجنائية في مرسين. وفي تلك الأثناء كانت أحداث كثيرة تجري في مركز مدينة مرسين، ومن ذلك مقتل القاضي رئيس الأحكام الثقيلة أثناء توجهه إلى عمله، وقد تم العثور على مخزن رصاص فارغ وعلى عَلَم لتنظيم PKK في مكان الحادث. وقد جرت الحادثة على النحو التالي: أتى ثلاثة أشخاص بينهم امرأة إلى بيت القاضي، وبعد أن فتح الباب أُطلقت النار على القاضي وزوجته، فقتل القاضي على الفور، وتعرضت زوجته لجروح بالغة. وعند عرض المشتبه بهم على زوجة القاضي، تعرفت على فتاة جميلة شابة، وشهدتْ أنها هي من قام بذلك. كان اسم الفتاة بنار آردم، لكن بعد أنْ دققت زوجة القاضي بالفتاة تمامًا قالت: لا، لستِ أنت، ولكنك تشبهينها كثيرًا! عندها كنت قد كوّنت فكرة عن

الفاعل. لم أفهم سبب مقتل هذا القاضي، ولكن كان لا بدّ من وجود سبب ما لمقتله.

كان الشباب الذين ينضمون إلى التنظيم يقومون بما يقومون به من أجل أيديولوجيا ذلك التنظيم، أمّا أنا فلم أكن حتى وقتها أفهم سبب قيامهم بهذه الأعمال. وعلى أثر هذا الحادث عُيّنت في شعبة مقاومة الإرهاب بسبب ما عُرف عني من حَزْم في هذا الشأن. وقد استمررْت في هذه المهمة سبعة عشر عامًا.

كانت مدّة العمل اليومي ثمانيَ ساعات، لكنني كنت أعمل لفترات طويلة وصلت أحيانًا إلى ضعف فترة عملي.. وفوق ذلك كنت أشارك في كثير من عمليات الملاحقة والاشتباك وغير ذلك؛ أي أنني كنت أعمل عمل ثلاثة موظفين.

في أحد الأيام وصلنا خبر سطو على بنك في ساليفكا، فتوجهتْ معظم دوريات الشرطة إلى مكان السطو. وهذه المرة احتطنا أنا والفريق بشكل أكبر؛ حيث كنا نمتلك واقيات فولاذية ومنظارًا ليليًّا وغير ذلك. وقد وصل إلى مكان الحادث قبلنا المرحوم ناطق قره دنيز مدير مكتب الجنايات.

الأشخاص الأربعة الذين قاموا بعملية السطو كانوا من تنظيم thkp-c أجيلجيلار. وبعد عملية السطو اختبأ اثنان من اللصوص بالسير بين العامة والاختلاط معهم؛ ليُضيعا أثرهما، بينما لجأ اللّصان الآخران إلى بيت ريفيّ بجانب نهر كوكسو. وقد ألقي القبض لاحقًا على شخصين أرادا الخروج من البلدة اشتُبه بهما، وتم التعرّف عليهما من قبل موظفي البنك أنهما من المشاركين في السطو، وأثناء التحقيق معهما اعترفا بمكان اللّصين الآخرين.

توجّه فريق مكتب الجنايات إلى المكان الذي دلّ عليه اللصان، وكان عبارة عن بيت بجانب نهر كوكسو، وأولَ وصولهم إلى البيت اشتبكوا مع المتّهمِيْن، وتبيّن أنهم ثلاثة، فأصيب ناطق قره دنيز مدير مكتب الجنايات،

وعلى أثر ذلك ارتبك الفريق، وتمكّن المتّهمان من الهروب. وعند معرفتنا بما جرى انطلقنا إلى المكان مباشرة.

عند وصولنا بدأنا نبحث في كل مكان عن المتّهمِيْن، وتبيّن لنا بأنهم قطعوا نهر كوكسو إلى الضفة الأخرى، لكن قائد مجموعتهم غرق في النهر، وكذلك رأينا جثة متّهم آخر كان قد قُتل بالرصاص، إمّا رصاص الشرطة أو رصاص زميله. وألقينا القبض على الشخص الذي بقي على قيد الحياة، وبدأنا التحقيق معه، فذكر لنا أسماء أشخاص متعاونين معهم من ولاية هاتاي، وعرفنا بأنهم ضمن تنظيم اسمه مجموعة أجيلجيلار، أو حزب خلاص الشعب التركي.

بدأنا في الحصول على معلومات مهمة بشأن التنظيم، ومن ذلك أننا عرفنا بأن امرأة من مرسين ورجلًا من هاتاي من أعضاء التنظيم كانا ممن شارك في قتل القاضي رئيس الأحكام الثقيلة قبل فترة.

وعلمنا أن هذين الشخصين ذهبا إلى أنقرة لحضور حفل زفاف صديق لهما. وقد تبيّن لنا أن حوادث السطو والقتل نُفّذت من قبل هذا التنظيم، وحفل الزفاف هذا يمكن أن يتحوّل إلى عمل إرهابي للتنظيم. أعلمنا مديرية الشرطة في أنقرة بالوضع بواسطة الإمكانات المحدودة التي كنا نمتلكها. وذهبنا إلى أنقرة بفريق مكون من أربعة عناصر بعد أن حصلنا على معلومات عن البيت الذي سيتم فيه حفل الزفاف. وكان ضمن الفريق صديقي وأخي نرين ساري.

خرجنا ليلًا من مرسين ووصلنا إلى أنقرة في الصباح الباكر. علمنا أن جنرالًا سيشارك في العرس، وعرفنا اسمه، فأردنا أن نحصل على معلومات عنه وعن صاحب البيت الذي سيقام الزفاف فيه. وبحسب الاستفسارات التي قام بها صديقي نرين لم يكن هنالك ضابط بهذا الاسم والرتبة. وبعدها اتفقنا على لقاء مع قوى حالة الطوارئ في أنقرة.

وبينما كنا نجهز أنفسنا للعملية جاءنا خبر من شرطة أنقرة بأنهم ألقوا القبض في الصباح الباكر على شخصين مشتبه فيهما بعد إعلامنا إياهم بالوضع، وعند معاينتهما تبيّن لنا بأنهما الشخصان اللذان نخطّط للقبض عليهما.

استلمنا الشخصين واتجهنا إلى مرسين. واتفقنا ألا نتوقف أبدًا في الطريق؛ فهذان شخصان خطيران، وكان بإمكان أصدقائهم أن يقوموا بشيء ما لتهريبهما. لم يكن لدينا أسلحةٌ سوى رشاش واحد يمكن أن يُطلق أربعًا وستين طلقة، وكان بحوزتي، بالإضافة إلى أسلحتنا الفردية.

كنا قد أُرهقنا تمامًا؛ فغفوت قليلًا، وعلى الرغم من أننا اتفقنا على عدم التوقف أبدًا، فقد اتفق الفريق على النزول لنيل قسط من الراحة والتخلّص من النعاس الشديد الذي أصابهم، ولما صحوت رأيت الفريق يدخل إلى مطعم في بلدة بوزانتي، والمعتقلان معهم. نزلت من السيارة لألحق بهم، وتركت الرشاش في السيارة؛ لكي لا أخيف الناس المتواجدين خارجًا من ركاب وغيرهم، وأشرت إلى الفريق بأن الرشاش في السيارة. دخلت إلى الحمامات وغسلت وجهي لأتغلب على النعاس. وعندما خرجت رأيت المتهمَيْن يركبان في المقعد الخلفي للسيارة ولا أحد معهم! لقد ترك الفريق شخصين مقبوض عليهما بدون تقييد، وهما شخصان منتسبان إلى أخطر التنظيمات التي قَتلت وسرقت ومارست الكثير من الأعمال العنيفة في تركيا، تركوهما يدخلان السيارة وفيها رشاش فيه أربع وستون طلقة، ونحن لا نمتلك سوى سبع طلقات في كل مسدس من مسدساتنا البسيطة، وهناك العشرات من الناس الأبرياء!!!

كنت قد قلت في أنقرة أنه يجب أن نقيّدهما، ولكنْ عنصران من مكتب الجنايات قالا بأنهم يعرفونهما ولا داعيَ لتقييدهما. عندما رأيت هذه المرأة في أنقرة عرفت بأنها هي من قام بقتل القاضي؛ لأنها كانت تشبه المرأة التي قتلت القاضي بحسب ما شهدتْ به زوجته. كان خوفي من هذين

الشخصين نابعًا من هذه القرينة، أمّا بقيّة زملائي فلم يكونوا مدركين لخطورتهما.

أمرت العناصر بألا يفعلوا شيئًا يدلّ على ارتباكنا، واقتربنا من السيارة ببطء، وركبنا السيارة وانطلقنا إلى مرسين دون حدوث أيّ سوء. وأثناء التحقيق معهما لاحقًا سألتهما عن سبب عدم استيلائهما على الرشاش في تلك اللحظة، كان بإمكانهما أن يَقتلا منا، ويهربا، وهما معتادان على هذه الأعمال، فأجابني الرجل قائلًا: «هل تظن بأننا أغبياء؟! لقد رأينا كيف أنك كنت آخر من نزل من السيارة، وبالتأكيد قمت بإفراغه من الطلقات، تريدون سببًا لقتلِنا بحجّة الدفاع عن أنفسكم!! لقد كان هذا العمل سذاجة تامّة من العناصر، ولكنه أظهر مدى دهاء الإرهابيين ومكرهم.

كنت أنا والنائب العام ومدير الشعبة نقوم باستجواب المتهمين إلى ساعات متأخرة من الليل. لم ينكر الإرهابيان ما قاما به من أفعال، ولكنهما لم يذكرا اسم أيّ من رفاقهما.

في أثناء التحقيقات اعترف أحدهما بأنه أتى من هاتاي إلى مرسين من أجل عملية السطو على البنك، وعاد في اليوم التالي إلى هاتاي، سأله النائب العام عندها: كم من النقود سرقتَ؟ أجاب: لم آخذ أيّ شيء. لم نصدّق قوله، وعلّق الشرطي عُمر متهكّمًا: هل قمتَ بذلك كعمل خيريّ إذًا؟! وبقي الجميع يضحكون أيامًا على هذا التعليق. غريب أن يُعرّض شخص ما نفسه لكل هذه المخاطر ولا يأخذ قرشًا واحدًا، لحقيقة أننا لم نكن نعلم وقتها أن هؤلاء الأشخاص يقومون بكل ما يقومون به من أجل أيديولوجياتهم وحسب، لا لغاية أخرى.

بعد زمن أصبحت أستطيع أن أفهم هذه التنظيمات وأن أفكّر كما يفكر أعضاؤها، وصرت أعرف تبعيّة أي عمل إرهابي. لم يَعُدْ بعدُ يدعوني كلُّ ما يقومون به للاستغراب أبدًا.

عملية الإخوان وخالد مستو:

في عام ١٩٨٢م كنت ما زلت على رأس مهامي في مرسين. طلب منا مدير الشعبة الاجتماع فورًا، فذهبنا إلى مكان الاجتماع صحبته بسيارة مرسيدس كانت وُهبت للمركز. نزل مدير الشعبة ودخل أحد البيوت بينما انتظرتُ أنا والسائق في السيارة. كان هناك العديد من الأشخاص يدخلون ويخرجون بينما مديرنا لا يخرج. وفي النهاية عاد مديرنا في الساعة الثانية عشرة ليلًا. وصلنا إلى المركز ولخّص لي ما حدث معه. وفي تلك الأيام كانت هنالك رحلات بحرية من مرسين إلى قبرص، ومنها إلى مدينة اللاذقية بشكل منتظم. كان الزورق يُبحر إلى قبرص كل يوم، في حين يُبحر في خطّ مرسين قبرص اللاذقية مرّة أو مرّتين في الأسبوع.

اتصل شخص سوريّ بزوجة أخيه التركية في مرسين، وأعلمها بأنه لم يستطع اللحاق بالزورق الذي أقلّه من اللاذقية إلى قبرص بعد استراحته هناك، وقال لها أنه يجب أن تأخذ علبة نسيها في ذلك الزورق، وأكّد على ذلك كثيرًا. فذهبت زوجة أخيه إلى الجمارك لتطلب منهم تلك العلبة التي ادّعى بأنها تحتوي على مربّى مَحَليّ الصنع، فسلّموها العلبة، وعادت إلى المنزل، فاتصل بها مرّة أخرى ونبّهها أن تبقى العلبة مغلقة، وألا يفتحها أحد، وألا يعطوها لأحد؛ فاشتبه أهل البيت في الأمر وقرّروا فتح العلبة.

ووجدوا داخلها مسدسًا فرنسيّ الصنع، ومعه كاتم صوت وطلقات. فَهِم الأشخاص الموجودون في مرسين والذين كانوا قد هربوا من سوريّة بأن الرجل جاء من أجل قتلهم، فبدأوا يخطّطون هم لقتله، ولكن خاف مستلمو العلبة وباحوا بالقصة لمدير الجمارك. ولأن مدير الجمارك قريب مدير مركزنا؛ فقد أعلمه بالأمر؛ فعلمْنا به نحن أيضًا.

توصّلنا إلى معلومات كثيرة أثناء تحرّياتنا في هذه الحادثة؛ إن عددًا من الأشخاص المنتسبين للإخوان المسلمين في سورية، وهو تنظيم معارض

للنظام، وكانوا من المسؤولين الكبار؛ كانوا قد شاركوا في أعمال ضدّ النظام السوري، ولجأوا إلى تركيا؛ هربوا من سورية إلى العراق ومنه إلى مرسين، وأقاموا في ذلك البيت، وكان بعضهم قد تزوج بنساء يتكلّمن العربية، وقد كانت المرأة التي استلمت العلبة منهن. وكان أخو صاحب البيت الذي أرسل العلبة والمدعو خالد مستو؛ عميلًا للنظام السوريّ، وقد أراد قتل منتسبي الإخوان المسلمين الموجودين في بيت أخيه، لكن الخطة فشلت عندما لم يتمكن من اللحاق بالزورق، وقد كان مَن في ذلك البيت يشتبهون بكون خالد مستو عميلًا للنظام، وهذا ما أنقذهم.

كان رئيس مديرية الاستخبارات في مرسين حينها مصطفى ييت. وفي اليوم التالي اتخذنا التدابير اللازمة عند مجيء الزورق صباحًا. نعم كنا لا نمتلك الخبرة في مثل هذه الأحداث؛ ولذلك قمنا بتجهيز مئات العناصر، بينما كان بإمكان شخصين أن يعتقلا خالد مستو! تابعنا شخصًا بعد نزوله من القارب، وعند محاولته الدخول إلى البيت ألقينا القبض عليه.

بدأنا التحقيق معه، وعرفنا منه الكثير من المعلومات، وتحرَّينا عن باقي الأشخاص في نفس الوقت. مما حصل عندنا من معلومات تبيّن لنا بأن تنظيم الإخوان المسلمين في سورية تنظيم منظّم جدًّا، وأنه قام بأعمال كثيرة ضدّ النظام، منها تفجير ثكنات عسكرية، وبعد العقوبات الثقيلة التي نزلتْ بمن اعتُقل من أعضاء التنظيم، قرّر الباقون الهروب من سورية. وفي تلك الفترة كان نظام العراقْ، وعلى رأسه صدام حسين، يدعم كل من يُعارض النظام السوري، هذا يعني أن التنظيم كان مدعومًا من قبل العراق بشكل تام.

قمنا باعتقال المنتسبين للإخوان المسلمين المقيمين في مرسين، وصادرْنا وثائقهم المزوّرة التي حصلوا عليها من العراق، وجمعنا معلوماتٍ كافيةً عن التنظيم. وبالطبع كان مصير هؤلاء مرتبط بما ستقرره إدارة حالة الطوارئ آنذاك، التي استمرّت مدّة طويلة.

كانت أمور مثل هؤلاء المقيمين في تركيا سهلة على اعتبار أنهم يحملون الجنسيّة العراقية، ولكن حالة خالد مستو كانت صعبة؛ فهو جاء إلى تركيا من أجل أن يقوم بعملية اغتيال. ومع طول مدّة توقيف خالد مستو أصبح الحرّاس يتبادلون الحديث معه بشكل من الأشكال، مما أدّى إلى تراخي الحرس في تدابير الحراسة، فهرب خالد مستو من المركز. لكننا لم نصدّق بأنه هرب دون مساعدة أحد له، فقد كان مدير الشرطة في مركزنا مديرَ الاستخبارات في مرسين سابقًا. وبدأنا ننظر في الاحتمالات الواقعية لطريقة هربه.

وقع الحرس في مأزق كبير، وكان يجب أن يجدوا خالد مستو الهارب. وبعد بحث وعناء لساعات وقفنا على مكان تواجده، وألقينا القبض عليه في اليوم التالي لهروبه وهو يستحمّ. كان أمرًا رائعًا أن نقبض عليه بهذه السرعة. وقد قيل بأننا أنقذنا شرف شرطة مرسين. والواقع أننا كنا من أفضل الفِرَق آنذاك.

اضطررنا لإيقاف هذا العميل خالد مستو لمدّة قاربت ستة أشهر، إلى أن أتانا أمر من أنقرة بإرساله إلى المحكمة. وبما أنه لم يقم بأي عملية جنائية حقيقية؛ فقد حوكم فقط على اقتنائه مسدسًا كاتمًا للصوت. وأظن أنه قد تمت إعادته إلى سورية بموجب الاتفاقيات الموجودة بين البلدين. وقد اكتشفت من هذه الحادثة مدى الدعم الذي تقدّمه دولة ما من أجل التدخل في الأمور الداخلية لدولة أخرى.

وفضّل المنتسبون للإخوان المسلمين الذهاب إلى العراق، فتمّ لهم ذلك. وازدادت الادعاءات بأن تركيا تدعم الإخوان المسلمين، وأن سورية تدعم PKK ردًّا على ذلك. ولكن تركيا لم تكن تدعم الإخوان المسلمين، وقد أخرجت الأشخاص المستهدفين في هذه الحادثة المنتسبين إلى الإخوان إلى خارج تركيا على الرغم من أنهم لم يقترفوا أي ذنب. وتُرك المتزوّجون من تركيات في تركيا وفقًا للقانون.

بعد عشر سنوات من حادثة خالد مستو ذهبت إلى هاتاي حيث يتواجد الكثير من مواطنينا من أصل عربي فيها، والتقيت صدفة بأحد كبار مسؤولي الإخوان، وكانت زوجته تركية الجنسية. كانت الأوضاع في سورية قد هدأتْ حينها، وخفّف النظام من شدّته نوعًا ما، وقد صدر عفو بحق بعض من الإخوان المسلمين، وعاد كثير منهم إلى وطنه.

لقد تبيّن للنظام السوري أن حلّ مشكلة الإخوان يكون عبر اللين والعفو بعد أن فشل في حلها بالعنف. كان تنظيم الإخوان المسلمين قد قوي كثيرًا وأصبح يهاجم المقرات العسكرية ويفجرها، وقد وضع النظام السوري مدينتي حماة وحمص نصب عينيه. اليوم لا أعرف إن كان هذا التنظيم مستمرًّا في سورية، فلم أعد أسمع أي شيء عنه.

سمعنا لاحقًا أن النظام السوري وPKK قاموا بقتل مسؤولين من الإخوان المسلمين في ماردين. إن دولًا كثيرة مثل سورية واليونان وغيرهما، قامت بعمليات داخل تركيا، لكننا لم نستطع إنشاء مجموعة واحدة داخل تلك الدول.

لقد أرتنا هذه الحادثة وأمثالها بأنه لا قدرة لأية دولة في التدخل بشؤون دولة أخرى، إلا إذا كانت الدولة المتدخَّل فيها ذاتها لا تلبي احتياجات مواطنيها، ومطالبهم، وهكذا تدخّل العراق بأمور سورية. إن الوسيلة الأكبر للاحتماء من التدخلات الخارجية هو العدل داخل البلد وتقديم جميع الاحتياجات للمواطنين.

اعتقال صاحب مصانع لاقتنائه هاتفًا لاسلكيًّا:

جلب أحد رجال الأعمال هاتفًا منزليًا لاسلكيًا، يمكن استعماله في محيط خمسين مترًا من المنزل، ووضع هاتفًا آخر في مقرّ شركته يمكن استعماله بمحيط ثلاثة كيلومترات. كان الحصول على هاتف منزلي في تلك المرحلة أمرًا صعبًا يحتاج إلى معاملات وإلى أكثر من سنة أو سنتين للحصول عليه، إلا إذا

تمكن أحدهم من دفع رشوة للبعض في وزارة الاتصالات لتسريع معاملته.

تم إلقاء القبض على رجل الأعمال هذا بتهمة اقتنائه هاتفًا لاسلكيًّا، وحُجز هاتفَيْه في المركز، وقمت أنا باستخدام أحدهما بحجّة فحصهما. نعم كان هذا الأمر جُرمًا وقتها، أما الآن فإن أي شخص مهما كان مستواه أو عمره بإمكانه أن يقتني هاتفًا نقالًا. لقد كان من أهم أعمال الشرطة المالية في مرسين في الثمانينات إلقاء القبض على الأطفال الذين يبيعون سجائر مهرّبة أجنبية، وعلى من يُضبط بجيبه نقود أجنبية، وكان يتم أخذ النقود من صاحبها، وربما يتعرّض للسجن أيضًا.

لم كانت هذه الأمور تُعتبر جُرمًا؟! لقد كانت أمورًا تافهة، وربما الكثير من الأمور المجرّمة أيامنا هذه، هي في أصلها أمور تافهة أيضًا!

فساد في التراخيص:

بعد ثورة الثاني عشر من أيلول، كنا قد ألقينا القبض على معظم منتسبي التنظيمات غير القانونية والإرهابية، وكانوا يُحاكمون في محاكم حالة الطوارئ. «حالة الطوارئ» كان نظامًا عامًّا يحكم البلد، وقد أدى إلى إنهاء جميع الأعمال الإرهابية تقريبًا.

كان ذلك في عام ١٩٨٣م، حيث قلّت حوادث الإرهاب، وقد وجدتُ متّسعًا من الوقت لأهتم بالقضايا الأخرى. بُلّغنا من قِبَل مدير فرع الاستخبارات في المدينة بأن هناك فسادًا كبيرًا في منح تراخيص أو شهادات قيادة المركبات، فقرّرنا إلقاء القبض على شبكة الفساد في هذه القضية، ووضعتُ خطة أقوم بموجبها بإعادة استجواب أشخاص ناجحين في امتحان الرخصة يُشتبه بأنهم نالوها بطريقة غير قانونية. وفي يوم امتحانٍ ما انتهى أربعون متقدّمًا لنيل رخصة السواقة من أداء الامتحان، وانتظروا خارجًا النتائج، فقمنا بإدخالهم واحدًا واحدًا إلى قاعة الامتحان مرة أخرى، وطرحنا أسئلة موحّدة عليهم.

وبذا تبيّن لنا أن خمسة من أصل ستة تخطَّوا الامتحان لم يجيبوا على أي سؤال من أسئلتنا، مع أنهم حصلوا على ثمانين درجة وما فوق في الامتحان الأول. كان أحدهم شخصًا قمنا بإدخاله قصدًا إلى ذلك الامتحان، أي أنه عميل لنا.. وأحدهم كان شرطيًا سهّلوا أموره.. وشخصان آخران اعترفا بأنهما دفعا رِشًى؛ لكي ينجحوا في الامتحان.

قمنا باعتقال كل من له علاقة بقضية الفساد هذه، ونال معظمهم عقوبات بالسجن.

الغريب في الموضوع أن الكل في كل المدن كان يعرف بوجود مثل هذه الحالات، لكن لم يقم أحد بمحاولة التحقق من الأمر أو كشفه وإنهائه، مع العلم بأن إنهاء هذا الأمر سهل جدًا كما فعلنا نحن. إن الكثير من المشاكل يمكن أن تحلّ لو أننا أردنا نحن ذلك.

قضية تهريب الذهب:

إن قضية تهريب الذهب أعطت صدًى كبيرًا في وقت ما في تركيا، وانتقل التحقيق والحكم فيها من محاكم حالة الطوارئ إلى المحكمة الرابعة لأمن الدولة في أنقرة. ولقد كان من بين الأسماء المشتركة في التهريب اسم بارز في يومنا هذا، وكنا نحن أول من حقّق في هذه القضية في مرسين.

بحسب التحرّيات التي قمنا بها فإن عددًا من الأشخاص يقومون بتصدير مواد بكميات كبيرة، ويُدخلون إلى تركيا مبالغ كبيرة من النقد على أساس أنها ثمن الصادرات. وكانوا يحصلون على وثائق موقّعة على أنهم سَحبوا قَدْرًا ما من النقود من حسابهم، وهم في الحقيقة لم يسحبوا شيئًا، وكانوا يقومون بتحويل هذه النقود إلى أماكن أخرى في اسطنبول.

كانوا يصدّرون المواد إلى خارج البلاد وخاصة إلى بيروت بعد أخذهم ثمنها مسبقًا، ويقومون بجلب نقود من الخارج مرة أخرى على أنها ثمن موادّ أيضًا، ويقومون بحِيَل؛ كي يتلافوا دفع الضرائب للدولة. وبهذه الطريقة قام

أحد الأشخاص في مرسين بجلب مقدار من المال، واستصدر وثيقة تدل على أن هذه النقود ثمن لمواد بيعت من قِبَله، وقام بتحويل هذه النقود إلى أشخاص آخرين دون أن يمسّها. وقد قام هذا الشخص أيضًا بتصدير موادَّ مرة أخرى إلى بيروت، لكنه لم يتلقَّ أي ثمن لها. لقد بدا أن شخصًا تركيًا مع آخرين من لبنان قاموا بالاحتيال عليه.

لم يكن هذا الشخص يستطيع المطالبة بثمن مواده؛ فقد أظهر وثائق بأنه قد تسلّم ثمنها، ولا يمكنه رفع دعوى ضد من احتالوا عليه. وقد كان الزبائن اللبنانيون من أقارب التركي المشترك بالاحتيال.

وصلت القضية إلينا، وبدأنا التحقيق فيها، وقد كانت قضية جديدة علينا لم نعالج مثلها سابقًا، كانت تحتوي على مصطلحات متعلقة بالتصدير والتجارة لم نكن نفهمها.. لقد واجهنا صعوبة في فهم القضية، ولكن كان من الواضح غرابتها. قمنا باعتقال أخ أحد الشخصيات المشهورة واسمه نصر الله أيان واسم أخيه عبد الله أيان، بالإضافة إلى أبيه، ورئيس اتحاد التصدير في الجنوب الشرقي هادي دوغان، والعديد من المصدِّرين.

في ذلك الوقت كانت أسعار الذهب رخيصة في تركيا فقام المدعو نصر الله أيان واللبناني محمد شكرجي بتهريب الذهب إلى سويسرا وبيعه بأسعار غالية، ونقل النقود إلى تركيا لشراء الذهب وتهريبه مرة أخرى. ولكنهما طمعا فأرادا أن يربحا حتى أثناء نقل النقود إلى تركيا، فقاما بإرسالها إلى تركيا على اسم المصدّرين على أنها ثمن لبضائعهم وموادّهم.

كانوا يرسلون هذه النقود لتصل إلى أصحابها الحقيقيين في اسطنبول ليشتروا بها ذهبًا.

وبحسب ما توصلنا إليه فإن النقود هذه لا تُسحب من البنك، ولكن يتم التوقيع على أنها سُحبت، ويتمّ في نفس اللحظة إرسالها إلى اسطنبول عبر حوالة مصرفية. كان لمدراء أربعة بنوك علمٌ بما يجري. وبحسب أحد

الادّعاءات فإن أحد وزراء الدولة للاقتصاد والتجارة كان يقوم بهذا بإذن ضمني من تورغوت أوزال.

بدأنا بالبحث والتحقيق، وتوصّلنا إلى أن ما يُدّعى صحيح بعد أن التقينا بمدراء البنوك، فقد كانت مبالغ هائلة تدور في البنوك بين عدد من الأشخاص. وضعنا تقريرنا وأرسلناه إلى إدارة الطوارئ.

بعد الثاني عشر من أيلول كانت هناك مشاكل جدية مع العالم الخارجي، ومن جهة أخرى كانت هناك حاجة كبيرة لتوفّر العملة من أجل التصدير. وقد غضّ تورغوت أوزال النظر عن تهريب الذهب؛ لكي يتم توفير النقد، حيث كان يتم التلاعب بهذه النقود التي تدخل إلى تركيا، ويتم أخذ العمولة والاستفادة من مدة الدفع، أي أن الكل كان يستفيد سواء من الضرائب أو من تسهيل المعاملات.

وعندما كنا نحقق في تصدير الحيوانات الحية إلى خارج تركيا، اكتشفنا أن هناك تصديرًا سرّيًا لقطع صناعية للخارج، حيث كان يوجد في تلك الفترة قانون يمنح تسهيلات ضريبية للصادرات ذات الثمن المرتفع، فكان يقوم المصدّرون برفع كميات التصدير بشكل وهمي ليستفيدوا من ذلك، أي أنهم يتلاعبون بالفواتير. وكان بعضهم يشتري الأحذية ذات الموديلات القديمة بأسعار رخيصة جدًّا ويصدّرونها بعد التلاعب بأسعارها إلى العراق، مثلًا. بشكل أوضح: كانوا يشترونها بنصف ليرة ويسعّرونها في الفاتورة بخمس ليرات، وبموجب قانون إعادة قسم من الضرائب المرتفعة كانت الدولة تعيد لهم ليرة تركية، وهكذا. كان هذا القانون يهدف إلى تحفيز التصدير وحسب. وقد اكتشفنا أثناء التحقيقات بأنه قانون غير مدروس بشكل جيد، جلب معه هذا الفساد كله، وأنه محفّز للتجار غير الفاسدين للتفكير في التعامل بموجبه خاصة بعد أن يروا ازدياد عدد التجار الفاسدين ونموّ تجارتهم.

حقّقت ورفاقي مع المصدّرين الكبار، وجهزنا تقاريرنا لنرسلها إلى

المراكز العليا، وقد بدأت بالفعل المحاكمات في محكمة أمن الدولة الرابعة في أنقرة، وكان من بين الأسماء المحاكَمة تورغوت أوزال ومدراء البنوك الأربعة، وغيرهم.

لقد تبيّن لي في هذه القضية كيف أن بعض الناس يحتالون على دولتهم ووطنهم.. وكيف تذهب أموال الشعب سدًى.. وكيف أن مسؤولين في داخل النظام هم من يقوم بتأمين الفساد.

ألم يكن بالإمكان تنظيم الأمور بشكل أفضل من هذا بمئات المرات؟!! أيُرسل الشرطة لإلقاء القبض على من يسرقون ليرات قليلة ويُترك من يسرق الملايين حرًّا؟!!

ثقافة التهريب تأتي من الأجداد:

عندما كنت على رأس وحدة عمليات التحقيق السياسي والعمليات السياسية، في مرسين، شكّلت أربع فرق للعمليات، كل فرقة مكوّنة من مساعد قائد شرطة وأربعة عناصر، وأوكل إلى كل فريق التحقيق مع تنظيم محدّد. كان هذا هو العمل الذي أريده والذي أستطيع النجاح فيه.

كانت مرسين مدينة مهيئة للتهريب بسبب ساحلها الطويل، وقربها من قبرص، ووجود رحلات بحرية مستمرة منها إلى سورية وقبرص وبالعكس. صادرت وحدة تابعة للجيش تنظر في أمور التنظيمات الأيديولوجية؛ شاحنتين معبئتين بأوراق اللعب دخلتا بشكل غير قانوني إلى تركيا عبر ساحل طرسوس. في تلك الأيام كان قد شُكّل فريق للتحقيق مع المشتركين بعمليات التهريب في كل من مرسين وأضنة وماراش وأديمان وغازي عينتاب، وكان مرتبطًا بإدارة الجيش لحالة الطوارئ. وعندما طُلب مني تقديم عناصر للانضمام لهذا الفريق؛ أرسلت أفضل عناصري، وهو القائد آدم. ألقى هذا الفريق القبض على شخص من غازي عينتاب اسمه محمد تنار في منطقة مرسين، له ارتباط بأمور التهريب، وعلى الرغم من وجود نقيب على رأس هذا الفريق فقد طلبوا

مني المساعدة في التحقيق مع هذا الشخص، فتوجّهت إلى الوحدة العسكرية مكان التحقيق، وبدأنا بالتحقيق مع محمد تنار، الذي قرّر الاعتراف، فسألته عن بدايته في هذا العمل، فأجاب: لا بداية لهذا العمل؛ فإن أجدادي كانوا يقومون بنقل البضائع من الدول المجاورة إلى اسطنبول، ومع الزمن قُطّعت الطرق بالحدود الحالية، واستُبدل بالدوابّ سياراتِ شحن كبيرة، لقد كنا منذ البداية نجلب ما هو رخيص في الخارج وغالٍ هنا.

أدركتُ حينها أنه لا يمكن أن تصبح مهرّبًا فجأة. ولأنني قضيت فترة طويلة في عينتاب كنت أعرف كثيرًا من المهرّبين، ولكن اسم محمد تنار لم يكن مألوفًا عندي. سألته عن لقبه، فقال: شيلو محمد. لقد تم حجز سيارتَيْ شحن كبيرتين في غازي عينتاب مليئتين بالسلاح في الثاني عشر من أيلول، وفي الآونة الأخيرة حُجز على شاحنة أوراق لعب - وهي هذه القضية - واعتُقل هو على أثر ذلك.

عندما أنبأني بلقبه أشرت لمن في الغرفة بالخروج، وعندما خرجنا قلت لهم: إن هذا الشخص من أخطر المهرّبين في غازي عينتاب، وهو من عائلة كبيرة جدًّا تعمل في التهريب، وليس بإمكاننا نحن أن نستجوبه، فيجب أن نأتي بخبير يستجوبه يعرف التهريب وما يتعلّق به.

زارني أبي في صباح أحد الأيام، ولم أكن أتوقّع زيارته؛ فهو لم يكن يفعلها إلا مرة في العام؛ لأن أعماله لم تكن تسمح له بذلك. كانت قريتي تقع بين ماراش وغازي عينتاب تمامًا، وقد جاء إلى أبي أقارب محمد تنار وطلبوا منه أن يتوسّط لأجل تنار عندي، وليتخلّص أبي منهم فقد أتى ومعه أقرباء تنار إلى مرسين. لقد أقنعوا أبي بأنني أمتلك القدرة على تخليص ابنهم، وأنهم سيقدّمون لي كل ما أريد. كان أبي يعلم بأنني لا يمكن أن أقوم بهذا الأمر، ولكنه اضطرّ للمجيء بسبب إصرارهم. وقد اعتذرت لأبي، وودّعته ليذهب إلى القرية.

لقد قمت بالتحقيق مع العشرات من مسؤولي التنظيمات الإرهابية وغير القانونية، ولكن لم يستطع أحد أن يصل إلى عائلتي. ولم أشترك سوى مرة واحدة في التحقيق مع محمد تنار وكان ذلك سرًّا في مكان لا يستطيع أي كان أن يراني فيه، ولم أخبر أحدًا بذلك، لكنهم استطاعوا أن يعرفوني وأن يرسلوا أبي إلي أيضًا، لقد عرفت حينها أن قضايا المهرّبين الكبار صعبة جدًّا ولا تشبه أي قضية أخرى. إن من يمتلك المال يستطيع الوصول إلى أي أحد في النظام! لقد رأيت ما يمكن أن يفعله المهربون في الدولة.

ديار بكر

قوى الأمن في الجنوب الشرقي لا يعرفون PKK:

في الفترة التي عملنا فيها في الجنوب الشرقي، لاحظنا بأن قوى الأمن المرسلة إلى منطقة الجنوب الشرقي، لا تمتلك ما يكفي من المعلومات حول الشعب في المنطقة ولا عن تنظيم PKK؛ لذلك كان من الواجب تزويد العناصر العاملة هناك بمعلومات عن التنظيمات غير القانونية في المنطقة. وقد نُظّم برنامج تعليمي لهذا الهدف في ديار بكر، وكنت أشارك فيه مع المكلفين الذين يأتون من أنقرة. وفي نهاية أسبوع تعليميّ كان يتم إخضاع عناصر الأمن لامتحان. وأذكر لكم بعض الأسئلة التي طرحناها عليهم، وهي أسئلة بسيطة يمكن أن يجيب عليها أي شرطي:

أولًا: عدّدْ أسماء ثلاثة من ميليشيات PKK في منطقتكم. **ثانيًا**: عدّد أسماء خمسة من كبار مسؤولي PKK غير عبد الله أوجلان. إنهم لم يكونوا يستطيعون أن يعدّدوا أسماء ثلاثة من ميليشيات PKK في منطقتهم! ولا يعرفون أحدًا من المسؤولين سوى أوجلان! أمر مؤسف ألا يعرف الموظفون المكلّفون بحفظ أمن تلك المنطقة التنظيماتِ التي تمارس نشاطاتها فيها، وهم لم يكونوا يفهمونها، ولم يرغبوا في ذلك! وما زلنا نحن لليوم أيضًا لا نعرف من هم، ولا لأي أيديولوجيا يعملون! ما زلنا نسمّيهم خونة وفوضويين فقط!

الآغا الصغير:

الحادثة التي سأذكرها الآن ذات معانٍ عديدة، وهي مليئة بالعبر: كنت مديرًا لشعبة الاستخبارات في ديار بكر، وفي تلك المرحلة كثير من الأطفال خُدعوا وانضموا إلى PKK، ولكنهم بعدُ سلّموا أنفسهم طواعية، واعترفوا بأشياء ضدّ PKK. كان سنّ معظمهم خمسة عشر عامًا! وقد تم إخلاء سبيل الأطفال بعد الاستماع إلى أقوالهم واعترافاتهم؛ لصغر سنهم. لم تكن عائلاتهم تستطيع أن تستردّهم من PKK؛ لأن التنظيم كان يمكن أن يقتلهم؛ ولذلك لم يكن لدى الأطفال مكان يهربون إليه. وكان يُعرض في تلك الفترة مسلسل عنوانه: «الآغا الصغير»، فتأثر به أحد الأطفال ولجأ إلينا، كان طفلًا مهذّبًا، وقد أبقيناه في إحدى غرف الشرطة مع اثنين مثله، كانوا يقومون بتنظيف المكان، ويعيشون بما نقدّمه لهم.

كان هذا الطفل يقرأ الصحف في غرفتي، هو لم يذهب إلى مدرسة أبدًا، لكنه تعلّم القراءة قليلًا في المعسكر الذي كان فيه قبل لجوئه إلينا. كان ينظر إلى الصور في الصحيفة؛ ليفهم أكثر. لقد بقي في معسكر PKK ستة أشهر، أخذوه إليه مع وعود كاذبة بحياة أفضل، ولكنه هرب بعد أن رأى عكسها.

كان الآغا الصغير ينظر إلى صور في الصحيفة ويقول: هؤلاء هم من أوقعوني في هذه المشاكل والمصائب. نظرت إلى الصحيفة فرأيت صورة علم عليه صورة لينين وإنجلز وماركس، قال الطفل: هؤلاء هم من أوقعني في هذه الحال. قلت له: قم وأرِ هذه الصور إلى كل العناصر في المركز وارجع إليّ.

سأل الولد الجميع، وكان عددهم خمسة وعشرين عنصرًا، عمّن في الصورة، لم يعرف الجواب سوى شخص واحد، وقال آخر: بما أن المدير هو من سأل فإن هؤلاء يساريون كبار ورؤوساء الإرهابيين.

إن العناصر الذين سألهم الطفل عناصر شبه استخباراتية، والمكان الذي

نحن فيه هو المكان الذي يتم فيه جمع المعلومات عن التنظيمات الإرهابية، وهؤلاء العناصر قد قضوا سنين طويلة في هذه المهام، وهم يواجهون الإرهابيين الذين يحتمون بالجبال، ولم يكونوا يعرفون أيّ شيء عن خلفيتهم الأيديولوجية! بينما تمكّن التنظيم الإرهابي PKK من أن يعلّم الطفل هذا خلال أشهر قليلة وفي مكان منعزل عن العالم تمامًا، برغم أنه لا يعرف القراءة والكتابة!! نعم هذا فارق مهم بيننا وبينهم، وله دلائل خطيرة، وكم صادفت في حياتي العملية مثل هذه الأمور!!

نشأت شيشك:

في الفترة التي عملت فيها في ديار بكر كنّا تابعين لإدارة حالة الطوارئ العسكرية، وكنّا نعمل سوية في كثير من الأحيان. وبصفتنا شعبة الاستخبارات فقد كنا نتبع إلى الفيلق السابع. وفي إحدى المرات التي كنا نعمل فيها مع الفيلق السابع، علمنا بأن هيئة من القيادة العامّة للجيش سوف تقوم بزيارة تفتيش إلى شعبة الاستخبارات. كان يجب علينا أن نقدم إحاطة حول الوضع العام وحول التنظيم الانفصالي PKK، وأن نقدّم تصورًا لما سيكون عليه مستقبل PKK في المنطقة.

بدأت أنا ومساعدي عبد الرحمن ونقيب ومقدم في شعبة الاستخبارات في الفيلق السابع بالتجهيز لهذا التقرير أو الإحاطة. جهزنا مسوّدة في بادئ الأمر، وقد أطلعنا قائد الفيلق عليها، فطلب منّا إجراء بعض التعديلات والإضافات. وقد خَطَرَ ببالي نشأت شيشك الذي سلّم نفسه إلى قوى الأمن، وكان قبل ذلك انضم إلى التنظيم في أواخر السبعينات، وكان معلّمًا، وقد وصل إلى مرتبة مميّزة في التنظيم، لكنّه استاء من الأعمال التي يقوم بها التنظيم من قتل بغير حق وسرقة وغير ذلك. اقترحت حينها أن نسأل هذا الشخص عن التنظيم، وقلت: إنه يعرف أشياء كثيرة عن التنظيم. وفورًا كتبت السؤال الذي سأوجهه إلى شيشك، وطلبت من السائق أن يوصله إلى المركز

الذي يتواجد فيه ليُجيبنا. ذهب السائق وعاد في فترة قصيرة جدًّا، حوالي نصف الساعة. كتب شيشك الجواب على أقل من صفحة، وقد أُعجبنا بما كتبه كثيرًا. كان إجابته تدور حول مصير PKK وأنه مرتبط بما ستقوم به الدولة، وما سيحصل في العالم.

قدّمنا الإجابة لقائد الفيلق، ولكنه لم يصدّق أننا نحن من كتب هذا التصوّر، وقال: أنا أيضًا لا أستطيع كتابة مثل هذا! فلم نستطع أن نستمر في الادّعاء بأننا نحن من كتب هذا، واعترفنا بأن كاتبه عنصر من PKK استسلم مؤخرًا.

علّق قائد الفيلق: إن هذا هو الفرق بيننا وبينهم، وهو سبب المشكلة؛ نحن لا نطالع وليس عندنا خبرات، بعكسهم تمامًا.

زيارتي إلى ألمانيا:

كنت في عام ١٩٨٦م رئيس شعبة الاستخبارات في ديار بكر، وكان كاظم أبانوز مساعد الرئيس. ذهبنا سوية إلى ألمانيا والتقينا بالاستخبارات الألمانية الخارجية والشرطة الفدرالية. وبحثنا موضوع PKK لمدّة ثلاثة أيام.

قبل أن آتي إلى ألمانيا وصلني خبر من مصادر خاصّة بي، أن شخصًا يدعى شاهين، وهو منضمّ إلى التنظيم من ألمانيا، وذهب إلى معسكر البقاع، واسمه الأصلي نصرت أصلان؛ قد هرب من المعسكر قبل أن يُرسَل إلى داخل الأراضي التركية، ووصل إلى ألمانيا واعترف للشرطة الألمانية بأشياء كثيرة. قامت الشرطة الألمانية باعتقالات واسعة بعد المعلومات التي قدّمها هذا الشخص، الذي كان من نفس قرية عبد الله أوجلان. كان ضمن هذه الاعترافات شهادات على حالات الإعدام التي كانت تتم داخل المعسكر، والرقصات التي كانت تؤدى أثناء ذلك. صُدم الألمان بهذه الممارسات التي اعتقدوا بأنها أصبحت منسيّة في التاريخ.

اكتشف الألمان أن هناك وحدة تسمّى HPP مسؤولة عن أمن التنظيم

وتقوم بعمليات الإعدام تلك، ونحن لم نستطع التثبّت من ذلك إلّا في عام ١٩٩٣م.

اكتسبتُ معلومات كثيرة عن PKK وعن شبكة التنظيم في أوربا وخاصة في ألمانيا. وفي عام ١٩٨٦م، قامت ألمانيا باعتقال أكثر من عشرة مسؤولين في PKK في أوربا، وتم توضيح حقيقة العشرات من الحوادث التي جرت. وصرّحت الشرطة الفدرالية الألمانية بأنها أنفقت أكثر من خمسة ملايين مارك على الترجمة فقط.

رأيت في الاجتماعات أن الألمان تمكّنوا من معرفة PKK أكثر منا أضعاف المرات؛ لأننا لم نأخذ الأمر على محمل الجدّ، فقط نبقي نصفهم بأنهم ثلّة من المتمردين لا غير. قال مسؤول ألماني في آخر الاجتماعات: إن PKK تنظيم خطير جدًّا.. إنه يستطيع أن يشنّ حرب عصابات ضد تركيا، ويُحدث مشاكل كبيرة في ألمانيا، يجب أن يُحسب له ألف حساب في المستقبل! نعم لقد لخّص الموضوع بشكل رائع.

أرشدنا الألمان بكفاءة عالية لما يجب أن نقوم به، وأعطونا معلومات كافية. ولكن استخفافنا واستهتارنا كالعادة أعاق قيامنا بما يجب أن نقوم به. وبحسب ما قاله الألمان فقد اعتقلوا مسؤولين كبارًا في التنظيم وللآن تستمر محاكمتهم، وهم متهمون بأكثر من عشر جنايات، ولكن عدم وجود شهود كان يعيق المحاكمات.

كان ثمّة شخص كان مسؤولًا كبيرًا في PKK يريد أن يقدم شهادته، لكنّه كان يخاف على عائلته في تركيا، وأوضح أنه سيتكلم إن تمّ إحضار أخيه وعائلته إلى ألمانيا. ولكن لو وافقت السلطات على شرطه؛ فإن شهادته تسقط؛ فإن القوانين الألمانية لا تقبل شهادة منتفع من الحكومة.

كان يمكن أن نؤمّن عائلة الشاهد في تركيا من أجل أن يقدّم شهادته! كتبنا تقريرنا بعد أن رجعنا إلى تركيا، وأوضحنا أن هناك فرصة أمامنا من أجل

توضيح حقيقة PKK الإرهابية، عبر اعترافات مسؤول كبير بيد الألمان، وأن جَلْب عائلته إلى مدينة في غرب تركيا لا يكلّف الدولة أكثر من خمسين ألف ليرة تركية، وأن هذا الأمر يستحق تقديم خمسين مليون دولار! انتظرنا جواب الدولة لمدّة طويلة ولكن لم يتم إخبارنا بشيء، ولم يسأل أحد عن عائلة الرجل!! وما زلنا نسارع باتهام الألمان بدعم حزب PKK!! أنا لا أفهم حتى الآن من يدعمهم ألمانيا أم نحن!!

في تلك المرحلة كانت فعاليات تنظيم PKK في بداياتها. وكنا نرى بأن الوضع في ألمانيا له دور كبير في نمو وتطوّر PKK. طالبْنا الألمان بتقديم معلومات أكثر عن التنظيم. لقد كان الألمان يقدمون لنا معلومات نظرية ولا يقدمون أيّ دعم في العمليات الفعلية. وأنا أرى أن سبب ذلك هو حالة الطوارئ وانتهاكات حقوق الإنسان الموجودة في تركيا.

قال لنا مسؤول ألماني آنذاك: إننا نقاوم الشيوعيّة، وإنها من أكبر أعدائنا، وإن الحائط الذي يقسم وطننا إلى قسمين حائط مخجل لنا يجعل قسمًا من وطننا في المعسكر الشرقي الذي يُقتل كل عام فيه أكثر من مئة وخمسين شخصًا ألمانيًا.. إننا نفتح المجال إلى كل من يحارب الشيوعية، لكم وللأمريكان وغيركم.. ولكن في نفس الوقت يوجد لدينا حزب شيوعي وله الحق في ممارسة فعالياته بكل حرية، وله وسائل الإعلام التي يستخدمها لنشر أفكاره.

لم أفهم ما قاله تمامًا يومها، لكن بعد فترة فهمت أن بقاء نظامهم متماسكًا مدين لهذا النهج في الحرية. إن سبب هروب الألمان من ألمانيا الشرقية إلى الغربية، على الرغم من مخاطر الموت؛ هو مجال الحرية الموجود في الغرب، حيث كان يسمح النظام في ألمانيا الغربية بالشيوعية، وهي من ألدّ أعدائه كما ذكرنا.

إني أرى أن أهم عوامل القوة لألمانيا كان الجوّ الديمقراطي الذي

يمتلكونه. . لقد كانت ألمانيا دولة نموذجية في العالم بالنسبة للحريات المتاحة.

لو أردنا فهم وضع الشعب في منطقة الجنوب الشرقيّ فيجب أن نتخيل أنفسنا وكأننا وُلدنا هناك، كيف كنا سنرى الأحداث التي نعيشها، وكيف كنّا سننظر إلى من ينضمون إلى التنظيم بالجبل. إن استطعنا النظر بهذه الطريقة فسنفهم مشاكل هؤلاء الناس، ونستطيع أن نجد حلولًا لها.

اعتقال اثنين من تنظيم TIKKO:

كنت قد بدأت للتوّ في مهامي بديار بكر. وقد تغيّر كافة المسؤولين في الشعبة التي أتيت إليها. بدأنا بالعمل بجدٍّ أول وصولنا؛ لكي نُكسب الشعبة نوعًا من الحركة. وبدأنا نفكر بما يمكن فعله بهذا الطاقم المحدود. كانت أعمال تنظيم PKK قد بدأت منذ فترة قصيرة في مدينة سييرت، ولم تكن أنشطتهم قد وصلت إلى ديار بكر بعد، لكن كانت تردنا أخبار بأن هنالك مجموعة إرهابية في مكان ما كل يوم، ولكنها لم تكن معلومات مؤكدة، وكانت تكبر نتيجة تناقل الحديث عادة.

كان من المطلوبين آنذاك الذين يجب إلقاء القبض عليهم أشخاص ارتكبوا جرائم وهربوا إلى الجبل، وكان هؤلاء على اتصال مع التنظيم، كان من بين هؤلاء شخص اسمه موسى مزراق من أكثر المتمرّدين نشاطًا وسرعة في الحركة. في أحد الأيام حصلنا على معلومات تقول بأنه في مركز المدينة. كان يجب أن نكون دقيقين في عملية إلقاء القبض عليه التي سنقوم بها؛ فقد كان شخصًا خطيرًا جدًّا. كنت في الاستخبارات، وكان عليّ أن أجمع المعلومات فقط وألّا أشارك في العمليات، لكنني كنت أرى بأنني يجب أن أكون على رأس عملي الذي بدأت به، وإلّا فإن خطًا صغيرًا يمكن أن يطيح بكل جهودي.

قمنا بالعملية وقبضنا على موسى مزراق، وكان يحمل سلاحًا فرديًّا

وموادَّ متفجرة، وكنت أول من دخل البيت الذي كان متواجدًا فيه مع اثنين من عناصر الشرطة. وألقينا القبض على جميع من في المنزل. إن من أعطانا المعلومات كان ذا خبرة في المجال الريفي. لقد أكسب العمل السريع والناجح الذي قمنا به ثقة كبيرة لمصدر معلوماتنا. وكان هذا المصدر قد وعدنا بتقديم المساعدة بشكل أكبر إن تم تأمين إخفاء هويته، وتقديم بعض النقود له. وفعلًا فقد قام بتزويدنا بالكثير من المعلومات.

كنا نبحث عن شخصين تابعين لتنظيم TIKKO، وكانا في الريف منذ زمن طويل. وهما من تلك المنطقة أصلًا، وكانا خبيرين بتضاريسها، ولم تكن الجاندرما تعلم مدى قدرتهما، وقد قامت بمئات العمليات لكي تقبض عليهما لكنها لم تستطع ذلك.

قام عميلنا الريفيّ الذي قدّم لنا المعلومات حول موسى مزراق، بتقديم خطة من أجل إلقاء القبض على هذين الشخصين. كانت الخطة تقتضي بأن يبقى عناصر من الشرطة في بيت قريب من بيت المطلوبين، وأن يراقبوا ذلك البيت ليلًا ونهارًا، وعندما يأتي هذان الشخصان يقوم العناصر بإنذار الفرق في المركز ليُتموا عملية إلقاء القبض عليهما. لقد كان هذا الأمر ذا مخاطر كبيرة؛ فإن تنظيم PKK كان منتشرًا في الريف، وإذا علم بوجود الشرطة فإنه سيقتلهم. ولكنّي قبلت الخطة على الرغم من مخاطرها.

حدّدنا أربعة من العناصر للمراقبة، كان أحدهم يسمّى نهاد، وكان يعرف اللغة المحلية المتداولة في المنطقة. وقد زوّدْنا العناصر بأجهزة اتصال لاسلكي ومنظار ليلي. وفي اليوم التالي وصلَنا منهم إنذار بأن الأشخاص جاؤوا إلى المنزل؛ فانطلقنا، وكنت على رأس الفريق.. أخذت معي اثنين من عناصر الكومندو، واتجهنا إلى المكان.. نزلنا من السيّارات وتابعنا تقدّمنا سيرًا على الأقدام؛ كي لا ينتبه أهل القرية ويتخذوا تدابير ما.

سرنا عشرة كيلومترات إلى أن وصلنا إلى القرية، وكان العناصر الأربعة

يدلوننا على الطريق بواسطة اللاسلكي. قمنا بمحاصرة الإرهابيين اللذين أحسّا بنا، فقاما بالاختباء في أماكن خاصة، إلّا أننا وجدناهما وقبضنا عليهما. لقد حاول الجيش والجاندرما مرّات القبض على هذين الشخصين، لكنهم فشلوا، وقد أدّى هذا الفشل إلى جعل هذين الشخصين كأساطير في المنطقة، وإلى إضعاف مركز الدولة لدى القرويين، فضلًا عن خوفهم الشديد من هذين الشخصين. لم نسمع بأي تواجد لكلا التنظيمين TiKKO و PKK في المنطقة بعد ذلك. وقد توصّلنا إلى معلومات مهمة خلال التحقيق مع هذين الشخصين.

لقد تبيّن لنا في هذه المهمة أهمية استخدام العقل في العمليات بدل القوة الزائدة التي لم تنفع في شيء.



حادثة برهان نارت

من أغرب الحوادث التي شهدتها في ديار بكر حادثة برهان نارت، لقد كانت حادثة تراجكوميدية توضح كيفيّة عمل نظام الأمن في الدولة. بعد أن اعتقلنا الشخصين التابعين لتنظيم TIKKO ذهبنا بهما إلى مركز الكومندو، وفي أثناء ذلك اتصل بي مساعدي عبر اللاسلكي وقال: لقد وصلتْ رسالة مهمة من اسطنبول، تقول بأن بعض أعضاء التنظيم سيجتمعون غدًا في ديار بكر، وأن بينهم عميلًا للشرطة.

رجعت إلى ديار بكر صباحًا، وبعد أن استرحت في بيتي وقضيت حاجاتي أتيت إلى الشعبة حوالي الساعة التاسعة. كانت المعلومات تأتينا عبر أجهزة ترسل وتستقبل الرسائل الخطية. ووصلتني رسالة تقول بأن هناك مجموعة ستجتمع في ديار بكر وأنها ستنتقل بعد ذلك إلى سورية، وسيتم تدريبها على عمليات اغتيال تطال القائد العام للجاندرما وبعض الشخصيات المهمّة الأخرى. في هذه الأثناء جاء ذلك العميل الذي أُخبرنا عنه في رسالة اسطنبول المجتمع مع أعضاء التنظيم، وكان اسمه برهان نارت، وقد اجتمع مع بعض من زملائنا وعرّف عن نفسه بأنه عضو في الحزب الديمقراطي الكردي، وأطلعنا على أن التنظيمات الانفصالية كلّها ستجتمع تحت سقف هذا الحزب. كنت أتابع إعلام هذه التنظيمات ولم أر شيئًا يوحي بما قاله هذا الشخص. .

قرّرنا متابعة عملنا والتحضير من أجل الاجتماع الذي ستقوم به المجموعة، وذهبنا إلى مكان الاجتماع لنقوم بالعملية التي كانت قد قررت في التاسعة، إلّا أنه لم يحدث شيء. جاء ذلك العميل مرّة أخرى إلى الشعبة

وقال بأن الاجتماع تمّ في الساعة السادسة. وعندما أتيت إلى المركز طلبت مقابلته، فقال لي نفس الكلام الذي قاله المتعلّق بتوحد التنظيمات الانفصالية تحت سقف الحزب الديمقراطي الكردي، فسألته عن مصدر معلوماته، فقال: أنا ضمن الحدث. والحقيقة أنني لم أقتنع بما قال، ولكن لأنه كان عميل شعبة اسطنبول ـ وربما كان بينهم ثقة كبيرة ـ فلم أستطع القول بأنه شخص كاذب. لقد أثار هذا الشخص شكوكًا لدينا تجاهه.

بعدها طلب هو سيارة لكي تقلّه إلى أهله ليلتقي بهم، فطلبنا سيارة أجرة، وجعلنا سائقنا الشرطي يتولى قيادتها، وكان بارعًا في التقليد، وصدّق العميل بأن هذا السائق سائق حقيقي ليس شرطيًا. انطلقا إلى المكان الذي حدّده العميل، وفي الطريق دار نقاش بينهما بفضل قدرة السائق التمثيلية، وقال له بأنه يجمع الفواتير من أجل أن يستفيد من الإعادة الضريبية، فقام العميل بإعطائه تذكرة سفر وعددًا من الفواتير. عاد السائق إلى الشعبة وأرانا الفواتير والتذكرة. وعندما نظرت إلى التذكرة تبيّن لي أن ساعة انطلاقه من أنقرة لا تمكّنه من الوصول إلى الأزيغ ـ وهي مدينة قبل ديار بكر ـ قبل الساعة السابعة، في حين أنه قال بأنه وصل إلى ديار بكر في الساعة السادسة! طلبت من شعبة الاستخبارات في الأزيغ التأكد من ساعة وصول الحافلة التي انطلقت من أنقرة في نفس الساعة، مع العلم بأن الشخص كان يجب أن يصل إلى ديار بكر في التاسعة، ووصلتنا المعلومات بأن الحافلة وصلت إلى الأزيغ في السابعة، وأنه من المستحيل أن تصل إلى ديار بكر قبل التاسعة! إذًا كان العميل يكذب، وبحسب ما قال لنا فإنه سيتّجه إلى ماردين ومن ثَمّ إلى نصيبين ومن هناك إلى سورية؛ لجلب السلاح والتدرّب على الاغتيالات.

وبالطبع كنّا نقوم بإعلام جميع الشعب في اسطنبول وأنقرة وغيرها بهذه التطورات. طلبت مراقبة العميل وتتبّعه من قبل شرطة يرتدون زيًّا مدنيًا، حيث إنه كان سيتوجه إلى ماردين، وبالفعل تمت متابعته إلى أن وصل إلى ماردين، وكان قد قال بأنه سينزل في مكان ما قبل الوصول إلى ماردين ليجتمع ببعض

الأعضاء، لكنه لم يفعل، وعندما نزل في ماردين توجه إلى شعبة الاستخبارات فورًا، واحتجّ عند مديرها قائلًا: إنك تقوم بتتبعي! لا يحق لك ذلك! من أمَرَك بهذا؟! وعندها اتصل بي ذلك المدير وقال: ما الذي تفعله؟! لقد فهم أنك تلاحقه. وفي الحقيقة هو لم يعلم بأننا نراقبه، ولكنه مثّل هذا الدور على المدير احتياطًا فقد كان ذا خبرة. طالب العميل مدير الشعبة بأن يخصص له سيارة تقلّه إلى نصيبين، ولكني حذرت المدير منه؛ فأرسل معه سائقًا إلى نصيبين.

كان هذا العميل قد سألني عمّا يمكن أن يفعله إن حدث أمر غير متوقع أثناء عبوره للحدود، فأعطيته رقم قائد الجاندرما في نصيبين، ولكنه ذهب إلى قائد الشرطة فور وصوله إلى نصيبين، واتصل قائد الجاندرما بي وقال: من هذا الشخص الذي أرسلته إليّ؟ إنه يريد مني أن أساعده في عبور الحدود، فقلت له: لا تفعل شيئًا ممّا يطلب. فقام القائد بإرساله بطريقة ما ليعبر الحدود. وفي اليوم التالي جاء العميل إلى ديار بكر مرة أخرى، وقال: إن الأسلحة ستأتي دون أن اضطر للذهاب إلى سورية، وأنا الآن سأذهب إلى أنقرة. وخرج من الشعبة على أن يعود في المساء مرّة أخرى. اتصلنا بشركة النقل وتبيّن لنا بأنه لا توجد حافلة تذهب إلى أنقرة في تلك الساعة. وكنت أرسل كل ما يحصل إلى أنقرة واسطنبول. لقد كان كذبه واضحًا إلّا أن الكل كانوا شاكّين في ذلك ويقولون: وإن كان ما يقوله صحيحًا ماذا نفعل؟!

في ذلك الوقت سلّم عضو من تنظيم PKK نفسه لنا، وكان من الطواقم القياديّة في التنظيم سابقًا، واسمه هدايت بوزييت. وعندما أطلعناه على موضوع العميل برهان نارت أنكر كلامه وقال: لا يمكن أن يحدث أمر كهذا! فقررنا التحقيق مع برهان نارت في المساء.

بدأنا نعرض على العميل كل الأكاذيب التي قالها لنا، ولكنه أصرّ على عدم الاعتراف، فبيّنّا له بأن هذا الإنكار سيدخله في مشاكل لا يمكن أن يخرج منها، فقرّر الاعتراف بكل شيء. وعندما سألناه عن أكاذيبه التي

استمرت خمسة عشر يومًا، استُنفرت فيها كافّة قوى الأمن؛ بدأ الشخص يسرد لنا قصة حياته: إنني أحد أفراد عائلة تشارك في جميع فعاليات القومية الكردية والتنظيمات الكردية الانفصالية.. أنا صهر تلك العائلة.. لم أكن أمتلك مركزًا فيها، لم يكن أحد يحترمني، فقرّرت أن أسطو على محلّ لبيع الذهب، واشتريت مسدسًا (لعبة)، وكنت سأهرب إلى اليونان بعدها، ولكن ألقي القبض عليّ قبل أن أبدأ بالعملية، وعَرضت الشرطة عليّ أن أكون عميلًا لديهم، فقبلت العرض، وطلبوا منّي أن أجلب معلومات من عائلة أصهاري، قلت لهم بأن أغلب أقربائي في اسطنبول؛ فتمّ تحويلي للعمل هناك. وطلبوا مني في اسطنبول أيضًا أن أجلب لهم المعلومات، كان يجب عليّ أن أجد معلومات أقدمها لهم، وفي تلك المرحلة تمّ اغتيال أحد قادة الجاندرما، فقمت بتلفيق قصّة مشابهة، وبدأت قصة أكاذيبي، وكلّما توغّلت في الأمر ازدادت صعوبة خروجي منه، وتابعت الكذب وقلت بأنه يجب عليّ أن أذهب إلى سورية لأجتمع بمجموعة ستأتي لقتل عدد من الشخصيات، ولكنني لم أستطع العبور إلى سورية.

كان الشخص يحمل هوية مزيفة؛ لأنه هرب من الخدمة في الجيش. كم أربك كل هذا الكذب العناصر التي اشتركتْ في تجهيز هذا العميل! إن هذه الحادثة بيّنتْ الحالة العامّة أمام عيني على حقيقتها؛ إن نظامًا بأكمله كان ينساق وراء أقوال عميل كاذب؛ لأن هذا النظام لم يكن يمتلك طاقمًا يقوم بمتابعة الأحداث والتنظيمات الإرهابية ويجمع المعلومات الكافية عنها، فكيف لشخص واحد أن يكون على علم بكل هذه الأمور الكبيرة والخطيرة؟! في النهاية أقنعْنا برهان نارت بأنه يجب أن يُتابع خدمته الإلزامية في الجيش، فاقتنع بذلك، وذهب ليتمّ خدمته. وبذا فإن الملف أغلق بالنسبة لنا.

لكن أغرب ما في الموضوع أن هذا الشخص استطاع مرّات عديدة بعد ذلك أن يكذب على الاستخبارات، ويتعامل معها، حتى إن مهامَّ كبيرة أوكلت إليه، وقام هذا الشخص ذاته بتهديد المطرب المشهور إبراهيم تاتليساس،

وأخذِ نقود منه. نعم لقد تمكّن شخص بسيط كهذا من خداع النظام.

إن حالة برهان نارت، توضح لنا كم كان نظامنا الأمني بأسره فارغًا وأجوف، لكنّنا كنّا نستمر في التفاخر بأن نظام الأمن قوي وأن الشعب في أمان تام!

عملية سران:

أثناء عملنا في ديار بكر، وصلتنا معلومات عن قدوم طرد إلى مجموعة من تنظيم PKK، كان الطرد متجهًا من منطقة شيرناك إلى منطقة تونجلي. كان المطلوب منا أن نقوم بعملية ضدّ المجموعة التي تنتظر الطرد قرب قرية سران. كان يجب أن نبدأ العملية مباغتة، وخمنّا أن تكون المجموعة فوق الطريق في مكان مرتفع قليلًا بين الأشجار. جهّزنا الخطة: سنذهب إلى المكان بواسطة شاحنات مدنية تبدو وكأنها ملك للعامّة في المنطقة، وسنقوم بمحاصرة التلّة التي تتواجد عليها تلك المجموعة من ثلاثة اتجاهات، وسنأتيهم من جهة الجنوب؛ ليهربوا إلى الجهات الثلاثة الأخرى.

بدأنا العملية وبدأت عدّة فرق من الجنوب بالدخول خلال الأشجار، وما أن مرّت دقائق حتى جاءنا نداء من الفرق التي حاصرت التلّة من الشمال بأن بعض العناصر الإرهابية يفرّون نحو ذروة التلّة. بدأت الاشتباكات، وكان كل عنصر مجهّزًا بما يحميه من الرصاص. وقد سقط عدد من الإرهابيين في أول المعركة. كان عدد الإرهابيين أحد عشر، وعدد عناصر الأمن والجيش مئتان. وبعد ساعة ونصف من الاشتباك، وصلنا نداء في التاسعة بأن شرطيًّا قد جرح من رأسه وأن وضعه خطير. كان خبر الاشتباك قد وصل إلى الفيلق القريب منّا، وطلبْنا مروحية من أجل إسعاف الجريح.

جاءت المروحية، ولم يكن هنالك أحد غيري يعرف مكان الجريح، فذهبت مع المروحية إلى المكان، ولكن المروحية لم تستطع الهبوط بسبب وُعورة الأرض، فقمنا بالاقتراب قدر الإمكان، واستطعت أن ألتقط الجريح،

ثم رفعه عدد من العناصر، وأخذناه إلى مستشفى ديار بكر. وكم خفت في الطريق كثيرًا على مصير الشرطيّ الذي كان ينزف باستمرار، وبدأت الدموع تنهال من عيني. . وبدأت أتساءل: ألا توجد طريقة أخرى لحلّ هذه المشاكل؟! هل على هؤلاء الشباب أن يموتوا بهذا الشكل؟! وصلْنا إلى مهبط المروحية وكانت سيارة الإسعاف بانتظار الجريح. بعد تأمين الجريح عدت إلى مكان العملية فورًا، وبعد ساعتين من الاشتباك انتهت العملية بقتل جميع الإرهابيين.

دخلت إلى مكان العملية ورأيت كيف أن الإرهابيين جعلوا لأنفسهم ستائر من الحجر وحفروا الأرض كي يختبئوا جيدًا، كان من الصعب أن تراهم إلّا إذا اقتربت منهم كثيرًا، لقد كانوا يعرفون التحصّن بشكل رائع. وبعد فترة قصيرة سمعت بأن الشرطيّ المجروح قد استشهد.

أهمية التعليم، واكتشاف نفق في السجن:

اقتنعت بعد الفترة الطويلة التي قضيتها في عملي، بأن أهم وسيلة لجمع المعلومات والمعرفة هو التعليم والقراءة بشكل مستمر. يجب أن نقرأ ما يخصّ مهنتنا ومجالها، يجب أن نكون على علم بكل ما يمكن أن نواجهه. لقد رأيت أن عناصر PKK مثقفون سياسيًّا بشكل كبير، بحيث إنه كان باستطاعة أيّ عنصر كتابة تقرير حول الأوضاع السياسية في العالم، وهذا لا يمكن أن يتحقق إلّا عن طريق العلم والقراءة بشكل كبير. لقد كانوا يواجهون قوانا بأعداد قليلة ومعدّات خفيفة، وعلى الرغم من ذلك كانوا يستطيعون الفرار أحيانًا.

إنهم يمتلكون قدرة هائلة على التعبير، يستطيعون أن يذكروا الأحداث بتفاصيل وتوضيحات كبيرة جدًّا، وهذا يوضّح لنا كيفيّة تنشئة عناصر هذا التنظيم.

كانوا يقومون ـ مثلًا ـ بحسب ما سمعت من المستسلمين، بقراءة كتاب

ما مرات عدة، ويقومون بنقاش موضوعه بشكل يزيد من قدرتهم التحليليّة، وهذا نشاط خارج عن التعليم الذي كانوا يتلقونه.

لم أنس حادثة مرّت في سجن ديار بكر وكنت شاهدًا عليها، توضّح مدى الأهمية التي يعطيها التنظيم للتعليم: لقد وجدنا أسلحة كلاشينكوف في أحد الأماكن، وكان معها مخازن الطلقات والجُعَب. عرفنا من هيئة استعمال الجعب أنها عائدة لتنظيم PKK؛ حيث إنها كانت توضع من الكتف نحو الخصر على عكس القرويين في تلك المنطقة الذين كانوا يضعونها على الخصر فقط.

وأثناء التحقيق توصلنا إلى أن لعدد من أعضاء التنظيم علاقة بالموضوع، فاعتقلناهم، ووقفنا على أنهم كانوا سيقومون بالتعاون مع عناصر من تنظيم TIKKO بسرقة شاحنتين كبيرتين والذهاب إلى محيط السجن من أجل تهريب أشخاص هناك كانوا يحاولون الهروب عبر نفق أرضي، ولكنّهم لم يكونوا يستطيعون وضع خطّة متكاملة للهروب.

وكنّا قد ألقينا القبض على عضو آخر في ريف ديار بكر، ووجدنا في حقيبته رموزًا تَبيّن لنا بعد فكّها بأنها تدور حول خطّة الهروب من سجن ديار بكر. كانت الاستخبارات تبحث عن النفق في كل شبر من السجن ولكن دون نتيجة.

وأثناء عمليات البحث التي جرت بعد ذلك، تبيّن لنا بأن النفق يمكن أن يكون موجودًا في أحد أجنحة القسم الثامن والثلاثين من السجن، حيث هناك مسؤولون كبار لعدد من التنظيمات الانفصالية. كان القسم الثامن والثلاثون مؤلفًا من أربعة طوابق، ويحتوي كل طابق على ثماني غرف فردية أو ثنائية.

تمّ البحث في الجناح المذكور لكن لم يتم العثور على أيّ شيء. وحُفر حول الجناح بعمق ستة أمتار من الجهة التي تطل على خارج السجن، ولكن لم يتم العثور على أيّ شيء.. ولكن تم وضع ألواح إسمنتية كتدبير وقائي.

بعدها بعام كامل، تمّ الإفراج عن أحد مسؤولي PKK، وكان عضوًا فعالًا وعقائديًا إلى حدٍّ كبير في التنظيم، وبدل أن يذهب إلى أهله بقي في ديار بكر من أجل فعاليات تنظيمية!

قمنا بمراقبة هذا الشخص، وتمكّنا من الدخول إلى شبكات المراسلات التي يقوم بها، وحصلنا على معلومات من رسائله المشفرة بعد فكّ تشفيرها. وعرفنا من خلال ذلك سبب عدم نجاحنا في إيجاد ذلك النفق.

لقد كان النفق يبدأ من الطابق الرابع بشكل مثير للدهشة، نعم لقد كان إنجازًا، وكان من الطبيعي عدم النجاح في إيجاده على الرغم من كل هذا البحث. كانت حكاية حفر هذا النفق كالتالي:

كان جميع المسؤولين المعتقلين يتواصلون مع التنظيم. وكان المسؤولون الموجودون في السجن يقومون بالتحقيق مع من يدخل السجن من عناصر التنظيم، ويدور التحقيق حول ماهيّة العملية التي اعتقلوا بسببها وعن اعتراف أيّ من المعتقلين، وغير ذلك، وكان المسؤولون المعتقلون يرسلون التحقيقات إلى التنظيم. وقد كان يتمّ تنظيم العناصر حتى داخل السجن، وتُجهّز ملفات خاصّة بالسجن لتُرسل إلى التنظيم. كان المسؤولون قد اكتشفوا وجود قنوات تهوية خلف الحمّامات، تمتد من الأسفل إلى الأعلى بين الغرف التي يتواجدون فيها وبين الحمّامات، أيّ إن الحائط كان مؤلفًا من طبقتين يوجد فراغ بينهما، فبدأوا بالحفر من أجل الهروب من الطابق الرابع إلى الأرضية، ولكنهم وجدوا أن الأرضية صلبة ولا يمكن أن يضربوا بقوة من أجل الحفر وإلّا سيتم كشف أمرهم؛ فقاموا بتنظيم حفلة في السجن، وطلبوا من أعضاء التنظيم بأن يضربوا الأرض بأرجلهم رقصًا؛ ليستفيدوا هم من الأصوات التي تنتج عن الرقصات.

لقد كان نفقًا غريبًا جدًّا.. كانوا يوزعون الأتربة التي تخرج من حفر النفق في قنوات التهوية. والأمر الأكثر غرابة أن تسعة معتقلين من التنظيم

موجودين في الطابق الرابع، هم من يقومون بتسيير عمليات الحفر.

كانت ظروف العمل في الحفر صعبة جدًّا، ورغم كل التدابير الصحية التي قام بها المسؤولون عن الحفر إلّا أنها كانت عملية ثقيلة وممرضة. وقد قاموا بتدبير حادث وأمور مختلفة من أجل إرباك السجانين، واتفقوا في النهاية على عدم مضايقة السجانين ليلًا.. وهكذا كان الوضع مناسبًا تمامًا للعمل.

كان الذين يعملون في الحفر مدرّبين على الانضباط لأبعد الحدود، حيث كان التنظيم ينشئهم من نقطة الصفر، ويجعلهم يؤمنون بأن أيديولوجية التنظيم تستطيع فعل كل شيء ولا شيء يقف في وجهها. كل هذا كان يتمّ بسبب التعليم المركّز والناجح لعناصر التنظيم الإرهابي الانفصالي PKK.

تعرّفي على التقنية الأولى في ديار بكر:

تعرّفت على الاستخبارات التقنية وأدواتها في ديار بكر، في بداية تعيّني على رأس شعبة الاستخبارات، وبالذات عندما أخرجت الأجهزة التقنية من الخزانة الفولاذية. كان قسم كبير منها لم يُطّلع عليه بعد والقسم الآخر اطُّلع عليه بشكل فضولي وليس للاستخدام، أي إن الأجهزة لم تُستعمل بعد! كانت الأجهزة قد صُرفت منذ ستة أعوام كما كان محرّرًا على الوثائق! وكان ثمن هذه الأجهزة مرتفعًا جدًّا. هذا الوضع كان في كافة الشعب والمراكز! بدأت أتعلّم استخدام هذه الآلات، واستطعت أن أستخدم بعضها في بعض العمليات، وحصلت على نتائج رائعة. ولكن الآلات بشكل عام كانت صعبة الاستعمال، أو هي لم تكن مناسبة للظروف في تركيا.

وبعد فترة قام المركز بتوزيع سلسلة جديدة من الأجهزة على الشُّعَب، وكانت تُعرف باسم موكانت، وهي تشبه الأجهزة السابقة لكنها متطورة بعض الشيء عنها. وهذه الأجهزة لم تُستخدم أيضًا، وكان ثمنها يفوق المليون دولار.

وكلما تم تعيين مدير عام جديد كان يقوم بشراء أجهزة استخباراتية

جديدة، دون النظر إلى ما يلزم في الشُّعَب والمراكز. وبعدها تم جلب أجهزة أكثر سهولة ونفعًا في الاستخدام، لكنها كذلك لم تكن تلائم الظروف العمليّاتية في تركيا. فكّرنا لاحقًا في تأمين احتياجاتنا بأنفسنا، فقمنا بإنشاء ورشات لتصنيع آلات تنفعنا، وبالفعل حصلنا على آلات حققت لنا نتائج رائعة. لقد أنتجنا هذه الآلات بمبالغ بسيطة جدًّا، بينما تم رمي الآلات التي استوردت بملايين الدولارات في حاويات القمامة، ولم تُستخدم في شيء.

بقيتْ حالة الطوارئ سبعة أعوام، ثم خُفّفت الحالة إلى درجات أقل بعد أن مورست ضغوط أوروبية كثيرة على تركيا. في أحد الاجتماعات قال والي ديار بكر خيري قازاكشي أوغلو: يجب استخدام التقنيات الحديثة في ملاحقة التنظيمات الإرهابية. فقلت له: إننا لا نمتلك آلات تقنية نافعة. فأعلمونا بأن أجهزة جديدة سوف تُسلَّم لنا وستكون أكثر نفعًا.

سُلّمت الأجهزة إلى الشُّعَب، وكانت أجهزة تقوم بتسجيل المكالمات، بعضها يُسجّل مكالمة واحدة والبعض الآخر يسجل مكالمتين في آن واحد، كانت أجهزة جيدة يمكن الانتفاع بها. وقد أصبح عندنا أربعة عشر جهازًا، يمكن أن نعمل بها على أربعة عشر خطًّا هاتفيًا.

علمنا في أحد الأيام أن عملية لتنظيم PKK في ديار بكر ستتم خلال الأيام القادمة، وأن أحد المعتقلين أقر باسم أحد الذين سيشاركون في العملية، فقمنا بمراقبة خطه الهاتفي وتسجيل مكالماته، وبقليل من الحظ استطعنا أن نحصل على معلومات مهمة من هذه التسجيلات.. علمنا من خلالها بأن شخصًا سيأتي من ألمانيا كي يُتمّ عمليات تنظيم PKK في ديار بكر. وقد وصل هذا الشخص وارتبط مع الشخص الذي راقبنا خطه. كان عنصرًا دُرّب في ألمانيا وأُرسل للعمل في تركيا. أفادتنا هذه المعلومات أن تنظيم PKK سيعود ليمارس فعالياته في المدينة بعد أن كان قد اتجه للريف والجبال؛ ليُخفّف من الضغط على الإرهابيين في الجبال.

راقبنا هذا الشخص عند مجيئه إلى تركيا، ورأينا كيف يقيم علاقاته وارتباطاته، وبعد فترة رأينا بأنه على اتصال بشخص أتى إلى منطقة هاتاي، كي يقوم بتنظيم PKK، فقمنا بإبلاغ استخبارات هاتاي، وبدأوا بمراقبته وتسجيل مكالماته على الفور. لقد وسّعنا عمليتنا لتشمل خمس ولايات في آن واحد، لكن لم تستطع شُعَب اسطنبول السيطرة على الاتصالات وتسجيلها؛ لكثرة عدد المراكز الهاتفية، وبالتالي استطعنا في كل الولايات الخمس أن نمنع أول عملية لحزب أو تنظيم PKK، بينما نجح هو في تنفيذ أكبر العمليات في اسطنبول.

قام التنظيم بقتل ضابط كبير في اسطنبول اسمه أوكتاي يلديرم، كان هذا الضابط قد عمل مديرًا لسجن ديار بكر، وانتشر صيته بعمليات التعذيب التي أُسندت إليه.. لقد شكّل هذا الضابط فريقًا مختصًا بالتعذيب، حتى جَعل مَن في السجن يستاؤون إلى حدّ كبير، حتى إنه قام شخصان في السجن: مظلوم دوغان، وكمال بير، بإشعال النار في جسديهما، مما أدّى إلى توسّع عمليات التمرّد في السجن، وصار السجناء يهتفون: كلُّنا PKK!! فقد شعروا بأنه لا يتمّ لهم أمر إلا عبر التمرد والمقاومة. إن هذه الحادثة يمكن أن تكون موضوعًا لبحوث في كتب عديدة.

إن قتل تنظيم PKK لهذا الضابط، كان ذا نتيجة لما فعل هو في تاريخه. قمنا بتنفيذ عمليات ضد خلايا التنظيم في ديار بكر وإسكندرون وأضنة ودورت يول، واعتقلنا الكثير من العناصر الموجودين هناك. وهكذا استطعنا أن نلقي القبض على الإرهابيين قبل بدئهم بالعمليات التي خططوا لتنفيذها.

هذه الحادثة جعلتني أرى وجوب رفع القدرة التكنولوجية في الأعمال الاستخباراتية.

كان مكان طاقم إدارة تنظيم PKK في أوربا، وكان رئيسه في دمشق. كان أعضاء التنظيم يتصلون بالرؤساء عبر الهاتف، فكان يجب التجسس على

مكالماتهم، وإلا فإن الوصول إليهم أمر صعب جدًّا؛ فقد كانت أمورهم تدور بسرّيّة كبيرة. عرفت بعدُ أهمية أجهزة التنصّت أو تسجيل المكالمات.

في تلك الفترة نبّه عناصر من الشرطة والأمن في اسطنبول مدير الشرطة العام فيها أركان بيدوك أن رئيس دائرة التهريب في أنقرة يقوم بتسجيل مكالماته، فقام بإجراء عملية مداهمة لدائرة التهريب في أنقرة، وبالفعل تم تثبيت وجود أجهزة تسجيل للتنصّت عليه، وقد أمر بفكّ جميع الأجهزة وحجزها.

إن من أكبر المشاكل التي كانت تواجهنا في العمل على هذه الأجهزة، كان كشف الرقم الذي يتم الاتصال به، فإن العنصر أثناء قيامه بالاتصال بأحدٍ ما يمنعنا من سماع صوت مفاتيح الهاتف عبر إصدار أصوات قوية، لكن حتى ولو لم يفعل ذلك فقد كنا نستغرق ثلاث ساعات لكشف الرقم الذي تم الاتصال به.

في هذه الأثناء بدأت أهتم بالكمبيوتر، وتلقّيت دروسًا حول بعض برامجه البسيطة، وأصبحت قادرًا على أن أصمّم برامج صغيرة بمفردي. عرفت حينها أهمية الكمبيوتر، وقد فكّرت في استخدام الكمبيوتر في تسجيل المكالمات في مراكز الهاتف، ومعرفة الأرقام تلقائيًّا وتخزينها فيه.

كان أوجلان في تلك الأيام يدير أمور التنظيم من خارج البلاد عبر الاتصالات الهاتفية. وهكذا فإنني عندما أسجّل رقم عبد الله أوجلان على الكمبيوتر سأستطيع تسجيل كل المكالمات التي يقوم بها. بدأت أعمل من أجل القيام بهذا الأمر، ووسّعت أبحاثي. وقد نقلت هذه الفكرة إلى والي المنطقة وشرحت أهميتها، فقال إنه ليس مقتنعًا بفكرتي ولكن مع ذلك سيساعدني على القيام بها. طلبنا مهندسًا في التكنولوجيا ليساعدنا في تحقيق هذه الفكرة، وتكلّمت مع المهندس حولها، وقرّرنا أن ننشئ هذا النظام المقترح، فقدّمنا طلبًا إلى وزارة الداخلية، ولكن لم تتم الموافقة عليه لدواعٍ أمنية، حسب ما قالوا.

طلبنا جهاز تنصّت كان متواجدًا عند الإنكليز، ولكنهم طلبوا مبلغًا كبيرًا من أجل كل قطعة، فقررت أن أصنع هذا الجهاز عبر طاقم محلي، فطلبت تعيين تقني يعمل في تصليح أجهزة اللاسلكي، وبدأ هذا التقنيّ المعيّن يعمل على صنع جهاز تنصّت مماثل لما عند الإنكليز، ولم يتأخر كثيرًا حتى أنتج أُولى قطعه، وكانت أفضل بكثير من التي عند الإنكليز، وكان سعرها لا يتجاوز الخمسة عشر ليرة تركية، فيما كان سعر القطعة الإنكليزية خمس مئة وسبعين باوندًا، ولم يكن ينقص الجهاز سوى شريط تسجيل.

في فترة طويلة استطعت أن أنتج الآلاف من هذه الأجهزة وأُوزّعها على الشُّعَب في الولايات كلها. لقد استفدت من أشرطة التسجيل التي كانت قد جُمعت في الجمارك ومن التي جُمعت بعد انقلاب عام ١٩٨٠م، كان هدفي إنشاء نظام تقني ذي فوائد كثيرة، لقد عملت لهذا الهدف، ووصلت إليه عبر العمل الدؤوب.



من تدعم الولايات المتحدة
تنظيم pkk أم تركيا؟

إن كثيرًا من الأشخاص يقولون بأن pkk مدعوم من قبل الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية، وإذا قلنا بأن الولايات المتحدة هي من سلّم أوجلان لنا، يقولون: وما يدرينا بأنهم فعلوا ذلك عن حُسن نية؟ ربما أخذوا مقابل هذا الكثير! وأنا أسأل الآن: من يعطيكم المروحيات المسماة بكوبرا، ومناظير الليل، والصواريخ الذكية، والطائرات بدون طيار؟ يجب أن نسأل العسكريين عما يمكن أن يحدث إذا لم تقدّم أمريكا هذه الأسلحة لنا.

وفكّروا في هذا أيضًا: لو أن الولايات المتحدة أعطت لتنظيم pkk أسلحة مضادة للطائرات ذات محمل خفيف وسهلة الاستعمال، كيف سيكون الوضع عندها؟

ما هو الوضع عند النظر المعاكس (من وجهة نظر pkk)؟ كل الأسلحة الفعالة التي تستخدمها تركيا ضدهم هي من صنع الولايات المتحدة، كان بإمكان الولايات المتحدة أن تعطيهم بضعًا من صواريخ ستينغر وتقلب المعادلة لصالحهم. إن الولايات المتحدة ما زالت مستمرّة في علاقاتها الجيدة مع الدولة التركية، حتى إنها تعتقل قادة pkk وتسلّمهم إلى تركيا. يمكن القول هنا بالنظر إلى ما ذكرته بأن الولايات المتحدة والأوروبيين يدعمون تركيا.

نعم لكلٍّ أسبابه ومصالحه، لكن الشيء الواضح تمامًا أن جميع الدول تدعم تركيا، عدا سورية واليونان. إن عدم تحمّلنا لعار عدم الانتصار على

pkk رغم الدعم الدولي، يجعلنا نؤلّف ذرائع وحجج، ومنها: اتهامنا العالم بدعم pkk.

إننا نبدأ بسرد حكايا البطولات عند نصر صغير على هذا التنظيم؛ لأننا نعتقد أن العالم كلَّه يدعمه، ولكن عندما نُهزم فإننا نبدأ باختراع المبرّرات لهزيمتنا، إننا نرى هذا في حرب قبرص أيضًا، فعلى الرغم من أننا حاربنا مجموعة متمرّدة صغيرة وأغرقنا سفينتنا عن طريق الخطأ، إلا أننا صوّرنا الأمر على أنه نصر ضد دولة كبيرة!! وهذه النظرة منطبقة على كثير من الأحداث في التاريخ القريب.

إن تقبّل الحقيقة وتقييم الحياة في ضوء العقل والعلم أمر صعب بالنسبة لكثير من الدول، مع أن الدول التي تتبنّى هذا وتقوم بالنقد الذاتي تصل إلى النجاح دائمًا، والدول التي تفعل عكس هذا وتظن بأنها محقّة دائمًا محكوم عليها بالفشل.



عملية الطالباني في تركيا

يمكن القيام بتشكيل تنظيم ضد الدول والمجموعات المعادية، إلا أن هذه التنظيمات محكوم عليها بالفشل. يجب أن أشير إلى حادثتين جرتا في بلدنا، لكي يعرفهما الجميع، الأولى تُظهر بأن الأحداث الأيديولوجية والسياسية ليست كما يُظن بشكل عام أنها ذات منبع خارجي، وأن الأحداث ذات المنبع الخارجي لا بد وأن تنتهي في فترة قصيرة. والثانية تُظهر لنا بأن دولتنا نائمة وغافلة عن الأحداث الكبيرة في بلدنا، وأنها غير مؤثّرة بشكل كاف.

إن القوتين التابعتين لطالباني وبرزاني هما أكبر ذراعين في العشائر الكردية في شمال العراق، وقد حاربتا النظام العراقي لفترات طويلة، وقد أدّت هذه الحرب إلى الاتفاق على إنشاء دولة كردية فدرالية، إلا أن النزاعات وسوء التفاهم بين هذين الذراعين أدّى إلى إفشال الأمر، وبدأت الحرب مرة أخرى، وسرعان ما بدأت هاتان القبيلتان أو الذراعان بالاصطدام والاشتباك، تبع ذلك اتفاق الطالباني مع صدام حسين، حتى إنه بدأ بإدارة المهام التي أُوكلت إليه من قِبَل النظام العراقي، وبدأ العمل على إنهاء البرزاني بشتى السبل.

كما هو معروف تسكن قبائل الطالباني في القسم المحاذي للحدود العراقية الإيرانية والتركية العراقية، أي في القسم الشرقي لشمال العراق، أما قبائل البرزاني فهي تعيش في القسم الغربي لشمال العراق، وبسبب صعوبة الحرب في المنطقة التي يتواجد فيها البرزاني قرر الطالباني الاتفاق مع صدام حسين ووضع الخطة لإنهاء البرزاني، كان الطالباني سيهاجم من الشرق والقوات العراقية من الجنوب، إلا أن الأمر كان صعبًا بسبب الطبيعة الجبلية

القاسية، ففكّر الطالباني في أن الدعم التركي من الشمال سيكون مجديًا، واتجه إلى تركيا بعد الدعم بملايين الدنانير من صدام.

حاول أن يشكّل قوة مرتبطة به في هاكاري التي تسكنها العشائر الكردية وتحاذي منطقة البرزاني، عبر توزيع الأموال والأسلحة عليهم، وقد تم توزيعها، وتم إعطاء هوية لكل من استلم السلاح والنقود، وسُجّلت أسمائهم. كانت الخطة كما يلي: دخول قوات الطالباني إلى هاكاري في الأراضي التركية وتوجّهها نحو الشرق، ومن ثَمّ التوجه نحو الجنوب عند منطقة بيت الشباب، عبر دعم الدلالة على الطريق من قبل الميليشيات التي تم تقديم السلاح والمال لها، والدخول إلى الأراضي العراقية من منطقة أولودارة.

وبعد دخول الطالباني إلى تركيا مع عدة آلاف من البشمركة، عليهم التوجه نحو النقطة التي سيلتقون بها مع البشمركة المتشكّلة من أكراد تركيا التي جُهّزت بالمال والسلاح، لكنهم لم يجدوا أحدًا منهم هناك؛ فقد كانوا باعوا الأسلحة التي أُعطيت لهم وأنفقوا النقود، ولم يجهزوا دعمًا لوجيستيًّا لبشمركة الطالباني، ولكن قوى الطالباني لم تكن تستطيع التراجع بعد أن دخلت المنطقة، فاتجهوا نحو بلدة بيت الشباب، ومنها إلى أولودارة لعبور الحدود نحو الجنوب، لكنهم وقعوا في كمين نصبته لهم عشيرتا جيركي ومامهوران اللتان تميلان للبرزاني، وقد تم قتل المئات من قوات الطالباني، وأُسِر الباقي، وسُلّموا إلى البرزاني من قبل عشائرنا!

نعم جرت كل هذه الأحداث في جنوب البلاد، ولكن لم تشعر قوى دولتنا بما حصل، أو شعرت ولم تتدخل.

وفي ماض أقرب، قام الحزب الشيوعي العراقي بإنشاء معسكر في شمال العراق مدعومًا من الدول التي لها مشاكل مع العراق، وقام بتجنيد الأكراد في منطقة أولودارة وبيت الشباب في تركيا، عبر إعطائهم النقود والسلاح. وهؤلاء الأشخاص الذين انضمّوا للحزب فقط من أجل المال والسلاح، لم تكن لهم

أي صلة بالأيديولوجيا التي يقوم عليها الحزب، بل لقد قام أحد كبارهم ويدعى الحاج «عمر» من عشيرة جيركي في بيت الشباب، بتسليم مجموعة من المتمرّدين الذين أتوا لتناول الطعام والاستراحة، إلى القوى العسكرية التركية في المنطقة.

في وقت لاحق قام عميل مبعوث من قبل النظام العراقي إلى معسكرات الحزب، بالاتفاق مع المخابرات العراقية على كشف أماكن المعسكرات ومستودعات الذخيرة والسلاح، وبالفعل تم هذا وكشف أماكنهم، فاتفقت تركيا مع العراق على أن يتم السماح للمروحيات العراقية بالدخول إلى تركيا ومن ثم الاتجاه إلى تلك المعسكرات، كي لا يُرى تقدم القوات العراقية من الجنوب، وبالفعل دخلت المروحيات العراقية روسية الصنع إلى المنطقة عبر الوديان السحيقة، وحلّقت فوق المعسكرات، وألحقت خسائر فادحة في صفوف الحزب، ونتيجة هذا أصبح التنظيم أو الحزب الشيوعي العراقي في حالة لا تمكّنهم من الاستمرار في الوجود.

هذه الأحداث وأمثالها ترينا بأن التنظيمات التي لا تستند إلى أشخاص مؤمنين بأيديولوجيتها تمامًا، سيكون مصيرها الفشل، أي إن التنظيمات لا يمكن أن تبقى موجودة فقط بالدعم الخارجي، فمن الضروري أن يكون هناك إيمان من قِبَل المنضمّين إليها بأيديولوجيتها ومبادئها، وألا يمكن لدول أخرى استخدامها من أجل منافعها، فلا بدّ ألا تعمل إلا من أجل أهدافها هي الخاصة.



اسطنبول

إنشائي لنظام الكمبيوتر في اسطنبول

لم أكن أعرف اسطنبول أبدًا في أول تعيّني فيها، ولم أكن قد ذهبت إليها للسياحة من قبل، لكني كنت أتابع الأحداث التي تجري عن بعد. كانت الهجمات قد زادت على الشرطة، وكان «محمد أغر» مديرًا للشرِطة، وقد اغتيل في عهده النائب العام للأمن ومساعد مدير الشرطة في الولاية. كانت الحكومة مضطرة إلى إيجاد حل؛ فعيّنوا «محمد أغر» واليًا على أرضروم، ووضعوا مكانه «نجدت منزير» مديرًا لشرطة اسطنبول. كان نجدت منزير من أقوى وأصدق وأشجع المدراء الذين عملت معهم في حياتي، وكنا قد عملنا سوية في ديار بكر.

طلب مني «منزير» أن أحضر إلى اسطنبول، وقد كان قد سألني عندما غادر ديار بكر قائلًا: هل ستأتي إلى مكان تعيني الجديد إذا طلبت منك ذلك؟ فقلت له: إن كان مكانًا جيدًا لن آتي، وإن كان مكانًا سيئًا سآتي، فقال لي: إن اسطنبول مكان يحاول الجميع اجتنابه هذه الأيام. فقبلت الذهاب على أثر هذا.

كان العمل مع نجدت منزير جيدًا بالنسبة لي، وقد طلب مني أن أُسعفه ببعض الأسماء التي يمكن أن تعمل معنا في اسطنبول، فنفّذت طلبه، وبعد عدة أيام صدر أمر تعييننا في اسطنبول. لقد فكرت فيما ينبغي أن نفعله في اسطنبول، فقد كان هناك عدد كبير من المنتسبين إلى pkk، وقرّرت أن أعمل على إنشاء نظام تنصّت وتخزين للمعلومات للدراسة، كان بإمكاني جمع

المعلومات حول التنظيم عبر هذا النظام، كان إنشاء هذا النظام من الحاجات الأساسية، ولأن اسطنبول مدينة كبيرة جدًّا، فقد قرّرت إنشاء ثلاثة مراكز استخباراتية مزوّدة بتقنيات المراقبة والتنصّت. لقد عملت بدأب من أجل إنشاء هذا النظام.

كانت الشعبة التي أعمل فيها في وضع سيئ من كل النواحي.. إن مدراء الشُّعَب ممن كانوا متواجدين قبلي في اسطنبول، أُحبطوا وأُنهكوا من التعقيد والفوضى الموجودة، وطلبوا نقلهم إلى أماكن أخرى، ولم يكن قد بقي فيها إلا القليل من الموظفين القدامى! كانت الإدارة قبل انتقالي إلى اسطنبول قد طلبت من ستين استخباراتيّ القدوم إليها بسبب الضعف الموجود، ولمّا أتَوها بموجب هذا الطلب أمسَوا شبه مشرّدين؛ لعدم وجود أماكن تؤويهم! وكلٌّ ترك عائلته في مدينته. وقد ظنت الإدارة أن هؤلاء العناصر المطلوبين سيوقفون الإرهاب فورًا، في حين كان يوجد نقص كبير في البنية التحتية والمعدّات، فضلًا عن حاجة العنصر إلى فترة زمنية ما من أجل التأقلم ولجمع المعلومات.

كان في الشعبة ستون عنصرًا أساسيًّا، وستون آخرون بشكل مؤقت، أي إن عدد العاملين كان قليلًا للغاية، وكانت الشعبة في حالة سيئة جدًّا، حتى إنه لم يكن هنالك أي جهاز كمبيوتر، بالمقابل كانت اسطنبول من أكثر المدن التي تعاني من الإرهاب، وكانت أكبر المدن، في حين كانت أصغر المجموعات الإرهابية تمتلك عددًا من الكمبيوترات! الأمر الأكثر غرابة كان عدم وجود أي كمبيوتر في الشُّعَب كلها في اسطنبول حتى في الاستخبارات الوطنية، وإن وُجد واحد أو اثنان وُجد أنهما يُستخدمان في أعمال الأرشفة والتدوين! نعم هذه هي الحقيقة مع الأسف الشديد، نحن لم نكن نستخدم التكنولوجيا، فيما كانت تُستخدم في العالم على أوسع نطاق.

كان في اسطنبول نظام تنصّت قوي جدًّا، لكن لم يكن موجّهًا نحو الأهداف اللازمة لمنع الإرهاب؛ لعدم وجود أرقام هواتف المسؤولين في

التنظيمات، وهو أمر ناتج عن عدم وجود متابع لإيجاد هذه الأرقام، إضافة إلى أن عدد العملاء والمخبرين المستخدمين قليل جدًّا، ولم تكن ـ بطبيعة الحال ـ أسماء المسؤولين معروفة، أو لم تكن من أعضاء تنظيم اليسار العظيم، الذي يقوم بأكثر العمليات الإرهابية. لم يكن لدى استخبارات وطننا المليء بالإرهابيين، والذي يعاني من الإرهاب منذ زمن؛ أيّ جهاز إلكتروني، ولا كمبيوترات، ولا أنظمة تنصّت في بادئ الأمر!! نعم لقد كانت الأمور متروكة سائبة، لم يكن هنالك أي تنظيم ولا أي فكر ولا أي عقلانية في العمل!! بالتالي لم تكن هنالك حاجة لمؤامرات دولية ضدّنا، ولا لدعم دول خارجية لخصومنا، لقد كانت كل الظروف الداخلية مناسبة للإرهاب لكي يصول ويجول!! ومع كل هذا فلم يكن الإرهاب يزداد في تركيا، ولله الحمد.

عُيّنت مديرًا لهذه الشعبة المليئة بالمشاكل، وكانت العمليات ضد الشرطة تحدث كل يوم، لم يكن لدي مجال لكي أستعدَّ وأبدأ بإنشاء الأنظمة التي تلزمني! بدأت أولًا بتنظيم العناصر؛ فقمت بإعادة من نُقلوا إلى اسطنبول بغير رغبتهم إلى مُدنهم، وأتيت بالمتطوّعين الذين يرغبون بالخدمة هنا، ثم بدأت بتعليم العناصر العمل على الكمبيوتر، عبر استخدام الأجهزة التي تم الاستيلاء عليها من الإرهابيين. وكانت هنالك مشكلة في ضيق مكان العمل؛ فقرّرنا أن نزيد عدد الطوابق في الشعبة في «غيرت تابة». وفي هذه الأثناء عملت على إنشاء النظام الذي كنت أحلم به، ألا وهو نظام كمبيوترات الدراسة ومخزن المعلومات.

بدأت البحث في كثير من الأماكن من أجل شراء الكمبيوترات، وتعرّفت على مهندس في مركز البريد، كان شخصًا رائعًا مليئًا بالخبرة، وكان الأفضل في مجاله، كان إنسانا يمكن الوثوق به إلى أبعد الحدود.. كان الشخص المثالي لإنشاء النظام الذي كنت أحلم به.. كان شخصًا مميّزًا حقًّا، لقد التقيته صدفة، بالرغم من أنني لا أؤمن بالصدف، لا بل إنه مسخَّر من أجل أن نعمل سويّة... لقد كان قَدَرًا.

إن الأحداث التي جرت بعد هذه الفترة أثّرت في كينونة هذا الوطن، كانت سببًا في تغيير حياة الملايين. بعد فترة اشترك عدد من الأصدقاء في إنشاء هذا النظام.

اجتمعت بالمهندس وشرحت له النظام، ولا أعتقد بأنه فهم تمامًا ما أريد، ولكنه قال بأنه ممكن التحقيق، لقد وثقت به تمامًا، وفي المرّة الثانية التي اجتمعنا فيها، كان قد جهّز عددًا من البرامج البسيطة في كمبيوتره؛ ليُطلعني عليها، وقال بأنها سهلة جدًّا بالنسبة له، وكانت نتيجتها العملية إيجابية.

لم أعمل طوال حياتي مع شخص قبل أن أبحث في ماضيه بشكل تفصيليّ؛ لأرى مدى الثقة التي يمكن أن أمنحه إيّاها، إلّا أنني بدأت العمل مع هذا المهندس ـ الذي لقّب بالمسيو ـ بشكل مباشر، ووثقت به بشكل لا إراديّ. لقد عمل معنا بإخلاص، كان يعمل دون أن ينتظر أيّ نفع أو فائدة.. كان يعمل خدمة للدولة وقوى الأمن. بدأنا بتطبيق البرامج، واشترينا مبدئيًّا جهاز كمبيوتر من نوع NCR، وبدأنا نجمع المعلومات اللازمة من أرقام هواتف وغيرها.

كان يجب أن نقنع الجهات المختصة بجدوى هذا النظام وعدم حمله لأيّة أضرار، وبالفعل قام الوالي ومدير الأمن والشرطة في اسطنبول بالسماح لنا بتطبيق البرامج أو النظام، لقد جمعنا المعلومات عن الأشخاص والتنظيمات بقدر ما أمكن، ومن ثم أضفناها إلى البرامج لكي نبدأ بالعمل.

بدأنا بالحصول على النتائج شيئًا فشيئًا بعد العمل الدؤوب، كنّا نستخدم هذه المعلومات والمعطيات في شعبة اسطنبول فقط في بادئ الأمر، واستخدمناه لاحقًا في ديار بكر ومن ثم في باقي الولايات. لقد بدأنا بحلّ المشاكل في ضوء العقل والمنطق.

بالطبع لم يكن وجود نظام الكمبيوتر كافيًا، كانت هناك حاجة إلى

الوسائل الأخرى أيضًا، لقد كنّا بحاجة لكاميرات للتصوير السريّ، وفرق المتابعة، ووسائل المخابرة، أول الأمر لم يكن لدينا أي كمبيوتر أو جهاز لاسلكيّ أو كاميرات سرية! ولتأمين هذه الوسائل، ذهبت إلى اليابان بالاتفاق مع ممثل شركة لاسلكي، وقد جلبت مئة جهاز لاسلكي مع معداتها، والمعلومات الكافية من أجل إنشاء نظام الاتصال والمخابرة السرية، واشتريت الكاميرات المتميزة، وكنت التقيت مع عدد من المختصّين زوّدوني بالمعلومات الكافية عن الأجهزة.

نقلنا أجهزة اللاسلكي إلى تركيا، وقمنا بتشغيلها على وجه السرعة لتأمين اتصال عناصرنا بعضهم ببعض، وجهّزنا كاميراتنا السرية، وكنت قد طلبت من شرطي تقني في مجال اللاسلكي أن يأتي إلى اسطنبول، وبدأنا نعمل في غرفة صغيرة نجهز أشرطة تسجيل المكالمات والكاميرات واللاسلكي، وكان كل هذا يتم بتكاليف بسيطة جدًّا، وقد كان إنشاء هذا النظام في اسطنبول يمكن أن يكلف مليون دولار، إلا أننا أنشأنا هذا النظام باثنين وأربعين ألف دولار.

كانت الكاميرات السرية فعّالة جدًّا، وكان من الصعب رؤيتها وكشفها، وقد جهزنا حوالي ثلاثين كاميرا، كلّفت الواحدة منها حوالي ألف دولار، وقد كانت دقتها عالية جدًّا.

بدأ نظام الكمبيوتر يعطي نتائجه، وبدأنا نقطع مسافات في تحقيق أهدافنا من خلاله. وقد كان أعضاء التنظيمات الإرهابية يستخدمون أساليبَ لا تخطر على بال الشخص العادي، لقد كانوا يضاهون في عملهم شبكات التجسس العالمية، ولم يكونوا يستخدمون أجهزة الهاتف الثابت من البيت إلا في الحالات الضرورية.

كان هذا أمرًا جيدًا بالنسبة لي؛ إذ كان حافزًا لنا أن نبحث عن أساليب الاتصال التي يستخدمونها، وقد بدأنا عبر نظام الكمبيوتر الذي بنيناه بالبحث

عن الهواتف المسجلة في اسطنبول والتي لا يتم الاتصال بها إلا نادرًا، وكان قسم من هذه الهواتف ملكًا للتنظيم الإرهابي.

كان التنظيم يتحرك بشكل مغاير للمعتاد، وكان علينا ملاحظة هذا الاختلاف والحركة على هذا الأساس، لاحظنا بأن التنظيم يستخدم هواتف لاسلكية متطورة، وخصوصًا عند الاتصال بالخارج.

كان أصعب التنظيمات تنظيم «اليسار العظيم»؛ كان يستخدم وسائل سرية جدًّا، ويمتلك وسائل لإعاقة التنصت. كانت الهواتف التي يستخدمونها خاصة بالتنظيمات الاستخباراتية العالمية.. لقد كان يستطيعون الاتصال من خلالها بأوروبا من تركيا.

كانت كل خلية للتنظيم متصلة بالخارج، ولا يتصل عضو بآخر من التنظيم بالهاتف في الداخل، وعلى هذا فلو استطعنا الوصول إلى عضو من أعضاء التنظيم، أو لو حصلنا على معلومات من عميل لنا داخل التنظيم؛ لن يكون أمرًا ذا فائدة كبيرة؛ فلن نستطيع كشف إلا من هم في خلية واحدة. كان التنظيم متيقّظًا تجاه الأساليب الكلاسيكية في الاستخبارات، وكان علينا إيجاد حل لهذه المشكلة، وبالفعل بدأنا بالبحث عن أساليب الاتصالات التي تستخدمها التنظيمات كلها وليس «اليسار العظيم» فقط، وبدأنا بكشفهم بسرعة، وكلما زاد تميزهم في استخدام الوسائل كلما كان يسهل كشفهم.

كان دسّ العملاء في التنظيمات أمرًا صعبًا، وأما في تنظيمات اليسار العظيم وpkk وtikko فكان صعبًا جدًّا؛ لأنه في حال دخوله التنظيم كان سيدخل في العمليات الإرهابية، وإلا سيتمّ قتله؛ لأنه سيظهر غير متعاون مع التنظيم. كانت العمليات الإرهابية غير محتملة، والهجمات ضد الشرطة كانت تُنظّم كل يوم؛ لذا كان علينا الوصول إلى المعلومات بأي طريقة، وكان أمامنا فرصة استخدام الأجهزة التكنولوجية، وبدأنا بذلك عبر المهندسين من شركة الاتصالات الوطنية، الذين يجب ذكرهم الآن بسبب فضلهم الكبير وجهودهم

التي بذلوها دون أخذ أي مقابل أو أجر، ولا أحد يعرفهم إلى اليوم سوانا، لقد استطعنا إلقاء القبض على الإرهابيين بفضلهم.

كان «دورسون كاراتاش» يشتكي من كشف أمر عملائه الذين يرسلهم، ويقول متهكّمًا: لو كتبنا على رأسكم «اليسار العظيم» لما تم اعتقالكم بهذه السرعة!! كانت التنظيمات لا تعرف أي شيء عن وسائل اكتشافنا لهم، كانوا مصابين بالذهول، لقد استطعنا أن نقبض على أعضاء التنظيمات حتى قبل بدئهم بعملياتهم.. لقد سيطرنا عليهم تمامًا.



عمليات اسطنبول

إن اسطنبول مدينة تجري فيها فعاليات اليساريين واليمينيين والرجعيين وغيرهم من الأيديولوجيات الإرهابية، وفي فترة ممارستي مهامي في اسطنبول كان تنظيم «اليسار العظيم» من أكبر التنظيمات، بل كان مضاهيًا لها كلها.

كان تنظيم «اليسار العظيم» يمارس عملياته ضد الشرطة والاستخبارات والضباط المتقاعدين بزخم كبير، كان بدأ فعالياته في السبعينات في اسطنبول، وعلى الرغم من تراجع فعاليته في الثمانينات إلا أنه لم ينته بشكل تام، ومع الهروب الذي بدأ في نهاية الثمانينات من السجون بدأ التنظيم بفعالياته المسلحة في المدينة، وأصبح يهدد أمنها بشكل كبير.

قام التنظيم بعمليات اغتيال لمسؤولين في الشرطة والاستخبارات والضباط المتقاعدين، وكان يرسل فاكسات للمؤسسات الإعلامية يتفاخر فيها بسرد حكايات عمليات الاغتيال التي يقوم بها، وقد تمادَوْا حتى أنهم أعلنوا حظر تجول على الشرطة.

فما الذي قامت به الدولة حيال هذا التنظيم الذي هدّد أمن أكبر المدن في وطني، واستخدم السلاح بهذه الطريقة؟ لقد تم القيام بعملية واسعة ضد اليسار العظيم في عام ١٩٩١م، وقُتل كبار المسؤولين، وفي عام ١٩٩٢م تم مهاجمة مسؤولي الفعاليات المسلحة في التنظيم وقتلهم.

لم تكن هنالك أعمال منظمة ضد هذا التنظيم من قِبَل الشرطة! بل إنه بعد العمليتين في عامي ١٩٩١ و١٩٩٢م، تم الحصول على وثائق كثيرة لم يتم قراءتها أبدًا، أو لم يكن هناك وقت لقراءتها!! مع أن عدم قراءتها كان يؤدي

إلى ضعف العمليات ضد هذه التنظيمات. وقد شكّلت مع مدير مقاومة الإرهاب فريقًا مكوّنًا من عناصر من شعبتي وشعبته، لقراءة هذه الوثائق، فقد كان يجب أن نعرف كيفية عمل هذه التنظيمات وكيفية تفكيرها.

لم يكن في الوثائق معلومات كافية؛ فقد كان تنظيمًا سريًا جدًّا. كنا بحاجة للقبض على أحد المسؤولين الكبار في التنظيم، لكن هذا الأمر كان من الصعب أن يتحقق مع تنظيم كتنظيم «اليسار العظيم». تمكّنت بعد فترة من الالتقاء مع معلّم انفصل عن التنظيم بعدما ملّ من أعماله وبدأ يشك في أيديولوجيته، وقد زوّدنا هذا الشخص بمعلومات عن هذا التنظيم وطريقة عمله وتفكيره، حتى أنه أظهر معلومات عن أشخاص مسؤولين في التنظيم.

كان المنتسبون إلى تنظيم «اليسار العظيم» يمرّون بفترة تعليم جدِّيَّة، يُشرح لهم خلالها طريقة التحرك وطريقة العمل وكيفية التخلص من المشكوك بأمرهم.. وغير ذلك. بدأ عناصرنا بالبحث عن أعضاء التنظيم، وفي إحدى المرات تم الاشتباه بشخص كان يمشي في الشارع بحسب المعلومات التي أُعطيت للعناصر حول طريقة حركته وعمله، فبدأ بالهروب، وتمت ملاحقته والقبض عليه، وبعد التحقيق ورغم عناد هذا الشخص عرفنا بأنه «علي كولمز» وهو مرتبط بشكل مباشر مع اللجنة المركزية لتنظيم TIKKO.

أصبح عناصرنا أكثر مهارة في التعرف على الإرهابيين من تصرفاتهم، كان تنظيم «اليسار العظيم» معروفًا بعناد أعضائه في التحقيق، ومقاومتهم واشتباكهم حتى الموت، وتفضيلهم للموت على الاعتقال. كان كثير من أعضاء التنظيمات الأخرى ينضمّون إلى «اليسار العظيم»، بعد وقوعهم في مشاكل مع تنظيماتهم. حدّدنا بيتًا يقيم فيه عناصر من «اليسار العظيم»، وحاصرناه، فبدأ من فيه بحرق الوثائق الموجودة بحوزتهم، وقد أدّى وجود موادَّ متفجرةٍ في البيت إلى انتشار حريق في البيت، فحوصر الإرهابيون، وبدؤوا بالاشتباك معنا، حاولنا لمدة طويلة إقناعهم بالاستسلام، وقد استسلمت عضو منهم، وتم إنقاذها من الحريق، وصوِّرت هذه الحادثة من قبل

كثير من الإعلاميين. حاولنا عبر هذه الحادثة وغيرها، توضيح أن أعضاء هذه التنظيمات الإرهابية أناس عاديون من مجتمعنا ذاته.

كان القبض على عناصر التنظيمات الإرهابية وإلقاؤهم في السجون يجعلهم أكثر راديكالية، ويجعل أفراد عائلاتهم ينضمّون إلى تلك التنظيمات، وقتلهم لم يُجدِ نفعًا؛ فهم أيديولوجيون ليسوا بمنتفعين، وقتلُهم كان كذلك داعيًا لأفراد عائلاتهم للانضمام إلى التنظيمات، بل كان يتمّ تشكيل مجموعات مسلحة تحمل أسماء القتلى من هذا التنظيم أو ذاك! باختصار كان العنف تجاه هذه التنظيمات لا يُجدي نفعًا، وكان يجب أن نجد أساليب جديدة ناجعة في إنهائها.

لم يكن التغلغل في بنية تنظيم «اليسار العظيم» لإضعافه أمرًا صعبًا كما كان يبدو لنا، كانت هنالك فقط حاجة كبيرة للمعلومات؛ فإن هذه التنظيمات كانت ذات بنية هرمية كبيرة وسرية للغاية، لكن كان يمكننا الحصول على هذه المعلومات بفضل النظام الذي أنشأناه. وكنا قد وصلنا إلى المسؤولين الكبار في التنظيم، وكشفنا اتصالاتهم بالخارج، وكنا نوقف عملهم قبل أن يبدؤوا به.

بعد هذه النظرة أصبح هدفنا تثبيط عمل تنظيم «اليسار العظيم» وليس قتل أو أسر أعضائه؛ فقد كنا متأكّدين من إصابتهم بالملل والإحباط بعد فترة إن لم تكن هناك إمكانية لتنفيذ عملياتهم.

بدأنا نعيق أي عمل سيقوم به التنظيم مهما كان تافهًا، فكان عليه أن ينتظر فترة يبحث فيها عن أسباب الفشل، وبالتالي فإن تكاثر الأعمال التي لا يقوم بها التنظيم أو يؤجلها وعدم استطاعته للتحرك بسرعة أدّى إلى تقليص حماس ميليشياته الإرهابية.

كانت العناصر الإرهابيّة تحاول الهرب بعد أن نجعلها تشعر بأننا نلاحقها، وهي في طريقها لتنفيذ عمل ما، أو الذهاب إلى مكان اللقاء قبل التنفيذ، فيتركون التنفيذ إلى أن يشعروا بأنهم لم يعودوا مراقبين، فيأتون مرة

أخرى إلى مكان اللقاء، فتقوم عناصر الشرطة بتفتيشهم على الطريق، فيؤجّلون اللقاء مرة أخرى، وإن تكرار هذه العملية لأسابيع وحتى لشهور دون إتمام أيّ لقاء كان يقلّص من الحماس لدى الميليشيّات.

إن إيقافنا لأحد الميليشيّات والتحقيق السريع معه، كان يُشعره بأننا نعرف بأنه أحد ميليشيّات التنظيمات، وكان هذا الأمر يجعل التنظيم مرتبكًا وخائفًا ما يضطرّه إلى تفكيك خلاياه وتصفية بعض عناصره.

وقعت الميليشيّات في شك كبير، ممّا أدّى إلى متاعب نفسية أصابتهم جميعًا، حتى إن أحد كبار مسؤوليه كان في رحلة إلى مدينة خارج اسطنبول، وقد نزل في الطريق عن حافلته التي تقلّه، وتابع الرحلة بوسائط متعدّدة، حيث إن الشك والريبة كانتا قد أتلفتا أعصابه.

كنّا نقوم أيضًا باعتقال شحنات السلاح التي تأتي من أجلهم، فيبدأون بالبحث من جديد عن منبع سلاح آخر، وكان هذا يستمر شهورًا طويلة.

وبعد هذه المساعي، بدأ ظهور اشتباكات بين عناصر «اليسار العظيم» الإرهابي، فقد قامت عناصر من التنظيم بإبعاد قائد التنظيم «دورسون قرة تاش» عن القيادة واتهامه بإفشال العمليات.

بدأوا بطلب الميليشيات القيادية المتواجدة في لبنان وسورية واسطنبول إلى الاجتماع في أوروبا، وتم الإفراج عن «دورسون قرة تاش»، وبدأت النقاشات تدور حول وضع العمليات وسبب فشلها، إلّا أن شكل السيطرة على الإدارة وتنحية «دورسون قرة تاش»، أدّى إلى تذمّر في التنظيم وإلى انقسامات بين مؤيّدين للقائد القديم وبين المؤيدين لما سمّوه بالانقلاب ضدّ القائد القديم، أي أن التنظيم بدأ بالتفكك.

علمنا بعدها بأن الميليشيات الموجودة في تركيا كانت في مجموعة الانقلاب، وأنها بقيادة «بدري ياغان»، أمّا المجلات والمنشورات غير القانونية فكانت في صف «دورسون قرة تاش».

كنّا نراقب في تلك الفترة المسؤولة عن جميع الفعاليات غير القانونية للتنظيم، واسمها «خديجة أرانلي»، بدأنا بتثبيت أماكن الخلايا، وعرفنا بوجود أشخاص مهمّين داخلها، فقرّرنا القيام بعمليات ضدّهم.

كان علينا أن نعتقلهم في وقت واحد وفي النهار؛ لأنه عند تنفيذ العمليات في الليل كانوا يحملون السلاح ويبدأون بالاشتباك، ممّا يؤدّي إلى مقتل الكثير منهم وإثارة الفوضى.

جاء وقت إخبار الشُّعَب الأخرى بالعمليّة التي سنقوم بها، وقد كنا لا نُطلع أحدًا على ما نقوم به حتى وقته، وعلمنا بأن عنصرًا قياديًّا بارزًا يتواجد في بيت قائدة الميليشيّات في تركيا كان قد أتى من الخارج. طُلب تأجيل العملية؛ لأن شعبة الإرهاب رأت بأن هذا الشخص مهم جدًّا، وكان لديها معلومات أن قائدة الميليشيّات في تركيا قد أجرت اتصالًا سريعًا معه سألته عمّا يجب القيام به، وأن هذا الشخص هو قائد مجموعة الانقلاب في التنظيم، وكانوا يفكّرون بتصوير الشخص بشكل سري عند خروجه من البيت وعرض الصورة على من يعرفه للتأكد من هويته، لكن خروج الأمر من يد شُعبتنا كان يجعل إيقافه غير سهل، إن وجود هذا العدد من الميليشيات كان يهدد بحدوث عملية إرهابية، وكان يستدعي سرعة في القيام بعملية ضدهم.

بعد تأجيلنا العملية لمدّة يومين، طلبنا مدير الشرطة والأمن في اسطنبول «منزير» إلى اجتماع، وطلب منّا تنفيذ العملية على الفور، لكنني شرحت له أسباب تأخّري بالقيام بهذه العملية، إلّا أنه أصرّ على السرعة في التنفيذ، وبعد إصرار ومحاولات كثيرة أجّلنا العملية لمدّة يوم آخر.

أتينا بشخص يعرف القائد الذي أتى من الخارج، ووضعناه في سيارة سريّة لكي يتعرّف عليه عند خروجه، كان يجب علينا أن نعتقل الجميع في آن واحد وإلّا كنا سنفشل، كان يجب التنفيذ في الوقت المناسب، كانت الخطة التي وضعناها جيدة، وبدأنا بإلقاء القبض على العناصر واحدًا تلو الآخر، لم

تحدث أيّة مشاكل في الاعتقال، عدا عن مقاومة يدويّة بسيطة قام بها العناصر، لقد اعتقلنا اثنين وعشرين من العناصر الخبيرة في التنظيم، وكانوا مسلّحين تمامًا، إن هذا العدد من الميليشيات لم يكن يوجد إلّا في معسكر البقاع في لبنان.

أمّا الشخص الذي أتى من الخارج المتواجد في بيت القيادية، فإنه لم يخرج إلى الشارع أبدًا. لم نكن نعرف عدد الأشخاص الموجودين في البيت، ومع ذلك قرّرنا مداهمة البيت، واشتبكنا مع المتواجدين فيه، وقُتل على أثر الاشتباك ستة أشخاص منهم، كان من بينهم «بدري ياغان» كما خمّنّا، والقائدة «خديجة أرانلي».

كان التنظيم قد فتح محلًا تجاريًّا أيضًا، وعند اقتحامنا لذلك المحل، عرفنا كبر المشكلة التي مرّت علينا؛ لقد كان المحل مليئًا بالأسلحة التي أتت من معسكر البقاع في لبنان، وبحسب ما حصلنا عليه من معلومات لاحقًا، رأينا بأن بدري ياغان طلب أكثر الميليشيات المتواجدة في الخارج إلى اسطنبول، وكان يريد أن يقوم بأعمال كبيرة حسب ما يدعي. إن هذه الحادثة أنهت مجموعة بدري ياغان قبل أن تبدأ، لكن مجموعة دورسون قرة تاش لم تكن تهدأ.



حادثة جم آرسفر

إن حادثة مقتل «جم آرسفر» في الجنوب الشرقيّ، كان بمثابة مرآة تعكس وضع الأمن في تركيا، إن التمحيص والدراسة بحقّ هذه الحادثة يكفي لمعرفة ماهية حادثة «سوسورلوك» و«أرغنكون» في تركيا، لكن ومع الأسف، لم يتم التحقيق في هذه الحادثة حتى الآن، على الرغم من وضوح الحادثة.

متى تعرّفت على «جم آرسفر»؟ بعد الهجمات التي نظمتها ميليشيات تنظيم PKK الإرهابية على بلدات «شمدنلي» و«أروه» في عام ١٩٨٤م، فاتجهت من مرسين إلى الجنوب الشرقي.

كان قد تمّ القبض على أحد العناصر الإرهابية من تنظيم PKK، يدعى «علي أوزان سوي»، كان يمتلك معلومات كثيرة جدًا عن التنظيم.. تمّ التحقيق معه، ووجّهت إليه أسئلة حول هدف التنظيم وتركيبته والدعم الذي يتلقّاه وغيرها من الأمور، كانت أقواله تسجّل بكاميرات الفيديو، وقد وزّعنا أقواله بعد أن كتبناها على الأوراق؛ لكي يكتسب الكل فكرة عن التنظيم.

لم تكن قوى الأمن على الرغم من تعرّضها للهجوم في بلدات «شمدنلي» و«أروه»، هدفَ التنظيم، حتى تلك اللحظة. كانت هنالك نقاط غريبة جدًّا في أقوال المعتقل.. كانت أقواله ذات أهمية لا تقدّر بثمن.

لم يكن تنظيم PKK متواجدًا بشكل مؤثر في ديار بكر إلى تلك اللحظة، حيث لم يكن هنالك إلّا القليل من الميليشيات من أهل المنطقة، وكانت مهمتهم تجسسيّة لا غير.

كان لدينا القدرة والمجال على أن نذهب إلى مناطق أخرى من أجل

التحقيق والكشف، وفي إحدى المرّات ذهبنا في مهمة إلى سييرت، كان مدير الشرطة والأمن لمقاومة الإرهاب في سييرت «جعفر شاهين». . كان شخصًا مخضرمًا في هذا الموضوع. أخذت منه كتيّبًا يحتوي على أسماء المسؤوليين في التنظيم وميليشيّاته، وقد انتفعت به كثيرًا. في هذه الأثناء تعرّفت على «جم آرسفر» الموكّل في أمور العمليات.

قال لي: «إن سيرتكم وصلت إلى كل مكان هنا»، كان يذهب بموجب مهامه إلى أبعد من البقاع في الجنوب الشرقيّ، إلى بيت الشباب وغيرها، كنا نتجول في المنطقة بشكل غير معتاد من قبل، ممّا كان يجعل الكل يظنون بأننا من «الاستخبارات الوطنية»، وكان الضابط «جم آرسفر» مشهورًا بشجاعته في المنطقة. . تحدّثنا معه طويلًا وعرفت بأنه شخص يحترم عمله، ولا يتردد في بذل كل ما يمكن من أجله.

في الفترات اللاحقة لم نلتق إلّا مرّات قليلة، لكننا كنّا نشعر بقرب أحدنا من الآخر، وكنا نتبادل أسرارًا في لقاءاتنا لا نبوح بها لأحد، كان يتكلّم عن عدم قدرته على الحركة في الوحدات العسكرية بشكل منطقي وعقلاني.

كان الأشخاص الذين يمرّون في الطريق بين «شيرناك» و«أولوداره» يخضعون لتفتيش بشكل دائم، وأخبرني جم آرسفر أنه في إحدى المرّات قام بتزوير هويات اثنين من القادة المشهورين في تنظيم PKK، وركب سيارته بشكل مدني واتجه نحو نقاط التفتيش، وعند طلب الهوية منه في النقطة قدّم هوية أحد المطلوبين الكبار واسمه «دوران كالكان»، وبعد فترة مرّ وأبرز هوية المطلوب الكبير الآخر «صلاح الدين جليك»، ولم يتم إيقافه أبدًا، وبعد وقت ذهب إلى مسؤولي القطعة العسكرية المسؤولة عن المنطقة والحواجز وقال: «إن المطلوبَيْن الكبيرين مرّا من النقطة»، وبالفعل تمّ النظر في سجلات المارّين وظهر اسم المطلوبَين في السجلّ، كان هذا ما يريد «جم» أن يظهره، فقد كان يتمّ تسجيل الأسماء ولكن لم يكن أحد من العناصر المتواجدين على نقاط التفتيش على علم بأسماء المطلوبين.

كنّا نعمل جميعًا على أخذ وجمع المعلومات في المنطقة، وكان الضابط «جم» قد كشف عددًا منهم، كان هنالك الكثير ممّن يعرّفون أنفسهم على أنهم عملاء للجيش يقدّمون معلومات مزيفة من أجل التلاعب بالدولة، وكانوا يقومون باتهام أشخاص لا علاقة لهم بالتنظيم، وبعد أن يتم اعتقالهم يذهبون إلى أهاليهم فيتقاضَون المال من أجل المساعدة في إطلاق سراحهم، وبعد أخذ النقود يذهبون إلى المسؤولين في الدولة ويقولون بأن هؤلاء الأشخاص يمكن استخدامهم في جلب المعلومات، وهكذا يتم إطلاقهم، أي أنهم كانوا يتهمون أشخاصًا لا علاقة لهم بشيء، وبعد أن تُكشف أكاذيبهم بعد فترة يبدأون بالكذب على الشرطة إلى أن يتمّ كشف أمرهم أخيرًا.

وكان الضابط «جم» يأخذ بعض هؤلاء إلى مركز البلدات، ويقول: «إن هؤلاء هم من يفتري عليكم وينقل المعلومات الكاذبة إلينا».

بعد فترة تم تشكيل JITEM[1]، وسمعت بأن «جم» من الأعضاء المؤسسين، كان «جم» يعمل مع عدد من العناصر في منطقة سينوب، وكانت قد خُصّصت لهم مروحية، وكانوا يعملون على جمع المعلومات عن PKK عبر التواصل مع المسؤولين في شمال العراق، وبعد فترة سمعت بأن عناصر «جم» متواجدون في مناطق جيزرة وسيلوبي وشيرناك، وبدأتُ أصادفهم في تجوالي.

بعد وقت ما تمّ تعيين الضابط «جم» على رأس المجموعة التي سمّيت JITEM، وكانت تابعة لفيلق إدارة حالة الطوارئ في المنطقة، وقد عمل في هذه المهمة لمدّة عام، وقمت بزيارته في هذه الفترة مرتين، تعرّفت خلالها على عدد من الضباط العاملين معه، والذين ذكرت أسمائهم في فعاليات

(١) JITEM: تطلق على استخبارات الجندرمة «قوات الدرك» في الجيش التركي، وكان هذا الجهاز نشطًا في الصراع بين تركيا وحزب العمال الكردستاني، وبعد فضيحة سوسورلوك تم تصفيته وأكد على وجود هذا الجهاز رئيس الوزراء الأسبق بولنت أجاويد ومسعود يلماز. «المترجم»

JITEM لاحقًا، أخبرني جم عن إلقائهم القبض على بعض القادة في تنظيم PKK، وأنهم حققوا معهم وحصلوا على معلومات منهم.

كان يرى «جم» بأن إيقاف PKK لا يمكن أن يتم ضمن القوانين، وأنه يجب استخدام كل السبل من أجل إنهائه، وأنه يجب إعدام كل المسؤولين الذين يتم اعتقالهم، لكنني قلت له: «إن هذا العمل غير صحيح.. إن هناك سبلًا يجب إيجادها للنفوذ إلى داخل التنظيم».

من المذنب هنا؟ هل هم القرويون الذين يدعمون PKK ويساعدونهم؟ أم هم الذين يطبّقون الإجراءات التي ترمي بهؤلاء القرويين بين أيدي PKK عبر تشغيل آلية الرشوة؟

قال لي جم: «إنك على حق، ولكنني غرقت في هذا الأمر، هل ستكون معي أم لا؟».

قلت له: «لا»، وأصررت على رأيي أن هذه الأساليب خاطئة وغير مجدية، لكنه كان مصرًّا أيضًا على الأساليب غير القانونية.

في إحدى المرّات تم خطف رئيسة حزب HEP[1] في المنطقة من قبل أشخاص ادّعوا بأنهم من الشرطة، كانت الأشكال التي وصفت مشابهة لأشكال الأشخاص الذين كانوا متواجدين مع «جم» في مرّات سابقة، أدّى هذا إلى اعتقادي بأن «جم» هو من فعل هذا، كلّف في هذه القضية مساعد مدير الشرطة والأمن في ديار بكر، ذهبت إليه وبيّن لي أن لديهم شكوكًا ما..

(١) حزب العمل الشعبي (HEP) تشكل عام ١٩٩١م ويعتبر أول نشاط كردي سياسي، وتمكن الحزب من إدخال بعض أعضائه إلى البرلمان في انتخابات ١٩٩١م من خلال التحالف التي تم بينه وبين حزب الشعب الديمقراطي الاشتراكي (SHP) بزعامة أردال إينونو، ومن بين نواب الحزب ليلى زانا التي أقسمت اليمين في البرلمان باللغة الكردية، وبعد فترة أغلقت محكمة الدستور التركية الحزب بدعوى ثبوت لقاء أعضائه بعبد الله أوجلان، وأن الحزب امتداد لحزب العمال الكردستاني ويدعو إلى أفكار انفصالية، وتم وضع بعض أعضائه في السجن. «المترجم»

قال: «لقد وجدت جثة وداد آيدين في مكان خارج ديار بكر»، وتم سؤال شرطة المرور عن السيارة، فبيّن عناصر شرطة المرور بأنه كان في ذلك اليوم دورية للشرطة على الطريق المؤدي إلى مكان الجثة، لكن خبرًا وصل إلى الدورية مفاده أن هنالك حادثًا على إحدى الطرق ويجب أن يتوجهوا إليه، فتركوا هم الدورية واتجهوا إلى مكان الحادث، واكتشفوا بأنه خبر كاذب، وعندما سألنا عن المركز الذي أعطى الأخبار، تبيّن لنا بأنه أُعطي من قيادة الجاندرما في البلدة، وعند سؤال قيادة الجاندرما في البلدة قالوا بأن الأخبار جاءتهم من قِبَل قيادة الجاندرما في المنطقة، وعند سؤالنا لقيادة الجاندرما في المنطقة، قالوا بأن الأخبار جاءتهم من فيلق الجاندرما للجرائم، وعند هذا الحدّ تمّ التوقف عن السؤال، أو أنهم لم يريدوا أن يشرحوا لي ما حصل حقيقة.

كان من الواضح لي الآن هوية القائمين بهذا العمل.

كانت الجثة تحمل آثار رصاصات كلاشينكوف، وكان صدى هذا الأمر مدويًا.. لقد كانت أول حادثة انتشرت على هذا المستوى الاجتماعي الواسع، وقد أتى الآلاف من الناس لحضور الجنازة من كل الولايات التركية، وتحوّلت الجنازة إلى مسيرة كبيرة تمّ فيها الهجوم على مباني التلفزيون الحكومي وعلى مؤسسات الدولة، وعندما أراد أفراد الشرطة حماية أنفسهم قُتل ثلاثة من المتظاهرين وجُرح ستة آخرين، وفي طريق العودة من الدفن هاجم المشاركون في الجنازة مركز الشرطة، ونتج عن هذا الهجوم مقتل تسعة عشر شخصًا، والمئات من الجرحى، لم تجرِ هكذا حادثة من قبل! إن الأخطاء التي قام بها أعضاء حزب hep والوالي كانت كبيرة جدًا، وأدّت إلى مصائب كبيرة! والمؤسس الأساسي لهذه الأحداث كان «جم»!!

طلبني الوالي في أحد الأيام، وأرسلني لألتقي بقائد فيلق الجاندرما للجرائم في المنطقة، وعندما وصلت رأيت «جم» يتكلّم معه، كان «جم» يقول: إن وقعت في ضرر سأخبر الكل بما جرى ويجري هنا، وسأكون شاهدًا

على ذلك بنفسي. لقد كان «جم» واقعًا في مشاكل مع القيادة، وكان يبدو أن خدمته تنتهي بشكل غير مناسب.

كنت أذهب إلى أنقرة أثناء خدمتي في ديار بكر، لتلقّي دورات حول التنظيمات الإرهابية وفعالياتها، وفي إحدى المرّات التي ذهبت فيها إلى أنقرة التقيت «بجم»، فدعاني إلى تناول الطعام في أحد المطاعم في «قيزيل آي» في أنقرة. تناولنا الطعام وجلسنا لفترة طويلة تبادلنا الأحاديث فيها، كان مع «جم» عدد من رفاقه الذين كانوا معه في ديار بكر، قال «جم» بشكل واضح وصريح: إن الجنوب الشرقي يذهب من بين أيدينا، وأن قيادة الجيش لا تقوم بتوعية الشعب بشكل كاف.. يجب علينا توعيتهم. وقال: إن هؤلاء الناس يأتون إلى هنا كل يوم، وتراب الوطن ووحدته في خطر، يسكرون ويأكلون كل يوم، يجب أن نفجّر قنبلة كبيرة في مركز أنقرة هنا في «قيزيل آي»؛ كي ينتبهوا إلى ما يحدث هنا! وقد عارضت هذه الأفكار جملة وتفصيلًا.

ذهبت بعدها إلى ديار بكر ومن ثم تمّ تعييني في اسطنبول، وعلمت بأن جم وأصدقاءه بدأوا في تأليف الكتب، وأنهم أسّسوا دار نشر خاصة بهم.

في أحد الأيام أتى إليّ زائر اسمه ألب أرسلان أرتغرل، أعلمني هذا الشخص بأن «جم» لم ينجح في عمله في أنقرة، وأنه تعلّم درسه من تلك الأحداث، وأنه يرغب في تأسيس شركة أمنية خاصة في اسطنبول، وقد بدأ يحاكم بسبب إفشائه لأسرار خاصة بالدولة، وأنه في إحدى المرّات التي نَقل فيها ألب أرسلان «جم» إلى أنقرة بسيارته، تركه جم وأعلمه أن لديه بعض الأعمال التي يجب أن يقوم بها، وأن هنالك قطعًا متفجرة عن بُعد يجب أن يأتي بها من بيت سائق مدير جمارك باب خابور الحدودي، وكانوا قد اتفقوا على اللقاء بجوار «قيزيل آي»، في الساعة الثانية ظهرًا، لكن جم لم يأتِ إلى اللقاء، ولم يذهب إلى المحكمة، وعلى أثر هذا اتصل ألب أرسلان بالسائق، فقال: إن «جم» أخذ الأمانات وذهب. فقلق ألب أرسلان بشأن حياة جم،

وكان جم قد قال له بأن الشخص الذي يمكن أن يعتمد عليه إن حصل أي مكروه له هو أنا.

لكنني لم أكن أعلم بأن جم أتى إلى اسطنبول، وربما كان السبب في عدم إعلامه إياي بمجيئه معارضتي الشديدة لكل الأفكار التي طرحها، وتوقّعه عتابي له بأنني قد نبّهته قبل أن يقع في المشاكل، وأنه كان يفكر في المجيء إليّ بعد أن يبني لنفسه نظامًا ما.

بعد أن شرح لي ألب أرسلان الوضع، قمت على الفور بالاتصال بمدير استخبارات أنقرة الذي كان يعرف «جم» بقدر ما أعرفه أنا، كان هذا المدير هو «عبد الرحمٰن تويغار»، وكان مساعدي في الفترة التي كنت فيها في اسطنبول.

بعد أن شرحت له ما حصل اتصل بالسائق الذي سلّم الأمانات فورًا وطلب منه المجيء إليه، وبعد أن طلب السائق كمال، أتى مسؤولون رفيعون إلى مركز الشرطة من الجاندرما ومن JITEM، وحذّروا بأن عبد الرحمٰن تويغار يكشف عملاءهم! إن هذا كان يوحي إلى حدّ ما بأن جم بيد الجاندرما، ولكن ما قيل لي كان كالتالي:

«عندما اتصل ألب أرسلان بالسائق كمال بصفته صديق جم، قال له بأن جم أخذ الأمانات وذهب بسيارة نوع لادا، وقد قيل بأن جم كان يعطي ريبورتاجات لأحد الكتّاب في مجلة أيدينليك في تلك الفترة، أي أنهم كانوا يحاولون إعطاء انطباع بأن له علاقة باختفائه، ولكني سمعت بأن الجاندرما لم تكن تذكر «جم» بالخير، هذا ما ذكره عبد الرحمٰن لي، وقد انعكس هذا الوضع على الصحف في تلك الفترة، وكانت تنشر أقاويل بأن هذا الموضوع موضوع داخلي في الجاندرما.

وبحسب المعلومات التي كانت تنشر من قبل القيادة العامة للجاندرما فإن «جم» كان يعيش مع امرأة، وكان يسرّب عبرها الأخبار إلى المخابرات

السورية، لكنّني قلت بأن هذا الأمر لا يمكن أن يكون على الإطلاق. كان الكل يظن بأن «جم» معتقل لدى الجاندرما، وأنه سيتمّ معاقبته بعض الشيء، وإرساله فيما بعد إلى بيته.

وبحسب ما عرفته لاحقًا، فقد قام عناصر الشرطة بطلب صديق «جم» المقرّب «مصطفى دنيز»، وشرحوا له كيف إن «جم» اختفى ولم يعد يُعرف أين مكانه، فقال مصطفى بأنه يعرف السائق كمال، وأنه سيكلمه، لكنه ذهب ولم يعد، وبنفس الطريقة ذهبت المرأة التي كان يعيش معها جم للتكلم مع السائق كمال، ولكن لم نستطع أن نعرف عنها شيئًا بعد ذلك، هنا كان من الواضح بأن نقطة الحل أو الارتكاز هي السائق كمال، لكن على الرغم من هذا كلّه لم تتشكل في ذهني حقيقة أثق بها مئة في المئة.

وبعد فترة اجتمعت بألب أرسلان وقال لي بأنه حلّ المسألة.

قلت: أخبرني إذًا؟

قال بأنه ذهب إلى أنقرة بعد الحادثة، وأُخذت أقواله هناك، وقالوا له بأن جم مات، فسألهم عن البنطال الذي كان يرتديه فقالوا: إمّا بنطال جينز أو بنطال قماش أبيض، عندها حللت المسألة، وعندما سألته: كيف ذلك؟ قال: «كان جم قد أخذ معه حقيبة يوجد بداخلها لباس رسميّ أسود اللون، وكان سيرتديه في بيت كمال؛ ليذهب إلى المحكمة»، وهذا يعني أن كمال كان يجب أن يقوم بأمرين: الأول: أن يرتدي اللباس الأسود، والثاني: أخذ الأمانات من هناك، كان جم سيسلّم الأمانات إلى السائق في الثانية عشرة ومن ثم يذهب إلى المحامي وبعد ذلك يذهب إلى المحكمة مع ألب أرسلان في الساعة الثانية، لم يكن هنالك أي مكان آخر يلبس فيه جم اللّباس الرسمي الأسود، سوى بيت كمال، وقد دخل إليه ولم يخرج.

توصّلتُ بعد هذا إلى نتيجة أخرى؛ وهي أننا أُعلمنا بأن الأمانات أُخذت من قِبَل شخص يلقّب باسم يشيل، وأنه أخذها إلى الاستخبارات

العامة، إلّا أنني كنت أعلم بأن يشيل لم يكن عنصرًا من الاستخبارات، وحينها كان يعمل مع الجاندرما، كان هذا خطًا آخر، فلجأت إلى نظام الكمبيوتر الذي كنت قد جهّزته، وبحثت عن أرقام الهواتف والمكالمات التي قاموا بها، بدأت بالنظر إلى أرقام الهواتف النقّالة التي كانت تُستخدم في السيارات، وكان جم قد نزع هذا الهاتف من السيارة ووضعه في حقيبة من أجل ألّا يعرف أحد مكانه، وكذلك كان يفعل السائق كمال. تفحّصت جميع المكالمات التي قام بها جم، كان أول من استعمل الهاتف بعد جم هو يشيل، وعندما رأيت الأرقام أو الجهات التي اتصل بها يشيل بعد ذلك، من القيادة العامة للجاندرما ومن قبل من تلقى الاتصالات، والأماكن التي قام بالاتصال منها؛ كانت الحادثة واضحة أمامي تمامًا.

وفي حادثة اكتشفتها لاحقًا، رأيت بأن جم كان يمتلك متفجرات تنفجر عن بُعد بحماية تامة في الفترة التي كان فيها جم في الجنوب الشرقي، وأن جم كان يمتلك ملفًا كبيرًا جمعه من الوثائق التي حصل عليها من تنظيم PKK، تتعلق بالفعاليات التي يقومون بها والأشخاص الذين يلتقون بهم.

وبعد تركه لمهامه في الجنوب الشرقي جلب معه هذه المعلومات أو الوثائق، لربما يقوم بنشرها في كتبه يومًا ما، حيث كان يرغب في إنشاء دار للنشر. وبعد أن استقال جم من مهامه في الجنوب الشرقي، أتى بهذه المتفجرات والوثائق معه، لكنه أراد أن يعطيها إلى أصدقائه من الشرطة للحفاظ عليها، لكنهم لم يقبلوا، فبقيتْ في يده.

وبعد أن وصلت هذه المتفجرات والوثائق إلى أنقرة، قام جم ومصطفى دنيز وعلي أوزان بإعطاء هذه المتفجرات والوثائق لكمال السائق. كان جم قد عيّن علي أوزان في الشرطة في أنقرة عنصرًا متعاقدًا لفترة محدودة، ووكّل إليه مهمة دراسة الوثائق المتعلّقة بتنظيم PKK، وكان جم يبحث عن وظيفة لمصطفى دنيز أيضًا؛ لأنه كان أيضًا قد استقال من منصبه بسبب استقالة جم تضامنًا معه، وفي هذه الأثناء ذهب جم إلى اسطنبول ليؤسّس عمله الخاص.

ذهب مصطفى دنيز إلى الضباط القدامى في JITEM، وقال لهم بأن الوثائق والمتفجرات ذات التحكّم عن بعد هي بيد كمال، وأنه شخص موثوق، لكن ربما يقوم باستخدامها في أمور خطيرة. كان دنيز في الأصلِ خائفًا من كمال لكنه لم يستطع أن يقوم بشيء، وأراد بهذه الطريقة أن يأخذ هذه الموادّ منه.

إن قيادة الجاندرما كانت مستاءة من جم إلى أبعد الحدود؛ لأنه كان يعطي أحد الكتّاب في مجلة أيدينليك معلومات عن الإعدامات في الجنوب الشرقي، كان جم يذكر الأحداث التي اشترك فيها يشيل أكثر من غيرها، وكان هناك خوف من ذكر مزيد من الأسماء التابعة لفيلق الجاندرما في ديار بكر، ولهذا فكّروا في إزاحة جم.

كان جم مع امرأة كانت قد بدأت تحصيلها في كلية الطب في إحدى الجامعات السورية، إلّا أنها أتت واعترفت بالكثير من الأمور التي لم نعرف ما هي، فقام جم بتسجيلها في كلية الطب في مدينة سامسون.

وفي هذه الأثناء لحق يشيل مع عدد من رفاقه بجم، لكنه تعرّض لحادث في الطريق ولم يستطع أن يقتله بطبيعة الحال. كانت قيادة الجاندرما تحاول قتله بشكل مستمر، وبالطبع لم يكن لجم أو أصدقائه علمٌ بما يجري، وعند إخبار مصطفى دنيز الجاندرما بهذه المعلومات، أتيحت فرصة لهم من أجل قتل جم.

وصل أعضاء JITEM إلى السائق كمال، وحصلوا منه على المعلومات حول وقت مجيء جم من أجل أن يأخذ هو المواد والوثائق، ليعتقلوا جم لحظة وصوله إلى بيت كَمال. وعندما طلبت الشرطة كمال لتأخذ معلومات عن اختفاء جم، ضغطت الجاندرما أو JITEM بالأحرى، على الشرطة، وقالوا بأن كمال أحد عناصرها، وأنه يجب تركه لكي لا يتمّ كشف أمره، في حين أنه كان بالإمكان إنقاذ جم لو تمّت مداهمة بيت كمال فورًا. كان موقف الشرطة معقولًا، لكن جم كان يُخطف في تلك الأثناء.

ذهب مصطفى دنيز إلى بيت كمال ليأخذ معلومات عمّا حدث، لكنه اختفى كما حدث مع البقية. وقد تم إيجاد جميع من دخل ذلك البيت ولم يخرجوا منه مقتولين حوالي أنقرة.

إن كل الأشخاص الذين ارتبطت أسمائهم في هذه الحادثة لا يتكلمون عن أيّ شيء، بل ينكرون كل ما يقال، كان يشيل قد قَتل كل من يعرف شيئًا عن JITEM، وكان يُري كل من يشكّ في أمره مسدسه الشخصي من نوع سميث ويسون.

إن هذه الحادثة وصلت إليَّ عبر الأشخاص الذين سمعوا بها، لكنهم اليوم ينكرون كل شيء، كان الكل أصبح سيمونيًا أو سيمونًا تمامًا، فالجُرم الذي يُقترف من طرفهم ليس جرمًا ويُسكت عليه! ورغم أنني قدّمت أقوالي كما سمعتُ حول الحادثة إلّا أن الحادثة لم تصل إلى المحاكم.

لو أن أحد عناصر الجاندرما فُقِدَ، لقُطعت الطرق واستجوب الجميع، وانطلقت دوريات في كل مكان تبحث عنه، في حين لم يتم فعل أيّ شيء حيال حادثة جم! لقد كانت هذه الحادثة أمرًا منافيًا للحقوق.

كنت على علم بأن جميع الضباط في تلك المنطقة كانوا على علم بالحادثة، وكانوا يظنون بأن سبب القتل هو تسريب جم المعلومات للمخابرات السورية، أي الخيانة؛ لأن المعلومات وصلتهم بهذا الشكل. إن هذه القضية كان يمكن أن تُكشف كما كشفتها أنا عبر متابعة أرقام الهاتف، هاتف جم الذي أخذه يشيل بالأحرى.

إن النظام لم يسمح باعتقال أو حتى التحقيق مع عناصره.. لقد كان يتستر على جرائمهم تمامًا!

إن هذه الحادثة مهمة للغاية.. لقد قَتلت الدولة أحد عناصرها، وإن النقاش الدائر حول وجود JITEM ما زال مستمرًّا حتى الآن. إن شكل عمل JITEM كان خاطئًا وليس تشكيله بحدّ ذاته فقط.

إن الدولة لم تكن حتى تلك الحادثة تكذب حول أي موضوع، إلّا أنها ولأول مرة كانت تكذب، فقد أنكر قائد الجاندرما العام وجود JITEM! إن هذه الحادثة زعزعت الثقة بما تقوله الدولة. باختصار: إن الذين كان عليهم إيجاد قتلة «جم» ولم يفعلوا كانوا هم أنفسهم من قتله.



ذهابنا إلى إسرائيل من أجل جلب الأجهزة

كان ذلك على ما أعتقد في نهاية عام ١٩٩٣م، كنّا بحاجة إلى بعض الأجهزة التقنية من أجل الاستخبارات، وكانت إحدى الشركات التي تنتج هذه الأجهزة إسرائيلية، وبعدما أتت الشركة لعرض الأجهزة في أنقرة واسطنبول قرّرنا الذهاب لرؤية الأجهزة في مكانها. كنت أريد أن ألتقي وأكلّم التقنيين الذين يصنعون هذه الأجهزة لكي أتعرّف عليها بشكل جيد.

أجرينا اتصالاتنا، وذهبت إلى إسرائيل مع عدد من زملائي، كان معنا اثنان من المهندسين كنّا نثق بهم تمامًا، كان أحدهما مصمِّم برامج كمبيوتر، وكان قد صمّم أجهزة وبرامج تضاهي ملايين الدولارات من حيث نفعها للدولة، وكان معنا مهندس آخر في الأجهزة الإلكترونية.

وبعد بحث طويل في إسرائيل عرفنا بأن الجهاز الذي نبحث عنه لا يوجد في إسرائيل! نعم لم نجد الجهاز هناك على الرغم من أنهم متطوّرون كثيرًا في هذا المجال، إلّا أنهم كانوا يصمّمون الأجهزة بما يلائم النظام الأمريكي، في حين كنّا نحن نستخدم النظام المستخدم في أوروبا الغربية.

عندها استغرب الإسرائيلون وقالوا: لا يمكن أن يعرف شرطي كل هذه التفاصيل، فقال المهندس الإلكتروني: نعم، أنا لست شرطيًا، وقال الآخر: أنا مصمّم برامج ولكنّي أعمل مع الشرطة.

قال الإسرائيليون: سنوفّر لكم هذه الرمون (الأمور) من الشركة المصنّعة، وسنجيبكم على كل تساؤلاتكم، إن لنا صديقًا يعمل فيها، أمهلونا للغد فقط.

عندها فكّرت في الشبكة التي يبنيها هؤلاء مع أمثالهم في العالم كله، وكيف يضعونهم في مراكز تمكّنهم من معرفة كل شيء، أمّا نحن فلا نستطيع الاستفادة من ملايين الأتراك الذين يعيشون في أوروبا، كان المئات من الأتراك يرغبون في تزويد الشرطة والمخابرات بمعلومات عن التنظيمات الإرهابية في أوروبا التي تعمل ضدّ تركيا وعن الأشخاص المنتسبين إليها، لكنّهم لم يكونوا يجدون أي مكان أو عنوان يقدّمون له هذه المعلومات؛ لأننا لم نكن نرغب في ذلك، في حين أن إنشاء نظام كهذا كان أمرًا سهلًا للغاية.. كان بإمكاننا إيجاد الآلاف من المتطوّعين من بين أكثر من أربعة ملايين تركي يعيشون في أوروبا، بدل أن ننتظر المعلومات التي تجمعها أوروبا.

إن الأمر كان مثيرًا للتشاؤم، لقد طلبنا في أحد الاجتماعات مع الجهات الألمانية أن يأتوا لنا بمجلة من المجلات التي يوزّعها تنظيم PKK! وقد أحرجت إحراجًا كبيرًا حينها؛ فكيف لم يكن بإمكاننا أن نأتي بمجلة بسيطة! كان بالإمكان أن نجند أحد الأتراك من بين الملايين، لكي يشتري المجلة بشكل شهري! ولا أظن بأن الوضع تغيّر الآن ولا أظن بأنه سيتغير مستقبلًا.

كانوا دائمًا يردّون انتقادي لهم بقولهم: «إنك لا تعلم ما الذي تفعله الدولة، إنك تستصغرها دائمًا»، لكنني الآن أسألهم: إن التنظيمات الإرهابية التي تعمل ضدّ تركيا تجري اجتماعاتها بشكل علني ضد تركيا، عدا عن الفعاليات السرية، ما الذي يمكن أن نجده في أرشيف الدولة الآن من صور المسؤولين أو غيرهم أو مواضيع الاجتماعات؟ هل تمّ تدوين شيء؟!



تأثير القوى الخارجية

أريد أن أقدم مثالًا مهمًا يردّ على الذين يقولون بأن التدخل الخارجي موجود، والذين يربطون كل أمر بالخارج: في الأعوام ١٩٩٢ و١٩٩٣ و١٩٩٤م، كنت أعمل في اسطنبول، وكنّا قد نفّذنا عمليات ضد المجموعات المشتركة في أعمال إرهابية في تركيا، والتي تعمل بدعم من القوى الرسمية في إيران، كانت الكثير من الدول تريد أن تعرف معلومات عن هذه الأحداث التي تفتعلها إيران في تركيا.

إن هذه الأحداث كانت تجري في العديد من الدول منها إنكلترا وفرنسا، حيث كان نظام الثورة الإيرانية يقتل المعارضين له، حتى إن الرئيس السابق لإيران شاهبور باختيار قد قُتل إثر هجوم مسلّح عليه، كانت هذه الأحداث من قِبَل القوى الإيرانية مباشرة، أو من قبل الأشخاص أو التنظيمات المرتبطة بهم أيديولوجيًا.

قال لي في تلك الفترة أحد المسؤولين في القنصلية الأمريكية: «إن أمريكا مستعدة لتقديم كل أنواع العون مهما كانت، من أجل المساعدة في جمع المعلومات، وحتى في تنفيذ عملية ضد إيران»، حتى إنه قال: «إن كنتم تريدون فعل شيء تجاه إيران يمكن أن نساعدكم عبر طائرات من طراز أواكس».

كانت دول كثيرة آنذاك تأخذ نفس الموقف، وفي الفترة التي كنت أعمل فيها في باب أدرنة الحدودي كنت أرى الكثير من المعارضين للنظام الإيراني يفرّون إلى أوروبا عن طريق تركيا، وكانوا يتجهون إلى إنكلترا أو إلى الولايات المتحدة، بالإضافة إلى المعسكرات التي كانت موجودة في العراق، وكانت

تدعم بشكل قوي من هذه الدول، إلّا أنها ولغاية اليوم لم تستطع فعل أي شيء، لا عملية إرهابية ولا غير إرهابية.

هذه الأمور كلّها توضح لنا بأنه لا قدرة لأي دولة على التدخل في شؤون دولة أخرى بشكل فعّال يجعلها تشكل تنظيمات، ولكن يمكنها أن تدعم القوى الموجودة فقط.



أنقرة
تسريب معلومات لتنظيم pkk

كنّا قد طوّرنا جهازًا إلكترونيًّا صغيرًا في اسطنبول، إذا وضعناه في مكان ما نستطيع متابعته أينما ذهب بشكل تقريبي، كنّا قد استخدمنا هذا الجهاز في اسطنبول وحصلنا على نتائج مذهلة.

كان بالإمكان أن نطبّق هذا الأمر في تعاملنا مع تنظيم PKK، وبالفعل طبّق في إحدى المرّات حيث وُضع أحد هذه الأجهزة على أشياء ستذهب إلى PKK، وبعد أن وصلت قامت المروحية بتحديد مكان الإرهابيين، وكانت العملية في المرحلة التي كان فيها الجنرال الباشا حلمي أوزتورك قائدًا لفيلق الجاندرما في المنطقة، وتمّ الحصول على نتائج رائعة، حضَّرنا لعملية جديدة بعدها، ولكن عندما وضعنا الجهاز وذهب إلى وجهته، وبينما كنا نحدّد موقعه، اتصل أحد الأشخاص بالمعسكر ونبّههم بوجود الجهاز وما يجب أن يفعلوه من أجل التشويش عليه! كان أمرًا لا يُصدّق!

قال لهم: «إن الجيش وضع جهازًا يحدّد مكانكم عبر التواصل بجهاز آخر موجود في المروحية، وإنهم سيقومون بضربكم».

لقد ذُهلنا بالمعلومات التي يعرفها عن الجهاز، لم يكن أحد يعرف بهذه التفاصيل أحد غير التقني الذي جهّزها! لكن لم يأخذ الإرهابي الذي تمّ الاتصال به الأمر على محمل الجدّ، ربما لأنه لم يفهم هذه الأمور.

قمنا بكشف رقم الذي اتصل بالتنظيم وأعطاه هذه المعلومات، فاكتشفنا أمرًا غريبًا جدًّا؛ لقد كانت الاتصالات تجرى من قبل ضابط صغير الرتبة كان

سابقًا في ديار بكر، وعيّن لاحقًا في تكير داغ التي أجرى منها المكالمة عبر هاتف عمومي، ومن ثم عيّن في كيركالة التي استمر في إعطاء المعلومات منها أيضًا، واكتشفنا أنه كان يحصل على المعلومات من صديق له يعمل مصورًا عند ضابط أحد الألوية في ديار بكر.

كان أصدقاؤنا قد ذهبوا إلى ديار بكر لأمر أجهزة التجسّس، وأخبروا قائد اللواء بالموضوع. إن هذه المعلومات لم تكن معلومات بسيطة، فقد كانت أجهزة التجسّس أو تثبيت الموقع موضوعة في أجهزة اللاسلكي لدى التنظيم، وقد أعطيت هذه المعلومات بالتفصيل لهذا اللواء من أجل إقناعه بصحة الإشارات التي ستظهر وستلتقطها المروحية؛ لأن الإخباريات الكاذبة كانت منتشرة بشكل كبير فلم يكن الضباط يولون اهتمامًا كبيرًا للأخبار غير الموثوقة.

وعُقدت اجتماعات مع عدد من ضباط قادة في الألوية، وشرح الموضوع لهم بالتفصيل، وبُيِّن لهم أن المعلومات التي ستأتي من الأجهزة ستكون دقيقة مئة في المئة. كان المصوّر هذا قد سمع كل ما تمّ الحديث عنه، وكان على علاقة مع الضابط الذي أفشى المعلومات للتنظيم، حيث كان الاثنان من تنظيم pkk.

كنّا نقوم بهذه العملية بالتنسيق مع الاستخبارات في قيادة الجيش؛ إذ كانوا هم من يقوم بالعملية ولكننا نعطيهم المعلومات. قرّرنا القيام بالعملية، وكان الضابط الذي أفشى المعلومات قد اعتُقل في ثكنته، ولكن سمعنا بأنه فرّ في نفس اليوم من زنزانة الثكنة، ولكنه اعتقل في إحدى العمليات ضد خلايا التنظيم المدنية في أنقرة، وتمّ إظهار هويته الحقيقية، وقد اعترف بأسماء عدد من الضباط الذين يعملون مع التنظيم أيضًا.



حادثة سوسورلوك

إن تركيا بلد غريب، تُقترف فيه في بعض الأحيان جرائم كبيرة، لكن المسؤولين والجميع تقريبًا يتصرفون وكأنه لم يحدث شيء، مثلًا: الجميع يعرف بأن هناك تعذيبًا في السجون، ولأن هذا يؤثر سلبيًا في عملية الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، فإنهم لا يعترفون بذلك. كان الجميع يعرف بأن الدولة تقوم بعمليات إعدام غير قانونية في زمن سوسورلوك[1]، لكن عندما نسأل مرجعًا رسميًا في الدولة نرى بأنهم لا يعلمون شيئًا!

كل أمور الدولة من مناقصات ومشاريع في مؤسسات الدولة تدور عبر الرشوة، ولكن الجهات الرسمية لا تعترف بوجود الرشوة وتقول بأن كل شيئ يسير ضمن القانون.

لم يتم تشكيل أو تنشئة شرطة تقوم على تحليل الجرائم قبل الثمانينات، لم تكن هنالك أيّة أساليب متحضّرة ومتقدّمة تقوم على البحث عن أسباب الجريمة وأهدافها، بل كانت تسير على غرار ما يتعلّمه الخلف من السلف في الشرطة وحسب، كان التحقيق مع المشتبه به يقوم على توجيه التهمة له، وإن

---

(١) حادثة سوسورلوك هي فضيحة تورطت بها الحكومة التركية وقواتها المسلحة مع عدد من العصابات الإجرامية المنظمة، ووقعت هذه الفضيحة أثناء ذروة النزاع التركي مع حزب العمال الكردستاني في أواسط التسعينات، وظهرت الفضيحة للعيان بعد حادثة تحطم سيارة في الثالث من نوفمبر عام ١٩٩٦م، وذلك قرب بلدة سوسورلوك التي تقع بمحافظة باليكسير، وكان من ضحايا الحادث نائب مدير شرطة اسطنبول، وعضو برلماني يتزعم قبيلة كردية قوية، وقائد منظمة الذئاب الرماديون (وهو قاتل مأجور ومن المطلوبين على قائمة الشرطة الدولية الإنتربول). «المترجم»

لم تكن إدلاءاته كافية، يتعرّض للضرب والتعذيب حتى يقرّ بكل ما يُسند إليه من تهم! كان هذا من ثقافة الشرطة في تلك الفترة، وكان الجميع يعرف هذا من رؤساء الحكومات إلى مدراء الشرطة، ولكن كانوا يتصرّفون وكأنه لا يوجد أي شيء من هذا.

وعندما ظهرت التنظيمات الإرهابية الأيديولوجية، لم تستطع الشرطة أو الجاندرما القبض عليهم بشكل قانوني، بعد أن هاجموا الشرطة والجاندرما والقطع العسكرية، كان سبب هذا الضعف هو النقص الموجود في الشرطة، فتمّ اللجوء عندها إلى الأساليب غير القانونية لمنعهم وإيقافهم، واستمرّ هذا الوضع من السبعينات إلى أن بدأ تنظيم pkk بحرب العصابات في الجبال. وقتها خرج الوضع من أن يكون مجرد شائعات.

في إحدى المراحل بدأ العمل على تطوير أساليب ردع خارجة عن الأساليب التقليدية في الشرطة، وتمّ تشكيل أسس تعامل لا تحمل أي اسم، تعمل على شكل بعضه ظاهر وبعضه الآخر مخفيّ، وتخفيض مستوى مقاومة pkk إلى مستوى قتل عناصره فقط، وكان العمل يتمّ على يد الدولة والعناصر المرتبطين بها، وكانت هذه المقاومة خارجة عن الأساليب القانونية. كانت فرق الردع هذه خارج أمر بعض قادة الشرطة، وبعضها يعمل مع عناصر مرتبطة بالدولة.. قام هؤلاء بعمل الدلّال، وسيطروا أحيانًا على القيادة.

قامت هذه الفرق بتصفية الشخصيات المعروفة بدعمها لتنظيم pkk، واحدًا تلو الآخر، وبعد فترة تمّ الحديث على أن هذه الإعدامات أو الاغتيالات تتمّ عبر أشخاص مرتبطين بالدولة.

حسنًا، ما الذي يجب أن نفهمه من القول بأن حادثة سوسورلوك، هي من أهم نقاط التاريخ التركي الحديث في مقاومة الإرهاب؟ ما الذي جرى وماذا كانت النتيجة؟

إن كلمة سوسورلوك هي الاسم العام لإسكات العناصر المعارضة للنظام بشكل غير قانوني.

إن طلب تغييرات في النظام والدفاع عن المطالب الديمقراطية، من أجل الوصول إلى حياة أفضل في بلد ما، والعمل على الوصول إلى الحكم عبر الحصول على دعم الشعب بعد إقناعه بالفكر، أمر طبيعي جدًّا، وبحسب الحقوق العالمية فإن حزبًا سياسيًا، مهما كانت نظرته الأيديولوجية، يمكن أن يصل إلى الحكم عبر انتخاب الشعب له، ومن ثمّ يقوم بتغيير النظام، لكن في تركيا تكون هذه الطرق مغلقة؛ لأن القوانين معارضة للتغيير، مهما كانت مطالب التغيير محقّة، ومهما كانت عصرية، ولأن هذه الطرق مغلقة قام أصحاب الأيديولوجيات المخالفة للنظام بشرح أفكارهم للشعب والحصول على دعم منه، وبمسائلة شرعية هذه القوة التي تقوم بإغلاق طرق التغيير، وبدأوا بمقاومة هذا النظام ربما بطرق خارجة عن القانون.

وعلى هذا تمّ البدء بمقاومة هذه التنظيمات من قبل قوى الأمن والنظام العدلي، ضمن القانون، وتمّ إغلاق مراكز التنظيمات، وإغلاق صحفهم ومجلاتهم، ومعاقبة المتحدّثين باسمهم، وإلقاء البعض في السجن، وفي هذه الحالة قام المعارضون للنظام بالعمل بشكل مخفيّ، واللجوء إلى أساليب غير قانونية عبر تنظيمات غير قانونية أيضًا، فقامت الدولة بمنع هذه الفعاليات التي لم تكن تَستخدم العنف، ولم تكن تقوم بفعل غير قانوني، وزادت من العقوبات التي تفرضها عليها، ولكنها لم تستطع كبت المعارضين، وبدأت أفكارهم تنتشر بين الشعب، ولهذا بدأت القوى المدافعة عن النظام باللجوء إلى أساليب غير قانونية، وانتهاكات لحقوق الإنسان والقوانين الديمقراطية من أجل إسكات هؤلاء.

كان هذا النمط أو الأسلوب في الكبت والإسكات يسمى سوسورلوك، وكان يحظى بدعم ولو بشكل مخفي وسري من قبل الدولة.

إنه أسلوب مقاومة يعمل على أساس النزول إلى مستوى التنظيمات التي تتم مقاومتها. الواقع أن شرح الأحداث التي جرت ومن قام بها في تركيا، ربما يتطلّب مجلّدات ضخمة.

إن كون أماكن عملي في مدينتين كبيرتين مثل اسطنبول وديار بكر، وكون هذه الأعمال جرت بشكل أكبر في هذه المناطق، مكّنني من أن أعرف الكثير عن هذه المرحلة، كنت على الأقل أعرف من يستطيع فعل هذا.

لو دخلت أنا وفريقي في هذه الأحداث لكانت تركيا اليوم مختلفة تمامًا، ربما يرى البعض هذه الجملة مبالغًا فيها، لكنني كنت موجودًا في مركز الاستخبارات والشرطة في ديار بكر، وكنت أدافع دائمًا عن الأساليب القانونية والفكرية لمقاومة هذه التنظيمات، وكان الجميع يقول: «يجب عدم التواني عن استخدام كل الأساليب في مقاومة وإنهاء هذه التنظيمات».

ولكن مع ازدياد فعاليات pkk وأعمالها الإرهابية في المنطقة كانت نظرتي تميل إلى أنها ليست على حقّ.

لقد عملت بكل وسعي على إبقاء عناصري بعيدين عن هذه الأحداث، وعملت على نفس الأمر عندما أتيت إلى اسطنبول في عام ١٩٩٢م. إن كوني رئيسًا لشعبة اسطنبول وقدرتي على الضبط والحزم في العمليات التي سيتم تنفيذها أعطاني قوة كبيرة.

لقد كانت شعبتي في اسطنبول تهتم بالكثير من الأحداث، ولم تكن بحاجة إلى الأساليب غير القانونية؛ لأنني كنت قد أتممت إنشاء النظام الإلكتروني، وكان يفي بالغرض على أتمّ وجه، وعلى الرغم من هذا فقد كنّا نعاني من متاعب في متابعة الأحداث لكثرتها واختلافها، وكانت الأفكار التي تؤيد العمل بأساليب غير قانونية تجد مؤيدين بسرعة.

ربما كان هناك كثير من الأشخاص الذين ابتعدوا عن هذه الأحداث بسبب مواقفي.. قال مدير الاستخبارات العامّة في المنطقة أثناء مأدبة غداء عند إنهائه لمهامه: إنك قمت بتجنيب الكثير من الأشخاص من الوقوع في هذه الأحداث، وقمت بمهامك بدافع وجداني دائمًا.

الأمر المهم هو أننا كنّا العائق أمام المدافعين عن فكرة استخدام

الأساليب غير القانونية في الدفاع عن الدولة والنظام، بأننا قمنا بمقاومة هذه التنظيمات عبر أساليب قانونية.

هناك مثل يقول: «ما زاد عن حدّه انقلب ضدّه»، وإن هذه التنظيمات الإرهابية تخطّت حدودها وأدّت إلى ظهور هذه الأساليب غير القانونية في مواجهتهم، وإن فرق الإعدامات هذه أدّت إلى إظهار أن هذه التنظيمات على حقّ، وأدّت إلى تجهيز أرضية من أجل زيادة فعالياتها.

هذه سوسورلوك، وهكذا كانت. وبالطبع لم يكن يقوم بهذه الأحداث عدد من عناصر الاستخبارات والجاندرما فقط، بل كان لهم دعم من قبل الدولة أيضًا، لكن رجالات الدولة كانوا يتظاهرون بأنهم لا يعرفون ما الذي يجري.

إن التحقيقات التي بدأت بشأن سوسورلوك، لم تؤدّ إلى كشف أحد، ولم تطمئن الرأي العام ولم تقنعه، وإن كثيرًا من الأحداث ما زالت منسوبة إلى مجهولين، وصرّح النظام الحقوقي في الدولة بأن هذه الممارسات خاطئة تمامًا، وعدّ الإعدامات التي مورست ضدّ أعضاء التنظيمات أمرًا إرهابيًا تمامًا، وحكم بذلك على هذه الأساليب في مقاومة التنظيمات بالفشل، ولم تعد الدولة تستطيع أن تدافع عن هذه الأساليب غير القانونية، ما أظهر أنها لا يمكن أن تلجأ إليها مرة أخرى، وأعطى إشارة إلى أنها ستحاسب بشكل أكبر في المستقبل.

إن الأمر الأهم في أحداث سوسورلوك ليس عدد الأشخاص المشاركين فيها، ولا عدد الأعمال التي قاموا بها، بل هو كون هذه الأعمال تتمّ ضمن عِلم الدولة ودعمها، ثم كثرة عدد المؤيّدين لها. الواقع أنه يمكن الوقاية من هذه الأفكار عبر قرارات من المحاكم، تُثبت بأنها أمور غير مشروعة، يجب محاسبة كل شخص مارسها، إلّا أن هذا ليس ممكنًا في كل وقت.

شراء طائرات تحمل كاميرات حرارية

مع ازدياد الأحداث في الجنوب الشرقي بشكل متسارع، وبعد الفشل في الحصول على نتائج عبر الأحكام العرفية، قرّرت الدولة الانتقال إلى حالة الطوارئ في عام ١٩٨٧م، كان الحكم العرفي يتلقى الكثير من الانتقادات في الجنوب الشرقي، في أوروبا والعالم، وكان الحكم العرفي لا يستطيع إيقاف ومنع التنظيمات الإرهابية، ولذلك كان يجب البحث عن حلّ مجدٍ؛ فتمّ الانتقال إلى حالة الطوارئ.

ولكن المحافظة في تلك المنطقة تهرّبت من المسؤولية، ولأن الدولة لا تملك مصدر قوة غير الجيش في المنطقة، فسرعان ما أُسندت المهام إلى فيلق الجاندرما في المنطقة، ومع وضع وحدات الجيش البريّة تحت تصرف هذا الفيلق، عاد النظام إلى نظام عسكري.

كانت المحافظة وعلى رأسها الوالي تقوم ببعض المحاولات من أجل دعم مقاومة الإرهاب في المنطقة، وكانت تبحث عن السبل التي تطبق في الخارج من الناحية التقنية بشكل خاص لدعم النظام، وكانت تجري تجارب على الوسائل التي تأتي بها لمعرفة جدواها.

وكان أحد هذه التجارب الكاميرا الحرارية. كنّا قد سمعنا عن الكاميرا الحرارية في تلك الفترة لكن لم نكن رأيناها على أرض الواقع، وقد أُجريت أولى التجارب عليها في سهل أركين. كانت الكاميرا مجهّزة لكشف أي شيء يبعث الحرارة أو تختلف حرارته عن المحيط، فكانت الطائرة تقوم بتمشيط لمنطقة ما وتكشف جميع الأحياء فيها، حتى أن الكاميرا كان بإمكانها إعطاء الإحداثيات وتوضيح الصور، وحتى إرسال فاكس.

كان يمكن لهذه الكاميرا أن تقوم بأعمال مفيدة كثيرة في المنطقة.. كان باستطاعتها أن تمشّط الحدود عند السماع بدخول عناصر pkk إلى تركيا أو أي مكان يتواجدون فيه، بالإضافة إلى أن الطائرة كانت تكشف أماكن الإرهابيين في العمليات التي تجرى ضدّهم. كان بإمكان هذه الكاميرا أن تغيّر الموازين في المنطقة.

شركة خارجية كانت ستقوم بالتجربة عبر طائرة مستأجرة لها، كنا نشاهد الصور التي تأتينا من الطائرة التي تمشّط سهل أركين. كان معي جميع مسؤولي المنطقة من الوالي إلى قائد الجاندرما. كنا نعطي الطائرة أوامر عبر اللاسلكي لكي تذهب إلى المكان الذي نريد، وبالفعل كانت تكشف الناس والحيوانات بكلّ وضوح في الظلام الدامس، كانت الكاميرا تُعلّق على طائرات لا تُصدر أصواتًا عالية أثناء وجودها في الجوّ، وكان فيها ميزة القدرة على البقاء في الجوّ لفترة طويلة. رأينا كم أن هذا النظام سيقدّم لنا نتائج كبيرة نافعة. كتبنا تقريرًا حول الكاميرا والمجالات التي يمكن أن تُستخدم فيها، وبيّنّا فيه أن الكاميرا تستطيع تقديم الكثير من النفع، وقد وقّع الجميع على التقرير، إلّا ثلاثة أشخاص، وبعد فترة سمعت أن المحافظة وافقت على شراء مجموعتين من هذا النظام.

بعد وقت طويل علمتُ بأن الكاميرات أُحضرتْ، وأن عددًا من الطيّارين في الجاندرما ذهبوا إلى إنكلترا للتدريب، وأنه تم صنع الطائرات التي ستحمل الكاميرا. كانت الطائرات هذه ذات محرّك صغير جدًّا، وجوانح كبيرة جدًّا، وكانت تستطيع أن تبقى في الهواء لمدّة خمس إلى ست ساعات، وكانت تستطيع التحليق في مسافة قصيرة جدًّا، وتستطيع الهبوط في مسافة مئة متر فقط. جُلبت الطائرات إلى تركيا في حاويتين مع كامل عدّتها، وتمّ تركيبها في مكان خلف قوى الأمن الخاصة، وبعد التركيب كانت الطائرات جاهزة للطيران، ولكن ولا أعرف لماذا لم تقم بالطيران، ولماذا بقيت هناك لفترة طويلة، بل لقد تمّ تفكيكها ووضعها في الحاويات مرّة أخرى! ذهبت إلى

اسطنبول بعدها وبقيت أربع سنوات، ومن ثم تمّ تعييني في أنقرة عام ١٩٩٧م.

في أحد الأيام صدر خبر في صحيفتَيْ مليات وستار، يدور حول فساد تمّ في عملية شراء طائرتين، وكان اسمي موجودًا بين هذه الأسماء، وقد كُتب في الخبر بأن التقرير حول الطائرة والكاميرا كان إيجابيًا، ولكن تقرير الجيش قال بأنه لا يمكن أن نستخدمها، وأن الذين قالوا بأن الطائرة مفيدة قد أضرّوا بمال الدولة وأسرفوه في أمور لا تنفع، وعلى الرغم من وجود توقيع الوالي وغيره من المسؤولين إلّا أن اسمي كان الاسم الأبرز بسبب إدلائي بإفادتي أمام البرلمان في حادثة سوسورلوك! كان أمرًا غريبًا؛ فقد شهدنا التجربة جميعًا، ورأينا كم يمكن أن تنفع في القضاء على الإرهابيين، وكان جميع مسؤولي المنطقة موجودين هناك، ولم نكتب أي شيء يتعلّق بكيفية شرائها أو المبلغ الممكن دفعه، ولكنني لم أكن أعرف ما الذي حصل بعدها.. أتت الطائرات إلى تركيا، ولكن قيادة الجيش العامة قالت بأن هذه الطائرات لا يمكن أن تطير لأسباب عسكرية لوجستية وتقنية، وعرفت بعد بحث في هذا الموضوع بأن المحافظة في المنطقة دفعتْ ثلاثة ملايين جنيه إسترليني لشرائها.

قالت قيادة الجيش في ذلك الوقت بأن المواصفات العسكرية التركية توجب وجود محرّكَين على الأقل في الطائرة، وأنه يجب أن يقودها طياران، وأن تكون مزوّدة بمزيد من المعدّات التقنية، وكان ردّ الشركة المصنّعة بأنه لو تمّ القيام بما تطلبونه، سيصبح حجم الطائرة كبيرًا جدًّا، وستُصدر أصواتًا عالية، ولن تستطيع أن تطير ببطء للتصوير؛ لأن ثقلها سيُجبرها على السرعة، وأنها ستحتاج إلى مدارج كبيرة للهبوط والإقلاع، بالإضافة إلى أن هذا سيرفع من السعر كثيرًا.

هنا تعقّدت الأمور، كنّا نطلب طائرة منخفضة الصوت وقادرة على الطيران لمدّة طويلة، ومن جهة أخرى فإن مواصفاتنا العسكرية تتطلّب طائرة كبيرة جدًّا لتلبيتها! كانت هذه الطائرات تستخدم في كثير من الدول لنفس الغاية، ولكنّنا قمنا بالإبقاء عليها في الحاويات دون استخدامها، يعني أننا كنا

نُسرف ونهدر المال العام للدولة، والأمر الأكثر غرابة في الموضوع، هو أننا رأينا مع جميع المسؤوليين مدى فائدتها لتمشيط الأماكن التي يوجد فيها الإرهابيين، لكنّنا لم نستخدمها أبدًا!

كان الإعلام دائمًا يبيّن بأن قيادة الجيش على حق، وأن الطائرات لا يمكن استخدامها بالفعل، ولم يفكّر مرّة واحدة بأن الطائرات نافعة، وأن الخطأ يكمن في عدم استخدامها ولو مرة واحدة.

يجب أن نرى بأن فشلنا في النجاح بمنع الإرهاب في الجنوب الشرقي، يرجع إلى أسباب بسيطة، ولكنها مهمّة جدًّا، كهذه الحادثة.

إننا نفرح اليوم عندما يلتقي رئيس وزرائنا مع رئيس الولايات المتحدة من أجل طائرات التجسس، في حين أننا كنّا نمتلكها في عام ١٩٨٨م، ولم نستخدمها ولم نعرف قيمتها، كان بالإمكان أن نطوّرها كثيرًا إلى اليوم، بالإضافة إلى أن مصنعًا للطائرات بدون طيّار أُغلق في قونية بسبب قلة الاهتمام وضعف الطلب.

قمت بعدها برفع دعوى تعويض ضدّ صحيفتَيْ ستار ومليات، وحكمت المحكمة لصالحي، وحصلتُ على مبلغ ألف وخمس مئة ليرة تركية، ووجّه مجلس الإعلام تنديدًا للصحيفتين؛ لعدم صحة الخبر تمامًا.



عملية ضد pkk ـ أنطاليا

كان ذلك في شهر تموز من عام ١٩٩٧م، كان هناك ادّعاء بأن وثيقة مهمّة سرية سرّبت للمراجع العليا بشأن قضية مجموعة العمل الغربية، من قِبَل أحد العناصر في الجيش، وكان من الشرطة سابقًا، واسمه «قادر سارموساك»، وكانت القضية بدأت بعد عملية الثامن والعشرين من شباط. كنت قد شاركت في برنامج تلفزيوني بعد شهر من انتشار هذا الادعاء، وقيّمته على أنه عملية نفسية، بعد البرنامج قلت: «لقد أنهيت حياتي الاستخباراتية»؛ لأن ظهور عنصر من الاستخبارات في التلفزيون، يمكن أن ينهي حياته الاستخباراتية؛ ولذلك قدمت طلبًا بإعفائي من مهمة الاستخبارات.

وقبيل إنهائي لمهامي في الاستخبارات، بدأت تظهر أنباء على أن مجموعة من pkk انتقلت إلى جبال مدينة أنطاليا في الجنوب، لم نصدّق هذه الأنباء في البداية؛ لأننا لم نر منطقية في تواجد العناصر الإرهابية في جبال أنطاليا، ولم تكن هناك كتل شعبية يمكن أن تدعمهم، ولكن ربما كانوا هناك من أجل توجيه ضربة للسياحة في مدينة أنطاليا؛ ولهذا خمّنّا أنهم قد يأتون وقت العملية ويعودون بعدها، لكن المعلومات التي أتتنا كانت موثوقة جدًّا، فقد أتت هذه المجموعة من أجل البقاء في أنطاليا، وكانوا مدعومين بأسلحة أر بي جي وبيكسي الرشاش، وهي أسلحة قوية بالفعل. نعم، لقد تأكّدنا من وجود مجموعة مسلحة في الجبل. لقد شهدتْ تلك الأيام تفوّقًا للاستخبارات ضدّ pkk.

توصّلنا إلى طلب أجهزة من قبل pkk للمجموعة، فقام أحد التقنيين بوضع جهاز صغير نستطيع بواسطته التجسس على المجموعة، واستطعنا تحديد

مكان المجموعة وكلّ مكان تنتقل إليه. ذهبت على أثر هذه التطورات مع فريق أخذته معي إلى أنطاليا بواسطة مروحية، وفي هذه الأثناء تم أخذ فرق الأمن الخاصة إلى مدينة إسبارطة المجاورة لأنطاليا من الشمال، وأخذنا الضباط إلى أنطاليا، وكانت ستأتي فرقة من مدينة بوردرو للاشتراك بالعملية، وعندما وصلنا إلى أنطاليا التقينا بمدير الشرطة والجاندرما والوالي.

ولكن كانت هنالك مشكلة؛ كانت العملية ستتم في منطقة من ريف أنطاليا كانت تحت مسؤولية الجاندرما، ولكن لم يكن لدى الجاندرما فرق كافية للدخول في العملية، فقمنا بدعم الفرق بفرق من الشرطة، وبدأنا نحدد مكان المجموعة من المروحية. كانت المروحية تمشّط أماكن معينة في الريف في أنطاليا ولا تستطيع أن تمشّطها كلّها لكبرها، كنّا بحاجة إلى أجهزة أكثر تقنية إلكترونية من أجل الوصول إلى المجموعة أو الاقتراب منها على الأقل. كانت في يدنا صورة لعناصر من هذه المجموعة، تبيّن أنهم في مكان صخري نوعًا ما، وقمنا بتحديد المكان الذي تتواجد فيه بعد ثلاثة أيام، وفي نفس اليوم قامت مصادر من الجيش ومن مصادر خاصّة، بتثبيت عمل جهاز لاسلكي في نفس المنطقة، على الرغم من تحديدنا لمكان المجموعة بشكل قاطع. طلبنا فريق دعم من الشرطة، لكن لم يلبّ طلبنا.. انتظرنا الفريق أيامًا ولم يأت.

كانت منطقة أنطاليا في خطر كبير.. كانت السياحة برمّتها تحت تهديد الإرهاب من تنظيم pkk، ولم يكن من المناسب استخدام عناصر من الجاندرما للدخول في العملية. قال مدير الشرطة في المحافظة «ناتك جانجا» بأنه لن يتحمّل المخاطرة هذه لوحده، ولن يتحمّل نتائج إدخاله لفرق الشرطة إلى المنطقة دون أن تأتي فرق دعم كافية. لم نقم بالعملية على الرغم من وجود معلومات عن عدد وأسلحة المجموعة ومكانها بالضبط، فعدنا من أنطاليا بعد ذلك دون القيام بأي شيء.

في تلك الأيام أدلى قائد الجيش بتصريح بعد عودتي من أنطاليا بفترة

قصيرة، وقال: لقد قمنا بأكبر عمليات في العالم بعد الولايات المتحدة، لقد قمنا بإنزال عدد من الفرق في مناطق مختلفة من جبل جودي! في حين أننا أخذنا فريقًا من أنقرة إلى أنطاليا للقيام بالعملية ولم ننجح في ذلك لقلة الإمكانات.

وبعد فترة قامت تلك المجموعة الإرهابية بعمليات إرهابية ضد المنشآت السياحية، ومراكز الجاندرما، وحرقت الغابات، وقد جُرح عبد الكريم كيرجا، وأصيب بعاهة دائمة.. كان بإمكاننا أن ننهي هذه المجموعة منذ نشأتها الأولى!! لقد استمرت نشاطات هذه المجموعة لمدّة عامين كاملين، وبعد أن بدأت تضرّ بتركيا بشكل كبير، قام الجيش بتوجيه عدد من فرق الكوماندو إلى المنطقة حيث قامت بالقضاء على المجموعة بشكل كامل. هكذا تتعامل تركيا مع الإرهاب. كانت هذه الحادثة أحد الأدلة التي عشناها، والتي توضح مدى الأخطاء التي كنا نقع فيها.



علاقة الأمن والميزانية في الدولة

من العادة عندما يتم البحث في موضوع الميزانية في المجلس، يقوم البيروقراطيين من الوحدات المرتبطة بالوزارة ذات العلاقة بتجهيز أجوبة على الأسئلة التي ستطرح من قبل أعضاء مجلس الشعب على الوزراء، وفي أثناء مناقشة الميزانية ومساءلة وزارة الداخلية، تبيّن أن من أكبر الميزانيات التي صُرفت ميزانية مديرية الشرطة، وكان رؤساء الدوائر ومساعدو مدير الشرطة موجودين في الاجتماع.

كنت متواجدًا هناك في إحدى المرّات، وكنت أستمع إلى مناقشة الميزانية لعام ٢٠١٣م، كانت مديرية الشرطة في المرتبة السابعة في تركيا، وكانت الجاندرما في المرتبة التاسعة، وقوى أمن السواحل في المرتبة التاسعة، والاستخبارات الوطنية في المرتبة العاشرة، وكانت المرتبة الثانية للقوات المسلحة التركية. يعني: أن الدولة كانت تنفق الكثير من ميزانيتها من أجل حماية المواطنين من إضرار بعضهم ببعض، فضلًا عن الأموال التي كانت تأتي من الجمعيات وغيرها.

ورأيت في فترة خدمتي في الدولة أنه على الرغم من المبالغ الضخمة التي تصرف من أجل الأمن الداخلي، إلّا أنه لم يكن هنالك أي تعاون بين تشكيلات الأمن في البلد.. كانت ثروات هذا البلد تهدر في الأمن بدل من أن تصرف في تعليم وترقية الشعب.

واليوم نرى بأن الميزانيات التي تصرف في مجال الأمن تفوق كل الميزانيات الأخرى، ولكن إن تمّ العمل بشكل منسّق بين تشكيلات الأمن الداخلي من شرطة وجاندرما وأمن سواحل، فسيتم تخفيض هذه المصاريف

إلى الربع، ولكن على الرغم من كل المساعي لم يتم التنسيق بينها، ولن يتم أبدًا؛ لأن كل التشكيلات والمؤسسات الأمنية يعمل لمصلحته، ولو أن من في هذه التشكيلات لا يعترف بهذا.

لا يمكن تخطّي هذه المشاكل إلّا عبر جمع هذه المؤسسات الأمنية تحت سقف واحد، ويجب أن يكون على رأس هذه المؤسسات أشخاص مدنيون لا عسكريون.

عيِّنت في عام ٢٠٠٣م رئيسًا لدائرة مقاومة التهريب والجريمة المنظّمة، وكان ثَمّ ثلاث وحدات في الدائرة: المالية والجريمة المنظمة والمخدرات، وكانت تعمل بشكل كثيف، إلّا أن وحدة مقاومة المخدّرات كانت تحظى بأكبر اهتمام من قبل الإعلام. هذه الدائرة أو الشعبة توجد داخل كل مديرية للشرطة في كل البلد.

كنت أهتم بشكل أكبر بالمالية؛ أي: بجرائم التهريب والفساد في عمليات التوريد، ويتلو ذلك اهتمامي بشبكات الجريمة المنظمة، لكن المؤسسات والتشكيلات العالمية كانت تحاول جعل مقاومة المخدرات في أول الجهود، مع أنه كان يجب علينا أن نهتم بالمجالات الثلاثة بنفس الجدِّيّة.

يُرمز لشعبة مقاومة الجرائم المالية والمخدرات والجريمة المنظّمة بـ kom.

لم تكن kom تمتلك بنية تحتية خاصّة بها، وكانت جميع شُعَب kom تأتي إلى تركيا من أجل القيام بالتنصت. كان يأتي من جميع المحافظات إلى أنقرة عناصرُ من أجل التنصت على ما يجري في محافظاتهم، بعد الموافقة على طلب التنصت، ويتم بعدها نقل المعلومات إلى المدينة أو المحافظة التي أتى منها، لقد كانت طريقة مضحكة جدًّا، فلم يكن بالإمكان الحصول على نتيجة إيجابية بهذه الطريقة.

كان من الواضح أنه كان عليّ أن أهتم بتحويل عمل شعبة kom إلى

عمل مؤسساتي، ورأيت بأنه يجب أن أوفر نظام كمبيوترات ومواد تقنية ووحدات تعمل في الشارع، وكان عليّ من ناحية أخرى القيام بالأعمال اليومية، وقد كان رئيس الشعبة الذي كان قبلي قام بأعمال جيدة جدًّا. في هذه الأثناء انفجرت حادثة أوزان، فزاد عملنا أضعافًا، ولم أكن أعرف مواضيع العمل في شعبة التهريب والمخدرات.



حادثة أوزان

كما وضحت قبلُ فقد كنت جديدًا في دائرة التهريب، وكنت أسعى للتعرف على إالمواضيع المتعلّقة بها، وفي هذا الوقت انفجرت حادثة أوزان، وفجأة وجدت نفسي بين المفتشين وعمال المراقبة ومراقبي البنوك وداخل حادثة دخول بنك الإعمار الذي تمتلكه عائلة «أوزان» ودخول جميع شركاتهم في هذه العملية.

لم أكن قد فهمت الأمور المالية البسيطة بعد، حتى دخلت في حادثة نهب كبيرة جدًّا، بالإضافة إلى أن مؤسسة تفتيش ورقابة البنوك في تلك الفترة كانت منقسمة إلى bddk وtmsf، كان إداريوهم يعيّنون حديثًا.

كنت في وضع صعب، ولم يكن لديّ وقت للشكوى.. بدأت أفهم هذه الأمور شيئًا فشيئًا، واكتشفت أن لديّ موظفين يمتلكون خبرة كبيرة في هذه المسائل، كان من بينهم «سونر»، ولن أكون مخطئًا إذا قلت بأن جميع موظفي القطاع العام المشتركين في التحقيق بحادثة «أوزان» قاموا بنصف العمل، وقام بالباقي هذا الموظف المدعوّ «سونر».

كنت أتذكر بعض المعلومات المتعلّقة بعائلة أوزان عندما بدأت التحقيقات بقضيّة أوزان.

كانت أولى الأحداث التي تذكرتها قد حدثت في عام ١٩٩٢م، كنت قد عيّنت حديثًا على رأس شعبة اسطنبول للاستخبارات، وكنت أعمل على تقوية الشعبة من كافة النواحي، وأتى بعد ذلك إلى الشعبة صالح كونكور، وقد عرّفني على مراقب بنك محلّف يدْعى فخر الدين ياهشي.

وبحسب ما شرحاه لي فإن فخر الدين كان يعمل في ذلك البنك، وكانت له غرفته الخاصة كمراقب محلّف، وفي أحد الأيام اكتشف وجود جهاز إلكتروني صغير موضوع تحت الطاولة التي يعمل عليها، رأيت الجهاز وأخذته إلى التقني إبراهيم الذي يعمل تقنيّ لاسلكي، فبيّن لي بأنه جهاز تنصّت عالي الجودة، لقد كان جهازًا رائعًا بالفعل، استخدمناه في أعمالنا كثيرًا فيما بعد.

قلنا حينها بأنه ليس أمرًا مهمًّا، وأنه قد يكون وُضع لمعرفة إن كان هناك أحد من داخل البنك يعطي معلومات ما وحسب. لم أكن أعرف من هو صاحب البنك، ولكنّني عرفت بأن أصحابه أو من يديرونه يقومون بأمور كبيرة جدًّا ومخفية. وقد حُفرت هذه الحادثة في ذاكرتي.

كانت هذه الحادثة لوحدها كافية لفتح تحقيق مع هؤلاء الأشخاص.. لقد ظهرت منذ تلك الأيام بوادر عمل عائلة أوزان في أعمال تجسس، لكننا لم نفهم ذلك؛ لأننا لم نكن نملك القدرة على ذلك، إضافة إلى كون مهمتي مقتصرة على مسائل الإرهاب.

الحادثة الثانية بدأت في بداية التسعينات عندما بدأت محطة ستار التلفزيونية البث، وكانت قد أُسّست بالشراكة بين «جم أوزان» و«أحمد أوزال»، وبعد فترة حدثت مشاكل بينهما وبقيت المحطة بيد «جم أوزان».

بعد مرور فترة قصيرة من بدئنا بالعمل، وصلت أخبار إلى شُعبتنا تقول بأن أصحاب محطة ستار تعرضوا لاتصال تهديد، والذي قام بالتهديد يطالب أصحاب تلك المحطة بإعطائه حقوقه، وطلبتْ مني شعبة الجرائم المنظمة اكتشاف الرقم الذي تمّ التهديد عبره. ذهبت لأفهم الموضوع إلى موقع المحطة، ولم أكن أعرف صاحب المحطة «جم أوزان»، وعندما ذهبت لم أره في الموقع، والتقيت مع أشخاص غيره. قمنا بتسجيل مكالمات الشخص المتصل على شريط كاسيت، في الواقع كانوا مجموعة يهدّدون ويطالبون «جم أوزان» بمبلغ عشرين مليون دولار، وكانوا يريدون دفع المبلغ عبر اللقاء في ألمانيا.

قلت لهؤلاء الأشخاص بأنهم لا يتكلّمون عن شيء جدّيّ، فإن «جم أوزان» لا يمتلك هذا المبلغ، فمطلبهم غير منطقي، فقالوا لي بأن وجود النقود أو عدم وجودها غير مهم.

وتذكرت أمرًا آخر حدث معي في اسطنبول؛ وهو أن شخصين كانا يمتلكان رصيدًا كبيرًا في بورصة اسطنبول، وعند الاستفسار عن مصدر هذه النقود اختفى الشخصان ولم يسمع لهما خبر بعد ذلك، وبعد فترة سمعت بأن هذين الشخصين يعملان لصاحب المحطة وعائلته.

قام الإعلام المكتوب بتجديد جميع المعلومات التي ذكرت سابقًا عند بدء موضوع الفساد، كانوا يعملون بنمط مماثل لعمل المافيا، ولهم مشاكل مع الكثير من الناس، وكانوا يستخدمون آلات تجسّس، وقد شرح خبراء الاقتصاد لنا مهارات عائلة «جم».

وبحسب ما شرحوا كانت أهم مهارات عائلة «أوزان» هي: قيام العائلة بتأسيس بنك، وقد روّجوا دعاية تفيد بأن بنك «الإعمار» الذي أسّسوه سيقدم فوائد لم تقدّمه أيّة بنوك قبلهم، فاتجه الناس إلى التعامل مع البنك بشكل كبير جدًّا، وامتلأ البنك بمليارات الليرات، وكانوا نشروا إشاعة قوية بأن البنك سيعلن إفلاسه، فتوافد الكثير على البنك وطالبوا بإرجاع نقودهم، فقالت العائلة صاحبة البنك لمن يريد أن يسحب رصيده: إنكم تريدون أن تسحبوا رصيدكم قبل نهاية المدّة المحددة، ولذلك لن يتم تقديم أيّة فوائد كما هو متفق عليه، وإلا فلن ندفع لأحد أيّة مبالغ.

وافق الجميع على ذلك؛ لأنهم كانوا قد تضرّروا من البنوك التي أفلست سابقًا، وتمّ دفع جميع الأرصدة إلى أصحابها، لكن عائلة «أوزان» كانت قد حصلت على ربح كبير، فقد كانت الفوائد التي جنَوْها من الرصيد الضخم الذي بقي عندهم لمدّة عام كامل، تبلغ المليارات، لقد استخدموا تلك الأموال دون أن يدفعوا شيئًا، واكتسبوا تعاطف الشعب الذي ظنّ بأن المودِعين ظلموا البنك بعد أن دفع نقودهم بالكامل!

شياش وكيباز للكهرباء

(أوزان)

«شياش» شركة كهرباء في منطقة «جوقور أوا» وكانت تقوم بتوليد الكهرباء فيها، وقد أسّست من قبل الدولة من أجل أن تستخدم وتُدار على يد شركات خاصة وتمتلك امتيازًا في توزيع وبيع الكهرباء. كانت شركة متعددة الشركاء، وقد اشترت عائلة «أوزان» حصصًا من الشركة، وحصلت على بعض الحصص عبر بنوكها بشكل سري، إلى أن بلغتْ نسبة حصصها سبعًا وثلاثين بالمئة، قاموا بعدها بنقل الحصص التي اشتروها بطريقة سرية إلى اسمهم عند كاتب العدل، وطالبوا بإدارة الشركة، بعد أن أصبحوا يمتلكون نسبة تعطيهم الحق في تملّكها.

وبعد صراع طويل واستخدام محطة ستار في الترويج لصالحهم، وصلوا إلى إدارة الشركة منفردين، وبعد فترة قاموا بشراء حصص الإدارة «شركة كيباز لتوليد الكهرباء» في أنطاليا.

بدأت العائلة بتفريغ الشركتين ونقل الكثير من رصيدهم إلى حسابهم الخاص، بأساليب عملوا على تطويرها دائمًا، ووضعوا هذه الأرصدة في بنك أسّسوه في قبرص التركية، ويسمى بنك الإعمار، وكانت الفوائد صغيرة، وعند حاجة هذه الشركات إلى أرصدة مالية كانوا يقومون بسحب قروض من البنك نفسه بفوائد عالية جدًّا، وهكذا تكبّدت الشركتان خسائر كبيرة.

وعلى الرغم من أن شركة «شياش» لا يجب أن تشتري حصصًا من شركات أخرى، قامت عائلة «أوزان» بشراء حصص من شركات الإسمنت التي

يمتلكونها في الكثير من المحافظات، بمبلغ إجمالي يصل إلى مئة واثنين وثلاثين مليون دولار أمريكي، وبعد أن زاد رأس المال في شركات الإسمنت التي يمتلكونها، قاموا بإعادة شراء الحصص التي باعوها لشركة «شياش»، بمبلغ ستة وستين مليون دولار أمريكي؛ أي: بنصف المبلغ.

تمّ تنظيم بعض التقارير حول الفساد الذي قامت به عائلة «أوزان»، لكن هذه التقارير لم تصل إلى المحاكم، وتم إلغاؤها بشكل من الأشكال.

في الأيام اللاحقة بدأ صيت عائلة «أوزان» يتدهور بسبب هذه العمليات؛ فقامت العائلة ببيع «بنك الإعمار أوف شوري» الذي أسّسوه في قبرص إلى شركة من لاينشتاين، وكانت لاينشتاين توصف بجنّة النقود السوداء، وعائلة «أوزان» كانت صاحبة الشركة التي اشترت البنك أيضًا.

ولكن الوضع المضحك بالفعل هو وضع شركة بنك إعمار أوف شوري، التي قدمت قروضًا بفوائد كبيرة جدًّا لشركتَي الكهرباء، وبحسب تقرير لفكوشا عام ١٩٩٣م، كان رأس مال شركة بنك إعمار أوف شوري يبلغ مليون دولار، في حين أنها أخذت ملايين الدولارات من شركتي الكهرباء، وأرجعتها إليها كقروض ذات فوائد كبيرة جدًّا.

وبعد الخسارة الكبيرة التي تعرّضت لها شركتا الكهرباء، تمّ فتح دعاوى بحق أفراد عائلة أوزان في اسطنبول وأضنة وأنطاليا.

وتمّ بعد فترة تسجيل بعض الأموال الموجودة على اسم «مجموعة شركات عائلة أوزان» باسم الدولة.



إنشاء سد باركي
(أوزان)

بحسب ما تقتضيه قوانين شركتَي الكهرباء، فإنه يجب القيام بمشاريع بالأرباح التي تجنى من عمل الشركتين، ويجب أن تكون هذه المشاريع محطاتِ توليد طاقة؛ أي: أنه يجب إنشاء سدود، وفي هذا السياق تم وضع مشروع إنشاء «سدّ باركي»، وأعطي المشروع عبر مناقصة إلى شركة إيطالية بمبلغ ٥٩١ مليون دولار، وبعد أن انتقلت إدارة الشركة إلى يد عائلة أوزان، قاموا بتدبير الكثير من العوائق من أجل تصعيب العمل وإيقافه، وبالفعل قامت الشركة الإيطالية بترك العمل في الشركة، وهنا تسلّمت شركة تمتلكها «عائلة أوزان» العمل في المشروع، وبدأت تشتري جميع ما تحتاجه من موادَّ من شركاتها ومصانعها الأخرى، على الرغم من وجود مصانع أقرب بكثير، وقدّموا فواتير ضخمة بالنسبة لضخّ الإسمنت في الشقوق الأرضية، في حين أنهم لم يكونوا يستخدمون إلا نسبة صغيرة من هذه الفواتير، وبما أنه كان من المستحيل قياس كمية الإسمنت التي تضخّ في الأرض، فقد قُدّمت هذه الفواتير إلى شركة «شياش للكهرباء».

وفي النهاية تمّ افتتاح «سد باركي»، وكانت تكلفته النهائية مليار دولار، وبحسب الادعاءات فإن الرصيد الذي ربحته شركة أوزان ٤٠٠ مليون دولار.

تمّ بعد فترة منع عائلة أوزان من تسيير أمور الشركتين، بعد أن تمّ تأسيس مؤسسة الطاقة والموارد الطبيعية.

مختصر القصّة

كان بنك إعمار يمتلك نظام كمبيوترات مبرمج من قبل شركة أخرى لعائلة أوزان؛ أي: أنه خاص بهم، وبينما كانت كمبيوترات كل البنوك تعمل بشكل متصل بالإنترنت أُونلاين، كان بنك إعمار يعمل على شكل أوفلاين، حتى إنه لم يكن هناك اتصال بين كمبيوترات الشعب في المدن لنفس البنك بعضها مع بعض، ويتم فتح الشبكة مرّة واحدة في الليل، لنقل المعلومات إلى مركز البنك ومن مركز البنك إلى الفروع الأخرى.

كانت نقطة السر في الأمر أن الفروع التابعة للبنك لم تكن تستطيع أن تقدّم تقييمًا عامًّا لوضع البنك؛ لعدم اتصالها بعضها ببعض، وكانت المعلومات التي يطلبها مراقبو البنوك المحلّفون لا يحصلون عليها إلّا بعد إعلام المركز، كان الجميع يرى هذه الممارسات عادية، في حين أن البرنامج المخصص لهم كان يُستخدم من قبل شخصين خبيرين في البرمجة، وكان كل منهما يقدّم معلومات مختلفة، فالأول يقدّم الأرقام الصحيحة لعائلة أوزان، والثاني يقدم معلومات أو أرقام مختلفة للمراقبين!

في مرحلة أصبح من الصعب على البنك الوفاء بديونه، وتبيّن أنه على طريق الإفلاس، وكانت الحكومة تحسب أن ديونه لا تتعدّى خمس مئة مليون دولار، وأن البنك يدفع أقساط ديونه دون حدوث أيّة مصاعب بالنسبة لهم، في حين أن عائلة أوزان قامت بتخريب نظام الكمبيوترات في البنك، وكانت قد وضعت برنامجًا احتياطيًّا أبقى على المعلومات بيدها، وكان الدَّين الحقيقي للبنك خمسة مليارات دولار.

كانت هناك مهارات أخرى لمجموعة عائلة أوزان للشركات، حيث كانوا

يمتلكون شركة اتصالات ضخمة تدعى تلسيم، ويمتلكون اثني عشر مصنعًا للإسمنت، و٢٦٤ شركة، وعددًا من شركات الهولدينغ، وعلى الرغم من هذا لم تكن هنالك أيّة ضرائب يدفعونها للدولة!

على الرغم من كل هذا لم يكن يصدر أي قرار بتوقيف عائلة أوزان، ومن ثَمّ هرب كل من كمال وهاكان ويافوز أوزان إلى خارج تركيا، في حين كان جم أوزان رئيس حزب كانش «الشباب»، وكان قد خفّف من كمية الأموال الموجودة على اسمه، ورأت الحكومة بأن توجّهها ضدّه يمكن أن يُفهم على أنه عمل سياسي من أجل الأصوات لا غير.

في هذه الأثناء تم الحصول على معلومات تقول بأن عائلة أوزان وضعت جميع أموالها النقدية في فيلا في منطقة شنليكوي في اسطنبول، فتوجّهت قوى الأمن إلى هناك، ولم تجد شيئًا منها، إلاّ أنها وجدت اثنتين وعشرين خزينة فولاذية ضخمة يبلغ ارتفاع الواحدة منها مترين. كان في داخل هذه الخزائن وثائق متعلّقة بأمور سريّة جدًّا لشركات عائلة أوزان.

كان من بين هذه الوثائق خطط لإعادة السيطرة على شركة شياش لتوليد الكهرباء، وشيفرة بريد إلكتروني تستخدمه العائلة من أجل الاطلاع على أمور الشركات والمصانع أينما كانوا، وهكذا استطعنا كشف جميع الأعمال التي قامت بها العائلة خطوة بخطوة بعد أن حمّلنا الملف المتعلّق بالبريد الإلكتروني.

بالإضافة إلى اكتشافنا لأعمال العائلة المالية استطعنا اكتشاف وجود فريق جهّزته العائلة، وكان على رأسه عقيد متقاعد، يقوم هذا الفريق بالتنصّت على من تريد العائلة، وقد نقلنا إلى المحكمة الوثائق التي تؤكّد على أنهم استخدموا تسجيلات صوت ومقاطع مفبركة كوسيلة ابتزاز لمنافسيهم.

كان علينا أيضًا القيام بكشف الأعمال التي تقوم بها الشركة من أجل إعاقة إعادة الأموال التي يجب أن تعود إلى الشركات التي انتقلت ملكيتها إلى

الدولة، فاكتشفنا توجّه حقائب شحن إلى كمال وهاكان ويافوز أوزان على أساس أنها تحتوي على أوراق يجب أن توقّع من أجل إعادة الممتلكات إلى الدولة، إلّا أن هذه الحقائب كانت مليئة بالنقود، إلا أن عائلة أوزان لم تكن تنوي الاستسلام، لقد كانوا يتبنَّون ثقافة الصراع ولو كان من يصارعونه دولة.

كان لا بدّ من كشف كمية الأموال الموجودة لدى عائلة «أوزان» والأموال التي قاموا بتهريبها، ولذلك كان علينا أخذ الدعم والمساعدة من الدول الأخرى، مثل الأردن وسويسرا وإنكلترا والولايات المتحدة وهولندا على وجه الخصوص، لقد كان هنالك تعاون كبير مع كافة الدول في جانب المخدرات، لكن في جانب الاقتصاد كان الأمر مختلفًا، فلم تكن أي من هذه الدول تريد إخافة رجال الأعمال المستثمرين.

توصّلنا إلى أن «يافوز أوزان» يقيم في الولايات المتحدة مع ابنته، لكننا لم نستطع التأكد من عنوانه، فطلبنا مساعدة مقاومة المخدرات الأمريكية، فأخبرونا بعنوانه تمامًا، وبما أن «يافوز» كان مطلوبًا لجرائم تنظيف العملات؛ كان على FBY القبض عليه، تواصلنا مع ممثل FBY في أنقرة لكنه كان يماطل في إجابتنا، وبعد فترة جاء إلى الاجتماع معنا، وأنكر جميع ما أثبتناه عبر مساعدة مقاومة المخدرات في أمريكا، لكننا لم نستسلم، كان عليهم أن يساعدونا كما ساعدناهم في مقاومة تهريب المخدرات.

طلبت من مدير الشرطة «أمين أصلان» التدخّل في الموضوع، حيث كانت له علاقة جيّدة مع الأمريكان بسبب عمله لفترة طويلة معهم، وعلى الرغم من هذا لم يقوموا باعتقال يافوز وتسليمه لتركيا، يبدو أنه لا أحد غيرنا يقوم بإخافة رجال الأعمال، ولكنّهم قدّموا لنا معلومات مهمة بحق عائلة أوزان لاحقًا. ربما كان للأمريكان دور في إبعاد يافوز عن الولايات المتحدة، وقد عاد يافوز إلى تركيا فاعتقلناه فورًا.

احتجنا لدولة أخرى تقدّم لنا معلومات حول عائلة أوزان، هي إنكلترا،

إلّا أنها لم تستجب إلى مطالبنا، فطلبت من المدير العام للشرطة التدخّل، ووضّحت له بأن علينا أخذ المعلومات بأي ثمن، فأصدر بيانًا قال فيه بأن تعاوننا مع إنكلترا سيتوقف بسبب عدم مساعدتهم لنا، وعلى أثر ذلك أرسلت إنكلترا الرجل الثاني في قوى الشرطة إلى تركيا ليلتقي معنا، وفي النهاية استطعنا أخذ قدر ضئيل من المعلومات.

علمت بعد فترة بقرب عائلة أوزان بالعائلة الملكية في إنكلترا، وأن الأميرة سارة قامت بزيارة إلى عائلة أوزان، وأن عائلة أوزان قدّمت التبرعات الكبيرة لجمعيات ومكتبات العائلة الحاكمة، عندها فهمت سبب عدم تقديم الإنكليز لأيّة معلومات لنا.

كانت عائلة «أوزان» متركّزة في الأردن بشكل أكبر، حيث الحكم هناك مشترك بين العائلة الحاكمة والعشائر، وكانت عائلة أوزان أسّست شركات مع رؤساء العشائر ومع العائلة الحاكمة الملكية أيضًا؛ لذا كان من الصعب أخذ أيّة معلومات عنهم، كانوا على علاقة حتى مع الوزراء، لم نستطع أخذ أيّة معلومات من الأردن، وإنني أعتقد بأن الأردن ما زالت مركزًا لعائلة أوزان.

كانت البنوك السويسرية مكانًا آمنًا لأرصدة عائلة «أوزان»، فقد كانت سويسرا مشهورة بعدم إعطائها أية معلومات مالية لأحد، ومع ذلك طلبنا منهم معلومات، وقالوا لنا بأن هناك متابعة لأمور عائلة أوزان بعد أن ظهرت ادّعاءات بضلوعهم في أعمال نصب واحتيال وغسيل أموال، ومشاكل الاحتيال كانت مع شركة موتورولا للهواتف النقّالة وقت عمل العائلة في شركة تلسيم للاتصالات، لكن لم يتم إيجاد أيّة شبهات على هذه العائلة.

دُعينا إلى سويسرا، فسافرت إليها مع صديق لي في الاستخبارات، وقدّمنا للسويسريين المعلومات التي حصلنا عليها من البريد الإلكتروني، وبالأخص كيفية وصول النقود إلى سويسرا حيث كانت تمرّ من هولندا وإنكلترا لتصل إلى سويسرا، وعندما رأى السويسريون دقّة المعلومات قاموا بإعطائنا

معلوماتِ عن عائلة «أوزان»، وعند عودتنا إلى تركيا أقمنا دعاوى في أنقرة ويوزغات.

علمت بعدُ بأن سويسرا لم تعط معلومات كافية عن عائلة أوزان على الرغم من ضلوع الأخيرة في أعمال نهب وغسيل أموال حتى في سويسرا.

وأثناء كتابتي لهذا الكتاب سمعت بأن سويسرا أعادت ١٥٠ مليون دولار إلى تركيا من أموال عائلة أوزان، سعدت كثيرًا لهذا الخبر بصفتي شخصًا ساهم في بدء وتسيير هذه التحقيقات.

طالت التحقيقات في هذه القضايا، وما زالت مستمرة، وكان هناك الكثير من حالات الظلم في التعامل وخاصّة من قبل القضاة.. إننا نفقد الأمل والإيمان بالعدالة بسبب هذه الأحداث وما يجري فيها من تلاعب، ورشاوى، ولكن يجب أن نبقي على أملنا حيًا في الوصول إلى العدالة.



عملية المخدرات في قيصري

كنت على رأس عملي في دائرة التهريب.. جاءنا يومًا خبر مهم من «قيصري»؛ أن هناك عددًا من الأشخاص يدّعون أنهم يعملون في ورشة طلاء فيما كانوا يصنعون المخدرات، فأرسلت فريق مكافحة المخدرات إلى قيصري فورًا، وبدأوا بمراقبة الأشخاص المشتبهين.

راقبنا الداخلين والخارجين من الورشة، ووضعنا كاميرات مراقبة في أماكن مناسبة، ودقّقنا في أرقام السيارات التي تأتي إلى الورشة، وتبيّن لنا أن بعض السيارات تأتي ويتم تفريغ المواد منها.. كانت هذه الأرقام مثيرة للشبهة، بدأنا بعدها بفحص المخلّفات التي ترميها الورشة في القمامة، وتبيّن لنا أنها مواد تستخدم في تصنيع المخدرات. حصلنا على أرقام الأشخاص العاملين في الورشة وبدأنا بالتنصّت على مكالماتهم.

تبيّن لنا من خلال التنصّت على المكالمات بأن الأشخاص الذين يعملون في الورشة مرتبطون بشبكة مخدرات، وعلى رأسها شخص يدعى سليم. حصلنا على صور لهذا الشخص، وكانت مشابهة تمامًا لشخص يدعى سليم كازار، وهو مطلوب للعدالة بجرائم توزيع مخدرات وغير ذلك. أقنعت أصدقائي بأن نقوم بعملية أوسع نطاقًا ولكن نتريث قليلًا. قمنا بالذهاب إلى الورشة على أساس أننا زبائن عاديّون، وقام بعضنا بإشغال الأشخاص، وصعد أحدنا ليضع كاميرات في الطابق الثاني للورشة التي كان يتم فيها تصنيع المخدرات، وبدأنا نتابع عمليات تصنيع المخدرات بشكل مباشر.

طالت فترة مراقبتنا الورشة، وبدأ صبر العناصر بالنفاد، لكنني كنت أريد أن أصل إلى كافة أعضاء الشبكة. تبيّن لنا بعد المراقبة اليومية بأن هناك

سيارات تأتي من اسطنبول ومن أزميت، وكان سليم هو من يدير الأعمال. وضعنا أجهزة تتبّع على السيارات تلك، تدلّنا على كل مكان يذهبون إليه. وقرّرنا أن ننتظر مجيء المدعو سليم إلى الورشة؛ للقبض عليه.

قمنا بالاقتحام، واستطعنا القبض على اثني عشر شخصًا، كانت عملية رائعة بكل المقاييس، استطعنا عبرها القبض على رأس العصابة سليم الذي كان مطلوبًا لجرائم عدّة، واستطعنا وضع نظام مراقبة في الورشة ذاتها.

كانت المخدرات تذهب من تركيا إلى هولندا حيث كانت تركيا المحطة الأولى وهولندا نقطة الانطلاق من أجل التوزيع؛ لذا كان من الطبيعي أن تكون بيننا وبين الآخرين علاقات استخباراتية حول مكافحة المخدرات. دعتنا الشرطة الهولندية لمكافحة المخدرات إلى هولندا، كان ذلك بعد عملية قيصري التي ذكرتها، ولكي تكون العلاقة وديّة أكثر دُعينا مع زوجاتنا. اجتمعنا مع شرطة مكافحة المخدرات في هولندا، وطُلب مني أن أقدم عرضًا عن الفعاليات التي نقوم بها في مكافحة المخدرات، فكانت عملية قيصري التي أعتبرها مثالًا رائعًا من أنسب العمليات التي يمكن أن أقدّمها. شرحت للجميع كيفية قيامنا بالعملية، وكيف أننا وضعنا الكاميرات وأجهزة التتبّع، وقد نالت العملية إعجاب الجميع، حتى أن بعض الهولنديين تعجّبوا قائلين: لا يمكن تنفيذ مثل هذه العملية! لقد كانت بالفعل فخرًا لتركيا.



عملية لودر

يطلق اسم لودر على الشاحنات التي تقوم بنقل الآليات الضخمة، وغالبًا ما تُستخدم في المسافات الطويلة. بُلّغنا في أحد الأيام أنه سيتم إدخال كمية كبيرة من المخدرات عبر شاحنة لودر إلى تركيا من أفغانستان، تحمّست لهذه المهمة؛ لأنني كنت أرغب دائمًا بالاشتغال بالأعمال الكبيرة، وعلى هذا بدأنا بالتحرك، وطلبنا دعمًا من شعبة الاستخبارات ببعض العناصر.

كانت الشاحنة تجهّز في أزمير، حيث يتم وضع مخابئ سرية في الشاحنة ويتم طلاؤها لتمويه وجودها هناك. كان يجب أن ندسّ في الشاحنة جهاز متابعة وملاحقة، إلّا أننا لم نستطع تأمين جهاز متابعة يمكن أن يعمل خارج تركيا، فأخفينا هاتفًا نقّالًا في الشاحنة لربما نستطيع أن نلتقط إشارات منه خارج تركيا، إلا أننا لم نستطع التقاط أية إشارة، لكن كان معنا رقم السائق وكنّا نتنصّت عليه. كانت الشاحنة ذاهبة من الأراضي الإيرانية إلى أفغانستان.

عادت الشاحنة إلى الأراضي التركية، واتّجهت نحو أنقرة، ومنها اتجهت إلى اسطنبول، لكن السائق لم يكن يجري أي اتصال مع أي شخص، وفجأة حوّل مسار الشاحنة إلى مدينة أزمير، وبالطبع كانت سيارات الملاحقة السرية تتبعه، كنّا نريد أن نصل إلى الشبكة كلّها، حتى لو تطلّب الأمر إفراغ حمولة الشاحنة.

أعلمنا شرطة مكافحة المخدرات في اسطنبول وأزمير بأن الشاحنة توجّهت إلى أزمير، فقام فريق اسطنبول بالتوجه إلى طريق أزمير اسطنبول، وقطعوا الطريق على الشاحنة، واقتادوها إلى اسطنبول على الرغم من أن

عناصرنا كانوا موجودين، كان خطأً فادحًا، كان همهم الوحيد هو القبض على هذه الكمية الهائلة من المخدرات.

بعد التحقيق تبيّن أن الشاحنة قامت بأكثر من ثلاث رحلات بين أفغانستان وإيران، نقلت فيها المخدرات من نوع الأفيون، الذي يمكن أن يحوّل إلى هيروين ويوزع من تركيا إلى العالم. بعد انتهاء العمل في إيران انتقلت الشاحنة إلى تركيا ومعها سبع مئة كيلو غرام من الماريجوانا. الدرس المهم هنا هو أننا لو كنا وضعنا جهاز ملاحقة دوليًّا يعمل على الأقمار الاصطناعية، لكنّا حصلنا على نتائج رائعة! لقد كانت المراجع العليا في الدولة لا تسمع حتى بما يحدث ولا تقوم بالرقابة اللازمة على عمل المؤسسات في الدولة، وأمر آخر: لو أن فريق اسطنبول لم يخرب الخطة لكنّا قد حقّقنا عملية يُسمع صداها في العالم كلّه.



حقيقات كابي كولة

تقع مدينة أدرنة ـ التي عيّنت فيها في عام ٢٠٠٥م تعيينًا أشبه بالنفي! ـ على الحدود التركية البلغارية، كانت سيارات بلغارية تأتي كل يوم وتبيع السجائر والمشروبات الكحولية في المدينة، حتى لقد أصبح أمرًا علنيًّا، وكان بعض الأشخاص يجمعون من بضاعتهم ويبيعونها في اسطنبول.

بالإضافة إلى أن تهريب المحروقات كان سائدًا جدًّا، حيث تأتي السيارات وتفرغ ما تحتويه خزّاناتها من وقود للبيع وتعود أدراجها. كان الكثير من الأشخاص قد امتهنوا إدخال البضائع بشكل غير قانوني وبلا ضرائب جمركية.

كان من يساعد هؤلاء المهرّبين عناصر من الجمارك الموجودين على الباب الحدودي، لقد كانوا يتلقون الرشى من أجل السماح لهذه السيارات بالدخول إلى تركيا بعد أن تكون قد ملئت بالمواد اللازمة وخصوصًا من السوق الحرّة الموجودة بين البلدين، حيث كان بعض سائقي السيارات يدخل مرّتين في اليوم إلى تركيا، وكان أغلبهم من حملة الجنسيتين التركية والبلغارية.

وضعنا كاميرات مراقبة على الحدود، وبدأنا بالتنصّت على مكالمات موظفي الجمارك، وبعد وقت تمكنّا من القضاء على هذه الشبكات، حيث إننا قمنا بكشف عمليات التهريب التي تقوم بها السيارات أثناء مرورها من الباب الحدودي. كان دخول هذه السيارات بكثافة إلى تركيا وخروجها منها أمرًا يعيق حركة المسافرين العاديين على الحدود، لقد كانت تتشكل سلسلة من السيارات تصل إلى ثلاثين كيلومتر، وكان الضرر الأكبر هنا، حيث كانت حركة السير تتوقف بسبب مجموعة من المهربين، وعبر تقديم الرشوة لموظفي الجمارك.

لقد كان معبرًا مهمًّا جدًّا لتركيا؛ حيث إن الملايين من الأتراك الموجودين في أوروبا كانوا يأتون إلى تركيا عبره، والآلاف من شاحنات نقل البضائع تخرج من تركيا وتدخل إليها عبره كذلك، ولكنّها تضطر للتوقف ربما لأيام بسبب الازدحام الزائد، وكان السبب الرئيس للزيادة في الازدحام تكرار دخول هذه السيارات التي تقوم بالتهريب مرّات عدّة في اليوم.

لم يكن كافيًا إيقاف تلك السيارات وموظفي الجمارك، لقد كانت مستشارية الجمارك تتحمّل المسؤولية الأكبر؛ إذ كان عليها أن تغيّر الموظفين دائمًا؛ كي لا يستطيعوا القيام بتنظيم عمليات الرشى، وقد قلّ الازدحام إلى حدّ كبير هذه الأيام، ليس لأن الجمارك أصبحت جيّدة، بل لأن حجم التجارة تقلّص كثيرًا، وربما يعود في أيّة لحظة إلى المستويات السابقة. ربما أصدّق أن الجمارك أصبحت نزيهة في عملها إذا رأيت بأن حجم التجارة كبير جدًّا، ولا توجد سلاسل من الشاحنات الناقلة للبضائع على الطريق!



الفساد في بلدية أدرنة

بعد العمليات التي قمنا بها ضدّ الفساد المنظم الموجود في الباب الحدوديّ والفساد في المناقصات بدأت تأتينا شكاوى من المواطنين، بشأن أمور فساد أخرى. كانت تأتينا معلومات من وكالة دوغان للأنباء عبر مديرها في منطقة تراكيا ويدعى «لطفي كارا تاش»، وكانت هذه المعلومات تنشر في الإعلام أيضًا، وكانت هذه المعلومات نقطة انطلاق للتحقيقات التي سنجريها.

ادّعي بأن مبنى البلدية الجديد الذي تمّ بناء تسعين بالمئة منه، وكلّف الدولة أكثر من عشرة ملايين ليرة تركية، سيهدم ويبنى بدلًا منه مركز تسوّق! كانت مساحته خمسة عشر ألف متر مربع، جميعها مغلقة، بالإضافة إلى أن رئيس البلدية حمدي «سدفشي» قال في أعمال الترويج الانتخابية: «أشنق نفسي أمام البناء ولا أبيعه»، بينما هو اليوم يقول بأن البناء موجود في مركز المدينة، وأن الحكومة لا تدعمه بالنقد لكي يسيّر أمور البلدية، وأنه سيبيع البناء لكي يبني بناء أصغر منه! في حين أنه هو من قام بتأسيس ووضع خطة ذلك البناء قبل عشر سنوات.

بدأت المناقصة ولم يشارك أحد فيها في المرّة الأولى، لكن بعد ذلك دخلتها شركة GPM، على أساس تقديم أحد عشر مليون ليرة، بالإضافة إلى بناء جديد في مكان تحدّده البلدية بقيمة خمسة ملايين ليرة. كانت شركة وسيطة، من المعروف أنها تتبع لشركة رادفكو الهولندية.

كانت الشركة تستعدّ لهدم البناء في حين بحثنا في أن طريقة إجراء المناقصة مخالفة للقانون، كانت أعمال البيع التي تقوم بها الدولة تتمّ عبر القانون رقم ٢٨٨٦، وأمور الشراء التي تقوم بها الدولة تتم عبر القانون رقم

٤٧٣٤، لكن هذه المناقصة تمّت عبر قانون واحد في عملية واحدة! كان على البلدية أن تبيع البناء بأغلى سعر ممكن، وأن تشتري بناءً آخر بأقل الأسعار الممكنة، فيما هي هنا أجرت العمليتين مع شخص واحد. كان بإمكان مؤسسة المناقصات العامة القيام بإلغاء المناقصة؛ لأنها مخالفة للقوانين، وكانت الوثائق المطلوبة حول مدّة إنهاء العمل وغيرها غير موجودة، وهذا سبب إضافي لإلغاء المناقصة.

عملنا على إيصال هذه المعلومات إلى الجهات المختصّة، عبر إرسال طلبات إليها، ولكن لم تجد نفعًا؛ فقد قالت محكمة الإدارة في أدرنة: «بأنها تعطي البلدية شهرًا من أجل الإجابة على هذه الأسئلة، وهذه المدّة لا تلزم بإيقاف المشروع»، أما محكمة الأصول فقالت بأن الموضوع ليس ضمن مهامها، وأغلقت الموضوع، أما مؤسسة المناقصات العامّة فقالت بأن الأمر خاطئ، ولكن لا صلاحية لها بالتدخل! مع الأسف تمّ هدم البناء، وبعد عشرة أيام من هدمه صدر قرار بإيقاف المناقصة.

كان بالإمكان إيقاف هذه العملية، فقد كانت القوانين تسمح بإصدار قرار عاجل في مثل هذه الحالات.

كان اسم صاحب شركة GPM التي أخذت المناقصة، مذكورًا كمتّهم في عملية في أنقرة، وكتبنا بعد عشرة أيام رسالة إلى النيابة العامة الجمهورية، وضّحنا فيها كيف أن بلدية أدرنة باعت العقار مع البناء بمبلغ ٢٦٧٥٠٠٠٠ ليرة تركية، وأن شركة هولندية تسمى رادفكو كانت تريد أن تحصل على مناقصة المشروع، إلّا أن الصعوبة التي ظهرت في نيل بعض الموظفين لمنافعهم أفشلت العملية، وبعد ذلك قامت شركة GPM بالدخول في المناقصة والحصول عليها، وتبيّن أنها ستترك مكانها بعد فترة لشركة رادفكو الهولندية، وأن صاحب شركة GPM كان اسمه مرتبطًا بعدد من الجرائم. طلبنا من النيابة العامة إذنًا بالمراقبة والمتابعة، وطلبنا تقديم مراقب بنوك محلّفًا ليساعدنا في العملية، وحصلنا على إذن بمراقبة بعض الأشخاص بالفعل.

وبعد الأعمال التي دامت لفترة قصيرة تأكدنا من أن الصاحب الرئيس للمشروع هي شركة رادفكو الهولندية. كان ممثل شركة رادفكو هو «محرم بولات»، كان يلتقي بشكل مستمر مع صاحب شركة GPM، بل كانوا يتحرّكون سوية، وقد التقوا قبل فترة مع عضو مجلس الشعب من حزب الشعب الجمهوري «محمد سفكين» ورئيس البلدية «حمدي سدفشي» في فندق في اسطنبول، وتناقشوا في مسألة البيع.

كانت كل المصاريف التي تدفع في عمليات الشراء، تحوّل من شركة رادفكو إلى حساب شركة GPM، ويتمّ الدفع باسم شركة GPM للدولة، ولكن بحسب ما قاله المراقب المحلّف فإن المبلغ الذي حوّل إلى حساب شركة GPM، كان على شكل دفعتين؛ الأولى ٣٥ مليون ليرة تركية، والأخيرة مليون وسبع مئة ألف ليرة تركية، إلّا أن مصير ٢ مليون لم يكن معروفًا.

كانت الشركة قد اتفقت مع شركة أخرى من أجل الهدم على أن تدفع مبلغ ١٦٠ ألفًا بالإضافة إلى أن الألمينيوم والحديد من مخلّفات الهدم سيكون من حق الشركة الهادمة، ولكن صاحب شركة GPM أظهر بأن المبلغ المتفق عليه هو ٢ مليون ليرة تركية! فقام بتحويل ١٦٠ ألفًا إلى الشركة الهادمة وحوّل الباقي إلى رصيده وأرصدة أقربائه وأصدقائه الذين قاموا بتحويل الأرصدة إليه مرّة أخرى، وقام صاحب الشركة بتحويل المبلغ إلى جهة لم نعرفها، ولكنّنا نظن بأنها حوّلت إلى «حمدي سدفشي»، لكن لم نكن نمتلك أي دليل على ذلك.

لقد أُسّست شركة GPM منذ فترة قصيرة، وكانت تمتلك رأس مال يبلغ ٢٤٥ ألف ليرة تركية، وكان مالكو الحصص هم من أفراد عائلة صاحب الشركة «ماتة كايا»، وكان من غير الممكن أن تدخل في مناقصة بالملايين!

وبحسب التدقيقات التي قمنا بها بقرار من المحكمة توصّلنا إلى أن ممثل شركة رادفكو وصاحب شركة GPM ورئيس البلدية وعضو مجلس الشعب من حزب الشعب الجمهوري، كانوا يلتقون بشكل غير عادي أبدًا.

وبمتابعة البحث وجدنا أن شركة رادفكو كانت ستشتري العقار من شركة GPM في حال كسبها للمناقصة من بين ثماني شركات، وكانت ستعطيها حق تنفيذ مشروع بناء مركز التسوق، وكانت الشركة الهولندية قد دفعت عشرين مليون في المحاولة الأولى، وفي هذه المحاولة دفعت ٢٧ مليون ليرة، وكأنها كانت تعرف الأسعار.

تمّت المناقصة وربحتها شركة GPM بتاريخ ١٠/١٠/٢٠٠٧م، وبعدها فورًا قامت بنقل ملكيتها إلى شركة رادفكو بعد يوم واحد فقط، وقد كلّفت عملية نقل الملكية مرتين أربعة ملايين دولار، فيما لو قامت الشركة بشرائها مباشرة لكانت الكلفة أقل بنسبة النصف تمامًا؛ فكان مجموع ما دفعته الشركة الهولندية ٣٥ مليون ليرة تركية.

لماذا اضطرت شركة رادفكو إلى شراء العقار بشكل غير مباشر؟ لماذا استخدمت وسيطًا من أجل عملية الشراء؟ مع التنبيه إلى أن الشركة كانت قد قامت بنفس العملية سابقًا في «مانيسا».

كانت هذه الشركة متعددة الجنسيات، مرتبطة بهولدينغ مركزه في إنكلترا واسمه كايرو، وكان كل حساب لديهم واضحًا جدًّا، وكانوا يعلمون بأن أخذ هكذا مشاريع لن يتمّ إلّا بالرشوة، وأنهم أبعد ما يكون عن ذلك بسبب صعوبة إضافة المصاريف غير المعروفة في حساباتهم، وبسبب عدم رغبتهم في الإضرار بسمعة الشركة الرئيسة في العالم، بالإضافة إلى أنها كانت تريد أن تقيم مشاريع في تركيا ولم تكن هذه العقارات موجودة إلا بيد الدولة؛ لذا قامت بالتعاون مع وسيط من أجل أن يقدم هو الرشوة باسمه، ومن ثم يأخذونها هم، على الرغم من المصاريف الزائدة.

كان شركاء شركة رادفكو يمتلكون وسطًا ماليًّا قويًّا في إنكلترا وسويسرا والولايات المتحدة وغيرها، وكانوا مطّلعين تمامًا على مسار الرشوة في تركيا.

والآن ترى الجميع يقولون: لم لا تأتي رؤوس الأموال الأجنبية إلى

تركيا؟! كيف تأتي؟ ولماذا تأتي؟! يجب أن تدفع مبالغ هائلة من الرشى، وبعد ذلك يأتي أمثالنا لتخريب العملية، وتبقى القضية في المحاكم، لتبدأ الشركات بالدفع للمحامين هذه المرة!

كان الموظفون المرتشون السبب الرئيس في هذه المشاكل، وعندما يتوقف الاستثمار يبدأون بالشكوى للشعب، ويقولون: إن الدولة تقف في وجه الاستثمار الأجنبي! لا إن السبب الرئيس هو فساد هؤلاء الموظفين لا غير.

رفعت الدعوى، وصدر قرار بعد أن تركت مدينة أدرنة بإبطال عملية البيع، وإرجاع ملكية العقار للبلدية، ولكن وقبيل تصديق القرار سحب الطرف المدعي ـ وهو «إسماعيل أردا» من حزب العدالة والتنمية ـ الدعوى، وقال، عندما سئل عن سبب ذلك: طُلب مني سحب الدعوى من مركز الحزب، فاستجبت! يبدو أن الشركة قامت بعمل حثيث من أجل إلغاء عملية إبطال البيع، ووصلت إلى مراكز عليا من أجل ذلك، ونجحت في مبتغاها! بعد فترة سمعت بأن «إسماعيل أردا» عيِّن رئيسًا لشعبة حزب العدالة والتنمية في المدينة.



دعوى المياه

أثناء قيامنا بالتحقيق في موضوع بناء البلدية في أدرنة، بلغنا أن رئيس البلدية كان يلتقي مع أشخاص في اسطنبول بشكل سري، فبدأنا بالتحري عن الموضوع، وفي أحد الأيام بلغنا أن رئيس البلدية التقى بعدد من الأشخاص في المطار، واتجه بعدها إلى أنقرة، فأخذنا إذنًا من أجل النظر في تسجيلات الكاميرات، وتأكّدنا من أن رئيس البلدية ذهب مع أشخاص إلى أنقرة، وقد أقلّتهم سيارتان عند وصولهم إلى مطار «أسان بوغا» في أنقرة. دلّ رقما السيارتين على أنهما ترجعان لشركة ترميكل، وعندما دققنا بأسماء من قام بإجراءات الدخول والخروج بشكل متتال في كلا المطارين مع رئيس البلدية، عرفنا الشخصين اللذين كانا مع رئيس البلدية، وهما: «مصطفى سلجوق» و«محمد باتوهان». قمنا ببحث مفصّل، وتوصّلنا إلى معلومات عن هؤلاء الأشخاص وعن شركة «ترميكل». . لقد كانت الشركة تشارك في مناقصات البلدية.

لم يكن رئيس البلدية يقوم بأية مكالمة يمكن أن تُستخدم ضده عبر الهاتف، وكان يقوم بعمليات تفتيش عن أجهزة تنصّت في الغرفة، إذًا أمرنا لم يكن سهلًا، وعلى الرغم من ذلك قمنا ـ بعد حصولنا على الإذن ـ بالتنصّت على مكالماتهم، وعرفنا بأن اللقاء لم يكن من أجل بناء البلدية، بل من أجل مناقصة المياه. كان هؤلاء يؤكّدون على الأهمية الكبرى للمياه في المستقبل، وكانوا يريدون الحصول على المناقصة.

إن الحصول على امتياز المياه في المدينة كان يعني: إصلاح وترميم الشبكات والعناية بها، والقيام بوضع الإضافات عليها، وفي مقابل ذلك

استخدام مردودات شركات المياه بشكل تام، لمدة طويلة، وكانت الأرباح أكيدة مئة بالمئة.

كان العمل يتم عبر رئيس البلدية ومصطفى سلجوق وباتوهان، كانوا يقدّمون الرشى ويستغلّون مناصبهم من أجل حصول بعض الشركات ـ التي استخدمتهم وسطاء ـ على مشاريع معيّنة، ولم يكن الأمر مقتصرًا على أدرنة فقط، بل كانت هناك محافظات أخرى مثلها، مثل: هاتاي ودنيزلي وغيرهما. الأمر منفعة بالنسبة لهؤلاء، حيث ينالون مبالغ كبيرة من أجل الوساطة التي يقومون بها.

كان الدخول في المناقصة يتطلب تقريرًا وافيًا بالنسبة للشركة الداخلة في المشروع، وكون التقرير شاملًا لكل المؤهلات يجعل الشركة تحصل على المناقصة بكل تأكيد.

بدأت مجموعة من المستشارين بكتابة شروط المناقصة، وكان من بينهم شخص يدعى «ولي أكساز»، كان يعلم شركاءه مصطفى وباتوهان بشروط مكتوبة اقترحها هو من أجل نجاح شركة «تارميكل» في المناقصة حسبما تريد، وقد كانت الشروط توضع بحسب توصيات الشركة، وبعدها يقوم كل من مصطفى وباتوهان بالاتصال برئيس البلدية ليضغط على اللجنة ويسيّر الأمور حسب ما يكتب «ولي أكساز».

وتم قبول هذه الشروط في مجلس البلدية حتى دون أن يقرأها رئيس البلدية! في حين أنه كان يجب قراءة الشروط لمدة أسبوع على الأقل وإبداء الرأي والمراجعات فيها.

وبعد إعلان المناقصة سدّت البلدية أُذنيها عن سماع أي من الاعتراضات، وفي النهاية نجحت شركتان في الحصول على حق الدخول في المناقصة، إلا أنه لم تُدخَل سوى شركة «ألكترومد» التابعة لتارميكل في المناقصة، ونجحت فيها بالطبع.

ولكن عندما ذهب رئيس البلدية إلى اسطنبول قبل تسليم المناقصة لشركة تارميكل، أعلمه عضو مجلس الشعب أحد مساعدي الرئيس العام لحزب الشعب الجمهوري «محمد سفيكن» عبر الهاتف أن تحقيقًا بدأ بحقه في مسألة الفساد في مناقصة مشروع بناء البلدية، وأنه مصدر هذا الخبر مديرية الشرطة في المدينة.

وبما أن «محمد سفيكن» أخبر رئيس البلدية بقضية بناء البلدية فقط، ولم يخبره بقضية المياه، فإن الذي أخبر «محمد سفيكن» كان دائرة الاستخبارات التي كانت تنظر في تلك القضية! وقد قلت لهم ذلك علنًا.



مهماتنا الأخرى

شنتورك دميرل، والعثور على طفل ضائع في جنق قلعة

عند النظر إلى القطاع العام في تركيا، وخاصة الشرطة، ومنهج المهام عندها، وارتباطها بها، وإظهار أخطائها؛ نرى بأن هناك الكثير من الأمثلة على ذلك، وأنا سأذكر أهم مثال على ذلك عشته بنفسي:

إن أكثرنا يحسب أننا نقوم بمهامنا عبر رفعِ حسّ تقديم الخدمة للوطن والشعب، لكن الأمور التي عشناها تُظهر بأننا ننسى ذلك من أجل حسابات بسيطة وشخصية، ولأجل مصالح مجموعاتنا، وهذا السلوك ليس استثنائيًا، بل هو يستحوذ على نسبة مهمة من شعورنا العام.. لقد كنت شاهدًا على حادث مؤلم عرفه الوسط العام كلّه.

كما نذكر جميعًا ـ من يعرف ـ فقد ضاع طفل سنّه عامان ونصف في رحلة نظمتها عائلات الطلاب في مدرسة بمنطقة كارتال في اسطنبول، فقام الأبوان بالاشتراك ببرامج تلفزيونية عدّة وشرحا قصّتهم، وبفضل هذا وصلت القصة إلى مسامع الكثيرين، ولكنّني لم أعلم بها؛ لأنني لم أكن أتابع تلك البرامج، ولكنّني سمعتها بعد الصدى القوي الذي ولّدته هذه البرامج في الصحف، وعندما سألني ممثلو الإعلام عن الحادثة لم أكن أعرف عنها شيئًا؛ لأنها لم تكن في منطقتي.

وفي أحد الأيام أتى والد الطفل إليّ وطلب مني المساعدة، وكان معه عناصر من الإعلام المرئي والمكتوب، وكان يصرّ على أنني يجب أن أشارك في حلّ مشكلته هذه بالاعتماد على خبراتي، ولكنني اعتذرت منه بأنني لا

أستطيع مساعدته؛ لأن الحادثة جرت خارج حدود مهامي، ولكنّني وجّهته لطلب المساعدة من «شنتورك دميرل»، وهو شخص أعرف خبرته في هذه المسائل، وقمت بالاتصال بـ«حسين أوزالب» رئيس دائرة مكافحة الجريمة المنظّمة، واقترحت توكيل شنتورك بالمهمة، فوافق، ثم اتصلت بـ«شنتورك دميرل»، وأخبرته بالقضية، فقال: «بالإمكان البدء بالبحث في هذه المهمّة.. يجب تجهيز فريق ذي خبرة في هذه الأمور.. يمكن الوصول إلى نتيجة مُرْضية»، فوعدته بتقديم الدّعم التقني بما يتوفر في المركز الذي أعمل فيه.

قبل البدء بالحديث في التفاصيل أريد أن أعطي معلومات باختصار عن «شنتورك»: كنت قد تعرّفت عليه في ديار بكر عندما كان مساعدًا لقائد الشرطة، وعرفت بأنه شرطيّ جيد. في تلك الفترة اشترت مديرية الشرطة أجهزة كمبيوتر من أجل القيام بأعمالها الخاصة، وكانت هذه الكمبيوترات بحاجة إلى برامج خاصة، وبما أنني كنت أعرف شيئًا عن هذه البرامج فقد قاموا باستشارتي، وأثناء فحصي لأحد الكمبيوترات وجدت برنامجًا مكتوبًا بلغة الباسيك، وكان يحتاج إلى جهود كبيرة كما كان واضحًا، فسألت عن الشخص الذي اجتهد وتعب إلى هذا الحدّ من أجل هذا البرنامج، فقالوا لي بأنه «شنتورك».

تلاقينا كثيرًا بعد ذلك مع «شنتورك»، وكانت هذه اللقاءات كافية لمعرفة أنه شخصية مختلفة، وأن له الكثير من المهارات، كنت قد أعطيته رؤوس أقلام فقط، حين قام بالقبض على عصابات مثل عصابة «سولوك» و«سويلامزلار»، باختصار: كان شرطيًا يعمل في الشارع بشكل ذكي، ويستخدم عقله جيدًا، بالإضافة إلى استخدامه الجيّد للتكنولوجيا.

لقد قام بأعمال رائعة في اسطنبول، ولكن منافسيه عملوا على تخريب سمعته، إلى أن عُيِّن في مدينة كيريسون في شعبة شرطة المرور، فقام بأعمال رائعة في كيريسون أيضًا.

وعندما أصبح صديقي مصطفى آيدين مدير شرطة أدا بازاري في اسطنبول اتصل بي وقال بأن هناك حاجة لشرطي من مكافحة الجريمة المنظمة، فأعطيت اسم شنتورك الذي أتى بدوره ليبدأ بعمله، وبعد أن أصبح «مصطفى آيدين» مديرًا لدائرة التهريب والمخدرات والجريمة المنظمة أتيت بشنتورك إلى الدائرة.

ولكن بعد تعيين مدير آخر في الدائرة تم تعيين شنتورك رئيسًا لدائرة المرور! لقد كان هذا دليلًا على تضييع الخبرات والقدرات البشرية، إن هذا الشخص لم يكن يريد منصبًا ولا مقامًا، كان يريد فقط أن يعمل في مجال خبرته.

عود إلى حادثة الطفل المفقود: عيّن شنتورك رئيسًا لفريقٍ تولى مهمّة البحث في قضية الطفل المفقود، وذهب إلى شانكالة.

وقد زارني قبل ذهابه إلى شانكالة، وقمنا بإجراء بعض التقييمات حول الحادث. وصل شنتورك إلى مكان الحادثة، وتكلّم مع النائب العام في المنطقة، وقيل له بأن كل ما يمكن فعله قد فُعل، ولكنّه سيقدّم له كل ما يريد من مساعدة.

عاد شنتورك إلى أدرنة والتقينا. كان قد جمع بعض المعلومات، لكن لم يصل إلى فكرة ما حول الحادثة، خمّنّا أن نظام التنصّت سوف ينفعنا كثيرًا، وكنّا قد استخدمناه كثيرًا فيما سبق، وكان لدينا إذن باستخدامه في هذه الحادثة.

قام شنتورك بجمع المعلومات من شركات الهاتف النقّال والثابت، وتبيّن بأن هناك شخصًا قام بملاحقة الحافلة التي نقلت العائلات في رحلة شانكالة، وأنه عاد بعدها فورًا إلى اسطنبول، كان هذا الشخص على علاقة سريّة على ما يبدو بأم الطفل.

لكن هل كان من المعقول أن تعرف الأم من خطف ابنها وتَظهر على

البرامج التلفزيونية لتشتكي من ذلك؟ لم يكن هنالك إيضاح آخر للمسألة، كل المعلومات كانت قد ظهرت خلال ساعتين؛ هوية الشخص ورقم سيارته وعنوان بيته.

اقترحت أن ننتظر قليلًا قبل اعتقال الشخص والارتباط بشرطة اسطنبول، لكن شنتورك أسرع بالتنفيذ، عازمًا على القبض عليه فورًا، وهذا ما حدث؛ فقد كان الشخص الخاطف مع عائلته في نزهة وكان معهم طفل في نفس عمر الطفل المفقود، وكان هو الطفل الذي نبحث عنه بالفعل.

ومع هذه الخطوة اكتسبت الحادثة بُعدًا جديدًا، لقد كان الرجل الذي خطف الطفل يدّعي بأنه الوالد الحقيقي للطفل، وأنه كان على علاقة غير مشروعة مع أمّ الطفل، وأن الأم أخبرته بأنه والد الطفل بعد ولادتها، فقامت الأم وهذا الرجل بتنظيم هذه الحادثة لكي تُرجع الطفل إلى أبيه الحقيقي.

وهكذا تحوّلت الحادثة إلى صدمة كبيرة، لقد كانت الأم التي تقوم بالتحدّث في التلفيزيونات بشكل يقطّع القلوب ويؤلم المشاعر؛ كاذبةً تنفّذ خطة موضوعة!

إن الأمر الذي أريد أن أوضحه هنا، أهمية سرعة كشف فريق شنتورك الحادثة؛ في خلال عشرة أيام، بعد أن شغلت الرأي العام كل هذه المدّة؛ إذ أضافت هذه الحادثة وجهة نظر جديدة للأحداث. وقد قام شنتورك بحلّ العديد من حوادث الخطف، واكتسب شهرة كبيرة، وعلم الجميع بدعمنا له ببعض المعلومات التي كان يطلبها منّا.

علمت أن شعبة الاستخبارات في أدرنة أوقفت أعمال البرمجة في الكمبيوتر، وقد انزعجت كثيرًا لهذا القرار، واتصلت فورًا برئيس الاستخبارات في أدرنة، وقلت له: «إن هذا الأمر غير مقبول على الإطلاق»، وقد أعيد فتح نظام الكمبيوتر بعد فترة، ربما لأنهم لم يستطيعوا أن يردّوا طلبي.

إن الذي حصل كان غريبًا لأبعد الحدود، لقد كانت تتم إعاقتنا لأننا

نساعد شنتورك الذي حلّ هذه المشاكل بنجاح بالغ، لم أكن أفهم ما هو الهدف من ذلك، وقد واجهت صعوبة بالغة في إيجاد مبرّر لهذا الأمر.

اتضحت المواقف لاحقًا في هذه المسألة؛ فقد واجه شنتورك أثناء قيامه بمهمة البحث عن شخص اختفى في اسطنبول معارضة وإعاقة شديدتَين من الشرطة المحلّية، كانوا لا يريدونه أن يفعل شيئًا؛ لأنهم لا يريدون لفريق أتى من خارج اسطنبول القيام بهذه العملية المهمّة؛ لأن هذا سيجعل نواقصهم تظهر إلى العلن، لقد واجهت أنا أيضًا هكذا حوادث في حياتي العملية دائمًا، حدثت بشكل أخصّ في الجنوب الشرقي، مع أنه لو كان الجميع يعملون سويّة لما كانت النفقات بالحدّ الذي بلغته، ولحصلنا على نتائج تفوّق ما حققناه بعشرات الأضعاف.

كنّا نقول بأن مهمتنا هي خدمة الوطن والشعب، لكن الواقع كان مغايرًا، فقد مُنع شنتورك من العمل في الحادثة الأخيرة تمامًا، حتى أنه تم اتخاذ تدابير في الوزارة لمنع شنتورك من تسلّم هكذا مهام مرّة ثانية!

في عام ١٩٨٥م كُلّفت الاستخبارات العامة والشرطة بمهمّة مناقشة العشائر الكردية في الجنوب الشرقي، وكُلّفت مع شعبتي بالقيام بالمهمة باسم الشرطة، وبعد فترة طلبني ضابط الحكم العرفي إلى مكتبه، وسألني عن الأوضاع، فقلت له: «إن الموظفين لا يعملون كما يجب»، فقال لي: «إنني أعرف بأنه لو كان موظفوكم وجنودنا يعملون بنسبة عشرة بالمئة من قدراتهم لما بقيتْ أيّة مشكلة في المنطقة»، كانت هذه هي الحقيقة بالفعل، فقد كان عدد الجنود في تلك المنطقة ١٠٠ ألف جندي وأكثر من عشرة آلاف شرطي، فيما كان عدد المنتسبين حينها إلى تنظيم PKK الإرهابي حوالي أربع مئة عنصر.

وكان ضابط كتيبة في الجيش أثق به إلى أبعد الحدود قد حدّثني عن أمر شهده؛ قال: إنه اشترك في عملية ضد PKK في منطقة أروه وغابار، كانت

العملية مشتركة بين عناصره وعناصر كتيبة مجاورة، وفي ساعات الصباح الباكر اشتبكوا مع ١٢ عنصرًا من PKK، ونتج عن ذلك اعتقال إرهابي مجروحًا ومقتل اثنين، وأُرسل نداء باللاسلكي أن العناصر الإرهابية فرّت باتجاه الشمال، في هذه الأثناء علمتْ كتيبة مجاورة بما يجري، فقال ضابطها: «إنني في الاتجاه الذي تهرب إليه العناصر الإرهابية، أنا على استعداد لتنفيذ أوامركم»، لكن قائد العملية قال: «إن جنودكم لا يعرفون جنودنا، وقد يحدث بينهم سوء تفاهم»، وبيّن أنه طلب دعمًا من منطقة شيرناق بالمروحيات.

كان هذا الأمر منطقيًّا بالنسبة للكل، لكنه كان غريبًا بالنسبة لي؛ فقد كان على قائد العملية أن يطلب دعمًا من الكتيبة المجاورة، إلا أنه لم يفعل؛ فقد كان قد أوقع بثلاثة عناصر من PKK، وكان هذا نجاحًا بحدّ ذاته في تلك الفترة، ولم يرد أن يتقاسم النجاح مع غيره، وقد اعترف لي بذلك! كان هذا أمرًا يحدث باستمرار، ولم تتم معاقبة أي ضابط قام بهكذا أعمال أنانيّة.

يجب أن نجيب على سؤال مهم: كيف تكوّنت هذه الذهنية؟ وكيف يمكننا أن نتخلص منها؟



عملية الشاي المهرّب

بعد الانتهاء من عملية مكافحة الرشوة في الباب الحدودي، زادت عمليات اكتشاف تهريب المخدرات في الحدود بنسبة مئة بالمئة، ما بين عامَيْ ٢٠٠٥ و٢٠٠٨م، وقد ظنّ الجميع بأن عمليات تهريب المخدرات زادت؛ إذ كانوا يجهلون أن هذا نتيجة لإنهائنا لعمليات الرشوة.

كانت هناك شركة تقوم بتهريب الأموال التي تشتريها من السوق الحرّة في بلغاريا إلى تركيا، وكانت قد تعرّضت للتفتيش والتحقيقات مرّات عدّة، لكنّها كات تتخلّص منها بشكل غريب، كان علينا كشف أمر هذه الشركة التي بلغ عدد الشاحنات التي أدخلتها إلى تركيا ستين شاحنة.. بدأنا بمراقبة رئيس العصابة أولًا، ومن ثم انتظرنا دخول شحنة جديدة إلى تركيا، وفي هذه الأثناء كانت العصابة توضّح نوع البضاعة للجمارك أثناء دخولها بشكل صحيح، بعكس ما كانت تقوم به سابقًا، ولكنها في هذه المرّة أظهرت الشاحنة وكأنها تقوم بعملية ترانسيت إلى بلد ثالث، وخمّنا بأنها تفرّغ الحمولة القيمة التي أتت بها من بلغاريا ثم تقوم بتحميل بضاعة رخيصة جدًّا وتذهب بها إلى خارج الحدود.

عرفنا بموعد مجيء الشاحنة التالية، ووضعنا عليها جهاز ملاحقة يعطي إشارات من أجل ذلك. كانت العصابة بيّنت للجمارك بأنها تأخذ البضاعة إلى جورجيا، ولكنّها كانت ستُفرغ البضاعة بلا شك، قمنا بملاحقة الشاحنة إلى باب سارب الحدودي مع جورجيا، فغيّرت الشاحنة طريقها واتجهت نحو الجنوب إلى سوريا، وتوقّفتْ في المنطقة الصناعية بمدينة عينتاب، وألقينا القبض على عناصر الشبكة وهم يقومون بإفراغ حمولة الشاحنة المكوّنة من الشاي، ومن ثم اعتقلنا المشرفين على هذه العملية في بيوتهم.

لن يكون هناك اقتصاد في تركيا بدون فساد

إنني أؤمن بأنه لو تم إنهاء الرشى والفساد مرّة واحدة، لتراجع الاقتصاد والاستثمار في البلد وتجمّدت كل أمور الدولة؛ لأنني أرى أن سبب الحيوية كلّها هو انتظار الفائدة غير القانونية؛ لأن الموظفين كانوا إذا عرفوا بأنهم لن يستفيدوا شيئًا من عمل ما فإنهم يقومون بتأخيره، فيتوقف الاقتصاد، ولن يتم تنفيذ الاستثمارات.

وكان من الواضح أنه عندما يعرف أو يشعر الموظفون بأن هناك نفعًا ما سيطالهم فإنهم كانوا يقومون بتسريع الأعمال.

يمكن أن نجد الآلاف من الأمثلة للتأكيد على ذلك، مثلًا: خطّطت لمشروع يهدف لرعاية أطفال الغجر الموجودين في أدرنة، وذلك بجمعهم من الشارع، وتسجيلهم في مركز رياضي نستأجره، لكن حصلنا على مبلغ ١٦٠ ألف ليرة كدعم من اليانصيب الوطني للبناء، لكن على الرغم من الإلحاح من عدد من المسؤولين في البلدية إلا أن التخطيط للمشروع استمرّ سنة كاملة، إن هذا البناء الصغير تطلّب كل هذه المدّة، وكان لن ينتهي لولا الإلحاح المستمر، في حين لو أن هذا المشروع أتى على شكل مناقصة لتمّت خلال أقل من شهر.



أسكي شهر

أهمية البحث العلمي والأكاديمي في مسألة الإرهاب

إن أهم المشاكل التي تعاني منها تركيا منذ خمسين عامًا هي مشكلة الإرهاب، وقد أدّى هذا إلى إنفاق أموال طائلة في مواجهة الإرهاب، واعتُبرَ الإرهاب من جهة أخرى أنه عائق أمام التحوّلات الديمقراطية في تركيا، وبرغم كل الإجراءات الوقائية التي اتُّخذت إلا أنه لم يتم الوصول إلى الاستقرار السياسي في تركيا.

لم يعالج الإرهاب في تركيا بشكل عقلاني على الإطلاق، وعلى الرغم من كثرة الأبحاث التي كانت تتم في البلد عن المشاكل المختلفة، من قبل الجامعات والأكاديميين، إلا أنه لم يتم إجراء أيّة بحوث عن أهم المسائل المصيرية في تركيا، ألا وهي الإرهاب، لقد تم تجاهل أو استصغار الإرهاب ومكافحته، واعتبر كأنه غير موجود، في حين كنّا بحاجة إلى تأسيس معاهد وغرف دراسة لهذه المشكلة عبر خبراء في المجالات المختصة.

اعتبرت المشكلة على أنها مشكلة أمن لا غير، وحاولوا حلّها بمنطق عسكري بحت، ولم تعتبر الحكومات حلّ هذه المشكلة من ضمن اختصاصاتها، وتركتها للحكم العرفي والعسكر، وبالطبع اعتبر الجيش هذا الأمر مشكلته الخاصة، وبدأ يبحث عن الحلول، وأدّى موقف الحكومات المدنية وموقف الجيش إلى إبعاد وإعاقة تدخل المدنيين في هذه المسألة، في حين أنه كان من الواجب حلّها عبر حلول سلمية وأفكار عقلانية.

من الواجب تأسيس مراكز أبحاث أكاديمية من اليمين المتطرف واليسار

المتطرف والإسلام الراديكالي والفكر الانفصالي، ويجب أن تدرس هذه الميول والمناهج جيدًا، وأن نوجد الحلول المناسبة والعقلانية، للحيلولة دون انجراف الناس وراء الأفكار المتطرفة الراديكالية، مثلًا يوجد في فرنسا معهد دراسة كردي، في حين أن هذا المعهد غير موجود في تركيا التي تعاني من المسألة الكردية. يقال دائمًا بأن الدولة بُنيت على أساس العلم أو فلسفة العلم، وبالمقابل تتم محاولة حلّ هذه المشكلة بشكل عسكري وغير عقلاني، إلى درجة عدم السماح لرجال العلم بمحاولة حلّها، ولم يبق لرجال العلم والأكاديميين إلا تأييد ما تفعله الدولة ووصفه بالعلمي العقلاني، في حين أنه كان أبعد ما يكون عن ذلك.

لم تتم الدراسات والأبحاث بشكل بعيد عن سوء الظن والانحياز، وإنني أعتقد بأنه لن يتم حل هذه المشكلة بشكل عقلاني، طالما أن هناك انحيازًا بهذا الشكل.

إن أهم أخطائنا التي نقوم بها هو مفهوم الأتاتوركية (من أتاتورك) الذي نعتبره دواءً لكل داء، فيما هو مفهوم غير معروف في ماهيته، ولا على أي الأفكار يحتوي، فتقوم الدولة بملئه كيفما تريد بما يتناسب مع مصالحها، في حين أنه لا مكان للعقائد في المكان الذي يحكمه العقل والعلم، ولا يوجد فكر معفي من النقاش، ولا يمكن أن يبقى أبديًا دون تغيّر أو تغيير، وإن اعتبار وجود أفكار مطلقة لا يمكن تغييرها مناقض لماهية العلمانية ذاتها، إن المخالف للعقل مخالف للعلم أيضًا.



العملية النفسية: إيقاع الشعب بعضه في بعض

لا توجد دولة حقيقية في العالم تبثّ الخلافات بين أفراد شعبها، أو تسمح لأيّ أحد بالقيام بذلك، أو لا تعاقب من فعل أي شيء من هذا القبيل، لكن دولتنا قامت بتحريض مواطنيها ضدّ المعارضين للنظام! إن واجب الدولة هو حلّ الخلافات التي تنشأ بين أفراد شعبها، وإلا فإنها تخرج عن كونها دولة. قد تحرّض الدولة شعبها على شعب آخر خارجي، ولكن لا تفعل ذلك بين أفراد الشعب، وإلى اليوم ما زالت هذه الممارسات مستمرة بحسب قرارات مجلس الأمن القومي.

إن الدولة تعمل مع مواطنيها على أساس أخذ المعلومات، في شتى المسائل، ولكن دولتنا قامت بتحريض واستخدام اليمينيين ضد اليساريين واليساريين ضد اليمينيين، حتى أنها جعلتهم يقومون بعمليات جنائية بعضهم ضد بعضهم، هل هذه الممارسات من نظام الدولة؟ أم هي أفكار أشخاص موجودين داخل الدولة التي لم يتم تشكيل فكرها؟ هذه هي الأسئلة التي يجب طرحها.

تبين خطأ الذين اعتقدوا بأن هذه الممارسات قد طبقت في الماضي وأنها لن تتكرر. لم تتوان الدولة عن استخدام المواطنين اليساريين ضد المتدينين، وكانت المسيرات والتجمعات الجمهورية تهاجم بشكل علني من لا يتوافقون معها، كل هذه الممارسات توضح بأن الدولة ترى بأن كل شيء مباح لها، وكانت نتيجة هذه الممارسات صراعات داخلية ومجازر، من آخرها حادثة سوسورلوك، واليوم فإن قضية «أرغنكون» تمثل نفس الفكر والمنهج، على الرغم من الشك في وجود التنظيم المسمى «أرغنكون».

توجيه الشعب

كم من الصعب أن نكون صريحين وغير منحازين، وأن نعترف بأن الدولة هي التي توجّه المجتمع. إن المجتمع اليوم يوجَّه كما تريد الدولة، ومن الصعب أن يرى المجتمع الحقائق وأن يقترب بشكل واضح وواقعي من الأحداث. الدولة لم تسمح للناس بالخروج عن النظرة الرسمية، وإن هذه النظرة تمنع من التفكير الواقعي، في حين أن الإنسان لو خرج قليلًا عن النظرة الرسمية لاستطاع أن يرى الأحداث كما هي. الشعب في تركيا موجَّه طوال فترة طويلة من قبل النظام، من خلال المدارس.. التجمّعات المختلفة.. حتى الأعياد الرسمية. جعلت الدولة الناس يفكّرون ببُعد واحد؛ ولذلك فإنهم لا يرون الأمور بواقعية. ومن أجل أن تفكّر تفكيرًا واقعيًا في الأحداث، يجب أن تكون ناشئًا في الخارج، أو أن تكون تعيش تحوّلات جدية على الرغم من نشأتك في ضوء توجيهات النظام أو الدولة.

العملية النفسية هي العمل على جعل الكتلة المستهدفة تعمل بشكل يتوافق مع ما تريده الدولة، وذلك عبر تحريف الأحداث وإخفاء الحقيقة؛ لكي تصل الدولة إلى هدفها، وإن هذا التوجيه الكاذب يخلّ بأهم وأكثر الحقوق الدستورية للمواطنين. إن وصول الشعب إلى الحقائق حق من حقوقه من أجل أن يفكر فيها بشكل صحيح، وهذا المفهوم الذي تقوم به الدولة لا يوجد إلا عند الحكومات الفاشية والشيوعية، فضلًا عن أنه من المعروف أن استخدام الدولة أو توجيهها لأفكار شعبها يخل بالحقوق الديمقراطية أيضًا.

توجد وحدات العمليات النفسية في مجلس الأمن القومي وفي الاستخبارات وحتى في الشرطة لكن تحت مسميات أخرى، ومهمة هذه

الوحدات: القيام بالعمل مع الحركات النفسية التي تقوم بها مؤسسات الدولة. ولا يبدو بأن هذه الأعمال سوف تنتهي في فترة قصيرة؛ لأنها أصبحت من تقاليد الدولة، ستستمرّ بتسميات مختلفة. الدولة ما زالت تحمل الفكر الذي يقول: «إن لم نَرْعِ الشعب فسيضلّ طريقه». كنت أحمل نفس الأفكار أيضًا عندما كنت داخل البنية هذه، لم يكن بإمكان أحد أن يقنعني بأن هذا أمر خاطئ، ولا أظن بأنني أستطيع أن أقنع الآخرين بأن هذا أمر خاطئ.



أرغنكون

ما هي حادثة «أرغنكون»؟ لا يمكنني أن أقول بأنني أمتلك معلومات كثيرة عن أرغنكون، وعن الأشخاص الذين يُحاكَمون في قضيتها اليوم، حاولت في الماضي عند بدء التحقيقات والاعتقالات في عام ٢٠٠٢م، أن أجمع بعض المعلومات، وعرفت بطريق الصدفة بأن واحدًا من مساعديَّ القدامى أُوقف لفترة قصيرة بسبب هذه القضية، وعندما وجّهت سؤالًا حول كيفية اشتراك مدير شرطة قديم في هكذا أحداث، تلقّيت شرحًا ملخّصًا من قبل الذين يقومون بالتحقيقات، ووجدته غريبًا جدًّا.

بحسب ما قيل فإنه قد تم تشكيل تنظيم يعمل على إعاقة وصول من يحملون أفكارًا غير مرغوب فيها إلى السلطة، واللجوء إلى أساليب غير قانونية وغير ديمقراطية لتنحيتهم إن وصلوا إليها. لقد وجدت مذكّرة مكتوبة تفيد بأن هناك تنظيمًا يسمى أرغنكون، يعمل بشكل فعلي، وكان مكتوبًا في المذكرة أن مدير التنظيم كتب تقريرًا حول إعادة بنيوية التنظيم.

هذا التقرير أُرسل من المدعو «دوغوبيرنجك» إلى «ولي كوجوك»، عبر المراسل «تونجاي كوناي»، لكن تونجاي أخذ نسخة عن التقرير واحتفظ بها، وقيل بأن هذه الوثيقة أو التقرير وُجد في بيته أثناء تفتيشه من أجل أمر آخر، بالإضافة إلى وجود بعض الوثائق العسكرية التي تؤيد هذه الوثيقة.

كانت شرطة اسطنبول قد بدأت في عملية تحقيق حول سيارة جيب تبين أنها مخالفة للأوراق الرسمية، وكان من بين الأشخاص الذين اعتُقلوا: تونجاي وأوميت أوغوزتان، وهذان الشخصان حاولا من قبل بيع صور

لمحطات الإعلام تجمعهم مع مسعود يلماز وعبد الله شاتلي، وتبيّن أن هذه الصور كانت فوتومونتاج.

وعلى أثر هذا التطور قال الاستخباراتيون بأن هذه المسألة ليست تزويرًا عاديًا، بل هي عملية تزوير منظمة، وأنه يجب على شعبة الجريمة المنظمة القيام بالتحقيقات. وقد عُثر على وثائق في بيت هذين الشخصين، كانت إحداها تحمل عنوان: إعادة تنظيم أرغنكون، وتم العثور على أقراص «سي دي» وحرزت إلى المركز. كانت وثائق كالتي تتواجد في الوحدات العسكرية والأمنية، وتبيّن أن هذه الوثائق من الفترة التي كان هذان الشخصان فيها يؤسّسان قناة إعلامية، أو مجلة لصالح JITEM، وقد أسسا مجلة تسمى الاستراتيجية، وقد ظهرت الحادثة بعد أن اعترف «تونجاي» بأنه كان يعمل مراسلًا بين دوغوبيرنجك وولي كوجوك.

تذكرت بأن أنور أحد السائقين في الشرطة ـ وكان من بين الذين درّبتهم جيدًا ـ كان قد أتى بهذه المجلة وقال بأنها تنشر أشياء غريبة تُكتب من قبل شخص من الدولة، وقد حاول أن يجد مكانها، لكن لم يجد لها مكانًا. قال أنور السائق: إن هذه المجلة تُدعم من قبل الجاندرما بلا شك! ولكنني لم أجد سببًا لدعم الجاندرما لها. لم أتوقف كثيرًا عند هذا الأمر، والآن اقتنعت بأن الوثيقة كانت صحيحة.

كان القليل من الناس يعرفون هذا، وكانت المعلومات الموجودة لدى هؤلاء الأشخاص صحيحة، ولم تكن هناك أشياء مهمة في الريبورتاج الذي أجراه مدير مجلة الاستراتيجية الملقب باسم «سيسي» لأحد كتّاب مجلة أكتوال. وقيل بأن هذه المجلة دخلت المجال الإعلامي بشكل غير رسمي، وأنها على علاقة خفية بالاستخبارات، وأنها مدعومة من قبل JITEM.

وبعد التحقيقات مع تونجاي وأوميت أوغوزتان، تبيّن بأن هذه الوثائق ليست من النوع الذي يمكن تجاهله، وكان هناك شيء سري مبهم، وكأن هناك

ألعابًا داخل ألعاب! لم يكن بإمكان ضباط بسطاء القيام بهذه الأمور، لقد تلاعب الأشخاص الذين قيل بأنهم وراء مجلة الاستراتيجية بصور شخصيات مهمة، وهذا العمل يقوم به من تلقى تربية دولة.

إن خلاصة هذه التحقيقات، والوثائق التي وجدت، وJITEM التي ادُّعي دعمها لمجلة الاستراتيجية، ومن هم العارفون بهذه الأمور؟ ومن أجل ماذا تم اللجوء إلى هذا الطريق المظلم؟ كل هذه الأمور تحتاج كتابًا كاملًا من أجل شرحها.

إن الوثيقة التي وجدت مع تونجاي كوناي، التي تحمل عنوان إعادة تنظيم أرغنكون، والتي يذكر فيها بأنه تنظيم يهدف إلى حماية النظام، وأنه مدعوم من قبل شخصيات مدنية في الجيش، وأنه يستطيع استخدام الوسائل غير القانونية؛ لم تكن وثيقة لا معنى لها، بل كان احتمال وجود هذا التنظيم كبيرًا جدًّا.

بالإضافة إلى أن مجلة أيدينليك، كانت تؤيد مجموعة من الجيش وتهاجم البقية بشدة. والذي يقرأ هذه المجلة باستمرار يرى بأن هناك تقسيمًا في الجيش. وقد ادّعت مجلة أيدينليك بأن حادثة سقوط طائرة الجنرال «أشرف بيتليس» ومقتله على أثرها، كانت حادثة اغتيال، على الرغم من أن قيادة الجيش قدمت تقريرًا أفاد بأنها حادثة عادية. لقد كانت هذه الادعاءات تشير إلى التحزبات داخل الجيش.

لقد سقطت طائرة «أشرف بيتليس» بسبب عطل فني، لكن شركة الطائرة لم تكن تريد الاعتراف بهذا الخطأ، فقد كانت شركة كاسنا تخاف على سمعتها العالمية؛ لأن هذه الأخبار تؤدي إلى فشلها، وهي كانت مستعدة أن تقدم الكثير لأجل اعتبار الحادث اغتيالًا، وهكذا فلن تتضرر ماديًّا، وقد حملت التعويضات عن الأضرار المادية لسقوط الطائرة على الطيار الذي توفي في الحادث. في تلك الأيام أدلى جنرال من الجيش بتصريحات مفصّلة عن

الحادث، وبعد اعتقال «ولي كوجوك» ظهر «دوغوبيرنجك» في مؤتمر صحفي وقال بأن الضابط الذي تم اعتقاله هو نفسه الضابط الذي أدلى بتلك التصريحات في حادثة مقتل الجنرال «أشرف بيتليس».

كان تصريحًا صحفيًا مفاجئًا، لقد أظهر هذا التصريح الصحفي علاقة «ولي كوجوك» بتنظيم شيوعي على مدى أعوام طويلة، على عكس ما عُرف عنه بأنه قومي. لم تكن علاقة طبيعية، ولا يمكن لولي كوجوك إخفائها للأبد. وأظهر أن مشروع «كيزيل ألما»، الذي يهدف إلى التقاء الشباب القوميين بالشباب الشيوعيين، كان من فكرة وتدبير «ولي كوجوك» و«دوغوبيرنجك».

لم يكن حزب العمال الذي يتبع لمجموعة «دوغوبيرنجك»، حزبًا بالمعنى الكلاسيكي، كان دائمًا متدخلًا في شؤون الاستخبارات والأمن والجيش، كانت ادعاءات عناصره وأحاديثهم تظهره كأنه شعبة استخباراتية، حيث كانوا يجمعون معلومات كما تفعل الاستخبارات، وقد وقفوا دائمًا إلى جانب الفكر المادي.

كنت قد قدمت أقوالي في مجلس الشعب حول مسائل الجنايات المجهولة، حيث شكّل البرلمان لجنة سميت باختصار لجنة «سوسورلوك» لمعرفة مقترفي الجرائم المجهولين، كنت أحاول الابتعاد عن الصحفيين كما كنت أفعل دائمًا، وإنني ما زلت أحتفظ بفاكس أرسله لي صحفي من مجلة أيدينليك، ولم يستطع اللقاء بي، كان يقول فيه: لقد تلقّينا معلومات مهمة بشأنك من قيادة الجيش، ونريد أن نلتقي معك. كان تصريح شخص بأنه حصل على معلومات من قيادة الجيش بشكل علني أمرًا مزعجًا، مع أني كنت واثقًا من أنه لا توجد أية معلومات بحقي.

أرسلت كتابًا إلى قيادة الجيش قلت فيه بأن شخصًا ما أرسل إلي فاكسًا يقول فيه بأنه حصل على معلومات عني من مسؤول في الجيش، وإنه من مجلة أيدينليك، واسمه «حكمت شتين»، وأرفقت الكتاب بنسخة عن الفاكس، لكن

لم تفعل قيادة الجيش أي شيء، كان استخدام اسمها في أمر ما يثير غضبها إلى أبعد الحدود، لكن هنا لم يحصل أي شيء! التقيت في إثر هذا مع حكمت شتين، وسألته عن المعلومات التي حصل عليها، فلم أتلقَّ جوابًا مفيدًا، وقد استمر لقاؤنا ساعة كاملة.

في الأيام اللاحقة وعلى إثر تصريحي بأن للجيش والجاندرما علاقة بحادثة سوسورلوك، بدأت مجلة أيدينليك وعلى رأسها دوغوبيرنجك، بهجوم شرس ضدي، واستخدموا ألفاظًا مسيئة ومستحقرة ضدي. رفعت دعوى ضدهم بعد هذا، وربحتها، وأجبرت دوغوبيرنجك بدفع تعويضات لي، أما بقية عناصر المجلة فلم يدفعوا شيئًا، لم تكن عناوينهم واضحة ولم تكن حقيقية، لكن بعد جهد كبير استطعت أن أحصل على عناوينهم، وحصلت على تعويضات منهم.

بعد التحقيقات بحق تنظيم «أرغنكون» تبين أنه تنظيم موجود بالفعل. الأمر الأكثر أهمية من وجود هذا التنظيم، هو قبوله بل ودعمه من قبل مؤسسات الأمن في الدولة، التي كانت مهمتها منع أصحاب الأفكار السياسية المناقضة للنظام من الوصول إلى الحكم، والعمل على إزاحتها بأي شكل إن وصلت!

لقد خبرت تركيا الانقلابات، حتى أصبح المدنيون يخبرون بالانقلاب قبل وقوعه لمعرفتهم بوقوعه؛ لذا لا نستغرب لظهور هكذا تنظيم، أنا ما كنت أرى أية غرابة أثناء عملي؛ إذ كنت أعمل أنا أيضًا على حماية النظام، ووقفت مؤيِّدًا لانقلاب الثاني عشر من أيلول ١٩٨٠م، لكي تنتهي أعمال الإرهاب التي زادت قبل الانقلاب.



ما هي الدولة؟ وما هي صلاحياتها؟

إن أكبر المشاكل في تركيا وفي دول العالم المتخلّفة، هو موقع الدولة وصلاحياتها.. ما هي الدولة؟ وكيف يجب أن تكون؟ ما هو سبب وجودها؟ ستساعدنا أجوبة هذه الأسئلة وغيرها على فهمنا لمشاكل علاقتنا بالدولة، ظهرت الدولة في التاريخ على شكل سيطرة قوة ما على مناطق ومساحات معينة، واعتبار أن لها سلطانًا على الناس الذين يعيشون في تلك المنطقة، وتحولت هذه الدول إما إلى دول دينية تحكم باسم الدين، وإما إلى دول تحكم عبر أيديولوجياتها، أما الدولة اليوم فهي دولة متحضرة منفصلة عن فكر الدولة القديم.

والدولة بالمعنى المتحضر: هي تنظيم يقوم بتأمين الحياة السعيدة والاحتياجات لأفرادها الذين يسمَّون بالمواطنين، وهم الذين يعيشون ضمن حدود الدولة. إذًا كيف تؤمّن الحياة السعيدة للمواطنين؟ هذا السؤال يجب أن يجيب عليه المواطنون أنفسهم، إذ سيتم وصول أحد التنظيمات التي يتجمع حولها الأفراد، إلى الحُكم، عبر مطالب المواطنين؛ أي: أن الدولة الديمقراطية هي من تقوم بتأمين كافة احتياجات الأفراد.

لكن مع الأسف لا يحدث هذا في بلدنا، فإن الدولة تقرّر عن الشعب ماذا يريد، وماذا يجب أن يفعل، حتى إن دولتنا تقول بأن الشعب لا يعرف ماذا يريد بشكل يحقق مصلحته، فتفكر هي عنه بما يجب أن يكون وما يجب أن يُفعل، فهي توكّل نفسها عنهم، وهذا هو الحكم الأيديولوجي.

إن الدولة والموظفين والمسؤولين فيها لا يمكنهم القيام بأي أمر، إلا ضمن ما قرّره الشعب، ويجب أن يكون هدفها خدمته. القوانين تقرّر من قبل

الإرادة الشعبية، ولا يمكن لأي دولة أن تطالب مواطنيها بالقيام بما لا يريدونه، ولا تستطيع فرض نمط معيشة ما أو أيديولوجيا ما عليهم، ولا يمكن أن يكون هناك أية مشروعية لهذه الممارسات، ولا يجب أن يكون.

إننا نحتاج إلى الدولة إن كنا نعيش في مجتمع، ومهمة الدولة الأولى هي إنشاء أسس يُعمل عليها على تنظيم خدمة المجتمع بشكل مشترك، أما مهمتها الثانية فهي تأمين مهام الأفراد الذين يشكّلون المجتمع.

وبما أنه لا يمكن أن يكون الجميع عسكريين أو شرطة، فإن حماية أمن المجتمع هي من وظيفة الدولة، وفي الأصل مسؤولية الدولة في تأمين الأمن كمسؤوليتها في تأمين المياه والكهرباء وغيرهما.

إن مهام الدولة محدودة في تأمين عيش المواطنين بسلام وراحة، ويجب أن يكون تدخّل الدولة لحلّ مشاكل المواطنين تابعًا للتوجّهات العامة للمجتمع، ويجب حماية حقوق الأقليات دون نقصان.

إن الدولة المتديّنة ـ مثل الدولة العثمانية والدول المسيحية في الغرب ـ تهدف إلى نشر الدين الذي تديّنت به، ولكن الدولة المتحضرة في يومنا هذا، لها هدف وحيد؛ وهو توفير السعادة والراحة لمواطنيها، وإن المواطنين هم وحدهم لهم الحق في تقرير سبل وأنماط عيشهم وراحتهم، وعلى الدولة أن تعمل بشكل يوحّد شعبها وتتشكل بشكل متوافق مع هذا.

يجب على كل مجتمع البحث عن حلول لمشاكله في ضوء العلم والعقل. لا يمكن إيجاد حُجّة مشروعة لجعل الناس يقبلون الأفكار العقيمة والبعيدة عن العلم، ولا يمكن فرض آراء وأفكار شخص واحد على المجتمع، وبقاء هذه الأفكار المحدّد لنمط حياتهم وتفكيرهم، بل يجب أن يقرر الأفراد ذلك، وهذا لا يمكن أن يكون إلا عبر وصولهم إلى الحكم بطريقة مشروعة، والجميع مجبورون على احترام ما يختاره الشعب.

إن كل نظام وكل دولة تحمل موقفًا معارضًا للتغيير بلا شك؛ فالملكيات

ـ مثلًا ـ تقوم بوضع قوانين تمنع تنحية الملوك، ويتخذون تدابير رادعة ضد خصومهم، وكذلك تقوم الدول الدينية، ولكنها زالت على الرغم مما فعلوا، وكانت النتيجة نشوء الدولة المتحضّرة، وإن الأنظمة في يومنا هذا مجبورة على التغير بما تتطلبه الديمقراطية. . إن كل الأنظمة الموجودة ستتغير، وتغيّرها ليس نهاية العالم.

بعض الأمور في الدستور التركي لا يمكن إيضاحها عبر العقل؛ فإن وجود مادة تقول: «إن الدستور لا يتغير ولا يمكن تغييره» هي مادة منافية للعقل تمامًا. إن المشكلة هنا ليست الدستور بما يحتويه، وربما لن يقوم الشعب بتغييره أبدًا، لكن المشكلة تكمن في العقلية التي وضعت هذا القانون الذي لا يتغير! ولا يمكن القول بأن ما تقوم به مؤسسات الدولة من توجيهات صحيح، وأنه يجب على المواطنين اتباعها، وإن كان في تركيا رجال عِلم يؤيدون ذلك. . إن هؤلاء يحملون اسم رجال العلم، لكن ليس لهم علاقة بالعلم.

وعند النظر إلى الدول الغربية والدول المتقدمة نرى بأن عندهم مقياسًا واحدًا لما يأخذون ويتركون، ألا وهو فكر ونظر أفراد دولتهم فقط، فهم بعكسنا تمامًا. . إن مؤسسات الدولة عندهم لا يمكن أن تكون ذات أيديولوجيا ما، حتى مجرّد فتح نقاش في أمر كهذا يلاقي رفضًا تامًّا. وإذا نظرتَ من هذه الناحية فهمتَ وضع المؤسسات الرسمية في تركيا.

إن الوضع في تركيا وصل إلى حالة يعجز فيها الأشخاص المنتخبون أمام المؤسسات الرسمية، فلا يستطيعون إثبات وجودهم إلا بالتقرب من هذه المؤسسات! إن وجود هذه الأخطاء واستمرارها إلى يومنا هذا في بلدنا إنما ينبع من الشذوذ الكبير الموجود في الأفكار والتفكير.



هل يمكننا تنشئة أناس ذوي شخصية حرّة في منطقتنا؟

تتطور الشخصية لدى الإنسان الحر، فيما يتصرف الإنسان الذي يعيش تحت الضغط كما يُطلب منه، كيف يمكن للناس الذين يعيشون تحت ضغط الحكومة في النهار وضغط تنظيم PKK من أن يبنوا شخصياتهم الحرة في الجنوب الشرقي؟ هل يمكن أن تنشأ الشخصية الحرّة في ظل حكم الضغط؟ هل يمكن تنشئتها في مكان لا توجد فيه حرية اقتصادية ولا ضمانة اجتماعية ولا حتى عمل كريم؟ وهل يمكننا الحديث عن التطور في هكذا وضع؟!

يمكن القول بأن تنظيم PKK لا يطبّق العنف على الجميع، ولا تقوم الدولة بالتعامل خارج القوانين مع الجميع، لكن عندما نأخذ الحياة اليومية في المنطقة بعين الاعتبار، سنعرف كيف تؤثر الأحداث على الإنسان.

مثلًا: تخيّلوا أن تنظيم PKK أتى في الليل يبحث عن طريق، أو يطلب خبزًا، أو يريد أن يعرف شيئًا عن قوى الأمن، أو يطلب منكم دعمًا ماديًّا، أو يطلب إرسال ابنكم إلى معسكراته، بالطبع لن تستطيعوا أن ترفضوا طلباته؛ لأن حياتكم ستكون في خطر. الناس في تلك المنطقة يُجبرون على البقاء فيها لعدم قدرتهم على الذهاب لمكان آخر، ويُظهرون أنفسهم مؤيدين لتنظيم PKK.. إن هذا الوضع نمط حياة مطبّق على الجميع في المنطقة.

ومن جهة أخرى يطلب العسكر منهم معلومات عن الإرهابيين، ويأمرهم بعدم مساعدتهم. إن الجميع يعرف بأنه لم يتم النظر في شكاواهم التي قدّمت سابقًا، وكيف أن بعض القرى أُحرقت وأُعدم البعض! الناس في الشرق يعيشون حياة ليست كما تبدو من هنا على الإطلاق، ولا يمكن لفرد أو مجموعة الوقوف في وجه هذه الضغوطات.

هؤلاء الناس كانوا يعيشون بوجهين بلا شك؛ لأنه لا سبيل للعيش إلا هكذا.. إن الناس هنا اتخذوا العيش بهذا النمط عادةً من العادات على مرِّ الزمن، وهذا الوسط جعل كل من فيه يتعامل بهذا الشكل.

نمط الحياة هذا الذي تكلمت عنه، يجري في البلد كله لكن بشكل أخف قسوة وظهورًا. لا يمكننا التحدث عن أناس ذوي شخصيات حرة في مجتمع لم يقم بتبني مبادئ العدالة والحقوق والمساواة، ولم يعلّم أبناءه، ولا يمتلك حرية اقتصادية.

لا يعارض الناس الأشخاص الذين يستخدمون صلاحياتهم بشكل غير قانوني، خوفًا من أن يفقدوا عملهم، ومن أجل ذلك هم مضطرون للتنازل عن بعض مبادئهم وأخلاقهم، ولن يعلم ما معنى فقد العمل إلّا من جرّبه.

إن الناس يطوّرون شخصياتهم في وسط حرّ، وإن المجتمعات التي تبني شخصيات أفرادها بشكل سليم تتطور وتتقدم بشكل أسرع، ويعيش الناس فيها بسعادة. رأيت الناس في بلدنا يتشتتون عند أيّ حادثة، وينهارون بأصغر الضربات، إنهم يميلون للقويّ كائنًا من كان، ولا يقومون بتنفيذ واجباتهم. كان الناس في المراحل السابقة يقفون إلى جانب الجيش في أيّ حادثة تجري، لكن تلك المؤسسات المتعالية لم تبد موقفًا مؤيدًا للديمقراطية.. كانوا جميعًا سيمونيين، وإن مرحلة ما بعد انقلاب عام ١٩٦٠م مليئة بأمثلة على هذا، ولقد كان امتحان الثاني عشر من أيلول أكثر صعوبة، والثامن والعشرين من شباط، وقضايا إغلاق الأحزاب كانت أكثر وخامة، لكن اليوم رئيس الوزراء هو من يمتلك هذه القوّة، وبدأ الناس يميلون مع القوي أيضًا مع تغيّر هويته.

يجب أن يتطور الناس اجتماعيًا كي تتطور باقي النواحي. إن تشكل الشخصيّة الحرّة ليس سهلًا.. هل تتشكل في أوساط خالية من الحرية؟ هل يمكن للشخصيّة أن تتطور في مكان يعتبر فيه الكلام ذنبًا وجُرمًا يؤدّي إلى

مشاكل كبيرة؟! يمكن للشخصيات أن تتطور في وسط حرّ لا يحتاج فيه أحد لأحد؛ أي: عندما توجد الحرية الاقتصادية أيضًا. إن الأفراد هم من يقومون بتشكيل المؤسسات، والمؤسسات هي من تطوّر الدولة، ومن أجل تطوير الدولة يجب تطوير المؤسسات، ومن أجل تطوير المؤسسات يجب تطوير الأفراد.

على الأشخاص أو الأفراد الذين سيطوّرون مؤسسة أن يطوروا شخصيتهم، عبر التفكير الحرّ، وألّا يحددوا أنفسهم بالقوانين التي لا تخضع للفحص، والتقاليد والأنظمة التعليمية التي تهدف لإنشاء شخصية مماثلة للتي لدى الجميع، يجب إلا يسجنوا أنفسهم داخل القوانين التي لا تحمل أيّ معنى، إن الشخصيات تتطور في هذه الأوساط، حيث تدخل في نقاشات فكرية وتتأثر بالتجديدات والحداثة، ولا تتأثر شخصياتهم ولا هوياتهم بالقوى الهدّامة.

إن بلدنا مليء بالأشخاص المستعدين لفعل أي شيء من أجل إرضاء المقامات العليا، فما بالك بالوقوف في وجه الخطأ أو المدير مثلًا! إلى أين يمكن أن يذهب البلد مع هؤلاء؟! إن الوزراء ورؤساء الوزراء في الغرب يتعرضون للمحاكمات عند ارتكابهم لأية أخطاء، فيما لا يتم سؤالهم عن شيء عندنا! إن عدد الناس الذين يعارضون الخطأ عندنا قليل جدًّا، إنهم لا يعارضون إلا من يعتبرونه الآخر من الناحية الأيديولوجية، وهذا الوضع ينتج أناسًا بدون أخلاق ولا وجدان، يبحثون عن منافعهم الشخصية فقط، ولا يعرفون المتعة الأخلاقية والمعنوية أبدًا.



البنية الموجودة في الدول المتقدمة والدول المتخلفة: النسج الرسمية والمدنية الأهلية

إن الفرق الأهم الذي يظهر من النظرة الأولى بين الدول المتقدمة والدول المتخلّفة هو شكل النظرة للنسج الرسمية والعسكرية. إن الدول المتقدمة ماليًا تكون فيها الفعاليات الرسمية والعسكرية دائمًا في المقدمة، الرسمية تكون في المقدمة في التلفزيونات والحياة الاجتماعية، ونرى بأن رجال الدولة يسعون دائمًا أن يلبسوا ويتصرفوا بشكل رسمي، يمكنكم أن تقولوا بدون أي تردد: إن هذه الدول متخلفة اجتماعيًا، وإنها دول حدّدت الحريات فيها. ونرى في هذه الدول أن الإشارات العسكرية من لباس وغير ذلك تظهر في المقدمة دومًا، في حين أنه من الصعب رؤية رجال أمن يرتدون زيًا رسميًا إلا في شرطة المرور، ولا يحملون رشاشات أوتوماتيكية أثناء الحراسة، هنا يجب أن نسأل هل تتم الحراسة بالسلاح لوجود تنظيم PKK، أم أن PKK موجود بسبب هذا السلاح؟ أعني: هل ضغط الدولة هذا نابع من وجود تنظيم إرهابي أم إنه موجود بسبب هذا الضغط؟ يجب أن نجيب عن هذا السؤال بعد تفكير جيّد.

إنني أتساءل كيف يُرى بلدنا من الخارج، مع كل هذا الوجود الرسمي في كل مكان، من الجيش إلى الشرطة وإلى الجاندرما!



اعتراض على العبودية

لم يعارض العبيد العبودية أبدًا، إن الذين يعارضون نظام العبودية هم الأحرار فقط. العبيد يقبلون بوضعهم، ويطلبون من أسيادهم تحسين وضعهم فقط، لقد طلبوا من العبودية أن تكون عادلة، في حين أن نظام العبودية نظام غير عادل، وانتظار العدل منها أمر خاطئ تمامًا.

إن الأسياد يريدون استمرار نظام العبودية، وإن العبيد يقبلونه، وإن رجال السيّد يقومون بدورهم على أتمّ وجه، ولا يعارضون هذا النظام بأي شكل، وُلدوا عبيدًا وعاشوا عبيدًا وسيموتون عبيدًا، جهلوا أنه يمكن العيش في نظام آخر؛ لذلك لم يطلبوا تغيّر الحال وإنما طلبوا إصلاحه.

إن في وضعنا اليوم شيئًا من نظام العبودية، نحن نشبه العبيد في القرون الوسطى، نقبل النظام الذي نوجد فيه كما هو، إن أرواحنا وعقولنا مأسورة تمامًا، ولأننا لا نعرف الصحيح فإننا نقبل الوضع الموجود على أنه صحيح. هل نستطيع إيجاد نظام غير الذي نعيش فيه ونحن لم نر غيره؟ هل نحن عبيد هذا الزمان أم نحن بالفعل أحرار؟ هل اخترنا هذه الحياة من بين خيارات مختلفة؟ أم أننا تعوّدنا عليها ولا نستطيع الخروج منها؟ أنا لست متأكّدًا من هذا.

إن الكثيرين يغصبون حقوق غيرهم في مجتمعنا، ويتعاملون معهم معاملة مزاجية، وإن المسؤولين رفيعي المستوى يقومون بالتعيينات كما يشاؤون، ويقومون بتوزيع الخيرات على من يساعدهم ويضرون من لا يطيعهم! الجميع ألف هذا الوضع وتعوّد عليه.. إن الكل يركض وراء الفائدة التي يجنيها لنفسه!

لا يقوم الفرد بأي رد فعل إن لم يكن الخطأ موجهًا ضدّه، أو يضره، ويبدأ بالاعتراض عندما يتأثر هو بالأخطاء أو بالمظالم. إن الأسياد في القطاع العام بصلاحياتهم، هم الأسياد في هذا العصر، وإن من يتبعهم ويرجو رضاهم هم العبيد.



علاقة الأصغر والأكبر في المؤسسات الرسمية

الوسط الذي نعيش فيه يجبرني على التصرّف بما يلائم النظام، وعلى الرغم من معرفتي بعدم صحة هذه الأمور إلا أنني أمتلك سيارات مُنحت لي في الوظيفة، وبيتًا كبيرًا بموجب مهامي، وغير ذلك من الإمكانات التي يتمتع بها صاحب الوظيفة الرفيعة، والتي تمنح له قانونيًا. أمثالي يمتلكون أكثر مما أمتلك، كنت أنا أكثرهم تواضعًا، ولكنني عندما أقوم بتقليص الإمكانات المتاحة لي أصبح كالممثل، وأخاف أن يقولوا: انظروا إليه، إنه يُظهر التواضع ليرفع من شأنه! ولكنني استطعت أن أقلّص عدد العاملين في خدمتي من اثنين وعشرين شخصًا إلى عشرة.

كان الأقلّ مني مرتبة يقولون: إن هذا حقك فخذه. لقد كانوا مؤمنين بأن هذا حقي. كان هذا الوضع موجودًا في كل المحافظات، هكذا يرى الأقلّ رتبة، ويصبحون بنفس الوضع عندما يرفّعون، كان هذا وضع مَن يرى نفسه مستقيمًا ويَفصل وينزّه نفسه عن المرتشين والفاسدين.

يحكى من باب الفكاهة: أن واليًا على مدينة آرضروم سمع بصدور قرار يمنع إعدام الأشخاص بدون قرار من المحكمة، فقال: ماذا أفعل بهذا المنصب؟ لن أستطيع أن أعدم شخصًا إلا بقرار؟! نحن كنا نفتش البيوت دون أي إذن، ونعتقل من نريد، ونوجه إليه التهمة التي نريد، لكن اليوم لا يمكن القيام بشيء إلا بقرار من المحكمة.

كان الموظفون في المرتبة الأدنى يعظمون المسؤول عنهم إلى حدّ التقديس، ويمدحونه بكافة الوسائل، حتى عندما تقوم مؤسسة بفعل حسن ما، يتم توجيه المدح والفضل كلّه للمسؤولين.

إن وضعًا مشابهًا كان يحدث في الأعياد والمراسم التي يتم فيها مديح وتعظيم أتاتورك، حيث كان يتم رفعه إلى أعالي السماء، ويتم تهميش وتحقير قيم الشعب، مع أن الحقيقة أن الذين يفعلون هذا يحتقرون أتاتورك ويحتقرون أنفسهم في نفس الوقت.

لدى الغرب أبطاله ورموزه أيضًا، وكانوا يمدحونهم، لكنهم لم يؤلّهوهم، لقد سافرت في عملي إلى دول كثيرة نسيت عددها، فلم أر في الدول الغربية أي تعظيم لرفيعي المستوى، لقد كنّا نذهب مع هيئات فيتم تقديم خدمات معينة لنا، أما إذا ذهبنا لوحدنا فإن الخدمات تتقلص جدًّا، حتى إن أمثالي ممن أزورهم يشترون الشاي من مالهم ليقدّموه لي، أما نحن هنا فنخصّص البيوت ونقدّم الخدمات العديدة. عندهم ترى العلاقة بين الأصغر والأكبر والأعلى رتبة تقوم على المساواة دائمًا، لا على التعظيم.

عند النظر إلى وضع بلدنا من الخارج فإنه من الصعب أن نكون متفائلين، بالنسبة لشخصية الأفراد، إن هذا الوضع ليس مقتصرًا على المؤسسات الرسمية، إنه منتشر في المجتمع، بين الغني والفقير وبين النساء والرجال وبين القوي والضعيف، إن الحالة الروحية هذه موجودة في كل المجتمع التركي، الكل يضحّي بشخصيته من أجل منافعه.

إن التصرفات التي كانت مقبولة وعادية في الغرب منذ زمن بعيد بدأت تلقى قبولًا منذ فترة قصيرة عندنا. إن الفرد الذي يعيش في بلد ما، عليه أن يقدّم أفكارًا وآراء من أجل تطوير وتحسين الحال فيه؛ لذلك يجب تشكيل مجموعات وتأسيس أحزاب، ويجب أن يتم استخدام الإعلام من أجل نشر الأفكار. إن وجود المعارضة أو الأفكار المعارضة المختلفة عن فكر الحاكم أمر ضروري، ولكن عندنا يتم توجيه كل العداوة إلى الشخص المعارض، ويتغيّر هذا الشخص المحارَب بتغيّر الحاكم.

لقد كنّا في قوى الأمن نعتبر كل من ينتقد النظام خائنًا وذا نية سيّئة، ونفعل كل شيء من أجل إسكاته.

مخطئ، وليته يكتفي بالخطأ

إن الذين يستغلّون إمكانياتهم ويستخدمون الصلاحيات الممنوحة لهم في منافعهم الشخصية لا يكتفون بذلك، وليتهم يكتفون، بل إنهم فوق ذلك لا يقومون بأعمالهم، ويُعيقون التخطيط، ويعيقون الخدمات التي يمكن أن تعطى بكل سهولة، ويتابعون العمل بطرق خارجة عن المنطق وعن العصر، ويعارضون وصول التكنولوجيا إلى البلد، ويعارضون استخدام العقل والعلم في حل المشاكل، ويصرّون على حلّها بأساليبهم الخاصة، التي تُبقي المشاكل على حالها بدون حلّ! إن هؤلاء الأشخاص لا يؤمنون بالديمقراطية ولا بالحقوق ولا بالحريات الشخصية والعامة، هم لا يؤمنون بهذا كله إلّا حين استغلاله لمصالحهم.

ما هي أكثر المشاكل جديّة عندنا؟ عندما تسأل هذا السؤال فإن الجواب الأول سيكون دون تردد: الإرهاب؛ لأنه السبب في قتل الآلاف، وأدّى إلى عدم الاستقرار السياسي في البلد. لقد أنفقت تركيا الأموال الكثيرة في مواجهة الإرهاب، ولو أنها قامت بدلًا من ذلك باستثمارات في البلد لكان الوضع مختلفًا تمامًا.

حسنٌ، ما الذي يجب أن يُفعل حيال هذه المشكلة الكبيرة؟ ما هو السبيل الصحيح؟ من يجب أن يقوم بالممارسات الصحيحة؟ إن المسؤول عن مقاومة الإرهاب عندنا هي القوات المسلحة، والمساعد الأول لها هي الاستخبارات، ويوجد بعدهم طواقم الإدارة والبيروقراطيين الذين يدعمونهم في كل ما يفعلونه، ويؤيدونهم بشكل أعمى، وكان يلعب المفكّرون العميان الذين حبسوا أنفسهم داخل أفكار محددة دورًا في هذا.

إن أصحاب هذا الفكر العسكري يرون بأنه لا داعي للإصلاحات ولا للتغييرات.. يجب كبت كل معارضة، واعتبار كل معارض ومنتقد لمؤسسات الدولة خائنًا.

الحلّ أن تحلّ جميع المشاكل بشكل عقلاني، وأن تتم دراستها جيدًا. إن مشكلة الإرهاب تحلّ عن طريق العقل والعلم، يجب أن يُدرّس حلّ مشكلة الإرهاب في الجامعات من قبل العلماء، وأن تطوّر حلول علمية للتخلص منه، هل يمكن أن نحل هذه المشكلة بدون الاستناد إلى العلم؟ إن المشاكل البسيطة جدًّا تحلّ عبر الاستناد إلى العلم في الدول المتقدمة، فما بالك بهذه المشاكل الكبيرة عندنا؟!

كان أحد أصدقائي في مهمة في إنكلترا؛ كان يجهّز لبحث في موضوع قيادة المناطق والبلدات، رأى هناك أن ألوان أبنية مراكز الشرطة وألوان لباس الشرطة يتم اختيارها بعد دراسة علمية لمعرفة تأثيره على الشعب، ويدرسون نوع السيارات التي ستُستخدم، والكثير من التفاصيل. وعندنا مراكز الأمن والشرطة والمخافر، تابعة لمزاج المسؤولين، كانت الأبنية في زمن من سبقني من قادة الشرطة مطلية بالأزرق، ولمّا سمعت بأن اللون الأزرق لا يتلائم مع بقية الألوان، قمت بتغييره إلى لون سكري.

إذا اعتبرنا بأن تاريخ بداية أحداث الإرهاب في بلدنا كان في عام ١٩٦٨م، وقد أدّت إلى انقلابين وثلاث مذكرات في هذا الخصوص، وأدّت إلى مقتل ٣٥ ألف مواطن وجرح أكثر من ٧٥ ألفًا، وأدّت إلى الحكم بالأحكام العرفية لمدّة ١٢٠ شهرًا، وصدور الكثير من البيانات العسكرية؛ فنسأل: ما هو عدد الدراسات العلمية التي أجريت حول الإرهاب؟ وكم عدد التقارير التي صدرت عن هذه الدراسات؟ أنا لم أر أيًّا منها؛ فهي غير موجودة أصلًا، أمّا العلماء فقد قاموا بدعم الأيديولوجيا المطبّقة من قبل الدولة، واكتفوا بمقالات لا اعتبار لها، مثلًا هل هنالك دراسة علمية أكاديمية واحدة بالنسبة للمسألة الكردية وهي من أهم مشاكلنا؟! إن من يحاول فعل ذلك

يتعرّض للمحاكمة بلا شك! إنه وضع لا يقبله العقل لكنه مع الأسف موجود وواقع.

إننا ننقل اليوم مشاريع تخطيط المدن ومشاريع الغطاء النباتي وغيرها الكثير من المشاريع إلى الجامعات للدراسة والمراجعة العلمية، حتى إن المحاكم تغيّر بعض القرارات نتيجة لدراسات الجامعات، ولو أننا قمنا بنقل مشكلة الإرهاب إلى الجامعات، لما كانت قد تفاقمت بهذا الشكل، ولما أفقدت دولتنا كل هذه الخسائر والنفقات.

إن كل خطوة تقوم بها هذه العقلية العسكرية، ستؤدي إلى مشاكل كبيرة جدًّا.



المتضررون من الحادثة:
النظر إلى الممارسات من وجهة المتعرضين لها

يقول أحد الفلاسفة: إن أكبر العبوديات هي أن تحبس نفسك في غرفة كل يوم. من الصعب إقناع هؤلاء بأنهم مأسورون. يمكن أسر الناس بدون حقّ، لكن الأحرار منهم هم الذين يعترضون.

كيف يمكن للناس الذين لم يذوقوا الحرية، والذين قبلوا بالعبودية والظلم، أن ينظموا وسطًا يقومون فيه بمعارضة الأخطاء؟ كيف يمكن للناس الذين صنعوا عبوديتهم أن يتحرّروا؟ كيف يمكن لهؤلاء المساهمة في تنظيم العالم؟ هل يمكن لهذا المجتمع المستند إلى علاقة الأسياد والعبيد فقط من أن يتطور اجتماعيًّا؟ هل يمكن أن نتحدث عن العدالة والسعادة في مجتمع يعيش فيه أشخاص يحملون ذهنية العبودية؟

لا شك بأن الالتزام بالعدالة والحرية ينفع صاحبه أولًا، ثم ينفع المقربين منه، ثم مجتمعه، ثم العالم بأسره. إن هذا النمط من الأشخاص، يكونون سعداء بأضعاف المرّات من الأشخاص الذين جعلوا العالم تحت سيادتهم.



الحرية والديمقراطية: المفتاحان السحريان

يقول نجيب فاضل: ليس من الصعب أن تسير فوق الماء، إنما الصعب أن تعتقد بأنك تستطيع السير فوقه، وعندها تستطيع أن تمشي.

عندما يقتنع الذين يحكمون تركيا بأن المشاكل لا يمكن أن تحل عن طريق الأساليب القديمة المعتادة والتي تفاقم الأمور بدلًا من أن تحلها، وعندما يؤمنون بأن جميع المشاكل الاجتماعية والسياسية يمكن أن تحلّ عبر فكر مدني، عندها سنجد الحلول التي ستنقذنا من الكثير من المشاكل بكل سهولة.

الحرية والديمقراطية، هاتان القيمتان المهمتان والمقدستان، مفتاحا السعادة والاستقرار في جميع المجتمعات. إن البلد الذي يقوم بتحكيم هاتين القيمتين لا يتعرض للانقسام ولا للإرهاب ولا للمشاكل الأخرى، بشرط أن يحكمها بعدل وحق.



الانفتاح الديمقراطي

الانفتاح الديمقراطي، الانفتاح الكردي، الانفتاح الجنوبي الشرقي، أسماء لمدلول واحد. ومهما سميّت المشكلة: مشكلة PKK، أو مشكلة الجنوب الشرقي، أو المشكلة الكردية، كلّها مسميات تشير إلى مشكلة واحدة. إن الوضع الحالي يجبر الأطراف على إيجاد حل، وإن الانفتاح الديمقراطي الذي يهدف إلى حل المشاكل عن طريق الحوارِ هو بداية الحلّ.

إن تنظيم PKK على الرغم من بقائه كل هذه السنوات، وجمعه لكميات كبيرة من السلاح، ووصوله إلى السياسة، إلا أنه لا يستطيع التحرك في المنطقة إطلاقًا، إلا عبر الكمائن والأعمال التخريبية، ويبدو أنه سيتعرض لمشاكل كبيرة مع مرور الزمن؛ لذا فإن الحلّ الوحيد لمشكلته هو إنهاء المقاومة المسلحة. عندما يقال: PKK، فيُعنى: «أوجلان» بذاته، وإن خروج «أوجلان» من السجن مرتبط بنجاح الانفتاح، ولكن من المحتمل أن يُبقي التنظيم عناصره المسلحة في الجبال حتى يتم تخليص «أوجلان».

من المؤكد والقطعي بأن الحل الوحيد لخلاص «أوجلان» هو الانفتاح، إن استمرار الصراع المسلح والأحداث الأخرى؛ يعني: بقاء «أوجلان» في السجن مدى الحياة.

لا يوجد خيار أمام تنظيم PKK في الأوضاع الحالية التي وقع فيها إلا الوصول إلى حل عبر الحوار، لقد تخلّى عن فكرة الدولة الانفصالية المستقلة وهو مجبور على ذلك، وقال «أوجلان» زعيم التنظيم: «إنهم لا يريدون دولة مستقلة، حتى ولا فدرالية، ولا مطالب سياسية، وأنه يمكن أن تكون لهم

مطالب ثقافية لا غير». إن تركيا مجبرة على تطبيق شروط الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، وإن هذه الانفتاحات على PKK ستكون من مبتغيات وأهداف PKK و«أوجلان». إن الشعب في الجنوب الشرقي يحلم بالاستقرار والسعادة، بعد هذه السنين الطويلة من الحرب والأعمال الإرهابية.

إن أهم أطراف الحادثة ـ وهو الجيش ـ لم يستطع إنهاء تنظيم PKK، على الرغم من كل القوة والأسلحة التي استخدمها، وبعكس ما نريد فقد بدأ التنظيم يكبر وكذلك ازداد دعم الشعب له؛ حيث قام الجيش بتهجير ثلاث مئة قرية بحجّة دعمها للإرهاب، واستقدم النخبة المحاربة إلى المنطقة، وعلى الرغم من هذا لم يستطع تحقيق نتائج إيجابية. وفي هذه المرحلة فإن مواضيع أهمها الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، تمنع تركيا من استخدام العنف المفرط في المنطقة، وازدياد حوادث الإرهاب في المنطقة كالهجوم على مخفر حدودي يسمى «آكتوتون»؛ وضع الجيش في موقف صعب جدًّا، وبالتالي فإنه لا سبيل للدولة إلا الحوار والديمقراطية.

الحكومة ـ وهي من أهم الفاعلين في المسألة ـ مجبورة على التقليص من الإنفاقات العسكرية، والقيام باستثمارات في المنطقة؛ لرفع المستوى الاقتصادي والمعيشي، وكذلك في كل أنحاء تركيا، من أجل أن تزيد من احترامها وسيطرتها، وليس للحكومة خيار في الاستمرار في الحرب في الجنوب الشرقي.

بالإضافة إلى أن الظروف العالمية والظروف في الدول المجاورة، تستدعي حلّ المشكلة عبر الحوار والديمقراطية.

الحق أن الأطراف الثلاثة يعرفون أنه لا يوجد حل سوى الانفتاح الديمقراطي، إلا أنهم يتحرّكون بمبدأ الحصول على النفع الأكبر، وجعل الطرف الآخر يخسر أكثر، في حين لو أنهم تصرفوا بصدق أكثر لتم الحل بشكل أسرع وأفضل.

إن الممارسات التي قامت بها الدولة على شعبها أدّت إلى إضفاء صفة عسكرية على الشعب، أو قامت بعسكرته فكريًا.

موقف PKK و«أوجلان» اليوم والوضع الحالي فرصة بالنسبة لتركيا، ولكن تركيا لا تشعر بنعمة هذه الفرصة، إن كل الظروف تتيح الحل ونهاية الحرب، والوضع الحالي للتنظيم لم يكن يُتخيل قبل عشر سنوات، لكن الدولة ما زالت غير منتبهة لكل هذا.

إن التنظيم الماركسي اللينيني PKK الذي أسّس على أخذ أراض من سورية والعراق وإيران وتركيا من أجل إقامة الدولة الكردية، يبدو أنه تخلى عن هذه الفكرة، هذا التنظيم الذي كان يقول: «كلّما نزفت الدماء كلّما زادت النظافة»، يميل اليوم نحو الحوار.

لو طُلب مني عندما اعتقل «أوجلان»، كتابة تصريحات وخطابات ليقوم بها شخص يشبه «أوجلان» في المحكمة، تدور حول إنهاء الصراع والتوجه للحلّ الديمقراطي، لما استطعت أن أكتب ما يقوله «أوجلان» اليوم!



هل اسم المشكلة PKK
أم الجنوب الشرقي أم الانفصالية؟

إن الجميع يتكلّم اليوم عن انفتاح الجنوب الشرقي وانفتاح PKK والانفتاح الكردي أو الديمقراطي، لكن كل من يحمل أفكارًا معارضة لهذا، يبدأ بحديثه قائلًا: لا توجد مشكلة كردية ولا مشكلة في الجنوب الشرقي! في حين أن هناك حربًا علنية في المنطقة منذ ثلاثين عامًا وأكثر من ثلاثين عامًا سرّيّة، ولا يتم سؤال الطرف الذي بدأ بالحرب عن سببها، وعن سبب استمراره بها إلى الآن، إننا نتكلّم عن هذا الطرف دائمًا ونقول بأنه على حق، وأن الإرهابيين يريدون تقسيم تركيا.

لا يمكن حل المشكلة إلا بعد توجيه هذه الأسئلة إلى أصحابها، والآن يقولون بأنه لا يمكن اللقاء مع أوجلان وPKK، إذًا من سنسأل! إن المشكلة ليست في الشعب الموجود هناك، بل هي في الشخص الذي تمثلت فيه المشكلة، وهو «أوجلان» وتنظيمه، هل هناك أحد لا يعرف بأن الأحزاب الكردية تأخذ دعمها من تنظيم PKK؟ مثلًا كانت امرأة تدعى «ليلى زانا»، في مكان مرموق في التنظيم، فنبّه أحدهم «أوجلان»: إنه يتم التجهيز من قبل القوى الخارجية لوضع ليلى زانا مكانك عبر إعلام ودعم كبيرين. فأصدر «أوجلان» أمرًا أنهى به أمر ليلى فورًا. أوجلان؛ يعني: تنظيمPKK، وPKK؛ يعني: أوجلان؛ لهذا تتم مخاطبة أوجلان، وإلا فإننا سنسأل أنفسنا ونجيب أنفسنا.

باختصار ليست هنالك حاجة لطلب الدعم من الولايات المتحدة ولا من الاتحاد الأوروبي، يكفي أن نأخذ دعم أوجلان، وأن نتخذه محاورًا لنا، فهو يمتلك مفاتيح الأمور هنالك.



أوجلان: كتبنا رسائل للجميع

إن أوجلان يكتب رسائل لكل رئيس وزراء وقائد جيش وكل قائد فيلق وكل ضابط رفيع المستوى جديد عند استلامه لمهامه، يوضح فيها الأساليب التي يمكن عبرها إنهاء الوضع الحالي، وإنني أعرف بأنه قام بتسجيل مقاطع وإرسالها، وكان يقول في أحدها: «لا معنى لوجود البرزاني ولا الطالباني في شمال العراق، إن من يمتلك القرار هناك هو أنا، وأنتم ونحن من يمتلك القوة هناك»، ويقول أيضًا: «إن من يقف مكتوف الأيدي حيال الأتراك الموجودين هناك ولا يستطيع تقديم العون لأبناء عرقه هي الجمهورية التركية».

إن البعض يقول بأن الانفتاح في الجنوب الشرقي يمكن أن يؤدّي إلى تقسيم البلد! وهذا القول لا ينظر إلى الوضع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي الموجود في الجنوب الشرقي؛ لأن العكس هو الصحيح، فإن عدم القدرة على استمرار الانفتاح الديمقراطي، سيؤدّي إلى تسريع عملية الانفصال، وإن عملية الانفتاح الديمقراطي ستؤدي إلى رأب الصدوع الموجودة وإلى تحقيق الوحدة الوطنية.

الاستمرار في سياسة تهميش المشكلة، بل عدم الاعتراف بوجودها، سيؤدي إلى نتائج وخيمة على الدولة، والحل الوحيد هو الاستعانة برؤًى علمية وعقلية، فلقد رأينا عدم جدوى الفكر العسكري في حلّ هذه المشكلة.



الفرص المضاعة في شأن pkk

شُكّلت حكومة حزب العدالة والتنمية بعد انتخابات ٢٠٠٣م. لم أكن أذهب إلى وزارة الداخلية كي لا يُظن بأنني أبحث عن منصب ومقام. وقد قرأت في تلك الأيام خبرًا عن صدور قانون «العودة إلى البيت»، وهو قانون الاعتراف بعناصر PKK، وعودتهم إلى بيوتهم.

وقرأت في مواقع PKK الإعلامية ضمن تحاليلهم وتعليقاتهم على الخبر، بأنهم يريدون قانون عفو وليس اعتراف، وأنه يجب أن يُعتبر الذين يُسلّمون أنفسهم مهزومين، لا نادمين على أفعالهم، عندها رأيت بأن القرار إن صدر بهذا الشكل فلن ينفع شيئًا، فطلبت لقاء مع وزير الداخلية «عبد القادر إكسو»، قلت له في اللقاء: «كي لا تفهمني بشكل خاطئ، أنا لم آتِ إلى هنا لطلب منصب ما، جئت لأقدّم أفكاري في مسألة PKK»، وشرحت له الوضع باختصار.

لم يكن الوزير يستمع لي بشكل جيّد، أو لم يعجبه ما أقول! وصدر قانون الندم والعودة إلى البيت، لكن وعلى عكس المرجوّ من القانون، لم يعد أحد إلى بيته من المعسكرات التي تعجّ بالإرهابيين! لقد رأينا مرّة أخرى كيف أن الدولة لا تعرف التعامل مع المشكلة، لقد كانت فرصة كبيرة لإعلان الهزيمة لا الندم، لقد كنّا نصرّ على أنه يجب استسلام عناصر PKK، وهم معترفون بندمهم وأنهم قد كانوا على خطأ. إن الفكر الذي يقول بأننا على حق دائمًا وأبدًا، جعلنا نصل إلى هذه الأيام وهذا الوضع.

لقد أضيعت فرصة أخرى في المرحلة التي اعتقل فيها أوجلان، كان التنظيم في حالة توتر وارتباك، كان يمكن إنهاؤه بتحركات عقلانية، لقد حوّلنا

المسألة إلى المحكمة ظنًّا منّا بأنها ستحلّ المشكلة، وخدعنا أنفسنا بقولنا بأننا نريد محاكمة عادلة.

هذا الموقف كان نفس الموقف الذي يتخذ حيال مجموعات الإرهاب كلّها، إن منطقنا المريض هذا يمنعنا من تنفيذ أي عمل نافع، وإن كان أمامنا حل، نحّيناه جانبًا وبدأنا الحرب. الآن يبدو أن أمامنا فرصة كبيرة، فالظروف مناسبة لحل جميع المشاكل بما فيها التنظيمات التي تعارض النظام، لكن مع الأسف ما زلنا لا نستطيع رؤية أو فهم الفرصة المتاحة أمامنا.



أوضاع مشابهة في البلقان

يعيش أتراك في البلقان وشرق اليونان وبلغاريا والبوسنة، وتبلغ نسبتهم في مقدونيا عشرة بالمئة، وتمّ الاعتراف هناك باللغة التركية لغة رسمية ثالثة، وفي ألبانيا تُكتب اللوحات بالألبانية وبالتركية، كيف استطاعوا أن يحصلوا على هذه الحقوق؟ وكيف لا نرى اعتراضًا على هذا؟ وفي أثناء الإجابة على هذه الاستفسارات يجب أن نضع أحوال الأقلّيّات في بلدنا أمامنا.



العلاقات التركية اليونانية البلغارية

هناك ضغوط تمارس ضدّ الأتراك في اليونان وفي بلغاريا، أصبحت حكايا عندنا، إن الأتراك هناك يحتفظون بثقافتهم التركية تمامًا، فمورست عليهم سياسات ضاغطة هدفت إلى جعلهم ينسون تاريخهم وجذورهم، فعملوا على تغيير أسمائهم رغمًا عنهم، وحرمانهم من كل شيء يمتّ بصلة للأتراك، والضغوط التي تعرّض لها إخواننا هناك تحتاج إلى تأليف كتب عديدة من أجل توضيحها والظلم الذي تعرضوا له، ولكن نشير هنا إلى ثلاث نقاط لها تعلّق بموضوعنا:

الأولى: لقد ظهرت حركات مقاومة ضدّ هذه الضغوطات، لكنها لم تتحوّل نهائيًا إلى حركات تمرّد مسلّحة، على الرغم من أن هناك ظروفًا ملائمة لتشكّل هذه الحركات، على رأسها وجود تركيا بمحاذاة مناطقهم تمامًا، كان هناك دواعٍ عديدة لتشكّلها، أهمها كون هذه الضغوط كبيرة إلى حدّ البدء في المقاومة، ولكن ليس إلى حد الصعود إلى الجبال وبدء حرب العصابات الإرهابية. إن الأتراك ثَمّ الآن يحاولون التأقلم مع الحياة هناك، وإن النجاح الديمقراطي الذي حقّق في بلغاريا، أدّى إلى وصول أكثر من ثلاثين تركيًا إلى عضوية مجلس الشعب، وأربعة عشر مساعد وزير، ومع وصول عدد من الأتراك إلى منصب مساعد رئيس الجمهورية، انتهت المشاكل من جذورها.

الأتراك اليوم يعملون من أجل تطوّر وتقدم بلغاريا، والآن لم يعد الأتراك البلغار يريدون العودة إلى تركيا، بل على العكس أصبحوا يريدون نيل الجنسية البلغارية. إن الأمر الوحيد الذي حقّق هذا الوضع هو التحوّل

الديمقراطي في بلغاريا، ووصول الأتراك إلى مناصب عالية واستطاعتهم إنشاء أحزاب قانونية لنيل حقوقهم.

وقد اشترك رئيس بلغاريا «جيلوجيلف» في فعاليات الذكرى السنوية لهجرة الأتراك البلغاريين إلى تركيا، حيث ألقى كلمة شرح فيها ما قام به من أجل إعطاء الحريات للأتراك عبر الديمقراطية، وإنني أرى بأنه يجب أن يظهر في بلدنا رجال دولة مثل هذا الرئيس لإنهاء الكثير من المشاكل، فقد رأينا كيف أن النظام الديمقراطي في بلغاريا جعل الأتراك لا يفكّرون بأي محاولات انفصالية أو مقاومة.

ثانيًا: تقديم الاتحاد الأوروبي مطالب لليونان من أجل التحوّل الديمقراطي، فقد كانت الحكومات اليونانية تعمل على إخراج الأتراك من أن يكونوا عامل تهديد لاستقرار الدولة، وكنّا نرى بأن الأتراك في اليونان يتعرّضون لضغوطات جدّيّة، وقد سُلب الكثير من حقوقهم في المواطنة، ولكن بعد الضغوط التي مورست على اليونان من قبل الاتحاد الأوروبي اتجهت الحكومات اليونانية إلى المساواة والديمقراطية بين مواطنيها جميعًا بما في ذلك الأتراك، وقد أدّت الديمقراطية الناتجة عن ضغط الاتحاد الأوروبي إلى تفكّك المقاومة أو المعارضة التركية هناك.

ثالثًا: كانت تركيا تقف إلى جانب الأتراك في بلغاريا واليونان وفي البوسنة وغيرها، وتنتقد كل الضغوطات التي تمارس ضدّهم، وتعمل على إحياء تراثهم وثقافتهم بكافة السبل، لكنها لم تقم بالنظر في أحوال شعبها داخل تركيا.

إذًا لقد حصل الأتراك على كل ما يريدونه من حريات في تلك الدول، فلماذا لا أرغب ـ أنا التركيّ ـ في إعطاء من هم من غير الأتراك في تركيا حقوقهم المدنية؟! إذًا أنا ذو إنسانية بوجهين! وهذه إنسانية لا تتّصف بالعدل.

❁ ❁ ❁

لماذا علينا أن ندخل في الاتحاد الأوروبي؟

إن تحقيق النهضة الاجتماعية وتحقيق تقدّم سريع في بلدنا وفي البلدان الشرقية الأقل منّا تطورًا، لا يمكن أن يتحقق في ظل وجود أفكار وعقائد مناقضة للعقل والمنطق والعلم، وطالما أن التغيير في الذهنية لا يتحقق، فإن تغيير البنى الموجودة لا يحقق أيّ حل دائم.

الأمر الأساسي في النهضة الاجتماعية، هو تغيير بنية الذهنية والفكر، وبهذا الشكل ستظهر مواقف وتصرّفات جديدة، وليس بالضرورة أن يكون كل تغيير يتجه إلى الأفضل، مثل تخلّص روسيا من الملكية واستسلامها للشيوعية.

ليس من السهل تغيير ذهنية الناس الذين تعرّضوا لبرامج النظام القديم الخاطئ، على الرغم من رغبتهم في ذلك؛ لأن البنية الفاسدة تمنع دخول الجيّد إليها، بالإضافة إلى أن تعديل القوانين القديمة التي تناقض العقل والعلم والعصر الحديث يتطلب وقتًا طويلًا، وأفضل الطرق وأسهلها وأسرعها، هي أن نقوم بتبنّي القوانين والممارسات التي جرّبت من قِبَل غيرنا ونجحتْ بشكل كبير، وتطبيقها في بلدنا، هذا الأسلوب هو الأفضل من حيث إن الجهات أو الذهنيات المتعنتة والمتعصبة، لن تقاوم طويلًا قانونًا أو فكرًا لقي نجاحًا في مكان آخر.

إن المعايير التي يستخدمها الاتحاد الأوروبي، والتي تستند إلى العقل والعلم، ليست نتاج تجارب الدول الأوروبية فقط، بل هي من نتاج التاريخ الإنساني، فقد استُخدمت كل تجربة ناجحة، وتُعلِّمت الدروس منها أيضًا.

المعايير الأوروبية تكامل قانوني، ولهذا فإن أخذ بعضها وترك الآخر

ليس أمرًا عقلانيًّا، فإنها مرتبطة ببعضها البعض ولن تكتمل بنقص أحدها؛ لذا فإننا مجبرون على الدخول في الاتحاد الأوروبي، ومجبرون على العمل بمعاييره.



النظام يعارض كل من يمتلك فكرًا

الآن عندما أنظر إلى الوراء أرى نمطين من الناس: النمط الأول: هو النمط المثالي، وهذا النمط يحمل أيديولوجيا تريد أن تغيّر تركيا وربما العالم كلّه، ليجعلوه مكانًا أكثر سعادة، فهم لديهم هدف، وكانوا يحدّدون لأنفسهم مهامَّ لتحقيق أهدافهم، ويعتقدون بأن سبب وجودهم هو تحقيق ما يرونه مثاليًا، ويضعون منافعهم الشخصية في الدرجة الثانية، وربما تكون معتقداتهم خاطئة.

أما بقية الناس فلم يكونوا يحملون أيّة أهداف، فقط هم يعيشون حياتهم اليومية، والبعض من هؤلاء شريف، ولكن البعض الآخر غير شريف، ولهذا فإن المثاليين أعلى من البقية درجة.

إن نظامنا يرى بأن كل من هو مثالي عدو له، سواء أكان يمينيًا أو يساريًا، وكل ما يهمّه أن يقوم بتقويضهم وإعاقتهم.

وفي تلك الأيام لم أكن أعي هذه المفاهيم، وكنت أرى أن هؤلاء الناس يركضون وراء أمور خاطئة، في حين أن مستقبل الإنسانية متعلّق بتضحيات هؤلاء الأشخاص، ولولا بحث هؤلاء الناس عن الصحيح والمفيد لما كان هنالك فرق بينهم وبين القطعان البهيمية.

ومع ذلك أقول: إن قسمًا من هؤلاء الناس المثاليين اشترك في مجموعات أو في أحداث إرهابية غير قانونية مع الزمن.



نظريات المؤامرة

نحن نمتلك في بلدنا طريقة واحدة لإيجاد الأسباب والتحليلات للأحداث السلبية التي تحدث، ونتهم الولايات المتحدة أو الموساد أو روسيا أو إنكلترا بكل ما يحدث، بالإضافة إلى أننا نقوم بالمبالغة في كل الأمور.

إن هذا الموقف أو الأسلوب لا يؤدي إلى شيء مفيد، إنه تفكير عقيم، والأمر الأكثر خطورة هنا، هو أننا نرى بأن الآخرين مسؤولين عما يحدث عندنا، وبذا لا نتحمل أي ذنب فيما يحدث، ولا حاجة لنا في أن نفكر بأننا على خطأ! إن هذا الفكر هو من أهم العوائق أمام التقدم.

كم رأيت أن اتهامنا لغيرنا في إحداث المشاكل في تركيا، يجعل المواطنين يعتقدون دائمًا أن غيرنا لهم قوة وذكاء يفوق البشر.

مثلًا: قام العرب بالانفصال عن الدولة العثمانية، بعد أن قام عميل إنكليزي يدعى لورانس، بإقناع العرب بالقيام بتمرّد ضد العثمانيين، هل يا ترى كان لورانس يمتلك قدرات معجزة؟ بالطبع لا، إذًا كيف تمكن رجل أتى من دولة بعيدة ثقافيًا وجغرافيًا من القيام بهذا، وهو شخص واحد، ولم تردعه الدولة وتضم العرب إلى جانبها؟! إن السبب واضح؛ وهو أن الدولة العثمانية لم تكن مسيطرة، وهي لم تكن تهتم بالأناضول حتى تهتم بما بعد الأناضول؛ أي: شبه الجزيرة العربية.

حدثت أمور كثيرة في السبعينات والثمانينات في تركيا، وكان المسبب في نظرنا دائمًا هو «الغير»، فلو أننا قمنا ابتعدنا عن تأليف نظريات المؤامرة

وقمنا بالبحث عن أسباب هذه الأحداث، ووضعنا الحلول العقلية العلمية لها، لكان بإمكاننا أن نتطوّر بشكل أكبر.

إن منع الناس من الإدلاء بأفكارهم ومعتقداتهم سيؤدّي إلى لجوئهم إلى العنف من أجل إعلاء صوتهم، فإن الإنسان مخلوق ذو كرامة ولا يمكن أن يتركها خلفه.

فالسبيل الوحيد إلى إيقاف ردود الفعل السلبية هو ترك مجال للمعارضين للإدلاء بآرائهم.

لقد بدأت الحركة الشبابية في تركيا في السبعينات مع ظهور النظريات الخاصة، مثل الماركسية، مع التغير السياسي العالمي، كان الشباب يدّعون بأن العمال والقرويين يتعرضون لسلب الحقوق، ويطالبون بتغيير الأنظمة، فبدأوا أولًا بالتنظّم في الجمعيات، وأصدروا المجلات والصحف من أجل نشر أفكارهم.. كانوا يهدفون إلى إنشاء نظام يعطي الحقوق للجميع ويلغي الفوارق الشاسعة بين الأغنياء والفقراء، لكن النظام منع الشباب من القيام بهذه النشاطات، فأغلق صحفهم ومجلاتهم، وعرّض الكثيرين منهم للمحاكمة، ومع إغلاق طريق المعارضة القانونية لجأ الشباب إلى الطرق غير القانونية، وبدأوا بالعمل بشكل سري، وهنا بدأ النظام بالتعامل بشكل أقوى وأقسى معهم، وقام وأضرّ بهم بشكل كبير.

لم يكن في النهاية من مجال أمامهم سوى اللجوء إلى السلاح لتغيير النظام، لكن ما الذي فعلناه نحن من أجل إقناع الشعب بالنظام الذي نراه نافعًا ونراه في مصلحة الشعب؟



القسم الثاني

(الجماعة)

عالمي الديني والإيماني

حاولت في هذا الكتاب ألّا أتطرّق إلى الحديث في حياتي الخاصة، والأحداث التي بيّنتها هنا ماضٍ أردت أن أجعل منه ضوءًا من أجل المستقبل. إنني من القلة التي تعرف القدرات التي تمتلكها القوة التي سأشرح فعالياتها السرية، ومع أن الكثيرين يعلمون ما يفعله هؤلاء «أصحاب القوّة» إلا أنهم لا يعرفون الأعمال التي يقومون بها، وأساليب عملهم بشكل جيّد وصحيح، وأنا أمتلك معلومات جزئية وسأقوم بشرحها؛ إذ لا يمكن أن نفهم ما يحصل في بلدنا في المراحل الأخيرة، إلا عبر معرفة هؤلاء الناس ومعرفة أساليب عملهم.

ويمكن التأكيد على كل ما أشرحه عبر الأدلة المادية الموجودة، لكن أكثر الناس الواجدين لهذه الأدلة هم معهم، لكنني مع ذلك سأوضح أين وكيف يمكن إيجاد هذه الأدلة. أنا لست عدوًّا ولا خصمًا لهؤلاء الناس، إن لدي العديد من الأصدقاء منهم، وحتى أنني أتوافق مع نظراتهم عدا التي ظهرت منهم في الفترة الأخيرة، ولكي يُفهم ما أكتب جيدًا سأبدأ بالتكلّم عني.. عن عالمي الخاص.



التطورات في عالمي الداخلي والديني

كان محيطي الذي عشت فيه منذ طفولتي محافظًا أناضوليًّا تمامًا، كانت قيم وأحكام وقوانين المجتمع محدّدة بحسب الدِّين بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، ولكن لم يكن أحد من محيطي يؤيد أو يريد دولة أو نظامًا دينيًّا، ولم يشتركوا في أي تنظيم أو يؤسّسوا أي تنظيم ديني غير قانوني؛ يعني: أن ديني كان قويًّا، ولكنني لم أقيّم أحدًا على أساس الدين، كنت أقوم بكل تصرفاتي وأنا أعلم بأن هناك من يراقبني وأنني سأُحاسب عليها، كنت أشعر بأنني مجبر على الصدق مع الجميع، وكنت أشكّل تصرفاتي في ضوء الصدق مع مَن وهبنا العقل والشعور والوجود ومختلف النِّعَم.

ذهبت إلى معهد تعليم القرآن في عطلة نصف السنة الدراسية، واستطعت تعلّم قراءة القرآن الكريم، وحفظت عددًا من السور؛ لكي أقرأها في الصلاة. كنت أصلي فقط في وقت دوامي في المعاهد منذ صغري، ثم التحقت بكلية الشرطة، وكنت محافظًا مؤمنًا لا غير، كان من بين أصدقائي مصلّون ومنهم من لا يعرف ما هي الصلاة، ولكن لم يكن بين الطلاب أي نوع من التفرقة.

أنهيت كلية الشرطة والتحقت بمعهد الشرطة العالي، وفي عام ١٩٧٥م كان عليّ أن أذهب إلى القرية من أجل حضور عرس أخي الأكبر، فكذبت على مسؤولي المعهد وقلت بأن أبي مريض، وحصلت على إجازة لمدّة ثلاثة أيام، وكنت أمتلك مسدسًا فرديًّا عثمانيًّا، ككل شاب في القرية، وكان إطلاق النار في الهواء من العادات الموجودة في الأعراس، وعند محاولة أحد أقربائي تجهيز السلاح خرجت طلقة خطأً أدّت إلى جرح أحد الأطفال، وهنا خفت بأن ينهي هذا الحادث دراستي ومستقبلي المهني، فقطعت عهدًا على

نفسي بأن أصلي الأوقات الخمسة إن نجوت من هذا الحادث دون أي ضرر، وبدأت الصلاة بالفعل في معهد الشرطة، وبقيت أصلّي بانتظام إلى عام ١٩٨٠م، وعندما ازدادت الأحداث وكنت لا أستطيع أن أُجاريها بدأت أصلي جَمْعًا وقضاءً، وكان قال لي أحد العقلاء من الكبار في السن: إن هذا الوضع عادي، وإن الأحداث هذه تشبه الحرب. فارتحت قليلًا بالنسبة للصلاة.

كنت أقيم في بلدة «مالتابة» أثناء دراستي في المعهد، وكنت أتمشى بعد الغداء إلى أن أصل لجامع مالتابة، وهناك كنت أصلي صلاة المغرب، وبعد فترة تعرّفت على شاب طالب هندسة يأتي إلى الجامع، وكان ذا مبادئ إنسانية، كان يعلّمني بعد الصلاة أمورًا دينية، ويعلّمني كيفية الإيمان بالله ﷻ وكيفية توحيده، كانت هذه الجلسات تمتدّ إلى ما بعد العشاء أحيانًا، فأصلي العشاء وأعود إلى السكن، وعرفت من صديق لي يدعى «ذو الفقار» أن هذا الطالب الذي أجلس معه ينتمي إلى «جماعة النور» أو «النورجية»، وأن اسمه «خالد». وقد أخذنا هذا الصديق الجديد إلى بيته وكان هناك عدد من الطلاب أيضًا، كانوا جميعًا من جماعة النور، وبدأت بعدها أمرّ أحيانًا على ذلك البيت وأتبادل الحديث مع الطلاب هناك، كنت معجبًا بنمط حياتهم واحترام بعضهم للبعض وبساطتهم، وفي نفس الفترة تأثر بعض أصدقائي في المعهد بي وبدأوا بالصلاة، وكنت أعمل على تحفيز أصدقائي في السكن من أجل الاشتراك في هذه اللقاءات النقاشية حول الدين، وكنّا نجتمع أحيانًا في السكن ونصلي جماعة.

بعد وقت انتقلتْ ملكية السكن الخاص الذي كنت أقيم فيه إلى شخص آخر، وطلب نقل الطلاب منه، وبالفعل تم نقل الطلاب إلى سكن مجاني للدولة، في حي آخر، كان السكن هذا خاليًا من أي فعالية اجتماعية، وكان الحي ذا بنية غير جيدة، فعرض عليّ أصدقائي من «جماعة النور» أن أسكن معهم في البيت، فوافقت، وكان البيت قريبًا من المدرسة، وقد لاحظت بعدُ من خلال لقاءات المحادثة بأن هناك بيوتًا كثيرة تنتمي إلى نفس الجماعة، وقد بقيت في ذلك البيت ستة أشهر.

كانت تلك البيوت منظّمة جدًّا، وكان العمل متقاسمًا فيها بين الطلاب، ويتم الدرس فيها بكل هدوء، بلا أي ضجيج، وكانوا رتّبوا يومًا في الأسبوع يتم فيه الذهاب إلى بيت آخر للّقاء من أجل المحادثة في أمور الدين، وفي هذه الفترة التقيت مع شيخ الجماعة «فتح الله غولن» في أحد هذه البيوت، وبعد أن أجرى مؤتمرًا بعنوان: الخَلق ونظرية داروين، وجدت بأنه صاحب علمٍ كثير وكبير في الدين والعلوم الدنيوية. وقتها كانت الصراعات بين الشباب المثاليين القوميين والشباب الشيوعيين اليساريين في أوجها، وكان أصدقاؤنا في هذه البيوت يميلون للدخول في هذه الصراعات إلى جانب المثاليين اليمينيين، ولكن المسؤولين الأكبر سنًّا عن هذه البيوت طلبوا منّا ألّا نتدخل بأي شكل في هذه الأحداث، لم أكن أعلم ما الذي يجري في «الكواليس»، ولكنني كنت أحب أصدقائي هناك كثيرًا. نجحت بامتياز وكان لي الحق في اختيار المدينة التي سأذهب إليها للخدمة، فاخترت مدينة «مرسين»؛ لقربها من مدينتي وقريتي.

لم أستطع أن أصلّي بانتظام بعد عام ١٩٨٠م بسبب مهامي الكثيرة، واقتصرت على صلاة الجمعة في أغلب الأحيان، كنت أحمل ثِقَل تقصيري في أداء الصلاة بداخلي، ولكنّني حاولت ألا أخلّ بشرع الله تعالى في باقي الأمور.

لم أفرّق بين الناس بحسب إيمانهم أبدًا، كنت محافظًا، وكنت أرغب في تعلّم كل ما يخص أموري الدينية، وما زلت، كنت أبحث عن جواب للسؤال: كيف يريدنا الخالق أن نعيش؟ هل السبب الأساسي في خلقنا هو العبادة أم أن نعيش في نمط معين؟

وكنت أتساءل: هل وُضعت القوانين الدينية من أجل توفير حياة اجتماعية لا يتضرّر فيها أحد، ويعيش فيها الكل بسعادة؟ كنت أعلم أن حرية الإنسان المطلقة هي التي تكمن في أساس الإيمان، وأن إيمانًا لا يحتوي على الحرية يبقى ناقصًا.

كانت ابنتي قد أتمّت المرحلة الابتدائية من الدراسة عندما كنت على رأس مهامي في اسطنبول، وسجّلتها في مدرسة خاصة؛ لأن كل مَن في الوحدة السكنية التي كنت أقيم بها كانوا قد سجّلوا أولادهم فيها، وبعد أن انتقلت إلى أنقرة تابعت ابنتي دراستها في مدرسة خاصة أيضًا، وفي هذه الأثناء أتمّ ابني المرحلة الابتدائية، وكان عليّ أن أسجّله في مدرسة خاصة أيضًا كي أساوي بينه وبين أخته، وفي الأصل كنت أرغب في تسجيلهم بهذه المدارس لكي يتعلموا الإنكليزية بشكل جيّد؛ لأنني كنت قد عانيت كثيرًا من عدم معرفتي الإنكليزية.

وجدت مدرسة خاصة تسمى «سمانيولو»، كانت قريبة من البيت، وبعد أن استفسرت عنها قرّرت تسجيل ابني في تلك المدرسة، كان عليّ أن أتحمل مصاريف النقل بالإضافة إلى مصاريف المدرسة، وعلى الرغم من التنزيلات التي قُدّمت لي بحكم شهرتي بعد حوادث «سوسورلوك»، إلا أنني كنت أعاني كثيرًا من الناحية المادية، كانت تلك المرحلة ما قبل عملية الثامن والعشرين من شباط الانقلابية، وكان الجميع يتركون المدارس المشابهة لمدرسة «سمانيولو»، ويريدون أن يظهروا بشكل علماني بحت، وكان الناس ينضمون إلى الجيش في هذه الفترة، لقد كانت حركة الناس التمثيلية الناتجة عن الخوف تزعجني كثيرًا، لكنّني أبقيت أولادي في تلك المدرسة؛ إذ كنت قد اعتدت على مواجهة ظلم القوي مهما كان، وكان عقلي مبرمجًا على ذلك.

كنت أعتقد بأن عليّ احترام جميع الموظفين، مهما كانت ديانتهم، وأن على الدولة أن تدفع معاشاتهم لقيامهم بمهامهم. لقد عملت مع إبراهيم تقنيّ الأجهزة الإلكترونية لمدّة طويلة جدًّا، وكان قد وفّر على الدولة مصاريف بالملايين بصُنعه للكثير من الأجهزة التي ساعدتنا كثيرًا على الوصول إلى المجرمين، وبعد أن أصبح متقاعدًا عرفت أنه علوي، بطريق الصدفة نوعًا ما.

لم أدخل في التنظيمات الدينية أبدًا، كما لم أشارك في العمليات

المعادية للدين، لقد كنت بعيدًا عن الأشخاص الذين يعيّنون تبعًا لتغيّر الحكومات.

كنت أعارض عدم قبول بعض الشباب في الاستخبارات، بحجّة أنهم إسلاميون، وكنت أقول بأن العقائد الدينية لا تهمّنا. لم أكن أتوقع أن يقوم أحد باستغلال وظيفته للقيام بأمور أخرى.

كانت الأحداث متزايدة في اسطنبول بعد أن جهّزنا النظام التقني، وكانت هناك حاجة لعناصر جديدة بالإضافة إلى الحاجة لوضع قائد على رأس كل مجموعة، وكنت أطلب تعيين المتخرجين من كلية الشرطة بامتياز في دائرة الاستخبارات. لم يكن العناصر الذين يأتون إلى شعبة الاستخبارات يستطيعون العمل مباشرة، فقد كانت التوجيهات تتطلب القيام بفحص السيرة الذاتية للعنصر بشكل تام، وتقديم تقرير لمديرية الأمن العامة من أجل الموافقة، وبعد الموافقة يدخل العنصر في دورة تدريب حول مقاومة الأعمال السرية والتخريبية.

كنت أقدّم مجموعات خماسية وسداسية لقبولها في المركز، إلا أنه كان يتم رفضهم بحجّة أنهم كانوا متديّنين، أو كانوا على علاقة مع أناس متدينين، إلا أنني ضغطت عليهم بحكم موقعي المحترم في الاستخبارات، وكنت أقول بأنه لا يجب أن نعامل الناس بحسب انتمائهم الديني، وبالفعل كنت أنجح في تعيين أكثرهم.

وربما كان الكثير من المدراء الذين لا أرتاح لهم وأشتكي منهم اليوم، من الذين ساعدتهم في أن يُقبلوا في العمل، مع أنني أحمل نفس القناعة في عدم الحكم على الناس بحسب معتقداتهم الدينية. لم يكن العناصر الذين عملت على قبولهم في الاستخبارات برغم المركز يعرفون ذلك ولم أردهم أن يعرفوا؛ لكي لا يظهر لهم أن الدولة تنظر إلى الأمور بهذه الطريقة، وبالطبع كان هؤلاء من ضمن المجموعات التي حقّقت نتائج رائعة باسطنبول.

عندما عُيّنت رئيسًا لدائرة الاستخبارات في المديرية العامة للأمن بأنقرة، حاولت أن أحمي العناصر الذين يتعرّضون لمحاولات إنهاء مهامهم بسبب عقائدهم الدينية، أو بسبب وضعهم الديني، كنت أعمل على تنظيم الأمور الداخلية في مديرية الأمن، وكان مدير الأمن العام يقوم فقط بالعلاقات الخارجية لكثرتها، وسمعت في التسعينات بأن أشخاصًا متشدّدين دينيًّا وصلوا إلى الإدارة في دائرة الاستخبارات، وأصبح وزير الداخلية واحدًا من الذين ساهموا في تعيينه، وبعد ذلك عُيّن «أونال أركان» مدير الأمن العام، وعيّن «تونجر مريتش» رئيسًا لدائرة الاستخبارات.

لقد قاموا بإبعاد كل من لا يرغبون به بسبب الدِّين، وعَيّنوا كل من يرونه مناسبًا لأفكارهم بمراكز مهمة. قبل هذه المرحلة كان يتمّ تعيين العناصر من المثاليين القوميين؛ أي: أن اليساريين والإسلاميين وغيرهم من العناصر الراديكالية يُبعَدون عن المواقع المهمة، إلا أنني لم أوافق أبدًا على التعيينات المتحيزة، وحاولت قدر الإمكان أن أعيق هذه التصرفات.



ما عشناه في مرحلة الثامن والعشرين من شباط الانقلابية

أصبح حزب الرفاه ـ الذي يُعتبر امتدادًا لحزب السلامة الوطني الإسلامي ـ الحزبَ الأكثر رواجًا والحاصل على أكبر تأييد، ممّا أدّى إلى عدم ارتياح شديد في صفوف الجيش وبدأت بعض التحرّكات في صفوفه ضدّه.

تمّ تعيين «بولنت أوراك أوغلو» رئيسًا لدائرة الاستخبارات، أنا شخصيًا لم أر فيه قدرة أو كفاءة استخباراتية، وكان فيما سبق قد قال: «إن لدى الشرطة الآن سبعة آلاف عنصر مدربين بشكل جيّد جدًا، ولا يمكن للجيش أن يقوم بشيء إلا بعد التشاور معنا»، لم يكن شخصًا ذو اعتبار كبير؛ لذا لم يُلقِ أحد بالًا لكلامه، أنا لا أريد أن أستصغره لكنه كان لا يمتلك وجهة نظر أو أيديولوجيا في هذه المواضيع، وأنا أرى بأنه قال ذلك لكي يعطي لنفسه اعتبارًا ومركزًا لا غير.

لكن الإعلام فاقم الأمر، وجعل الجيش يستاء من هذه العبارات التي قالها بولنت، مع إضافة حوادث أخرى إلى هذه الحادثة؛ وبدأ الجيش يتحرك ويتصرف بشكل غير طبيعي، وبدأ يتخذ مواقف معارضة للحكومة علنيًا.

زارني أحد الأيام رئيس مكافحة الجريمة المنظمة «شنتورك دميرال»، في أنقرة عندما كان على رأس مهمة من أجل إلقاء القبض على عناصر المافيا الذين هربوا من اسطنبول بعد الأعمال غير القانونية التي قاموا بها، وفي طريقهم إلى مكان اختباء عناصر المافيا، مرّوا بطريق الخطأ على بناء يقف أمامه اثنان من الجنود؛ فقد ظنّوا بأنه بناء الجاندرما حيث سيقومان بالعملية سوية، وكان بناءً حكوميًا يُحرس من قبلهم، فعرفوا بعد أن سألوهم بأنه المكان الخطأ، وبعد أن وصلوا إلى بناء الجاندرما خطّطوا وتجهّزوا للعملية،

وألقوا القبض على عناصر المافيا، إلا أن الجنود الذين كانوا واقفين على باب البناء الحكومي، قدّموا تقريرًا قالوا فيه بأن سيارة أتت وقال من فيها بأنهم من الشرطة، وأنها مثيرة للشبهة، فقامت على أثر ذلك قيادة الجيش بالسؤال عن هؤلاء الأشخاص، ورغم تقديم الإثباتات على أنهم من الشرطة، وأنهم قاموا بعملية مشتركة مع الجاندرما، إلا أنها لم تصدق ذلك، وقالت بأنهم قد أتوا لمراقبة قيادة الجيش والاستفسار عن وجود أعمال في القيادة ليلًا، وإن كانت في حالة استعداد للقيام بالانقلاب! وعلى الرغم من وجود رقم السيارة ونوعها في سجل السيارات التي أتت لزيارة دائرة الاستخبارات، إلا أن الوضع كان يُستغلّ من قبل الدولة مرّة أخرى في حملة نفسية على المواطنين لأمور داخلية.

كنت أتلقى معلومات جدية خلال الأيام التي زادت فيها الحركة داخل الجيش، حيث كانت هناك تجهيزات للتدخل في الحياة المدنية، عبر جمع المعلومات من الاستخبارات في البلد كلّه. اقتنعت بأن الجيش جاهز للقيام بتدخل في الحياة الديمقراطية بعد أن درست المعلومات التي حصلت عليها، وجهّزت مع أصدقائي ملاحظة من أربع صفحات، وأرفقنا الملاحظة مع ست وثلاثين صفحة من الوثائق التي تعتبر دلائل قوية، وقدّمناها لمدير الأمن العام «بولنت أوراك أوغلو».

لقد أثّرت هذه الدعاية بالفعل، فقام قائد القوى البحرية برفع الدعوة المشهورة باسم «سارموساك»، وتمّ اعتقال «بولنت أوراك أوغلو»، كان من الواضح أن الهدف هو اتهام أوراك أوغلو عبر دائرة الاستخبارات وعناصرها.

لقد وصلت الملاحظة التي قدّمناها لبولنت أوراك أوغلو، إلى القائد الثاني للجيش «جفيك بير»، بشكل متسلسل، وعلى هذا قامت قيادة الجيش برفع دعوى ضدّ بولنت وعدد من رؤساء شُعَب الاستخبارات، بتهمة جمع المعلومات بدون إذن. قمت بزيارة إلى أوراك أوغلو مع المحامي، وقلت له بأنه يستطيع القول بأنه أخذ المعلومات مني، لكن المحامي قال بأن المدّعي مكلف بإثبات المكان الذي أُخذت منه المعلومات، ومن الأفضل ألا نقول بأنه

أخذها مني، لكنّني أصررت على أن يقول بأنني من أعطاه إيّاها؛ لأنه كان مرتبكًا وخائفًا من أن يتعرض لحكم شديد، وهكذا أصبحت طرفًا في القضية، وبالفعل فقد قال بولنت بأنه أخذ الأوراق مني، فطُلبت للمثول في المحكمة في الجلسة الثانية.

كنت أعرف أثناء ذهابي للمحكمة بأنه يمكن أن أُعتقل؛ لأنه لم يكن هناك أي قانون في هذه الدعوى، كنت أهدف إلى عدم إيذاء أي من الذين عملوا معي بسبب هذه الملاحظة التي قدّمناها. في المحكمة اعترفت بأنني أعطيت الوثائق مع الملاحظة لبولنت أوراك أوغلو، إلا أن القاضيين العسكريين الذين توليا محاكمتي تصرّفا بما يمليه القانون وأخليا سبيلي، وعلمت بعدها أنهما دفعا ثمن ذلك؛ فقد تمّ إخراج أحدهما بحجّة تقدّم سنّه، والآخر تم نقله إلى ملاتيا.

هنا كنت قد تخطّيت الخطر الثاني الذي كنت أظن بأنه سينهي حياتي العملية بكل تأكيد، بعد حادثة العرس.



اعتقالي وبقائي في السجن لفترة قصيرة

شرحت في أثناء استجوابي من قبل الفريق الذي جهّزه المجلس من أجل حادثة «سوسورلوك»، أن بعض العناصر من الشرطة والجاندرما والاستخبارات الوطنية، تقوم بأعمال غير قانونية باسم القانون، وأحسست بعدها بشعور غير طيب تجاهي من قبل الشرطة والاستخبارات والجاندرما.

تمّ رفع دعاوى ضدّي، لكن بعد استجوابي، تبيّن أنني لم أقم بشيء مخالف للقانون، فلم تتم محاكمتي، ولكنّني أُوقفت عن العمل مؤقتًا بسبب تصريحي في إحدى القنوات بخصوص حادثة «سوسورلوك». كنت أقول: إن الدعوى التي رُفعت ضدّي لإفشائي لأسرار الدولة قد انتهت، فإذ بي أُعتقل مرة ثانية.

كانت التهمة الرئيسة ضدّي إفشائي لأرقام هواتف سرية لا يجب أن يعرفها أحد، وخصوصًا رقم هاتف «يشيل»، وتشكّلت الدعوى بعد الإجراءات، وقد طُلب معاقبتي بالسجن ستة عشر عامًا! لقد كان من الواضح أن هذه تَعِلّات فقط، وأن المراد هو سجني.

وفي نهاية المطاف تم إخلاء سبيلي بعد أحد عشر يومًا من الاعتقال.

كان الهدف واضحًا، فقد كانت الدعوى انتهت منذ ستة أشهر، لكن تصريحاتي في التلفزيون أدّت إلى انزعاج الضباط في الجيش، وأرادوا هكذا أن يلقّنوا كل من يريد معارضتهم درسًا.

لم أقم بعمل نشط ما بين عامَيْ ١٩٩٧ و٢٠٠٣م، وقد ترفّعت بعد رفعي شرحًا أو توضيحًا للمحكمة الإدارية، وبعد محاولات دامت يومين قام «كوتلوسافاش» بالتدخل لدى رئيس الوزراء؛ فتمّ ترفيعي.

طلب الشيخ «فتح الله غولن» لقائي بعد الدعاوى التي رفعت ضدّ المضايقات والضغوطات التي حصلت في مرحلة الثامن والعشرين من شباط، فالتقيت به لفترة قصيرة.

قلت له: «إنكم تقومون بفتح المدارس، وإنكم بذلك تنفعون البلد، فاستمروا في هذا الطريق، وإن الشيء الصحيح سوف يفوز في النهاية». كان هدفي من لقائي به تقديم بعض الدعم لمن تعرّض للظلم في تلك المرحلة.



عزلي عن رئاسة دائرة مكافحة التهريب والجريمة المنظّمة

تم تعييني في عام ٢٠٠٣م رئيسًا لدائرة مكافحة التهريب والجريمة المنظّمة، ولم أكن قدّمت أي طلب لذلك، وقد علمت بأن الرئيس الذي عُيّنت مكانه قد رفع دعوى بشأن إيقاف تعييني!

بدأت العمل على توجيه قوى الأمن بشكل يتوافق مع العناصر الموجودين، وكان الهدف الأول هو مكافحة الفساد، ومن ثمّ مكافحة تهريب السجائر والوقود، وثالثًا مكافحة تجارة المخدرات.

وبالصدفة وجدنا أن هناك مجموعة تقوم بالتلاعب بالمناقصات في وزارة الطاقة، كانت هذه المجموعة برئاسة «إبراهيم سلجوق»، مجموعة تتحكّم بالأمور بشكل أكبر من وزير الطاقة! وبعد عام من المتابعة قمنا بعملية اعتقال مقاولين كبار وعدد من المدراء العامّين في وزارة الطاقة. كان أغلب من حولنا غير مرتاحين للعملية، حتى أن رؤساء الدوائر الأمنية الأخرى قالوا بأننا قمنا بهذه العملية دون مراعاة الوضع السياسي! لقد أنشأت هذه الحادثة جوًّا مضادًّا لنا.

بعد إتمام العملية ذهبت إلى دولة «تشيلي» للمشاركة في اجتماع مكافحة الإرهاب العالمي. كان مَرَضي يتفاقم ولم أهتم به إلى أن وقعت في داء خراج الرئتين، ذهبت إلى المستشفى بعدما شعرت بجدية المرض، وفي هذه الأثناء كسب الرئيس السابق لدائرة مكافحة التهريب والجريمة المنظمة الدعوى التي رفعها من أجل العودة إلى مكانه، كان أمرًا عاديًا بالنسبة لي؛ فأنا أيضًا كنت قد رفعت دعاوى في المحكمة الإدارية في وقت سابق لأمر آخر. في أثناء

عودتي إلى البيت مررت بشعبة الاستخبارات، وصادفت رئيس المحكمة الإدارية، فأعلمني بأن الدعوى ما زالت مستمرة، قلت: لقد تم تعيين الرئيس السابق، فقال: «لا، لم يصدر القرار بعد»، وشدّد على ذلك، عندها قلت لنفسي: لعلّه نسي هذا القرار أمام مئات القرارات.

كنت قد أُخبرت بأن شخصًا يدعى فيصل، كان يعمل على منع تعييني في رئاسة دائرة مكافحة التهريب والجريمة المنظمة، حيث كان يقوم بأعمال التهريب بالتعاون مع نائب الرئيس السابق، وبعد التحقيقات التي أجريتها حول هذا الشخص وجدت بأنه يمتلك حسابًا مصرفيًا كبيرًا، وأنه من ديار بكر، ويمتلك مجموعة شركات، وأنه على علاقة بأحد عناصر المافيا التي ذُكر اسمها في التحقيق، وأن ابنه على علاقة مع ابن وزير الطاقة، وأن عنصر المافيا يريد فعل أشياء بمساعدة ابن الوزير.

عندما صدر تعييني في أدرنة، كنت في المستشفى، وكان أصدقائي من الدائرة يأتون إلى زيارتي ويقولون بأن هذا الأمر غير حقوقي، وأنه يجب أن نفعل شيئًا ما لإيقافه، إلا أن البعض من أصدقائي لم يأت ولم يتخذ موقفًا، كنت أظن بأنهم لا يعلمون مجريات الأمور، ولم أتخيل أبدًا بأنهم سلّموا إراداتهم لمجموعة فكرية أو جماعة ما، لم أتخيل أن يكونوا منظّمين إلى هذا الحدّ، وفي حين أن أصدقائي الذين تعاطفوا معي كانوا يقولون: علينا القيام بمؤتمر صحفي، نُفصح فيه عن كل ما يجري من إعاقة قيامنا بمكافحة الفساد، كان هؤلاء يقولون: إن المؤتمر لن ينفع في شيء.

كان من بين العناصر قائد مجموعة، تبيّن لاحقًا بأنه كان يقوم بأخذ كل أسرارنا إلى وزارة الداخلية، ويقول بأنه أخذها من العناصر الموجودين في الدائرة، وتبيّن لي بأن العناصر هم أنفسهم من كان لا يقف معي في قرار التعيين، وأنهم من الجماعة (جماعة النور، أو النورجية)، كان هؤلاء من الذين ساهمت كثيرًا في قبولهم في الدائرة والشرطة بشكل عام، لكنّهم كانوا يتلقون الأوامر من خارج الدائرة ويقفون ضدّي.

عرفت بعدها حقائق أذهلتني؛ كان عنصر المافيا والمهرّب الكبير صاحب مجموعة الشركات قد اعتُقل في العملية التي نفّذت بعد نقلي، وعرفت من التحقيقات التي جرت معه، بأنه ضغط مع عدد آخر من الأشخاص على الرئيس السابق لدائرة مكافحة التهريب والجريمة المنظّمة، لكي يرفع دعوى في المحكمة الإدارية لإعادة تعيينه، وعرفت بأن عددًا من أقارب الوزير وعددًا من المهرّبين (المافيا) قاموا بتلفيق وجود قرار من المحكمة بإلغاء التعيين، وزوّروا الأوراق؛ لكي يتم نقلي.

الأمر الغريب الثاني الذي حصل، هو أن قرار تعييني في أدرنة صدر فورًا، وكان تعيينًا مؤقّتًا، وبطبيعة الحال كان عليّ أن أباشر عملي في أدرنة خلال أقل من أربع وعشرين ساعة، كان من الواضح أنه تمّ توقّع ما كنت سأقوم به في أنقرة، ولذا كان من الضروري أن يتخلّصوا مني.

كان ما يزعجني هي طريقة التعيين وليس التعيين؛ أي: النقل ذاته، وكان هناك طرفان منزعجان من عملية وزارة الطاقة؛ الأول: هو طرف الحكومة؛ حيث تضرّر عدد من المقربين منها، والثاني: هو فيصل صاحب مجموعة الشركات، الذي كان على علاقة بابن الوزير؛ لأننا تدخّلنا في أعمال المافيا.

بعد جمعي للأحداث التي جرت، توصلت إلى أن من قام بهذه الأعمال لم يكن طرفًا واحدًا فقط، بل كانت أطرافًا كثيرة كلها عمل على تنحيتي، ولكن كان الجميع يظن بأن لي علاقة مباشرة وجيّدة مع رئيس الوزراء؛ لذا لم يستطيعوا فعل شيء، ولكن بعد أن سمح رئيس الوزراء حصل كل ما حصل، ولقد قال رئيس الوزراء نفس الكلام في لقاء مع «علي بيرام أوغلو».

كنت على علاقة مع عضو مجلس الشعب «عمر جليك»، وكان قد عرّفني عليه «عاكف بكي»، ممثل محطة يدي التلفزيونية في أنقرة، وقد قالا لي في إحدى المرّات أنهما سمعا بأن هناك متابعة لأعضاء الحكومة عن طريق

التنصّت، وقالا لي بأن زوجة رئيس الوزراء السيدة أمينة، من بين من يتمّ التنصّت عليهم.

وكنت أظن بأنهم يشكّون برئيس الوزراء، فقلت لهم بأن هذا الأمر من المستحيل أن يحدث، وإن حدث فإنه لا بدّ وأن يتمّ الكشف عنه ولو بعد عشر سنوات. وعرفت بعد فترة طويلة بأن أحد الأطراف التي كنا نتنصت عليها قد اتصل بزوجة رئيس الوزراء من أجل موضوع عادي لا أهمية له، وأن قائد المجموعة نقل الخبر إلى رئيس الوزراء، وأعلمه أنه يتم التنصّت على زوجته.

هناك أحداث مشابهة كثيرة قد وقعت، وهذه الأحداث التي تبدو وكأنها غير مرتبطة ببعضها البعض كانت متصلة وتدار من طرف أو مركز واحد، وقد عرفت ذلك بعد فترة.

كان السبب الرئيس لإبعادي عن رئاسة دائرة مكافحة التهريب والجريمة المنظمة، هو أنني ما كنت لأسمح بأي عمل غير قانوني، وهذا ما لم يُعجب البعض فقاموا بهذه المؤامرات ضدّي.



تنحية صبري أوزون من رئاسة دائرة الاستخبارات

كان «صبري أوزون» أقدم مني في وحدة الاستخبارات، لم نعمل سوية سوى أسبوعين فقط، كنت قد تعرّفت عليه في اجتماع بين الدوائر الاستخباراتية، وكان هو على رأس مديرية الاستخبارات في أرضروم. وفي مرحلة الثامن والعشرين من شباط كانت هنالك حاجة إلى رئيس لدائرة الاستخبارات من أجل بث السكون فيها، بعد الأحداث التي جعلتها تصدر ضجيجًا كبيرًا، مثل التصريحات التي قمت بها في محطة التلفزيون، وكالأعمال التي قام بها بولنت أوراك أوغلو، وكان هذا الشخص الذي اختير لرئاسة دائرة الاستخبارات هو «صبري أوزون».

كان الأخ صبري يجهّز لتقرير يدور حول تنظيم الشرطة بالجماعة (النور)، وأن على رأس هؤلاء الأشخاص «جودت سرال» و«عثمان أك»، وقد عارض وجود أسماء في التقرير ليست على علاقة بالجماعة، وأن هذه العملية هي عملية نقل فريق الشرطة في أنقرة إلى اسطنبول، فاعتُرض عليه واتُّهم بأنه يحمي جماعة فتح الله غولن (النور)، وبعد التحقيقات اضطرّ إلى ترك مركزه وعُيّن في مركز الأبحاث والتنظيم، لكنه أعيد على رأس دائرة الاستخبارات بعد أن أتيحت الظروف المناسبة، وبعد فترة صدر تعيينه مديرًا لشرطة محافظة ألازي، واستقال قبل ذهابه إليها، ورشّح نفسه في الانتخابات لعضوية مجلس الشعب كعضو مستقلّ.

تم تعييني من قِبَل حزب العدالة والتنمية، رئيسًا لدائرة مكافحة التهريب والجريمة المنظمة، وتم تعيين «صبري أوزون» رئيسًا لدائرة الاستخبارات. لقد ساعدني في كثير من الأحداث بشكل جدّي، كان يقدم لي في أثناء لقاءاتنا

تقارير، ويقول بأن هناك أمورًا غريبة تحدث، وأنه يتوقّع تدخّلًا في الحياة الديمقراطية قريبًا.

بعد أن عُيّنت في أدرنة في عام ٢٠٠٥م، كانت محاكمة مسعود يلماز وأصدقائه مستمرة في المحكمة الدستورية العليا، بقضية «بنك تورك»، وفي أثناء المحاكمة وصلت رسالة تحمل معلومات تدين بشكل غير مباشر البيروقراطيين، وتُظهر «مسعود يلماز» أنه لا علاقة له بالقضية، كُتبت الرسالة من طرف رسمي، هو أحد الأشخاص من داخل قوى الأمن والشرطة، وكان الهدف منها تنحية «صبري أوزون» و«أمين أرسلان».

كان صبري يذكر في كثير من الأحيان تدخّل العسكريين في الأمور الاجتماعية المدنية وينتقد ذلك، ولذا كان يواجه انزعاجًا في الجيش. كان يظهر وثائق تتعلّق بقيام العسكريين بالانقلابات وأنهم يعيقون الديمقراطية في تركيا، وكان قد دُعي شاهدًا على حادثة «شمدنلي» التي تمّ فيها إلقاء قنبلتين على مكتبةٍ، وقال: «إن كان اللص من داخل البيت فلا فائدة لوجود القفل».

تمّ تقديم تقرير لرئيس الوزراء من خمس صفحات متعلّق بالحادث، وقد نُشر التقرير في صحيفة «الصباح»، وكان الجميع يظن بأن صبري أوزون هو من كتب التقرير، في حين أنه لم يكن على علم به، وكانت صحيفة «الصباح» تقول بأن هذا التقرير قد أُخذ من مستشار مقرّب من رئيس الوزراء.

بعد فترة تبيّن أصل الحدث؛ لقد قام أحد عناصر دائرة الاستخبارات بإرسال التقرير لرئيس الوزراء، دون أن يكون لصبري رئيس الدائرة أي علم به، لم يكن هذا أمرًا معتادًا؛ حيث إنه لا يمكن لأحد أن يرسل تقريرًا أو رسالة باسم مؤسسة في الدولة إلا بعلم رئيس أو مدير تلك المؤسسة.

ثم صدر تقرير حول أملاك وثروة «صبري أوزون»، وكان يحتوي على معلومات مفصّلة كثيرة بأرقام حساباته المصرفية وغير ذلك، كان تقريرًا مبالغًا

فيه بشكل كبير جدًّا، حيث أسندت إليه أقوال وأفعال لا تمتّ إليه بأي صلة؛ أي: إن هذا التقرير كان حجّة لإبعاده لا غير.

عُيّن مفتشون من أجل متابعة هذا التقرير، وبصعوبات بالغة تمّ التأكيد على أن هذه الحسابات مُبالغ فيها كثيرًا. كانت الصعوبة في تكذيبها تكمن في أن الحسابات التي قُدّمت كانت في بنوك أُغلقت منذ زمن.

كان الجميع بما فيهم نحن نظن بأن «صبري أوزون» قد نُحّي من قبل الجيش، لكن الأمارات التي ظهرت بعد ذلك أظهرتْ أمرًا آخر؛ وهي:

أولًا ـ التقرير الذي قُدّم حول ثروة صبري أوزون كان قد كُتب من قبل عنصر من داخل دائرة الاستخبارات، كنت متأكدًا من ذلك؛ لأن المحتويات كانت من النوع الذي لا يمكن أن يعرفه غير مدراء الاستخبارات الموجودين في الدائرة أو قادة المجموعات الاستخباراتية، واليوم لا يوجد أدنى شك في أن بنية جماعة «النور» الموجودة في دائرة الاستخبارات هي من قام بكتابة هذا التقرير (الاستخبارات هنا غير الاستخبارات الوطنية العامة).

ثانيًا ـ علمت بأن المدراء الذين كان صبري أوزون يهتم بأمورهم بشكل كبير لم يتصلوا به ليسألوه عن أحواله، لقد كان عدم وفاء منهم، وكنت في أدرنة عندما سمعت بهذا، فقمت بالاستفسار عن هذا الموقف الموحّد من أكثر من أربعين مديرًا وقائد مجموعة، كان هذا الموقف الموحّد يتطلب تنظيمًا هرميًّا لتنفيذه من قبل الجميع، وقد توصّلت إلى أنهم مرتبطون بمجموعة أيديولوجية واحدة، وهي جماعة «النور»، ولكنّني لم أستطع أن أجد سببًا لقيامها بذلك.

لقد كان تأثير «الجماعة» على أفرادها كبيرًا جدًّا، كانت تسيطر على حرياتهم وشخصياتهم بشكل تام، وأكبر دليل على ذلك خيانة هؤلاء لصبري أوزون الذي كان بمثابة الأخ الأكبر لهم. كانت «الجماعة» تسلب الأفراد المنتسبين لها حق الاعتراض، وتطلب منهم تنفيذ كل ما يؤمرون به بلا أيّ

اعتراض أو استفسار عن سبب قيامهم بهذا أو ذاك! إن هكذا تنظيم يُعتبر خطرًا على الإنسانية! هذا ما عرفناه عنهم، والذي لا نعرفه أعظم بلا شك.

كان السبب الذي يقف وراء هذه الحادثة، هو أن هؤلاء العناصر كانوا من أعضاء الجماعة، ولم يذهبوا في مهام في الجنوب الشرقي كما هي العادة أبدًا، قبل أن يأتي صبري أوزون عُيّن من كان قبله في الجنوب الشرقي، على الرغم من الجهود الكبيرة لمنع ذلك؛ لذا قرّرت الجماعة فعل هذا الأمر؛ لكي تبقي على عناصرها في الأماكن المهمة مهما يكن الثمن.



تنحية أحمد ألهان كولر من شعبة الاستخبارات في اسطنبول

كان «أحمد ألهان كولر» مدير شعبة الاستخبارات في اسطنبول، كنت أعرفه منذ عام ١٩٩٢م، كان قائد أكثر الوحدات سرية وحساسية عندما كنت مدير الشعبة بين عامي ١٩٩٢ و١٩٩٥م، كان قد اشترك في أحداث ومهام كثيرة جدًّا، بالإضافة إلى ما أسندت إليه من مهامَّ كبيرة وحساسة جدًّا.

لقد ساهم في كشف ومنع مؤامرات كثيرة جدًّا بعد تعيينه مديرًا للشعبة، وأفشل خطط وأعمال تنظيمات كثيرة من PKK إلى اليسار العظيم إلى القاعدة التي حاولت إلقاء قنابل على البنك الإنكليزي HSCB.

كنت أعرفه على أنه شخص مؤمن، وأنه يمتلك قيمًا إنسانية كثيرة، وكنت أعرف بأنه معجب بالشيخ «فتح الله غولن»، وأنه لا يخلط نظراته السياسية والدينية بعمله.

وعندما أتى صبري أوزون إلى اسطنبول، سمع أحمد ألهان بأن هناك طلبًا من بعض المدراء وقادة المجموعات بملاحقة صبري والتقاط صور له أينما ذهب، فعارض أحمد ألهان هذا الأمر، وهكذا بدأ أول تصدّع بينه وبين أصدقائه في المركز.

وبحسب ما سمعت من مدير المحافظة، فقد تم استدعاء أحمد إلى أنقرة في الشتاء، وطُلب منه في مكان خارج الدوائر الرسمية ترك مهامه، وأُعلم بأنهم سيعيّنون مديرًا آخر مكانه، وأنهم سيقومون بتعيينه في اسطنبول إن أراد هو ذلك، لكن أحمد رفض، وبعد مقتل «هرانت دينك» الصحفي ذي الأصل

الأرمني، تم تعيين «علي فؤاد» بدلًا من أحمد، وأنا أرى بأنه حتى وإن لم يقتل «هرانت دينك»، كان سيتم تنحية وإبعاد أحمد؛ لأنه لم يكن يقبل ما يُملى عليه.

كان الأمر كبيرًا جدًّا، حيث تم تعيين مفتشَيْن للبحث في تقصير الشرطة وقوى الأمن في حادثة مقتل هرانت دينك، وقد رأيت بأن المفتشَيْن لا يتصرفان بشكل عادل، فقرّرت أن أسأل عنهما في الوزارة، فتواصلت مع أحد معارفي هناك، فأعلمني بأن المفتشَين لا توجد عليهما أيّة مشاكل، إلا أن أحدهما ذو صلة مع «فتح الله غولن»، وأنه من جماعته.

بدأ المفتشان التحقيق، وبدا أنهما متحيّزان بشكل كبير للمركز في أنقرة؛ إذ كانا يحمّلان قوى الأمن في اسطنبول المسؤولية، وفي النهاية تم طلب التحقيق مع مدير الشرطة في اسطنبول «جلال الدين جراح» ومع أحمد. وافق الوالي على هذا بالنسبة لأحمد ولم يوافق على التحقيق مع جلال الدين جراح، ولما عارض أحمد هذا القرار تم التراجع عنه، لكن أعيد طلب التحقيق، فأعاد أحمد الاعتراض، وتم رفض التحقيق مرة أخرى.

كانت الحادثة كما يلي: تلقّت الشرطة في «ترابزون» خبرًا بأن شخصًا يدعى «ياسين هايال» يريد أن ينفذ عملية ضد الصحفي «هرانت دينك»، كان الخبر قد أتى من المخبر «أرهان تونجل»، وكانت الأخبار تفيد بأن ياسين سيأتي إلى اسطنبول حيث يقيم أخوه الأكبر، وقد أَعلمتْ شرطة ترابزون شرطة اسطنبول بالأمر، فتمّ البحث عن العنوان الذي يقيم فيه أخ ياسين الأكبر، إلا أنه لم يتم العثور عليه، وفيما بعد توضّح أنهما يقيمان معًا في ترابزون، فحوّلت القضية إلى شرطة ترابزون. تبيّن بعد عملية القتل، بأن شرطة اسطنبول لم تقم بأي بحث عن بيت أخ ياسين، وقامت بإرسال تقرير كاذب إلى شرطة ترابزون.

سمعت بعدها بأن هذا التلاعب كان قد كُشف، وأتى اثنان من مفتشي

الملكية من أجل البحث في الحادث، فعمل مفتشا الشرطة على جعل هذين المفتشين من الملكية يتغاضيان عن الأمر.

لقد تم كشف ما يلي: قامت دائرة الاستخبارات بتغيير سجل المكالمات التي تم التنصّت عليها والأرقام التي تمّت مراقبتها، وكان هذا أمرًا خطيرًا، وسيّئًا جدًّا؛ فقد كان بهذه الطريقة يُفقد المؤسسة الثقة الممنوحة لها، وكان بالإمكان بهذه الطريقة تحريف الكثير من المعلومات وتغيير مجرى الأحداث، إن القيام بهذا الأمر كان يتطلب موافقة ورضا خمسة أو ستة أشخاص في مركز الكمبيوترات للتنصّت والسجلات؛ وهذا يعني: أن الكل مرتبط بالحدث.

لقد عُيّن مكان أحمد شخص لا يحمل أيّة مؤهلات للقيام بهذه المهام، ولم يقم بما يشبهها سابقًا، ولم يستطع مدير شرطة اسطنبول جلال الدين جراح ـ على الرغم من قوته الكبيرة ـ منع تنحية أحمد، ولم يستطع منع معارضة المدير الجديد بدل أحمد المدعوّ علي فؤاد.

بالإضافة إلى أن مجلس الدولة أراد أن يربط الحادث بتنظيم «أرغنكون»، ولم يقم بدعم شعبة الاستخبارات في شرطة اسطنبول ضدّ من أراد تنحيتهم. كانوا فقط يريدون إدخال «أرغنكون» في الموضوع!



لأي الأهداف يراد السيطرة على دائرة مكافحة التهريب والجريمة المنظمة والاستخبارات؟

إن الوسيلة الأولى والأهم في جمع المعلومات في كافة أنحاء البلد، والقيام بمتابعة مجريات الأحداث عن قرب، هي السيطرة على الاستخبارات، ولا يمكن القيام بهذا في الاستخبارات الوطنية MIT؛ فيقومون به عبر الاستخبارات التابعة لقوى الأمن، وكان من الضروري امتلاك تأثير في دائرة مكافحة التهريب والجريمة المنظّمة؛ لكي يعرفوا إن كانت هنالك معلومات أو عمليات أو متابعات ضدّهم، بالإضافة إلى أن هنالك مؤسسات عدّة يجب أن يُعرف ما تُخطط له، والسبيل الأيسر لذلك هو استخدام التقنيات الموجودة في دائرة الاستخبارات، وبذلك يكون الطرف المسيطر على هذه التقنيات مسيطرًا على جميع الأحداث التي تتمّ، وجميع ما يراد أن يُفعل.

إن لشُعَب الاستخبارات في كل مكان - حتى في البلدات - صلاحية في المتابعة والتنصّت على من يريدون، وكل المعلومات تُجمع في أبنيتهم، ولا يمكن لأحد أن يسائلهم أو أن يحقق معهم غير الداخلية ومدير الشرطة العام.

إن دائرة مكافحة التهريب والجريمة المنظمة، تقوم بمتابعة الجرائم المنظمة في البلد، وهي من أكثر الأماكن صلاحية في التنصّت بإذن عدليّ.

هناك أيضًا مركز النائب العام ذي الصلاحيات الخاصة، حيث يمكن لمن يتولّون هذا المركز من النوّاب أن يقوموا بفتح تحقيق بحقّ من يشاؤون، ويستطيعون أن يُصدروا أمر اعتقال بحق من يريدون.

هذا ما يتم فعلُه في تركيا! إن استطعتم السيطرة على الاستخبارات

الوطنية MIT، فلا يمكنكم سوى الحصول على المعلومات، ولكن إن كنتم تريدون القيام بأمور أكثر عملية وحركية، فإنها لن تكفيكم. نرى اليوم بأن رئاسة الاستخبارات، ورئاسة دائرة مكافحة التهريب والجريمة المنظمة، ومديرية الاستخبارات في أنقرة واسطنبول، والنائب العام هم بيد فئة معينة معروفة.



الافتراء الموجه ضدّ أمين أصلان

عمل «أمين أصلان» في دائرة الاستخبارات منذ عام ١٩٨٠م، وتواجد في مراكز قياديّة، وله اعتبار في قوى الأمن في تركيا وفي الخارج، وأنا على معرفة قريبة به منذ أن كان مدير شعبة الاستخبارات في مدينة ألازي، وكنت أظن بأنه يقوم بتمثيل دور الساذج؛ لأنني لم أكن أقتنع بأنه يمكن تعيين شخص طيّب إلى حدّ السذاجة في هكذا مركز، وكنت على علاقة أخوية معه طوال حياتي العملية، وقد عشنا أحداثًا كثيرة في المهام والأعمال التي كنّا نقوم بها، لقد كانت علاقتنا قوية إلى أبعد الحدود.

بداية المؤامرة التي نُسجت ضد السيد أمين:

كان ذلك في بداية شهر أيلول عام ٢٠٠٩م، كنت قد عُيّنت حديثًا مدير شرطة «أسكي شهر»، وكنت أحاول فهم الأحداث في المدينة، وفي أحد الأيام اتصل بي رئيس دائرة مكافحة التهريب والجريمة المنظمة، وقال لي بأنه في اجتماع في ديار بكر مع مدراء الشُّعَب، وسألني إن كنت أمتلك معلومات عن شخص يدعى «حبيب كانات»، لكن كنت أُعاني من النسيان في السنوات العشر الأخيرة، قلت له بأنني لا أذكر هذا الاسم، فقال: «إنه كان عميلًا لدائرة مكافحة التهريب والجريمة المنظمة عندما كنتَ على رأسها في اسطنبول»، إلا أنني رغم ذلك لم أتذكّره.

وبعد فترة ظهرت صور في الصحف تجمع بين السيد أمين وبين حبيب كانات الذي سألني عنه رئيس دائرة مكافحة التهريب والجريمة المنظمة، وكان يبدو أنها سُرّبت من الشرطة، قيل في الخبر: «تمّ تصوير أكبر مهرّب

للمخدرات في تاريخ الجمهورية التركية، مع ثاني اسم في قوى الأمن وهو في زيارة له»، وقد كُشف في كل الصحف بأن هذه الصور أضيفت إلى ملف الدعوى.

بعد فترة سمعت بأنه تم استدعاء السيد أمين إلى إحدى المحاكم ذات الصلاحيات الخاصة مع مديرَيْن للشرطة، لكنني لم أهتم بالأمر، لكن بعدها علمت بأن التحقيق استمر لساعات طويلة، فبدأت آخذ المعلومات من معارفي في المحكمة، نعم لقد تم إخلاء سبيله في الصباح الباكر، إلا أن بقاءه في المحكمة لهذه المدّة الطويلة كان يدل على جدية في الموضوع.

التقيت بأمين في دار الشرطة، وتحدّثنا عن الأمر، وبيّن لي الأسئلة التي طُرحت عليه، كانت أسئلة مخيفة جدًّا، كان هنالك جوّ يوحي بأن السيد أمين أحد أكبر تجار المخدرات السريين، نعم كانت الأسئلة تدل على ذلك بكل وضوح.

من الواضح أن النائب العام ذا الصلاحيات الخاصة كان يحاصر السيد أمين ويتهمه وكأنه متأكّد من فعله لهذه الأمور كلها.

كان الملف يحتوي على إخبارَيْن ضد حبيب كانات تاجر المخدرات، الأول أتى من المملكة السعودية، ويتهم فيه حبيب بتجارة المخدرات العالمية مع عشرين شخصًا آخرين، والآخر أتى من بلغاريا بنفس التهمة، وتم التنصّت على حبيب ومتابعته في تلك الأيام، إلا أنه ليس من الممكن أن يكون هنالك أي تعاون بينهما في ذلك التاريخ.

صدر قرار من المحكمة بعدها باعتقال أمين، فذهب وسلّم نفسه ليوضع في السجن. قدّمتُ تصاريح لبعض الصحف عن الموضوع ولم أذكر شيئًا مهمًّا، إلا أنني قلت بأنني أثق بالسيد أمين، ونُشر خبر في اليوم التالي في صحيفة الصباح، يقول: إن حنفي أوجي يقول بأنه يثق بأمين كما يثق بنفسه وأكثر!

سمع النائب العام الذي يحقق مع أمين هذا الخبر، وقال لي بأنه يمكنني أن أشترك في القضية كشاهد إن أردت، فقبلت ذلك، وحضّرت في المساء ما سأقوله في المحكمة على ورقة من أجل ألا أنسى شيئًا، وذهبت إلى اسطنبول ومعي هذا النص:

أقوالي:

إنني أعرف السيد أمين منذ عام ١٩٨٥م، وقد عملت معه في ظروف صعبة جدًّا، وأعرف عائلته. إنه صاحب قلب طيب جدًّا ويُحسن الظن بالجميع، وأنا أظن بأنه لا يمكن أن يشترك في هكذا أمر، ولكن ربما يكون أحد قد استغلّ طيبة قلبه.. لقد كان يتراجع عن أي أمر خاطئ حال معرفته الحقيقة، واليوم لا يوجد أحد في سلك قوى الأمن ممن عمل معه، يشكّ في عدم قيام السيد أمين بهذا العمل.

وكان رئيس دائرة مكافحة الجريمة المنظمة والتهريب «أحمد باك» الذي يجري التحقيق يؤيّدني في هذا.

لقد ساعد أمين الاستخبارات بشكل كبير، وتحمل مسؤليات كبيرة جدًّا، والكل يعرف بأنه يعمل على وضع المخبرين والعملاء داخل التنظيمات الصعبة للغاية، وقلت بأنه لم يتمّ التصرّف بحسب الأصول، وأنني عملت فترة طويلة في الاستخبارات وأعرف المجرى الذي يجب أن تتخذه هذه الأحداث، ولو كان هذا الأمر جرى حسب الأصول:

١ ـ لكان يجب أن يُعلَم السيد أمين بأن «حبيب كانات» متورّط في أمور مشبوهة، وأنه يتم التنصّت عليه، ويجب أن يؤمَّن قطع السيد أمين لعلاقته الاستخباراتية به، فإن هذا الأمر كان يجري دومًا، ويتم تحذير من له علاقة به ليقطعها، فربما أكون أنا على علاقة مع شخص آخذ منه المعلومات ويصبح هو هدفًا لإحدى الشُّعَب الأخرى في المحافظات الأخرى، فيجب أن أُعلم بأنه شخص مشبوه؛ لأقطع علاقتي به.

٢ ـ ولكان يجب أن يتم البحث في الحادثة من قبل الشرطة في المنطقة التي جرت فيها، إن هذا أمر قانوني إجباري، بالإضافة إلى أن هناك أمرًا بالتعاون مع شرطة المنطقة في كل حادثة؛ لتخفيف المتاعب والمصاريف، إلا أنه في هذه الحادثة لم يتم إخبار شعبة مكافحة المخدرات في اسطنبول أبدًا حتى لحظة القيام بالعملية.

٣ ـ ولكان يجب على من يقوم بالعملية أن يجمع معلومات عن كل من يشترك مع حبيب في تهريب وصنع وتجارة المخدرات، ويعرف مصدر المواد الخام ومراكز صرف المخدرات وبيعها، ومن أي الدول وعن طريق أي الأبواب تأتي، في حين أن هناك نواقص كثيرة في القضية اليوم؛ لأننا نرى بأن الحادثة يتم إظهارها على أنها عملية ضد المخدرات فقط، وأن السيد أمين يخضع للتحقيق في هذا الخصوص فقط.

كنت على رأس دائرة مكافحة التهريب والجريمة المنظمة، عندما قمنا باعتقال «سليم كازار» في ورشة تصنيع مخدرات في «قيصري»، وقد وصلنا ملفٌّ حول «سليم كازار» ومن معه، والآن اقتنعت بأن هذه المعلومات أتت من قبل مراجع معلومات قديمة، وأنه تم العمل عليها لمعرفة هويّة «سليم كازار» ومن معه.

لقد تم التحقيق سابقًا مع الشخص المدعو «حبيب كانات»، على أثر الإخباريات التي أتت من السعودية في عام ١٩٩٨م ومن بلغاريا عام ٢٠٠١م؛ أي: أن التحقيق تم وانتهى بحق هذا الشخص.

لقد تم اللقاء مع حبيب وأخذ معلومات عن مواضيع تصنيع المخدرات وتوزيعها، وتم تنظيم التقرير بناءً على ما قال، وهذا دليل قاطع على أنه عميل لدى قوى الأمن.

وأنا مقتنع بأن زيارات هذا الشخص المتكررة من أجل تقديم المعلومات أظهر نوعًا من التقارب بينه وبين السيد أمين، لكن هذا لا يعني أنه دخل في أمور المخدرات.

حُفظت أقوالي في مكانها في الملف. كان هدفي الأساسي أن أبيّن بأن هذه التحقيقات لم تجر بشكل صحيح، وأنها لم تتم حسب الأصول على الإطلاق، ولو كان العمل صحيحًا لما كانت هناك حاجة إلى هذه المؤامرة ضدّ السيد أمين.

بدأت بعدها بالتدقيق في الادعاءات الموجهة ضدّ السيد أمين، وبعد أن استطعت الاطلاع على الملف بشكل كامل، بدأت أرى أمورًا غريبة فيه.

كان التصريح الذي جاء في خبر صحيفة «الصباح» والذي يقول: «بأنني واثق بالسيد أمين كما أثق بنفسي وأكثر»، قد أعيد التذكير به بعد أن تم نشر أقوالي التي قدّمتها للمحقق، وجاء في الخبر: «لقد قال بأنه يثق به لكنه تركه ليواجه مصيره»! أي: أنني قمت بخيانته! من الواضح بأن أقوالي قد حُرّفت. كانت كل الأخبار تصدر من أجل توجيه المجتمع كما يريدون.

دققت في الأقوال وفي الادّعاء الموجه ضد السيد أمين، لقد كانت أقوالي محرّفة بالفعل، فقمت بتجهيز طلب أوضّح فيه ما حدث إلى المحكمة، ولكن بعض الحقوقيين قالوا: «لا داعي لذلك، اذهب إلى الجلسة وأدلِ بتوضيحك هناك». كان الطلب أو التوضيح الذي كتبته كما يلي:

«إلى رئاسة محكمة العقوبات في اسطنبول:

لقد رأيت بأن أقوالي حلّلت بشكل خاطئ، وبدأتْ تُنشر في الإعلام ما أظهرني أنني قمت بالإضرار بالسيد أمين بدلًا من أن أنفعه وأخلّصه.

وبحسب ما يمكن أن نراه في الأقوال التي قدمتها لنيابة الجمهورية، سنرى بأن:

كل أقوالي تدل على أنني أؤكد على أن السيد أمين من أكثر الأشخاص صدقًا وإخلاصًا وجدية في العمل، وأنه ذو قلب طيب، وقلت بأن مجرى التحقيقات ليس ملائمًا ومتوافقًا مع الأصول المتبعة في هكذا قضايا.

ولقد تم تحوير كل الأقوال التي وجهتها للمحققين والتي تدور حول نيّتهم غير الحسنة، وأنهم يريدون الإضرار بالسيد أمين، لتُظهر بأنني قلت تلك العبارات ضد السيد أمين.

وكنت قد قلت بأن حبيب كانات والسيد أمين قد التقيا مرّات عديدة على اعتبار أن حبيب يأتي بالمعلومات إلى الأمن. وقلت: إن لديهم ثلاثة خيارات في هكذا حالة: إمّا أن يحذروا السيد أمين قبل القيام بأي شيء، وإمّا أن يؤمّنوا تغيير مكان عمل السيد أمين عبر إعلام مديرية الأمن بذلك، وإمّا أن يُعلموا النائب العام ويطلبوا متابعته ومراقبته.

قمت بتقديم جميع الملابسات التي وجدتها في التقارير، وأعلمت المحكمة بكل المعلومات التي تم تحريفها دونما أي نقصان، وطرحت سؤالًا أقول فيه: «كيف يمكن لهذا النائب أن يقوم بقراءة هذا الملف في هذه المدّة القصيرة، ويصل إلى قرار بشأنه، علمًا بأن ملفًّا كهذا يحتاج إلى شهر من أجل قراءته والتأكد منه والقيام بما يتطلب كما في أي قضية أخرى؟!».

إن كون الأحداث كما ذكرتُ موثّق بالأدلة، وقد أرفقت الوثائق مع الطلب.

إن أبسط القضايا لا يمكن أن تجري العمليات ضدّها بهذه المدّة القصير للغاية، فإن أمورًا كثيرة يجب أن تُفعل قبل ذلك؛ من تنصّت ومتابعة وغيرهما، لكن القرار هنا صدر خلال فترة قصيرة كهذه، مع العلم بأنه يحتوي على الآلاف من المكالمات الهاتفية المسجلة على أقراص CD.

لقد تمّ تصوير الملف وكأنه اتّبع طريقًا قانونيًا، ومرّ بكل الإجراءات من تدقيق وتقديم للجهات المختصّة وغيرها، إلا أن الملف لم يمر بأي من هذه المراحل، وإن التواريخ المكتوبة تؤكد على هذا.

الأمر المهم الثاني: هو أن النائب العام في أنقرة حدّد المتهمين، وأرسل قرار تجميد المهام إلى اسطنبول، ولم يكن اسم السيد أمين موجودًا

في هذا الملف، وقد لخّص نائب أنقرة تقرير التدقيق في الملف، ووضح بأن حبيب على علاقة مع بعض الأشخاص من الأمن، وأنه قد التقى بهم، ولكن لم يتم التثبت من ماهيّة ومجال هذه اللقاءات، إلا أن النائب العام في اسطنبول قام بإدخال اسم السيد أمين في الملف على الرغم من أن النائب العام في أنقرة لم يكن قد أدخل اسمه في عمله على الملف الذي استمر عامين ونصف.

والأمر الغريب الآخر، هو أنه لا يمكن لأحد أن يعرف محتوى الملف قبل أن يأتي من النائب العام في أنقرة، وأن اختيار النائب الذي سيستلم الملف يتم عبر طريقة تشبه القرعة، إلا أن النائب العام في اسطنبول بارك عرف محتوى الملف قبل وصوله، إذًا فقد كان أحدٌ ما يقول للنائب ما يجب أن يفعله ويقوم النائب بتنفيذه، إن هذا (أحد ما) يعرف ما يحتويه الملف.

لم يكن هنالك إيضاح آخر لهذا الوضع عقليًا، باختصار وبصراحة: إن هذا الملف لا يمكن أن يكون قد وصل إلى النائب بارك بطريقة طبيعية.

هذا النوع من ملفات القضايا، يبدأ في الشرطة، وبعدها يقدّم للنائب العام لكي يقرر إجراء العملية، إذًا كان هنالك مَن أخذ معلومات عن الملف من الشرطة بفضل تأثيره الكبير عليهم، وأخبر النائب العام «بارك» بما يجب أن يقوم به.

حسنًا، من يستطيع أن يقوم بهذا؟ من بإمكانه أن يكون مؤثرًا إلى هذا الحدّ بالنائب العام والشرطة؟ من كان يستطيع أن يؤمّن وقوع الاختيار على النائب بارك في القضية؟

لم تكن هنالك نظرية غير هذه توضّح الحادثة.

لم يكن اسم السيد أمين موجودًا خلال عامين ونصف منْ عمر القضية، كيف أُدخل اسمه ومن أدخله خلال أيام؟

علمت بعدها بأمر غريب أكثر، وهو أن الصور التي نشرت في الإعلام والتي تجمع حبيب مع السيد أمين، كانت بتاريخ ما قبل البدء بالقضية؛ أي: أنه لم يكن خاضعًا للمراقبة السرية، ولم يكن هنالك أي قرار بمتابعته.

كان من الممكن أن يُتابع أو يراقب استخباراتيًّا فقط، لكن بعد استفساري عن هذا الأمر تبيّن لي بأنه لا يوجد شيء من هذا القبيل.

في أثناء مجيء السيد أمين إلى المحكمة، تم اكتشاف شخص يقوم بالتصوير عبر كاميرا مخفية ضمن مفاتيح سيارة، فتم القبض عليه أثناء محاولته الفرار، قال بأنه عامل الشاي في المحكمة، لكن تمّ التعرّف بأنه شرطي استخبارات، هنا يتم تغيير المفاتيح بمفاتيح سيارة من نوع آخر، ولا يُذكر أي شيء عن الكاميرا! من المعروف أن التصوير في المحكمة أمر ممنوع، ويجب معاقبة الشخص الذي يقوم بذلك، إلّا أنه تمّ التستر على هذا الشخص! وقيل بأنه كان موجودًا هناك من أجل مهمة أخرى! لا شك بأن حدوث أمر كهذا في المحكمة يدل على أنه لا وجود للعدالة فيها بأي شكل من الأشكال، ولا يوجد أي ثقة بالأدلة الموجودة في الملف.

لقد قرأت الملف بالكامل، وعرضته على عدد من المختصّين في المخدرات وغيرها، وكانوا يوافقونني الرأي.

علمت لاحقًا بأن جميع أرقام هواتف السيد أمين قد تم التنصّت عليها منذ فترة طويلة من قبل دائرة الاستخبارات من دون أي إذن قانوني! كان أمين الهدف الوحيد من كل هذه العملية، وكان حبيب فرصة للقيام بهذا الأمر.

كان الملف يحتوي على بضع أسطر للمتهمين في هذه القضية، بينما كان يحتوي على خمس وثلاثين صفحة للسيد أمين!

عندما سأل الصحفيون الذين يعرفون تنظيم الجماعة داخل الشرطة في اسطنبول: لماذا فعلتم هذا بالسيد أمين؟ قالوا: «لقد وجدنا عنده ملفًا بعنوان: تنظيم جماعة فتح الله غولن (النور)»! نعم كان هذا هو السبب الرئيس في هذه القضية.



تحقيق في أزمير حول اثنين من مساعدي مدراء عامِّين

إن التحقيق الذي تم التضحية فيه بالمساعدَين «مصطفى كولجي» و«جلال أوزون كايا»، حادثة فيها دروس كبيرة، بالإضافة إلى أهميتها في توضيح قوة الجماعة داخل الدولة والشرطة، ومن ناحية إعطائها لرأيها في العمليات.

إن «مصطفى كولجي» مساعد مدير عام، معروفٌ بقربه من حزب الرفاه الإسلامي، لكنه لا يجعل للدين مكانًا في عمله. لم أعمل معه أبدًا، لكننا تعارفنا بشكل رسمي، كنت أسمع بأنه شخص يحب القراءة كثيرًا ويحفّز الجميع عليها، كما كنت أرى بأنه يركّب نظريات المؤامرة في تحليله للأحداث؛ لأنه لم يمارس أعمال الشرطة على الأرض، وقد عُيّن مساعدًا لمدير الأمن العام من قبل حكومة العدالة والتنمية في عام ٢٠٠٣م.

كانت أكثر جهود مصطفى موجهة لتنظيم جماعة «فتح الله غولن» داخل الشرطة، وقد كان يقوم بتصرفات مبالغ فيها، لم يتكلّم عن هذه الأمور معي أبدًا، ربما كان يظن بأنني من الجماعة، بسبب وجود منتسبين للجماعة في محيطي.

وفي إحدى زياراتي إلى دائرة الجريمة المنظّمة، توصلت إلى بعض المعلومات عن شخص يدعى «عرفان»، وهو عميل للاستخبارات في «أزمير» سابقًا، وتم إبعاده عن وظيفته لقيامه بعدد من الأمور، وهو كان على علاقة جيدة بقائد الشرطة «جلال أوزون كايا»، و«عرفان» صاحب تقرير قاس جدًّا بحقّ جماعة «فتح الله غولن».

في هذه الأثناء وصلت رسالة أخبار للمديرية العامة للأمن، كانت هذه

الرسالة تتميز باحتوائها على أحداث تمتد من «مرسين» إلى «أزمير» و«بورصة» و«اسطنبول» وحتى خارج تركيا، لقد كانت رسالة شكوى ضدّ مصطفى كولجي وجلال أوزون كايا. . كانت هذه الرسالة محتوية على معلومات مفصلة إلى حدّ كبير، وتتطلب لجمعها عمل عشرين شخص ولمدّة أشهر عديدة.

حُوِّلت الرسالة إلى المفتشين، لكن هناك أمرًا لا يعرفونه؛ وهو أن التحقيقات تبدأ في دائرة مكافحة الجريمة المنظمة والتهريب، وبعد فترة ينهي المفتشون التحقيقات ولا يتمكّنون من الوصول إلى شيء.

بعد فترة بدأت مديرية الأمن في أزمير بعمليةٍ بتنظيمٍ من النيابة العامة ذات الصلاحيات الخاصة في أزمير، وكان وراءها دائرة مكافحة الجريمة المنظمة والتهريب، وتم اعتقال العميل عرفان، وأقرّ بأنه يعترف بأمور كثيرة، وتم استدعاء النائب العام ذي الصلاحيات الخاصة في الليل بشكل لا سابق له، وحُقّق مع العميل عرفان، وبلغ عدد صفحات الأقوال التي أدلى بها تسعًا وثلاثين صفحة مليئة بالتناقضات؛ حيث يقول في عبارة: «إن حصل لي أيّ مكروه فإن مصطفى كولجي وجلال أوزون كايا هما المسؤولان»، ويقول في أخرى: «إن جلال أوزون كايا صديقي منذ خمسة وعشرين عامًا، ولا يمكن أن يضرني في أي شيء».

وقد قام النائب العام قبل أن يسمع أقوال عرفان بإرسال طلب يدور حول التأكد من كون عرفان مخبرًا ـ أو عميلًا ـ للأمن أم لا.

إن هذا السؤال الغريب الموجّه من قبل النائب العام، غير مألوف، ويدل على وجود أمور غريبة! عندما نظرت إلى الإجراءات التي تمّت في هذه المدّة، دُهشت بكل معنى الكلمة، لم أكن قد رأيت هذه السرعة الفائقة في الإجراءات في تاريخ عملي.

ردّت دائرة مكافحة الجريمة المنظمة والتهريب على سؤال النائب العام، وقد ورد في الجواب: أن الشخص المدعوّ عرفان، استُخدم من قبل الأمن في

المساعدة في كشف فاعل جريمة قتل فتاة تدعى «منور كارا بلوت»؛ أي: أنه كان عميلًا استُخدم بواسطة أحد رجال الأمن.

ولمّا علمت بأن القضية أُغلقت، قرّرت أن أنظر في المراسلات التي تمّت قبل الإغلاق، فإنه من غير الممكن إغلاق هذه القضية بهذه السهولة! كان هناك احتمالان لذلك: الأول: أن يكون متحيّزًا يهدف إلى تحقيق غايات معينة. والثاني: أن يكون من المنتسبين إلى الجماعة. لقد كان من الواجب أن يقوم بالتحقيقات المتعلّقة بمساعدَي المدراء العامّين، نائب النائب العامّ الأعلى.

لقد كبرت القضية كثيرًا، وأدّت إلى تساؤلات عديدة: ما الذي جعل متابعة هذين المساعدَين مهمة لهذه الدرجة؟ لمَ يتم الاكتفاء بالمعلومات التي قدّمت من الدولة؟ ما حقيقة الأمر الذي يدور؟

بعد التحليلات الصحفية التي تمّت، أرسل أحد الصحفيين تحليله لأقوال عرفان التي أُخذت منه في الليل من قبل النائب العام، لقد دُهشت بالفعل؛ فلم يكن في الملف أمر أو جريمة تعتبر سببًا لفتح قضية، لكن النائب العام ذا الصلاحيات الخاصة أرسل الملف إلى المحكمة، وصوّر القضية في تحقيقاته على أنها قضية متعلّقة بعصابة كبيرة وخطيرة! فما الذي دعا هذا النائب إلى اتهام هذين المساعدَين بكل هذه التهم الخطيرة؟!

لقد أدّت هذه الحادثة إلى تنحية المساعدَين عن عملهما، والأمر الأشدّ سوءًا هو أن هذين المساعدين كانا من أكثر الأشخاص الذين يعتمد عليهم الوزير المسمّى في الحكومة، لقد كان الكل يعرف بأنه لا يمكن اتهام هذين الشخصين بالعمل من أجل المنفعة الشخصية، وخصوصًا جلال أوزون كايا، لقد كانا ذوَيْ ميزات تؤهّلهما ليصبحا مديرَين عامَّين للأمن في أنقرة واسطنبول.

لقد تمّ إيقافهما بسبب ورود اسميهما في الدعوى، وعندما تم القيام بهذا، لم يُسمع أي صوت للقضية! يبدو أن الهدف قد تحقق!

كان الهدف من كل ما جرى بلا شك، الإطاحة ـ أو الإيقاع ـ بمصطفى كولجي، الذي كان المستهدف الأول من الجماعة. إن هذه الحادثة مهمة بالنسبة للجماعة بقدر أهمية قضية «أرغنكون».

إن سبب أهمية كولجي هو أنه كان معارضًا بشكل كبير لوجود تنظيم الجماعة داخل الشرطة.



تحقيقات صقاريا

في عام ٢٠٠٨م تمّ تعيين «فاروق أونسال» مديرًا عامًّا لشرطة صقاريا، وتم تنحيته بعد ذلك بحجّة أنه قام بتسريب المعلومات.

علمت من صديقي مصطفى آيدين أن فاروق عندما أتى إلى مركزه، أراد أن يغيّر مدير شعبة الاستخبارات، وأنه عانى من بعض المشاكل معه، وكان السبب المخفي لعدم تفاهمهما هو انتماء مدير شعبة الاستخبارات لتنظيم جماعة «فتح الله غولن».

انطلقت إشاعات تدور حول أن فاروق سرّب معلومات للأهداف التي تُجرى العمليات ضدّها، فطُلب فاروق إلى النيابة العامة على أثرها، من قبل النائب العام ذي الصلاحيات الخاصة في اسطنبول، وأضيفت له كذلك تهمة إخفاء الأدلة! وقد بقي في السجن لمدّة أربعة أشهر، ثم تمّ إخلاء سبيله في الرابع من أيّار.

كان إبعاد فاروق لمدير شعبة الاستخبارات إلى خارج المدينة، قد أشعل الحرب بين الجماعة وبينه، فبدأت الجماعة بالتنصّت عليه، ولم يكن فاروق يعلم بهذا، لكنه شعر بذلك، فأخذ احتياطاته، لكنّه لا يستطيع أن يتحسّب لكل ما بإمكان الاستخبارات أن تقوم به.

وفي هذه الأثناء بدأت عملية ضدّ أحداث فساد، وتمّ التنصت على العديد من المتهمين، أو المشكوك بأمرهم، وكانت هذه المعلومات تعطى لدائرة مكافحة الجريمة المنظمة والتهريب، وفي هذه الأثناء أيضًا تم تسريب معلومات للإعلام من أنقرة حول أن فاروق يقوم بتسريب المعلومات للأهداف

في العملية، ولكن تم إظهار المعلومات على أنها صادرة من صقاريا، وعلى أثر هذا قام النائب العام ذو الصلاحيات الخاصة بالدعوة إلى التحقيق.

هل يمكن أن يقوم فاروق بتسريب المعلومات؟ لا أعتقد ذلك؛ لأنه لو كان سيسرّب المعلومات لما قام بالبدء بهذه التحقيقات في الأصل.

إن سير الأمور بعد الحادثة كان أكثر غرابة، ففي العادة يقوم النائب العام ومن يقوم بالعملية بالتنصت على الأشخاص الرئيسيين في القضية، ولكن هنا قام النائب العام بالتنصت على مدير شعبة الاستخبارات «فاروق أونسال» بشكل غريب.

في هذه الأثناء أتت إخبارية لمديرية الأمن في أنقرة، عبر البريد الإلكتروني ورد فيها بعض المعلومات، وتم التحرّي عن مصدرها، فعُلم أنها أُرسلت من إنترنت كافيه في مدينة صقاريا، فتم البحث في كاميرات مراقبة الكافيه، وتم تحديد الشخص الذي أرسل البريد الإلكتروني، وعند استجوابه قال بأن مديره هو من أرسله من أجل تقديم معلومات خاطئة عن القضية، فتم اعتقال فاروق ليوضع في السجن.



ما الذي يريد أن يفعله التنظيم الذي أطاح بالمساعدين؟

إن «الجماعة» لم تكن ترغب في أن تضيّع عليها رئاسة دائرة مكافحة الجريمة المنظمة والتهريب؛ لأنها ستستخدمها في أعمال كثيرة، كما حدث مع أمين وجلال وكولجي وأونسال وغيرهم، فحاولت إبعاد كل من يذكر اسمه لإشغال هذا المركز.

لقد أصبح هذا التنظيم قويًا، وله أهداف كثيرة، وليس من السهل إيقافه، وإن وجود هذه القوّة التنظيمية في داخل الشرطة، أدّى إلى تشويش أفكار من فيها، ولم يعرفوا إلى أيّ الأطراف يميلون.

الإجراءات بحقي:

بعد وقوفي إلى جانب السيد أمين، ومدافعتي عنه بهذه الطريقة، قرّر رجال الأمن المنتسبون لتنظيم «جماعة النور»، أن يقلّلوا من قيمتي ومن احترامي في المجتمع، وسمعت من رجال الشرطة من الرتب الرفيعة التابعين للجماعة بأن هناك بحثًا جاريًا بحقّي.

اتصل بي في أحد الأيام عنصر شرطة كان قد عمل معي سابقًا، وقد لقي مني معاملة حسنة، قال بأنه أحد أقاربي! وهو يتصل من خارج اسطنبول، وقد خرج إلى هناك واتصل برقم السكرتير؛ لكي لا يتعرّض للتنصّت، وطلب مني رقمًا سريًا أستخدمه؛ لكي يتصل بي من اسطنبول دون الحاجة إلى الذهاب إلى خارجها، فقلت له: «إنك تبالغ في الأمر، ليس هنالك أي تنصت، قل ما تريد»، وعندما قال لي: «أن الأمر بخصوص صديقك فلان؟»

عجبت لذلك؛ فلم يكن أحد يعرف اسمه، إذًا من أين حصل على هذا الاسم؟ ومن الذي أعطاه إيّاه؟! لم يكن هناك صديق لي بهذا الاسم، إنها شيفرة نستخدمها؛ لكي نتأكد من هويّة من يكلّمنا.

لم تكن هنالك حاجة للتفكير، كان الشخص يعرف أمورًا كثيرة على ما يبدو، تساءلت في نفسي عن كيفية وصوله لهذا الاسم، وهل حقًّا هنالك قدرة كهذه على التنصّت، ومن يقوم بهذا؛ هل هي الجاندرما أم الاستخبارات الوطنية؟ لم أفكر طويلًا، وأعطيته رقم هاتف لم أستخدمه أبدًا، وهو مسجل باسم شخص آخر لم أعد أذكر اسمه.

اتصل بي هذا الشخص ثانية، وقال بأنه عرف بطريق الصدفة بأنه يتم التنصّت على مكالماتي، وأن هناك بحثًا يدور حولي، سألته عن الدليل، فأعطاني رقم هاتف نقّال لي، صدرت منه رسالة فيها خطأ في أحد الحروف، نظرت بسرعة إلى هاتفي، وبالفعل كان صادقًا.

قلت له بأن هنالك إجراءات كثيرة من أجل السماح لأحد ما بالتنصّت على شخص ما، فقال: إن الأنظمة تغيّرت، ولا توجد حاجة لعنوان أو اسم أو غير ذلك، وإن التنصّت الآن يتم عبر رقم التسلسل للهاتف النقّال.

إن كان هؤلاء المتنصّتون قد وصلوا إلى رقمَيَّ اللّذين لا أتكلم بهما مع أحد، إلا مع اثنين من الطلاب، فهذا أمر خطير جدًّا، إنني أدقق إلى أبعد الحدود في مسألة السرية، فكيف بالأشخاص الذين لا يعرفون شيئًا أصلًا عن التنصّت! فضلًا عن أنني من المؤسّسين لهذا النظام، لكن يبدو أنهم طوّروه إلى حدّ غير معقول.

كنت أصاب بالدهشة كلّما فكرت بما يمكنهم أن يفعلوه، إلى أين يمكنهم أن يأخذوا الناس؟ إلى أيّ مدًى يستطيعون استخدام إمكانات الدولة؟ كنت أكتئب بالفعل لتحكّم هؤلاء بقدرات الدولة الاستخباراتية.

طلبت موعدًا من وزير الداخلية، وكان قد طلب مني أن آتي كل فترة لكي أقدّم له معلومات استخباراتية.

التقيت بالوزير «بشير أتالاي» وأخبرته بالقصة كاملة.



الشكاوى التي قمت بها

كان عليّ القيام بشيء ما حيال ما يحدث، سواء بالنسبة للتنصّت عليّ، أو بالنسبة لغيري؛ التقيت بوزير الداخلية، وأخذت مواعيد من النائب الجمهوري العام في اسطنبول «جنكيز أنكين»، وموعدًا آخر من وكيل النائب العام الأول في المحكمة ذات الصلاحيات الخاصة «توران جولاكادي»، وكانا شخصين أعرفهما منذ زمن بعيد.

ذهبت إلى اسطنبول والتقيت أولًا بالسيد جنكيز أنكين، وشرحت له الوضع بالتفصيل وما يمكن أن ينتج عنه من أمور خطيرة جدًّا، فقال لي «بأنه لم يُعطِ إذنًا بالتنصّت بحقي، وأنه بإمكاني أن أرفع دعوى»، وتباحثنا طويلًا حول هذا الموضوع. . لقد كان السيد جنكيز أنكين قد وقع عليه نفسه التنصّت. . لقد تم التنصّت عليه من قبل نفس الجهة.

قمت بعدها بزيارة السيد توران، وشرحت له الوضع بالتفصيل أيضًا.

ثم ذهبت إلى أنقرة والتقيت بالنائب العام الأول «حسين بويراز أوغلو»، وشرحت له الوضع بالتفصيل أيضًا، كانت الجهة ذاتها قد تنصتت عليه، بحجّة ارتباطه بتنظيم «أرغنكون». قال بأن أمرًا كهذا يجب أن يأتي من قبل وزارة العدل. كان الأمر كما توقعت، فإنه من الضروري الاستعانة بوزارة العدالة لتسيير التحقيقات.

قمت بتجهيز الطلبات فورًا، ووزعتها على وزارة الداخلية، ووزارة العدل، والنائب العام الأول الجمهوري في أنقرة واسطنبول، ووكيل النائب العام في المحكمة ذات الصلاحيات الخاصة، ورئاسة الوزراء، وكان يختلف بعضها عن بعض في بعض النقاط.

أخذت موعدًا من المدير العام للشرطة (الأمن) «أوغوز كاغان كوكسال»، بتاريخ السادس من تموز من عام ٢٠١٠م، وشرحت له الوضع، وأطلعته على اللقاءات التي قمت بها باختصار، لكن لم يكن لدى المدير العام أي معلومات عن عمليات التنصّت.

وعندما عدت إلى مكان عملي في أسكي شهر، ليّنت من أسلوبي في الطلبات، وأرسلت الطلب إلى المدير العام للشرطة في ظرف.

بعد إرسالي الطلب، كنت أنتظر تكليف مفتشين للتحقيق في الموضوع، وفي هذه الأثناء طلبت موعدًا مع وزير العدالة «سعد الله أركين»، والتقيت به بتاريخ ٢٠١٠/١٠/١٢م، وشرحت له الوضع بالتفصيل، فقال لي: «ليس للوزارة علاقة بالتنصّت»، ولكن بعد إصراري الشديد قام بالاتصال برئيس الاتصالات العامة، وسأله عن الأمر، فقال: «إن هناك عمليات تنصّت كثيرة لا تحمل أي اسم أو عنوان»!

قمت بتقديم طلب لوزير العدل أيضًا، مع وجود بعض الفروق عن الطلب الذي قدّمته لمديرية الأمن العام، وكان الفرق الأهم هو أنني عندما قدّمت الطلب للمديرية العامة للشرطة طلبت التدقيق فيها من قبل دائرة الاستخبارات، بينما طلبت من وزارة الداخلية بعد أن رفعت دعوى ضد التنصّت، بتوكيل مفتشين من وزارة العدل، وأن يتم إرسال نُسَخ من الملف إلى النيابة العامة في أنقرة واسطنبول.

قدّمت الطلب وعدت إلى أسكي شهر، وأرسلت ملاحظة إلى وزير العدل حول كيفية اكتشاف عمليات التنصّت غير القانونية، وأرسلتها مع شرطي اسمه رمضان.

في فترة لاحقة طلبت موعدًا مع وزير الداخلية لأوضح له ما قمت به، لكنني لم أحصل على ردّ.

بتاريخ ٢٠١٠/١/٢٨م تمّ التحضير لاجتماع في أنقرة يضمّ جميع مدراء

الشرطة في المحافظات، وأثناء الاستراحة علمت بأن المدير العام للشرطة كوكسال يريد أن يلتقي بي، فالتقيت به في غرفة في الطابق العلوي لمكان الاجتماع، قال لي: «إنني سأعيد لك طلبك؛ لأننا إذا قمنا بتوكيل مفتشين يمكن أن يبحثوا في كل شيء ونفقد السيطرة؛ ولهذا طلب مني الوزير أن أعيد الطلب إليك».

كان الوزير ومدير الشرطة العام متحمسَيْن للأمر، لكن ما الذي جعلهما يستغنيان عنه؟ من يمكن أن يكون غير رئيس الوزراء؟

ربما اعتقد رئيس الوزراء بأن تقدّمي بهذا الطلب سيؤدّي إلى المزيد من التعقيدات، خصوصًا في ظلّ العمليات التي تُجرى ضدّ تنظيم «أرغنكون». وأظن أنه لم يكن يعرف جدية الأمر، فلو كان يعرف أصل الأمر لما كان استهان ببداية سيطرة «جماعة النور» على الدولة، ولذا قرّرت أن أشرح له الأمر.

إن جميع عمليات التنصّت تمت في وحدات الشرطة؛ أي: في المكان الأقوى للجماعة.



حادثة مجلس الشورى (الدولة)

إن من أغرب الأحداث التي جرت هي حادثة اعتداء شخص يدعى «ألب أرسلان» على مجلس الشورى، لم تكن هنالك أي معلومات عن هذا الشخص بشكل مسبق، كان يجب معرفة اسم التنظيم أو الجهة التي عمل لأجلها، فكان أول عمل أجري هو النظر في أرقام الهواتف التي اتصل بها.

وعندما تم التأكد من أن رقم «مصطفى تكين» موجود في قائمة الأرقام التي تمّ الاتصال بها، نُسبت العملية إلى تنظيم «أرغنكون»! كان يجب أن يدقّق في الحادثة بشكل أكبر، لكن لم يكن هنالك وقت لذلك، لقد تم ربط الحدث بهذا التنظيم، وكان للجوّ العام الذي يربط كل حدث به تأثير كبير، وكانت الجماعة هي المؤثر الأكبر في إنشاء هذا الجوّ.

كان يتم التنصّت على الأشخاص المقرّبين من «مصطفى تكين»، وقد أدّى إلى شك الشرطة بهؤلاء الأشخاص تصوّرهم لأنفسهم على أنهم قادرون على القيام بأعمال خارقة، وأنهم مستعدون للقيام بكل شيء من أجل الوطن، لكن كان هنالك خطأ في المرحلة الأولى؛ فقد وُجّه الاتهام لتنظيم «أرغنكون» دون وجود أيّ دليل، ولم يكن بالإمكان التراجع.

لكن شرطة اسطنبول التي درست الحادث، قالت بأن من يقف خلف هذه الحادثة هو الشيخ «صالح كورتر»، وليس تنظيم «أرغنكون»، عندها بدأت شرطة أنقرة تعمل على إثبات أن الفاعل هو تنظيم «أرغنكون»، وليس ما قالته شرطة اسطنبول.

كانت شركة أوكاي الأمنية الخاصة هي من قام بتركيب النظام الأمني

لبناء مجلس الشورى، ولكن صدرت إشاعة تقول بأن الصور الملتقطة قد مُسحت، لقد تمّ مسح لقطات دخول «ألب أرسلان» إلى البناء من أجل الاستكشاف قبل يوم، هل فعلًا تم مسح اللقطات؟ وهل كان هذا التنظيم الذي يُقدم على عمل كهذا بحاجة إلى استكشاف المكان قبل العملية؟ هل هنالك أيّ داع للقيام بالعملية بهذا الشكل غير المحترف؟ وإن كان هؤلاء قد دخلوا في النظام لهذا الحدّ فلم قاموا بتسجيل تلك اللقطات بالأصل أو سمحوا بها؟ الغريب هنا هو جعل الناس يصدّقون هذا الأمر، ونشره بهذه الطريقة.

لقد عشنا أحداثًا مشابهة في تاريخ تركيا، ولن يكون أحد رابحًا من هذه الأحكام التي صدرت عبر تحريف الحقيقة.



حادثة آرزين جان

إنني أؤمن بأنه لو تمّت دراسة ملف «آرزين جان» بحيادية تامّة لظهرت الحقيقة بوضوح. توجد أدلة وادّعاءات غير مكتوبة في الملف، وإنني أعرف خلفية هذا الحدث، عبر استماعي للادّعاءات من أشخاص مختلفين، واستنتاجي بعضها ممّا يحدث.

أعتقد أنه لو قام كل من النائب العام الأول في آرزين جان «ألهان جيهانار»، وقائد فرقة الجاندرما في أسكشهير العقيد «رجب كانش أوغلو»، وقائد الجيش الثالث «سالدراي بارك»، برؤية المدى الذي أُخذت إليه هذه الادّعاءات من قبل رجال الجماعة؛ سنرى بشكل واضح إلى أيّ مدى تصل فرضية الجماعة.

ما هي خلفية حادثة «آرزين جان»؟ كيف أحلل أنا هذه الحادثة؟

المعلومات التي أعرفها عن حادثة «آرزين جان»

عُيّن قائد فرقة الجاندرما في أسكشهير «رجب كانش أوغلو» في الفترة التي عُيّنت فيها مديرًا لشرطة أسكشهير في عام ٢٠٠٩م، لكن أوساط الجماعة بدأت بنشر أفكار غير إيجابية بحقّه قبل أن يأتي؛ قالوا بأنه يفتري على المسلمين ويحقرهم! وكنت قد تأثرت بهذه الأقاويل؛ لأنني رأيت أيديولوجيات معادية للجماعات الإسلامية في الجيش والجاندرما كثيرًا.

قام النائب العام ذو الصلاحيات الخاصة في أرضروم ببدء التحقيقات، فنظم عملية تفتيش في فرقة الجاندرما في حق «آرزين جان»، وداهم الاستخبارات الوطنية، فسألت «رجب كانش» عن الحادثة، ثم قمت بالاستماع

إلى رجال الشرطة في المنطقة الذين يرون بأن «رجب كانش» و«ألهان جيهانار» مخططان، وسألت بعدها المسؤولين في شرطة «آرزين جان»، ثم التقيت بالأشخاص الموجودين في الإدارة بآرزين جان وأنقرة، من الذين يتابعون الحدث، واستمعت للصحفيين الذين يعرفون خلفية الحدث ويكتبون فيه.

كان «ألهان جيهانار» حقوقيًّا ممتازًا، لكنه كان يمتلك موقفًا سلبيًّا جدًّا تجاه الطرائق والجماعات الدينية، وكان قائد الجيش الثالث معروفًا بخطاباته الراديكالية، وانتقاداته الحادّة بحق الحكومة، وعلمانيته المفرطة، وكان «رجب كانش» قائد جاندرما كلاسيكيًّا، وربما اضطر إلى إظهار جانبه العلماني كثيرًا بسبب الجوّ العام في الجيش.

بدأت التحقيقات في موضوع «معاهد القرآن» غير المرخصة في «آرزين جان» على يد النائب العام «ألهان جيهانار» وعدد من الشرطة والجاندرما، وقد بدت التحقيقات تميل نحو جماعة «إسماعيل باشا»، وكُلّفت الجاندرما بالتحقيقات بشكل أكبر بسبب تسرّب معلومات من الشرطة. بلغ عدد الأشخاص المستهدفين والذين يتم التنصّت عليهم ٢٣٥ شخصًا، من المعروف أن الجماعات أو الطرائق أو جهات أخرى تساعد حزبًا ما في الوصول إلى الحكم، تستفيد من قدرات الحكومة إلى أبعد الحدود، وتستغل ذلك في المجالس المحلية من مناقصات ومشاريع وغيرها، وكانت تحقيقات «جيهانار» بهذا الخصوص نوعًا ما.

قام ألهان في خلال هذه الفترة بالبحث عن المعلومات شخصيًّا، وانتحل شخصية الشرطة، ووجّه المعلومات التي يجمعها إلى الجاندرما، لكن بعد فترة طويلة اتضح أن هذه التحقيقات تدور حول تنظيم جماعة «فتح الله غولن»؛ أي: «جماعة النور» في المنطقة، حتى إن السيد رجب علم بهذا الأمر بعد فترة طويلة أيضًا.

عرفت الجماعة بأن «ألهان جيهانار» هو من يقوم بهذه التحقيقات،

وأخذت تبحث في المراكز التي يجمع المعلومات منها وتضعها تحت المراقبة، وبدأت بالتنصّت على «جيهانار» و«رجب كانش»، حتى أن «الجماعة» كانت قد جهّزت عملاء داخل الجاندرما والجيش.

تمّ الادعاء بأن «جيهانار» سيقوم باعتقال رؤساء البلديات في كل من بورصة واسطنبول وتوكات، التابعين للحكومة.

أراد «جيهانار» أن يرفع دعوى ضدّ «جماعة فتح الله» في أرضروم في المحكمة العسكرية، بحجّة امتداد التنظيم إلى داخل الجيش؛ وهذا يعني: بأنه اقترب من إعلان أن «جماعة غولن» مجموعة أو تنظيم مسلّح.

حصلت «جماعة غولن» على كل أنواع الدعم في مواجهة «جيهانار»، وقامت بتحريك عناصرها داخل المحكمة ذات الصلاحيات الخاصة في أرضروم؛ إذ كانت تعمل على استمرار البحث حول «جيهانار» و«كانش» وقائد الجيش الثالث، ومن ناحية أخرى قامت بالعمل على أخذ التحقيقات من يد «جيهانار»، وتمّت معرفة جميع الأشخاص الذين يلاحقون ويتم التنصّت عليهم من قبل «جيهانار».

قام «جيهانار» بالعملية بدعم من الجاندرما، وتوصّل إلى أن هذه الجماعة ليست تنظيمًا مسلّحًا، فعقوباتهم ستكون أخف، إلا أن النواب العامّين في أرضروم رفضوا ذلك، وقالوا: «إنها تنظيم مسلّح»، وأخذوا الملف من يد «ألهان جيهانار». ومن المعروف ما حدث بعد ذلك؛ فقد تمّ نسيان أو تناسي القضية.

الآن جاء دور «جيهانار» وأصدقائه، لقد تمّت المبالغة في الحديث عمّا يمكن أن يقوموا به، وكانت الإدارة في أنقرة وإدارة الجماعة محتارة على ما يبدو، فقد كان يجب إيجاد أدلة ضدّهم.. وبعد فترة تم إيجاد أسلحة في بحيرة صغيرة، تضم «القواذف» و«النابالم»، لكن من غير المعقول أن يكون الحادث حصل في آرزين جان ولا تقوم محاكم آرزين جان بالتعامل معها، بل

على العكس تم تحويل القضية إلى محاكم أرضروم! إن هذا الأمر لوحده يُظهر وجود مؤامرة بالموضوع. لم أر طول حياتي مثل هذه العملية؛ نائب عامّ ذو صلاحيات خاصة يأتي إلى مكان الحادث؟! حتى لو قمنا بدعوته.

حدثت أمور أغرب بعد ذلك؛ فقد جاءت الجاندرما على أساس أنها ستقدّم معلومات تدور حول أن الشرطة هم من قام بوضع السلاح هنا، ولكنّهم عندما وصلوا قالوا: لقد أُجبرنا على القيام بهذا! إن بعض هؤلاء الأشخاص كانوا من الشهود السريّين أو العلنيين، لكن الشرطة كانت تصوّرهم وهم يلتقون بالجاندرما، كان الوضع في الأصل كما يلي: أرسلت الجماعة أشخاصًا من الشرطة من المنتسبين لها، إلى الجاندرما ليقولوا بأن لديهم معلومات يقدمونها، وأن يقولوا فيما بعدُ بأن الجاندرما أجبرتهم على القول بأن الشرطة هي من أجبرتهم على القول بأن الشرطة هي من وضع الأسلحة.

لقد لفت انتباهي تفصيل دقيق؛ إذ تمّ تفتيش بيت ومكان عمل «رجب كانش» قائد الجاندرما في أسكي شهر حاليًّا وفي «آرزين جان» سابقًا، وتم أخذ الكمبيوتر وبعض الأمور المتعلّقة به، وتم تفتيش البيت مع النائب العام في أسكي شهر، وفي هذه الأثناء - كما قيل - اتصل النائب العام في أرضروم وطلب الكمبيوتر، والأقراص الخارجية الأصلية، فتمّ أخذ الكمبيوتر والأقراص إلى المحكمة وتم نسخها هناك وإعادتها إلى بيت «رجب كانش»، كان هذا مخالفًا للقانون؛ أولًا: يجب عدم إخراج هذه الأقراص من البيت؛ لكي لا يتم إضافة أي شيء على الطريق مثلًا، أو أن يحصل أي مكروه لها. والأمر الغريب الثاني: هو طلب النائب العام في أرضروم نُسَخًا عن الكمبيوتر أثناء التفتيش، وبعد فترة تم اعتقال «رجب كانش» واعتقال النائب العام للمحافظة.

إنني أرى توجه النائب العام «جيهانار» ضدّ الطرائق والجماعات أمرًا خاطئًا، ويجب أن يعاقب إن كان قد زاد أو بالغ في الضغط عليهم، بالإضافة إلى أن استخدامه للجاندرما في منطقة الشرطة أمر غير قانوني، لكن على

الرغم من وجود أخطاء أخرى أيضًا إلّا أن العقاب لا يمكن أن يكون هذا، إن ما فُعل ضد «جيهانار» كان قتلًا للحقوق.

يمكن القول بأن هذه هي قرارات المحاكم الخاصة، إلا أنه ومنذ خمس أو ست سنوات بدأت المحاكم ذات الصلاحيات الخاصة تنتقل إلى يد الجماعة بشكل مبرمج ومنظّم، وبدأت الجماعة بالضغط على من عاداها سابقًا بشكل مبالغ فيه بشكل كبير.



نواب عامّون لسنا معتادين عليهم

لقد رأيت إلى يومنا هذا بأن هناك تعاونًا يتم بين منفذي العمليات وبين نواب المحافظة العامِّين، كان لهذا الأمر سببان: الأول: هو أن النائب العام في المحافظة ذو رتبة أعلى من النواب الآخرين، وهو مسؤول عن التحقيقات. والثاني: أن النائب العام في المحافظة هو من يستطيع تأمين كافة أنواع الدعم في التحقيقات.

ولم يكن ليتم تنفيذ تحقيق على مجال واسع كهذا من دون علم نائب المحافظة العام، وإن كان أحد النواب قام بهذا دون علم النائب العام للمحافظة، فإنه قد دفع الثمن.

أنا شخصيًا كنت أُعلم النائب العام في المحافظة بأصغر عملية أقوم بها، لكنّنا نرى اليوم بأن قرارات بالاعتقال تصدر بحق أكبر المسؤولين، وفي قضايا تهم البلد كلّه، إلا أنه لا يتم إخبار أحد من الذين يجب أن يعلموا بكل العمليات! كيف يجب أن نحلّل هذا الوضع؟ لم لا يتم إخبار النائب العام في المحافظة، إن كان النائب العام مكلّفًا بتسيير التحقيقات بدلًا عن الشعب؟ ولماذا تصل المعلومات إلى الجماعة قبل المسؤولين الواجب إخبارهم بالعمليات؟ بل إن هذه المعلومات تظهر في صفحات الويب للجماعة.

إن الواضح هنا، هو أن بعض النواب العامّين ليسوا مرتبطين بالنائب العام للمحافظة، وأنهم يتلقون الأوامر من مكان آخر، وعلى الرغم من كبر الأمز هذا إلّا أنه يتابع وكأنه أمر عادي.

وكما ذكرت الأعمال التي قام بها النائب «محمد بارك»، ذكرت بأنه لم

يتم السؤال عن كيفية حدوث هذه الأمور، على الرغم من اعتقاله أكثر من تسعين رتبة عسكرية! لماذا تذهب جميع قضايا الأشخاص الذين لديهم مشاكل مع الجماعة إلى النواب التابعين للجماعة؟ كيف يتم تدبير ذلك؟ ومن ناحية أخرى لا يعاقب أحد على فعله، فلا يتم التأكد من المخبرين الذين يأتون يقدّمون أقوالهم بالشكل المطلوب منهم.

إن هناك أمرًا واضحًا وصريحًا؛ وهو أن تنظيم «جماعة النور» تخلل في العدالة وتسرّب فيها، وهو يقوم بتنفيذ عملياته من تلقاء نفسه، ولا يوجد أي نوع من الحقوق على الساحة! لا داعي للإخفاء، إن تعيين النائب العام يتم بقرار منها، الكل يعرف هذا، لكن الجميع ما زالوا يقولون بأن ثياب الملك جميلة! والملك عارٍ!!

إن الحقوقيين المحايدين يتصرفون بحسب القوانين، بينما الحقوقيون التابعون للجماعة يتصرفون بحسب الإملاءات التي تأتيهم من الجماعة؛ أي: من رأس التنظيم، وعندما يتم إخلاء سبيل أي شخص ممن تعاديهم الجماعة، يتم التأثير والضغط على الإعلام لكي يوجّه هجومًا على القاضي والنائب العام اللذين أصدرا أمر إخلاء السبيل.

يمكن أن نصلح كل شيء، لكن كيف يمكننا أن نصلح العدالة إن فسدت؟! إن العدالة في تركيا بدأت بالتعفّن، وهي في الأصل كانت متعفنة، لكنّها اليوم تُزال نهائيًا، وسيتضرّر المسبّبون لهذا، الذين يفسحون المجال لزوالها بشكل أكبر، وسيبدأ الناس باستعمال السلاح! لقد اقتربنا من هذا الوضع كثيرًا.



رجال شرطة لسنا معتادين عليهم

كانت مؤسسة الشرطة تحمي وتساعد بعضها قديمًا، وكان المخطئ ينال عقابه، أمّا الآن فإن الأمور قد تغيّرت، حيث سيطرت مجموعة من الشرطة على المراكز الحساسة، وهم لا يترددون في إسناد التُّهَم للآخرين، ويحاولون إزالة كل من يعمل بشكل صادق من طريقهم.

إنني أعرف هذا الوضع النفسي، فأنت عندما ترتبط بتنظيم أيديولوجي، لا تستطيع التصرّف بمفردك وبحسب ما تراه مناسبًا، لا يبقى عندك تفريق بين الخطأ والصواب، بين الخير والشر، إن أهداف التنظيم هي من تقرّر كل شيء؛ أي: كما عند «سيمون» الذي لم يدافع عن أخته التي تُظلم.

سنرى بعد فترة رجال شرطة مسؤولين، وموظفين لم نعتد عليهم أبدًا، سيقدّمون تقارير غريبة جدًّا، ولا يمكن أن تشبه تصرّفات شخص تابع للتنظيم تصرّفات شخص عادي، فذاك يخضع لكل تعليمات التنظيم حرفيًّا. لقد مرّ في حياتي العملية الكثير من أتباع التنظيمات، كلّهم كانوا يحملون نفس الصفة؛ لا يعرفون قانونًا ولا وجدانًا ولا عِلمًا.

إن الوضع الذي نشهده اليوم مماثل تمامًا، إن هؤلاء يتصرّفون كما يتطلب التنظيم وأهدافه، وليس بما يقتضيه القانون.



الإجراءات الخاطئة الأولى

إن أول خروج عن المعتاد والمألوف، كان في الدعوى التي رُفعت بحق رئيس جامعة مدينة «فان»، لقد بدأت الحادثة مع حادثة «شمدنلي»، لكن لم يستطع أحد أن ينتبه إليها حينها، واعتبرت على أنها مبالغات قام بها نائب عامّ نزيه، عندها فهمت بأنه ليس أمرًا قام به نائب عامّ عادي، لقد كانت أول عملية تقوم بها «الجماعة».

لقد سألت في تلك الفترة المسؤولين من أصدقائي، عن الأدلة التي وُجدت بحقّ رئيس الجامعة، فقال لي: إن هناك عملية فساد، لكنني لا أعلم الكثير؛ فإن من قام بالتحقيق هو النائب العام. كان أمرًا غريبًا، فكيف يمكن لنائب عام أن يجمع الأدلة دون أن يقوم الشرطي بالتحقيقات؟! الآن فهمت بأن هناك أشخاصًا آخرين ساعدوا النائب العام، وفي الأصل كانت توجد اتهامات لا تدخل في مجال تحقيقات النائب العام ذي الصلاحيات الخاصة.

لم أعرف ما هو الهدف من التحرّك ضدّ رئيس جامعة «فان»، لكن حدث أمر غريب؛ وهو أن نصّ الادعاء تم تسريبه للإعلام قبل أن يقدّم إلى المحكمة، لقد قمنا بإيجاد أسباب من أجل أن نرى الأمر عاديًا؛ لأنه لم يكن بإمكاننا معرفة أن «الجماعة» قد بدأت بفعل هكذا أمور، وبواسطة النواب العامّين ذوي الصلاحية الخاصة.

الحادثة الثانية: كانت نص ادّعاء قضية ـ أو دعوى ـ شمدنلي، وفي الأصل كانت قد جرت حادثة كبيرة جدًا في «شمدنلي»، وكأن حادثة «سوسورلوك» كانت تتكرر، فقد قام ضابطان صغيران ومعهم أحد المعترفين من pkk، بإلقاء قنبلة في مكتبة يملكها أحد المؤيّدين لتنظيم pkk، وتم القبض

عليهم أثناء ذلك من قبل الشُّعَب، وقد وُجدت أدلة كثيرة تدين الضباط الأعلى رتبة الذين أرسلوهم إلى هناك، ذُكر اسم قائد القوات البريّة يشار بيوك أنيت، واسم فيلق مكافحة الجريمة المنظّمة في نص الادّعاء، لم يكن لهذين الضابطين أي علاقة بالموضوع؛ أي: أنه لم يكن هنالك دليل ضدّهما، وربما كانا ارتكبا جرائم أكبر، لكن ليس في هذه الحادثة، لقد تمّ إدخال اسميهما عن طريق تحليل شخص كان ضحية لأعمال عسكرية في الماضي، لم يكن هذا الأمر يحتمل لا منطقًا ولا عقلًا، بعدها تم إخراج النائب العام الذي قام بمهمة التحقيق، وظنّ الجميع أن الإخراج تم لأنه صادقٌ في عمله، وأن من قام بهذا هم من الجيش.

الآن عندما نقوم بالتدقيق في نص الادّعاء مرّة أخرى، نرى بأنه كان يجب عدم الاكتفاء بإخراجه من العمل، بل كان يجب كشف ارتباطه بالجماعة ومعاقبته على ذلك. لقد كان نص الادّعاء خرج عن هدفه، وبدا كأنه موجّه لإعاقة وصول «يشار بيوك أنيت» إلى رئاسة القيادة العامة للجيش، كانت لغة النص أيديولوجية لا حقوقية، وأنا أرى بأن النائب العام لم يقم بتجهيز الادّعاء لوحده، لقد تلقّى دعمًا من الخارج، ويمكن فهم خلفية الحادثة عند النظر إلى إعلام «الجماعة» الذي كان يقوم بالدعاية والبروباكاندا المضادة لـ«يشار بيوك أنيت».

إن الخطر بدأ يعطي إشاراته هناك، فقد كان المنتسبون للجماعة و«الجماعة» من خلفهم جاهزين لفتح التحقيقات والإطاحة بمن يعاديها، عن طريق الشرطة والنواب العامّين.

إن الأدلة الغامضة التي تم الحصول عليها، والأسلحة التي وُجدت في كل عملية بحث قد لفتت الانتباه، إن هذه الأسلحة تخيف المجتمع، ولكن الأمر الغريب هنا هو عدم وجود أرقام تسلسلية للأسلحة هذه، حتى يُعرف مكان مجيئها ومكان بيعها.

لقد تم كشف المكان الذي أتى منه السلاح المستخدم في حادثة «سوسورلوك»، لقد كان إنتاج شركة إيطالية، وبِيع لإسرائيل التي باعته للشرطة التركية، وعُرف الباب الجمركي الذي دخل منه، إلا أن الأسلحة التي وُجدت في قضية «أرغنكون» لم تكن تحتوي على مسدّسات فردية، ولا على أرقام تسلسلية.

النظر في العمليات مثل «المطرقة»(١) و«أرغنكون» يرينا بأن هناك فبركات مضافة إليها، إن المعلومات والوثائق المتعلّقة بهذه القضايا تؤمّن من قبل «الجماعة»، ثم يتم تسريبها إلى الإعلام؛ كي يتم تجهيز أرضية حقوقية لها. كانت تصل الأمور إلى حدّ تجهيز وثائق ووضعها في المكان الذي يجب أن توجد فيه، وتجري الأحداث بعدها كما يريدون.



---

(١) المطرقة Balyoz خطة انقلاب عسكري مزعومة لجماعات علمانية في الجيش التركي قيل أن التخطيط له بدأ في ٢٠٠٣م، وأول ما ظهرت التقارير عن خطة الانقلاب في جريدة طرف ذات التوجه الليبرالي التي قالت أنها اكتشفت وثائق فيها تفاصيل خطة لتفجير مسجدين في اسطنبول واتهام اليونان بإسقاط طائرة تركية فوق بحر إيجه وذلك بهدف خلق البلبلة وتبرير الانقلاب العسكري، وقال العسكريون أن هذه الخطة نوقشت لكنها كانت أحد السيناريوهات التدريبية للجيش ضمن ورشة عمل عسكري. «المترجم»

أرغنكون

يمكن الكلام عن كثير من الأشياء إذا ذُكر «أرغنكون»، حتى إنه يمكن كتابة عدّة كتب عن هذا الموضوع، وأنني أرغب في الحديث والتمحيص في القسم البوليسي من القضية، بحكم عملي الطويل ضدّ التنظيمات اليمينية واليسارية وغيرها، يمكن أن يكون هنالك عدد كبير من المنتسبين إليه، ولكن لا عِلم لأحد بذلك، وإن الأدلة أو الاتهامات التي توجّه للتنظيم بأنه يدير كافة المنظمات الإرهابية أمر يستحقّ أن يكون موضوعًا لنقاش طويل.

إن اثنين من الموضوعات التي أدخلت في قضية «أرغنكون» غير منطقية أبدًا:

الموضوع الأول: الخطأ في الدعوى

إن النواب العامّين يدّعون في نص الادّعاء بأن تنظيم «أرغنكون» هو من يقوم بإدارة تنظيمات pkk واليسار العظيم وحزب الله (تركي)، وتُقدّم الوثائق التي عثر عليها في عمليات «أرغنكون» والشهود السريين، دليلًا على هذا، إنّ هذه الادّعاءات تجعل أي شخص يعرف شيئًا عن التنظيمات الإرهابية يضحك كثيرًا بسبب تفاهة الأدلة.

إن كان كل من اطّلع وقرأ الوثائق أو الملفات الخاصة بالقضية، من الذين لهم باع طويل في مكافحة التنظيمات الإرهابية يَعرف بأن هذا أمر غير ممكن؛ فإنه من غير الممكن إيجاد توضيح عقلي لهذه القضية.

من غير الممكن ترك جميع الأدلة التي تم إيجادها في تركيا وفي الخارج: فرنسا وألمانيا وهولندا وبلجيكا وإيطاليا، والاعتماد على شهادة

شخص يقول بأن هنالك ملاحظة موجّهة إلى تنظيم يسمّى «أرغنكون». من المعروف عند جميع قوى الأمن من قام بتأسيس تنظيم «اليسار العظيم» ومتى أُسس، ومن غير المعقول على الإطلاق القول بأنه يسيّر من قِبَل تنظيم هو في الأصل موجود من أجل محاربة أيديولوجيته، فقد قام تنظيم «اليسار العظيم» باغتيال الكثيرين من الجيش والحكومة، كما هو معروف.

إن الشرطة حصلت على أكثر من عشرين ألف صفحة عن العمليات التي تخصّ تنظيم «حزب الله»، مكتوب فيها ملفات المنتسبين إليه، والعمليات التي قام بها، والكثير من المعلومات حول كل ما يجري في التنظيم، وفي مقابل ذلك يتم تناسي كل هذا ويقال بأن التنظيم يسيّر من قبل تنظيم «أرغنكون» بالاعتماد أيضًا على تلك الملاحظة.

إن تنظيم pkk المعروف عالميًّا والذي تسرّبت منه الكثير من الوثائق إلى الإعلام، والذي ظهر من يقوده على شاشات التلفزيون، مع كل ذلك يتم ربطه بتنظيم «أرغنكون» أيضًا. لم يدّع أي من الشرطة أو الاستخبارات العامّة أو الجيش، من الذين قاموا بمئات العمليات ضدّ هذه التنظيمات، بأنها مرتبطة بتنظيم «أرغنكون»، لكن نائبًا عامًّا يأتي ويقول بأنها مرتبطة بـ«أرغنكون»، دون الاستناد إلى أي دليل منطقي.

بحسب ادّعاء النائب العام في قضية «أرغنكون»، فإن «تونجاي كوناي» قال أثناء اعتقاله في شرطة اسطنبول في عام ٢٠٠١م، في المرحلة التي توحّد فيها تنظيمًا pkk واليسار العظيم؛ بأن «ولي كوجوك» الذي كان ضابطًا في مدينة كيريسون أرسل رسالة إلى «مرال كادير» قال فيها: «أخبر درسون بأن ينهي الاتفاق الذي قام به مع تنظيم pkk في منطقتي».

إن هذا أمر غير معقول، أولًا: من يكون «تونجاي كوناي» حتى يعلم بهذه الأمور لوحده؟ هل هو استخبارات عامة لوحده أم CIA؟ ثانيًا: أين

النص المكتوب لهذه الأقوال؟ ثالثًا: متى وأين تم الاتفاق بين التنظيمين؟ إنهما تنظيمان مختلفان بعضهما عن بعض تمامًا.

إن التعليمات التي أعطاها قائدا التنظيمين لأعضائهما موجودة، إذا لم يتم الاستناد إلى أقوال «تونجاي»، وإن «مرال كادير» هو أحد أعضاء تنظيم pkk، وليس من تنظيم «اليسار العظيم»، إذًا لَمَ يرسل هذا الطلب إلى رئيس «اليسار العظيم»؟ وإن كان الاتفاق سيلغى فلا يمكن أن يلغى بهذه الطريقة البسيطة الطفولية.

ويذكر في الأقوال أيضًا، أنه تمّ إرسال ١٢٠٠٠ قطعة سلاح إلى «البرزاني»، و١٢٠٠٠ قطعة إلى «الطالباني»، و٦٠٠٠ إلى رئيس كردستان «كورست رسول»، و٦٠٠٠ إلى «جميل كارا»، وأنه تم إرسالها في حاويتين عندما كان «علي بلقان» مديرًا للجمارك! إن «علي بلقان» و«ولي كوجوك» كانا قد أديّا مهامهما في الجنوب الشرقي قبل عام ١٩٩١م! ولو قمنا بحساب إجمالي عدد الأسلحة سنرى بأنها ثلاثين ألف قطعة، ولو كانت كل قطعة تزن ١٠ كيلوغرامات، كان من المستحيل أن تُنقل بأقل من عشر حاويات.

يوجد بين ادّعاءات النائب العام عبارة «الجاندرما من النمط «أ» القوات الخاصة»، في حين أن الاسم الحقيقي هو «الجاندرما نمط «أ» فرقة للعمليات الخاصة».

توجد الكثير من الأمثلة المماثلة للأخطاء التي ذكرتها في الادّعاء والقضية بشكل عام.

الموضوع الثاني: الخاطئ في الدعوى

من الممكن أن يكون لتنظيم «أرغنكون» بعض العلاقات على الورق مع التنظيمات الأخرى، لكن لا يوجد أي دليل على ارتباطه بها عن طريق الفعاليات والأعمال على الأرض.

إن هنالك رغبة في لصق الكثير من الأعمال بتنظيم «أرغنكون». إن مدى

التفاهة والكذب الموجود في التهمة الموجّهة حول إدارة التنظيم لتنظيمات pkk، واليسار العظيم وغيرهما، موجود في اتّهامه بتنفيذ العمليات معهم، حيث لا يوجد أي دليل ضدّهم.

لقد كتبت رأيي حول الادّعاء بأن الاعتداء على مجلس الشورى تمّ من قبل «أرغنكون»، حيث إنه لا يوجد أي دليل ملموس في هذا الاتهام، إلا الاتصالات التي تمّت؛ أي: أنه لا توجد أدلة إلا في تقارير سجل الاتصالات.

ولكنني أعرف بأن بعض المتهمين في تنظيم «أرغنكون» كانوا تحت المراقبة والتنصّت قبل حادثة الاعتداء، ولو كانت هنالك مكالمات لها علاقة لوُضعت كدليل فورًا.

وإذا أخذنا حادثة مقتل «هرانت دينك»؛ لم يبق في هذه القضية أي شيء مظلم، فعندما اعتُقل الفاعل، لم يكن في جيبه إلا ليرات قليلة، وعند النظر إلى حالته المادية العامة، نرى بأنه على حافة الجوع، إذًا كيف لهذا الشخص أن يكون منتسبًا إلى تنظيم ويقوم بهذا العمل؟ لو كان كذلك لكانت حالته المادية أفضل أو على الأقل كان يمتلك شيئًا من النقود في جيبه.

هناك الكثير من هذه الأمور التي يتضح عند النظر إليها بأنها لا تعمل على إيجاد الفاعلين، وإنما تعمل على ربط جميع ما يحصل وحصل سابقًا بتنظيم «أرغنكون».

لماذا لا يتم تفتيش بعض الأماكن؟

لماذا لا يتم التفتيش والتدقيق في أنظمة التنصّت، وفي الأوراق الموجودة في رئاسة دائرة الاستخبارات؟ لماذا لا تتم المقارنة بين الأسماء التي صدر فيها إذن بالتنصّت من المحكمة وبين الأسماء التي تم التنصت عليها بالفعل في الدائرة؟

ألا يمكن للنواب العامّين والقضاة أن يذهبوا إلى دائرة الاستخبارات

ويقوموا بالتفتيش هناك؟ لماذا لا يتم البحث عن الأجهزة التي تمتلكها «الجماعة» هناك؟ هل هي أكثر سرية من الغرف السرية التي تم التفتيش فيها؟ لماذا لا يتم تفتيش دائرة الاستخبارات في شرطة اسطنبول؟

الطلب الذي وجهته لوزير الداخلية في اجتماع مدراء الشرطة في أنقرة:

إن مديرية الأمن العامة التي كانت تقوم بتوزيع كتيّبات ومعلومات حول التنظيمات الإرهابية، لم تُصدر أي شيء حول تنظيم «أرغنكون»، كان الجميع يطلب تقديم معلومات عن هذا التنظيم، إلا أن رئيس دائرة مكافحة الإرهاب ذاته لم يكن يستطيع التكلّم، وقد سكّت مدير شرطة اسطنبول عندما وجّه له نفس السؤال.

في حين أن الجميع من مسؤولي الأمن يكونون على اتصال في أي حادثة إرهاب تنظيمي؛ أي: أنهم يجب أن يكونوا على علم بكل الأحداث التي تجري في كل البلد تبعًا للأهمية، إلا أنني لم أستلم أي رسالة أو كتاب من أي جهة أمنية.

وفي جَمْع كان وزير الداخلية موجودًا فيه قلت له ما يلي: «إن الإعلام يكتب عن كل ما يحدث، بأن هنالك عمليات تنفّذ ضدّ تنظيم «أرغنكون»، وأن الشرطة تقوم بعمليات ضدّ العسكريين، وعلى الرغم من كل هذه الأحداث فلا أحد يقدّم لنا أيّة معلومات، أريد أن تقدّم لنا المعلومات».

فأجاب الوزير بأن المدير العام سيقوم بإبلاغنا عن الموضوع، ولكن لم يتكلّم أحد عن الموضوع! هذا يعني: بأنه لا يمتلك معلومات ليتكلّم عنها؛ أي: أنه لم يكن يقوم بشيء، إن هذا وضع مخيف، من الذي سرق هذه المؤسسة ويديرها كما يشاء؟



بعض العمليات والجهود التي قامت بها جماعة «فتح اللّٰه غولن» إلى اليوم

لقد تم تسريب عملية إلى الإعلام عبر مراحل هذه العملية، وهي تدور حول دخول امرأة تهرّب المخدرات إلى تركيا، وعلم الشرطة بها، فيتم ملاحقتها والقبض عليها في أحد الفنادق مع الجنرال «لفنت توركمن» قائد القوى الجويّة في «أسكي شهر»، فيتم اعتقاله واقتياده إلى مركز الشرطة، وهناك تظهر هويته، فيتم تسليمه للقيادة المركزية للجيش، وقد تم العثور على عشرة كيلوغرامات من المخدرات مع المرأة، واستقال الجنرال من مركزه بعد الحادث. وفي الحقيقة لم تكن هنالك أيّة مخدرات، ولكن كان الجنرال على علاقة مع امرأة من أضنة وكانا يلتقيان في الفندق ذاك، وتمّت فبركة قصة المخدرات لإجبار الجنرال على الاستقالة.

سمعت في أحد الأيام استقالة الجنرال «يلشين»، بعد أن تم نشر تسجيل صوتي لمكالمة قام بها مع امرأة، كانت المكالمة تحتوي على ألفاظ جنسية، وبعدها تم اعتقال الجنرال «يلشين» في قضية «المطرقة». من الواضح بأن الجماعة استخدمت تقنيات التنصّت من أجل تسجيل مكالماته والإطاحة به، وإن تم التدقيق سيتم التأكد من أن التنصّت تم من قبل الشرطة.

لقد كان الأسلوب الأنجع حينها القيام بالتنصّت على جميع مكالمات الشخص المستهدف، ومن ثم تحديد المكان الحسّاس فيها وتسجيلها، أو القيام بالوصول إلى مكان إجراء أمر ما لتصويره وغير ذلك، وتأمين الاستقالة بعد ذلك.

وفي آخر تحقيق تم فإنه تسربت صور لزوجة أحد الضباط في أزمير وهي تخونه، ممّا أدّى إلى انتحار الضابط، وكل ذلك كان قد نُظّم عبر التنصت.



كيف يجب تقييم الوثائق العسكرية؟

إن العسكريين يقومون بتجهيز خطط يدّعون بأنها عادية جدًّا، بينما يصنفها المفكّرون على أنها غير عادية. إن وجود هكذا خطط لا يمكن أن يكون في بلد ديمقراطي. إن الممارسات التي يعتبرها الجيش من مهامه ليس لها علاقة بالجيش على الإطلاق؛ أي: أن السبب في عدم التفاهم هو عدم فهم المنطق المستخدم مِن قبل الطرفين.

إن بعض الأمور في تركيا يختلط بعضها ببعض:

خطط أماسيا: إن الأحداث التي لا يمكن منعها من قبل الشرطة والجاندرما، يمكن أن تُطلب المساعدة من الجيش لمنعها، إن التخطيط المسبق لهكذا عمل يدخل فيما يسمّى التعاون في مكافحة الجريمة المنظمة.

ندوات التخطيط العسكري: هي الندوات التي يتم فيها التخطيط لمواجهة أي عدوان خارجي على تركيا، حتى ولو كانت احتمالًا فقط.

خطط الانقلاب: هي الخطط التي تجهّز من قبل الجيش للإطاحة بأي حكومة لا تتوافق مع أيديولوجيات الجيش.

في الفترة الأخيرة يتم تسريب هذه المعلومات إلى الإعلام بشكل مختلط، فيؤدّي هذا إلى خلط الأفكار عند المواطنين، ويتم أحيانًا إرفاقها بوثائق مزيفة تزيد من الفوضى.

خطط أماسيا:

إن المهم هنا من سيحدّد ماهية الخطر المحدق، وما الذي سيتم التجهيز له. إن الذي ينبغي أن يكون هو تعاون وزارة الداخلية والشرطة والاستخبارات

الوطنية والجاندرما في المحافظات، لتقوم الوحدات العسكرية بوضع خطط لمنع وقوع الأحداث المحتملة، لكن عدم قيامهم بهذا يجعل الجيش هو من يقوم بها، فيرى بأن المطالب الديمقراطية سبب للانقلاب، وأن الحركات السياسية والاجتماعية خطر على الدولة، حتى إنه يرى أن أرضية الحكومة الموجودة خطر! كما اعتُبرت المجموعات اليسارية تهديدًا في الماضي، نرى اليوم بأن الجماعات الدينية تُعتبر تمثل خطرًا تحت مسمّى «الرجعية»، ومن ثَمّ يتم اعتبار كل من يوجد حولها عنصر تهديد.

ونتيجة لهذا فقد ظهرت الأحكام العرفية والانقلابات في الماضي، فإن الجيش يرى في نفسه الصلاحية للقيام بهذه الأمور؛ يعني: أن المشكلة الأساسية هي في ذهنية الجيش في تركيا.



خطط ألعاب الحرب

إن العسكريين ـ وخاصة ضباط الوحدات ـ يقومون بالتجهيز لخطط بشكل دائم من أجل حماية البلد من أي خطر، ويتم حساب أسوأ السيناريوهات التي يمكن أن تحدث، مثلًا افتراض هجوم جميع دول الجوار علينا، يتم تطوير خطط اتجاه احتمالات خيالية مثل هذه، إن الأمور التي يتم التكلّم بها هنا يمكن أن تكون مؤلمة للناس العاديين.

التدخل في الحياة السياسية، التجهيز للانقلابات:

إن تركيا تمتلك معلومات كثيرة جدًّا عن التجهيز للتدخلات في الحياة السياسية عبر الانقلابات وحالات الطوارئ والحكم العرفي، فقد عاشت تدخلات السابع والعشرين من أيار، والثاني عشر من آذار، والثاني عشر من أيلول، والثامن والعشرين من شباط[1].

إن التجهيز يتم بسرية فائقة بيد عدد صغير من الأفراد، يفتشون بعضهم البعض حتى قبل الاجتماعات، وتخفّف هذه الإجراءات كلّما أخذ التدخل حالة من عدم إمكانية التراجع.

ومنذ فترة طويلة تقوم العناصر التابعة لـ«فتح الله غولن» في الجيش بكافة أنواع التجمّعات، وتقوم بجمع وتخزين الوثائق المختلفة، ومن المعروف بأنها تخبَّأ في مكان في الخارج بعد أن تُدرس. وإن خطة الانقلاب المسمّاة «المطرقة» هي نتيجة لتجميع هذه الأوراق، حتى إنه تم خلط بعض الوثائق

(١) هذه التواريخ تشير إلى تاريخ الانقلابات التي وقعت في الأعوام ١٩٦٠م و١٩٧١م و١٩٨٠م و١٩٩٧م.

إليها من أجل نشرها أمام الصحف. يحتار الناس في أنه هل يمكن أن يجتمع مئة شخص في غرفة ويتكلّموا عن الانقلاب؟ حتى الضباط الذين يتم الحديث عنهم مثل الجنرال «بهزاد بالتا» والجنرال «خليل كالكانلي» كانا قد تقاعدا في ذلك التاريخ.

إن هذين الضابطين كانا في أدرنة على رأس مهامهما، ومن الممكن جدًّا أن يكونا في اجتماع ألعاب الحرب، نعم فإن أدرنة متاخمة لبلغاريا واليونان معًا، ومن الطبيعي أن يشاركوا في هكذا اجتماعات، لكن هذين الضابطين اعتقلا بعد سنوات عديدة من تقاعدهما.

كانت الصحف تنشر الوثائق من دون تدقيقها، ممّا أعطى فرصة كبيرة لمن يريد أن يستغل هذا الظرف، وكذلك حرية النواب العامّين في إيجاد الأدلة، وإمكانية التلاعب بها، كل هذا لم يخضع لأيّة رقابة، وإلّا لما استطاع تنظيم الجماعة خلط أوراق الاجتماعات الثلاثة ونشرها بهذه الطريقة.

من الواضح أن هنالك جواسيس «للجماعة» داخل الجيش خاصة، وكانوا هم من يأتي بالأوراق والوثائق، وهنا يتم تحويل كل ما يُسمع إلى وثائق وبحسب الحاجة.

إن رئيس الوزراء كان على علم بالانقلابات التي ستحدث قبل فترة طويلة، وربما يمتلكون وثائق تثبت وجود تنظيمات داخل الجيش، مثل التنظيم المسمّى «جونتا».

إن هنالك جواسيس موجودون داخل كل تنظيم داخل الجيش يريد أن ينقلب على الحكومة، وسيكونون موجودين دائمًا، يجب على الجميع أن يتخلّى عن الخيال، وأن يكون داخل تنظيمات شفافة، ويجب على الجيش أن يترك التفكير في التدخل بالديمقراطية، ويعمل على أن يكون على نمط الجيوش الغربية.

كيف تدار؟ ومن يديرها؟

كيف كانت تدير الجماعة سلك الشرطة؟ إن الشرطة مؤسسة هرمية، فكيف كان بالإمكان تشكيل مؤسسة أو تنظيم داخلها؟ كيف كان المدراء والعناصر يتلقَّون الأوامر من الخارج؟ إن كان هذا صحيحًا فلا بدّ من أنهم محاصرون أيضًا؟

سأحاول توضيح هذا الأمر على الرغم من قلّة الوثائق الموجودة: في تاريخ ٢٠٠٢/٨/٤م تم إيجاد حقيبة في جامع في مدينة «ألازي»، هذه الحقيبة لمهندس معادن، وبحسب ما يوجد في الحقيبة من وثائق فإن هذا الشخص هو مدير الشرطة في تلك المنطقة، وهو أمام الجماعة المدير.

الحقيبة بخطوطها الرئيسة:

قائمة بأسماء عناصر الشرطة الذين تم تعيينهم في المنطقة لذلك العام، وقائمة بأرقام هواتفهم، وقائمة بالأشخاص المستهدفين ما بين الأول من آب عام ٢٠٠٢م وكانون الأول عام ٢٠٠٢م، وأخرى بالأعمال التي سيتم القيام بها، ومشاكل العناصر، وأماكن تعيين بعض قادة الشرطة.. وملاحظات أخرى.

يتم اعتقال الشخص لكنّه لا يقوم بتقديم أقوال شاملة، يتم الاكتشاف بعدها بأن الكمبيوتر قد تم نسخه من قبل FBY؛ ولذا لا يتم الحصول على جواب جيّد.

إن البيوت التي يتم تأجيرها من الأشخاص الموظفين في مؤسسة «الخدمة» التابعة «للجماعة»، تثير شكوك سكان الأبنية التي توجد فيها، وتتم مراقبتهم.

وسائل الدّعاية لدى الجماعة:

إن العشرات من مواقع الأخبار والتلفزيون والمجلات مثل: «أكتيف هابار» و«روتاهابار» و«هبر تايم» وغيرها، تدار من قبل عناصر «الجماعة»، إن هذه الأخبار تهدف إلى توجيه الرأي العام إلى ما تريد، وتقوم هذه المواقع بنشر المعلومات التي تأتي من الشرطة ومن جميع عناصر الجماعة في جميع المؤسسات.

وأئمة «الجماعة» يقومون بالكتابة في هذه المواقع، لكن تحت أسماء مختلفة. إن المعلومات التي تبدو وكأنها من مراكز ومنابع مختلفة هي في الأصل ترجع إلى منبع واحد، بعضها معلومات تؤخذ من الشرطة لكنّها تحرّف بشكل يخدم مصالح «الجماعة»، وتعطى للشعب على أنها معلومات حقيقية.



حادثة كاسيت غريبة

من قام بعملية تصوير «دنيز بايكال» رئيس حزب الشعب الجمهوري، حيث يحتوي التصوير على مقاطع إباحية؟

كان «بايكال» من الأشخاص المرشّحين لرئاسة الوزراء، كانت هذه المقاطع قد صُوّرت سابقًا، ترى لو قامت هذه الجهة المصوّرة بالاحتفاظ بهذه المقاطع، إلى حين أن يصبح «بايكال» رئيس وزراء، وتم تهديده بها ليقوم بالأعمال المطلوبة، ما الذي كان سيحدث؟

ترى هل هذه المقاطع موجودة فقط بحقّ بايكال؟ كم عدد الوزراء والضباط وزوجاتهم الذين تعرّضوا للتصوير؟! وعلى من نفّذت هذه التهديدات من قبل؟ وعلى ماذا حصل المهدّدون؟ هناك أسئلة كثيرة إذا أردنا أن نجد جوابًا حول منفّذ هذا الأمر.

إن هذا النوع من التصوير حدث أولًا ضدّ نائب عام في أنقرة، اسمه «نوح متى يوكسال»، اليوم لا أمتلك أي شك بأن «الجماعة» هي من قام بذلك العمل، تم إرسال صور وقرص CD يحتوي على مقاطع غير لائقة، ويتم عبرها تهديد النائب العام، وبعد فترة يتم إرسال قرص آخر للنائب عن طريق الشحن، وبعد وصول الأمر إلى الشرطة يتبيّن أن القرص خرج من جمعية تسمّى «جاغداش» للتعليم، ويتبيّن أن من أتى بالقرص قائد شرطة يعمل لدى «الجماعة».

إن هناك حوادث كثيرة من هذا القبيل، وقد تمّت محاولة تنفيذها ضدّي أيضًا، لكنها لم تنجح.

إن التوصل إلى المعلومات الخاصة التي توضح مكان لقاء أحد ما مع امرأة، أو قيامه بعمل سري آخر، يتطلب متابعة لصيقة، إن صحّ التعبير؛ أي: إن الهواتف كانت تحت التنصّت، وكان يتم عبرها تثبيت الأماكن التي سيتم فيها التصوير عبر تجهيز كاميرات سرية في المكان.

عندما ننظر إلى كل هذه الأمور نرى بأن المجموعة الوحيدة التي يمكن أن تقوم بهذا هي «الجماعة»، عبر سيطرتها على الشرطة والاستخبارات، في التنصّت خاصة.

إن أي شخص يريد أن يحمّل هذه المقاطع إلى الإنترنت، لا بدّ وأن يترك أثرًا يكشفه، لكن هؤلاء كانوا يمكنهم القيام بذلك دون ترك أي أثر. كما ذكرت سابقًا فإنه تم إلقاء القبض على شخص قام بإرسال رسالة عبر البريد الإلكتروني في حادثة اعتقال مدير شرطة صقاريا. وعند النظر إلى أمور كثيرة نرى بأن الجهة الوحيدة التي يمكنها القيام بهذا هي «الجماعة».



الاتحاد والترقي الحديث

إن اليمين التركي يربط انهيار الدولة العثمانية، بحركة «جون تورك» التابعة لجمعية «الاتحاد والترقي»، التي تقوم على إيجاد تنظيم داخل مؤسسة الدولة الهرمية بطبعها، والعمل بعدها على إنهاء نظام الدولة والجيش.

إن الذي تقوم به «الجماعة» اليوم لا يختلف عن هذا أبدًا، إنها تقوم على بناء تنظيم هرمي داخل الشرطة والجاندرما والاستخبارات الوطنية ومؤسسات الدولة، وتعيق عملها، وتعمل بالإضافة إلى هذا على زعزعة الاستقرار داخلها عبر التفرقة بين العناصر الموجودين فيها.



لماذا كتبت هذا القسم؟

إن عددًا قليلًا من الناس يعلم من الذي أعنيه في القسم الثاني من الكتاب، إنني أعرف بأن هؤلاء سيجعلون حياتي جحيمًا بعد اليوم، لقد كنت هدفًا للكثير من التنظيمات من قبل، لكنني أعرف أن هؤلاء شيء آخر.

يمكنني أن أعيش بسكوت دون أن أتدخّل في شيء، ويمكنني أن أتابع عملي في هذه المدينة الجميلة الهادئة، مع هذا المحيط الرائع، وفي منزلي الكبير وحديقته الواسعة، لكن هذا لا يتماشى مع مبادئي وعقائدي، لا يمكنني أن أخادع نفسي، إنني أخاف أن أكون إنسانًا بلا حراك تجاه خطر يكبر يومًا بعد يوم.

إن الكثير من أصدقائي القدامى سينزعجون من هذا الكتاب، لكنهم وبعد فترة سيرون أنني على حق، ولو قمتم بتحليل ما أقول جيدًا سترون أنني على حق.

إن هدفي من هذا الكتاب، هو جعل الناس الذين أعرف بأنهم صادقون، أن يتساءلوا: ما الذي نفعله؟ ما الذي يجري؟ إن أكثر ما يزعجني هنا، هو تحويل هؤلاء الأشخاص إلى أناس بلا ضمير وبلا وفاء.

الكل يعرف، لكن لا أحد يستمع، إنني أقول بصراحة بأن «الجماعة» هي من يقوم بكل هذا، يجب على الجميع أن يعرف، إن كل المعلومات التي تطرح على الأجندة في الأيام الأخيرة هي من «الجماعة»، وإنهم من يجلب المعلومات، وهم من يتكلّم عنها، يجب ألا يُخدع أحد بكلمات شرطي الدولة، ونائب الدولة والإعلام الحيادي، إن كل هذه الأمور تتم بتعليمات

الجماعة، والأشخاص الذين يقومون بتسريب المعلومات يقومون بخدمة «الجماعة» برأيهم، إنهم يقومون بالدعاية الممنهجة لا غير.

إن أهم ما يمتلكه الإنسان هو حريته، يجب أن يفكر بحرية ويقرر بحرية، ومن يعمل بأمر الآخرين لن يذوق طعم هذه الحياة.

كتابتي لهذه الأمور ربما تبدو وكأنها ليست واجبًا عليّ وليست من مهامي، لكنّني أؤمن بأن الله تعالى يراني ويراقبني، ولا يمكنني أن أسكت أمام ظلم وكذب وخداع ما يحدث، يجب عليّ أن أوضح ما يحدث؛ لكي أحمي الناس من أن يتضرّروا.

لقد ضحينا بالكثير من الأرواح في سبيل هذه الدولة، وما زلنا نضحي، ولا داعي لتخريب النظام المخرّب في الأصل، لا داعي لبناء دولة داخل دولة، لا يمكن أن نفهم هذا بالعقل، لو استمر الوضع على هذا الحال ستصبح تركيا جحيمًا لمواطنيها.

لا يمكننا أن نقول: إن ما يحدث أمر عاديّ! فإن هذا التفكير سيؤدّي إلى تخريب أكثر في الحياة.

لا داعي لأن أكون كاهنًا لأعرف هذه الأمور، إن كل من يدقّق فيها يستطيع رؤيتها.



إلى مديري الجماعة

من حقّكم الوقوف في وجه كل الأخطاء التي تجري، يمكنكم أن تجدوا الأدلة والشهود العدلية ضدّ خصومكم، ويمكنكم رفع دعاوى والدخول في المحاكم، إن مقاومة الظلم ضمن القانون هو من حقّكم بلا شك، لكن هل من المعقول أن تقوموا بالافتراء والتحريف؟ لا يمكنكم أن تقولوا: نحن لا نفعل هذا! إن هناك أناسًا من «الجماعة» يقولون بأن هنالك افتراءً واضحًا، ولا يمكن التنصّت على أحد والتجسس عليه تحت أي سبب من الأسباب.

إن الأشخاص الذين قمتم بإيذائهم والافتراء عليهم لم يضرّوكم في الماضي أبدًا، أين ذهب الفكر الذي يقول: كن كالليل في التستّر على العيوب؟ إنني أعلم بأنكم لن تستطيعوا إيقاف هذا الوضع، إن ما تقومون به ربما لا يستخدم ضدّكم هنا، لكنه أمر مناف للأحكام والقوانين الإلٰهية.

يقول أحد العلماء: يمكن أن تحكم بالكفر (أي: وأنت كافر) ولكن لا حكم مع الظلم. إنني كالكثير من الأجيال القديمة كنّا نظن أنكم قد بدأتم «حركة» تصب في مصلحة وسعادة الأمة الإسلامية بأسرها، لكننا أنفسنا نرى بأنكم اليوم تذهبون بالبلد إلى الهاوية.

إنني لا أعارض قيام «الجماعة» بفعالياتها في مجراها الخاص، حتى إنني أرى بأن فعالياتهم في التعليم المرتكز على العلم وعلى الإيمان في تركيا وفي العالم أمر رائع، وأن الاستمرار فيها والعمل على زيادتها أمر رائع، لكن التجسّس والتنظيم داخل الدولة يقلب كل شيء.

إنني لا أعارض فتح قضايا مثل «أرغنكون» و«المطرقة»، لكنّني أعارض

أن تستخدم الحرية بغير حدود، إنني أرى بأن التطوّر الاقتصادي والتقني لا يمكن أن يتم بدون نهضة اجتماعية وسياسية، إن الوسيلة الوحيدة للتطوّر هي تأسيس وسط الحرية والديمقراطية.



كيف نحلل ما يجري اليوم؟

إن الوضع الذي نعيشه اليوم، يؤكد المثل القائل: إن الذين يزرعون الريح بالأمس يحصدون الأعاصير اليوم. إنني أعلم بأن الجيش قام بظلم الكثير من المواطنين، وأعلم أن هنالك نساءً كثيرات نُحّين عن وظائفهن بسبب ارتدائهن للحجاب، تحت حجّة تعاملهن مع تنظيمات إسلامية، حتى إنه لم يتم السماح لهن بالعمل في القطاع الخاص، وعوقب كل من حاول أن يساعد الذين أخرجوا من الجيش، وتم سجن السياسيين بسبب شِعر أنشدوه، ولم يتم السماح بالمتابعة الحقوقية لهذه الإجراءات الظالمة، بالإضافة إلى الكثير من انتهاكات الحقوق التي لا يمكن إحصاؤها.

لقد مثلت أمام المحكمة بعد عملية أو انقلاب الثامن والعشرين من شباط، كنت تحت خطر السجن لمئات السنين، لكنّني لم أتردد في قول الحقيقة، إن من ظلم في ذلك اليوم أصبح قاضيًا اليوم، إنهم يحاولون التضييق على من ضيّق عليهم وسلب حق الحياة منهم، إنهم يستخدمون كل ما يمكن من طرق للوصول إلى ذلك.

ومع ذلك فأنا أعارض ما يتم فعله اليوم، فإن القيام بمثل ما قاموا به؛ يعني: أنك لا تختلف عنهم بشيء.

هنا سيتبادل الظالم والمظلوم الأماكن فقط، فإن حاول كل من وصل إلى الحكم استخدام قدرات الدولة من أجل إيذاء خصمه، فإن السعادة والأمن سيختفيان من هذا البلد.

إن الوصول إلى سعادة البلد يتم عبر قيام الجميع بالتضحيات، وإنني

أقول للذين يقولون: إننا قد تخطّينا كثيرًا من هذا القبيل في الماضي، ولن يحدث شيء.. أقول لهم: لم يمرَّ أمر كهذا علينا من قبل، وإن تخطّي هذه المشكلة لا يعني إزالة المشاكل الموجودة في الأساس.



هل كل هذه المؤسسات والأشخاص غير صالحين؟

لقد حاولت أن أشرح في القسم الأول أن مؤسسات هذه الدولة غير صالحة لحلّ مشكلة صغيرة، أمّا في هذا القسم فقد حاولت أن أشرح بأن كل شيء سُوّي بالأرض من قبل رجال «الجماعة»، وأن الدولة تذوب من الداخل، وأن مؤسسات العدالة أصبحت مركزًا للظلم، وأن الموظفين لدى الدولة يعلمون هذا ولكن لا يقفون في وجهه، لا يمكن لأحد أن يقول لهذه القوة التي سيطرت على الدولة: قفي.

التنصّت غير القانوني:

لا يمكن تمرير هذا الكمّ من التنصّت عبر القول بأنه يدخل في نطاق قضايا مثل «أرغنكون» وغيرها، إن التنصّت بغير أمر أو إذن قانوني جُرم كبير. لا يتم التنصّت على هذا الكمّ من القضاة والنواب العامّين لهذه الأسباب التافهة في أي بلد في العالم، ولا يمكن لأحد أن يمرّر هذه الأحداث على أنها أخطاء أو قرارات فردية.

وبحسب ما سمعت حتى الآن فإن هنالك الآلاف ممن تعرّضوا للتنصّت، وما زال الوضع على حاله.



من يدير الدولة؟

إن الوضع الذي نراه مخيف جدًّا، حيث لا يمكن لمدراء الشرطة ولا وزراء الداخلية القيام بأي شيء حيال الظلم الذي يمارس على أشخاص يعرفون بأنهم غير مذنبين.

إن السؤال الأكبر الموجّه الآن هو: من الذي يدير مؤسسة الشرطة؟ من الذي سرق قوة الشعب هذه؟

يبدو أن الجميع يرى الخطأ كما يُصوّر له؛ أي: أن الجميع أصبحوا سيمونيين.

إنني أعرف ثمن ما أقوم به، وأعرف بأنه سيكون ثقيلًا جدًّا، ولن يستطيع أحد فهمه، وأنه ستصعب عليّ الحياة، لكنّني سأقف في وجه هذه الأفعال مهما كان الثمن.

ما الذي يمكن القيام به؟

للأسف الشديد ليس من السهل الوقوف في وجه هذه «المجموعة»، ومن يفعل يبقَ تحت رحمة الشيخ «فتح الله غولن» نوعًا ما، يمكن أن تظنّوا بأنني أبالغ، إلا أن المعلومات التي تمتلكها «الجماعة» والأماكن المخترقة من قبلها خطيرة جدًّا، إن تنحية الأسماء المعروفة بتبعيتها «للجماعة» لا يعني شيئًا؛ لأن الخطير هم الأشخاص الذين تمّ تسريبهم إلى أماكن خطيرة، وحساسة، لكن لا أحد يعلم بأسمائهم.

يجب علينا القيام بما يلي:

يجب علينا أن نقوم بالتفتِيش الدقيق في التنصّت لدى دوائر وشُعَب

الاستخبارات، وألا نسمح بالتنصّت المزاجيّ دون إذن قانوني.

هكذا يمكننا أن نعرف الأسماء التي تعرّضت للافتراء بكل سهولة، ونصل إلى الصواب في الكثير من القضايا مثل «أرغنكون» و«المطرقة» وغيرها، ويمكن أن نجد الحسابات التي نُشرت منها هذه المقاطع.

وعلينا القيام بالمقارنة بين التقارير التي قدّمت من قبل النواب العامّين ذوي الصلاحيات الخاصة وبين تسجيلات المكالمات التي ستؤخذ من سجل المكالمات التي تم التنصّت عليها.

إن تفكّك النظام إلى هذا الحدّ لن ينفع «الجماعة» ولا الحكومة أولًا.. لا يمكن لأحد أن يستفيد من نظام دولة معطّل.

يجب تغيير النواب العامّين من ذوي الصلاحيات الخاصة والذين عُيّنوا في السنوات الستّ الأخيرة، حيث إن هذا الطاقم لا يمكن أن يؤمن بالعدالة أو يحققها.

يجب تنحية كل الأسماء المعروفة بانتمائها إلى «الجماعة».



اعتقال مدير الشرطة بأنقرة

صدر خبر في الإعلام بأن مدير الشرطة في أنقرة اعتُقل بأمر من النائب العام ذي الصلاحيات الخاصة، كان ذلك أثناء إنهائي للكتاب، وسأتطرق إلى هذا الحادث هنا:

إنني لا أعلم ماهية الحادث بالتفصيل، لكنّني أعلم بأن «الجماعة» كانت تجهّز للقيام بشيء ما تجاه مدير الشرطة «أورهان أوزدمير»، والجميع يعرف بأنه تم تصويره في أوضاع غير لائقة، وأنه تم تثبيت قيامه بمصاريف مالية باهظة.

وأنا على ثقة تامّة بأنه تم التنصّت عليه، ومنذ فترة طويلة، وأعرف بأنه ينظر نظرة سلبية إلى «الجماعة».

هل كان اشتراك الأشخاص الذين يشاركون في كل عمليات «الجماعة» في هذه العملية أيضًا مجرد صدفة؟ بالإضافة إلى أن القاضي الذي اعتقل «أورهان» محميّ بشكل كبير جدًّا، بالإضافة إلى أن اسمه واسم زوجته كانا مع أحد المعتقلين الذين ثبت عملهم لصالح الجماعة، وأنه يتم التنصّت عليهم.

إن النظرة العامة للحادثة هي:

أن الجماعة قد تخلّصت من شخص آخر تعتبره عائقًا أمامها.

أريد أن أقول في نهاية الكتاب: إنني سأقوم بتقديم أوراق إلى نيابة الجمهورية العامة في اسطنبول وأنقرة، تحتوي على وثائق سريّة لأشخاص من «الجماعة» لم أذكر أسماءهم هنا، ولا أظن بأنهم سيقومون بأيّ شيء؛ لأن

الشرطة والاستخبارات العامّة والجاندرما مخترقة من قبل تنظيم «الجماعة» وسيعيقون كل تحرّك ضدّهم.

